

سلطنة عمان
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

موسوعة

الفقه الإباضي

الجزء الثاني
أصول الفقه الإباضي

إشراف
معالي الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الله السالمي
وزير الأوقاف والشؤون الدينية

تقديم وتحرير
أ.د. محمد كمال الدين إمام
أستاذ بكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

أعدّ الجزء الثاني
د. رجب أبو مليح
الأستاذ المشارك بجامعة الإنسانية (ماليزيا)
وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحوث (سابقًا)



حُقوق الطَّبع محفُوظَة

لوزارة الأوقاف والشؤون الدينيَّة
سلطنة عُمان

الطّبعَة الأولى
١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من الوسائل - سواء التصويرية أو الإلكترونية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي أو سواه وحفظ المعلومات واسترجاعها - إلا بإذن خطي من الناشر.

مَوْسُوعَة
الفِقْهِ الأَبَاضِيّ

الجـزء الثـاني
أصول الفقه الإبـاضي

إشْـرَاف

سَعَالِي الشَّيْخ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ السَّالِمِيّ

وَزِيرُ الأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الدِّينِيَّةِ

تقديم وتحرير

أ.د. محمد كمال الدين إمام

استاذ بكلية الحقوق ـ جامعة الاسكندرية

أعـدّ الجـزء الثـاني

د. رجب أبو مليح

الأسـتاذ المشـارك بجامعة الإنسـانية (ماليزيا)

وكيل الجامعة للدراسـات العليا والبحوث (سابقًا)

اللجنة العلمية

أ. د. / محمد كمال الدين إمام

أ. د. / عبد الرحمن السالمي

أ. د. / محمد نبيل غنايم

أ. د. / منى أحمد أبو زيد

أ. د. / محمد قاسم المنسي

أ. د. / رجب أبو مليح

أصول الفقه
مقدمات في علم أصول الفقه

١ تعريف أصول الفقه بالاعتبار العلمي

لأصول الفقه اعتبـاران؛ أحدهما: علمي، والآخر: إضافـي، فأما تعريفه بالاعتبار العلمي، فحاصله: أن أصول الفقه في الاصطلاح: علم يقتدر به على اسـتنباط الأحكام من أدلتها، فالمراد بالعلم هاهنـا القواعد، وهي أدلة الفقه الإجماليـة، كقولنا: الخاص يفيد القطـع في مدلوله، والعـام يفيد الظن في مدلوله، والأمـر للوجوب، والنهـي للتحريم، وهكذا، فخـرج بذلك الأدلة التفصيلية نحو: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسـراء: ٣٢]، فإن هـذه الأدلة ـ أعني التفصيلية ـ لا تسـمى في الاصطـلاح أصول الفقه، وإطلاق العلم على القواعد مجاز مشـهور لا بأس بذكره فـي التعريف، بل صرَّح بعضهم بأنه حقيقة، وشـك البدرُ في كونه مجازًا مشـهورًا، أو حقيقة عرفية، وعلى كل حال، فلا بأس في أخذه في التعريف.

والمراد بالأحكام الشرعية: هي الأحكام التكليفية، كالوجوب، والندب، والتحريم، والكراهيـة، والإباحة، وثمراتهـا كالصحة والفسـاد، والأحكام الوضعية: كالركنية، والعلية، والسببية والشرطية.

والمـراد بأدلتهـا: هـي الكتـاب، والسُّـنَّة، والإجمـاع، والقياس، والاستدلال.

فأما الكتاب والسُّنَّة والإجماع، فلا خلاف بين أحد من المسلمين في أنها تفيد الأحكام الشرعية، إما قطعًا وإما ظنًا، إلا من شذ من بعض مخالفينا في إنكار الإجماع، أو إنكار حجيته، وأما القياس والاستدلال، فقد اختلف في ثبوت الحكم الشرعي بهما[١].

٢ تعريف أصول الفقه بالاعتبار الإضافي

أصول الفقه من حيث المعنى الإضافي مركب من كلمتين؛ إحداهما: أصول، والثانية: الفقه.

فأما الأصول، فهو جمع أصل، وهو في اللغة: ما يُبتنى عليه غيره، وأصله في المحسوسات كأصل الجدار، بمعنى أساسه، وأصل الشجرة، أي: جذرها، ثم نقل في الاصطلاح إلى الأدلة التي تُبنى عليها الأحكام، كما يقال: إن الأصل في كذا قوله تعالى، أو قوله ﷺ كذا، ويطلق الأصل أيضًا على أصل القياس، كما تقول: أصل وفرع، وعلى مذهب العالم في بعض القواعد، فإنهم يقولون: إن فلانًا بنى على أصله في مسألة كذا، أي: على مذهبه فيها، وعلى ما يكون أصلًا من أصول الشريعة كالصلاة والزكاة، فإنه يسمى أصلًا في الاصطلاح، وكل هذه المعاني مشبهة بالمعنى اللغوي[٢].

٣ تعريف الفقه في اللغة والاصطلاح

أما الفقه في اللغة فهو: فهم الخطاب الذي فيه غموض؛ تقول: فقهت معنى قولك: زيد بليغ، ولا تقول: فقهت معنى قولك: زيد بن عمرو.

---

(١) طلعة الشمس شرح شمس الأصول للعلامة نور الدين عبد الله بن حميد السالمي تحقيق عمر حسن القيام ٨٩/١، ط١ ٢٠٠٨م مكتبة الإمام السالمي ولاية بدية ـ سلطنة عُمان.

(٢) طلعة الشمس ٩٤/١.

وعرَّفوا ذلك النوع بأنه علم النفس ما لها وما عليها فعلًا وتركًا، فالمراد بالعلم هاهنا الملكة الحاصلة من ممارسة القواعد، حتى صار المتصف بها متمكنًا من معرفة ما للعبد وما عليه فعلًا وتركًا، سواء كان مستحضرًا لحكمه في الحال أو غافلًا عنه.

وحاصله: أن الفقه هو العلم بأحكام فعل العبد عملًا وتركًا، وإباحة ووجوبًا، ويخرج عنه العلم بالأحكام العلمية كمسائل التوحيد، وهو علم يبحث فيه عن صفات الله تعالى الواجبة له، والجائزة في حقه، والمستحيلة عليه، وعن أفعاله تعالى في الدنيا كخلق العالم وفنائه، وفي الآخرة كبعث الأجسام وتأبيد المكلف فيها، وعن حكمه فيهما، كبعث الرسل وإنزال الكتب، ومثوبة الطائع وعقوبة العاصي.

ويخرج عنه أيضًا العلم بالأخلاق، وهو علم يبحث فيه عن صفات العبد، المحمود منها والمذموم كالرياء.

وأما العلم بالأخلاق، فهو علم بما ذكر من صفات العبد، وقد أمرنا بالتحلِّي بالمحمود منها، وبالتخلِّي عن المذموم منها، فهو علم بحكم صفات في العبد هي غير فعله، أما ما ترى من العلامات الظاهرة على المرائي والمتكبر والمعجب بنفسه، فهي ثمرات الصفات التي يبحث عنها علم الأخلاق لا الصفات نفسها، والعلم بحكم هذه الثمرات داخل في الفقه، لأنها أفعال[1].

٤ موضوع أصول الفقه

موضوع أصول الفقه الأدلة الشرعية، من حيث إثباتها الأحكام الشرعية، والأحكام الشرعية من حيث ثبوتها بالأدلة الشرعية.

(١) طلعة الشمس ١/٩٤ ـ ٩٦.

ومحل بحث أصول الفقه بمعنى موضوعه، هو الأدلة الشرعية من حيث إثباتها الأحكام الشرعية، والأحكام الشرعية من حيث ثبوتها بالأدلة الشرعية، ولا بدّ من مراعاة حيثية إثبات الدليل للحكم، وحيثية ثبوت الحكم من الدليل، لأن البحث في هذا الفن إنما هو في أحوال الأدلة التي يثبت بها الحكم، وفي أحوال الأحكام التي تثبت بالأدلة، لا في الأدلة نفسها والأحكام، كما هو ظاهر كلام صاحب «الإحكام» حيث جعل موضوع أصول الفقه الأدلة والأحكام، لا الأدلة نفسها كما هو ظاهر كلام بعضهم حيث جعل موضوع أصول الفقه الأدلة الكلية السمعية، وأما صاحب «الإحكام»، فقد فاته قيد حيثية الإثبات والثبوت، ولا بدّ من اعتبارها، وأما الآخر فقد فاته مع تلك الحيثية الركن الآخر من موضوع أصول الفقه وهو أحوال الأحكام الشرعية، وأدخل في موضوع الأصول ما ليس منه، وهو بعض الأدلة الإجمالية الكلية السمعية فإن بعض الأدلة الإجمالية الكلية السمعية داخل في موضوع أصول الفقه لا جميعها، وذلك الداخل هو الأدلة الشرعية. وبقيت أدلة سمعية غير شرعية كأدلة العربية في جميع فنونها[1].

وقد اختلف الأصوليون في موضوع أصول الفقه، أي: في الأمر الذي يبحث فيه أصول الفقه. فذهب الجمهور إلى أن موضوعه الأدلة الإجمالية كمطلق أمر ومطلق نهي ومطلق عام، فيبحث عن الأمر بأنه للوجوب، وعن النهي بأنه للتحريم، وعن العام بأنه يعم جميع أفراده ظنًا.

وقال الحنفية وصححه صدر الشريعة منهم: إنه الأدلة الإجمالية والأحكام معًا ووافقهم الآمدي من المتكلمين.

(١) طلعة الشمس ١/٩٧ ـ ٩٨.

ووافقهم على هذا الإمام السالمي فقد قال: موضوعه هو الأدلة الشرعية من حيث إثباتها للأحكام، والأحكام من حيث ثبوتها بالأدلة الشرعية[١].

٥ تقسيمات الأصول

وافق الإمام السالمي الحنفية في تقسيم الأصول حيث قسم الحنفية الأصول إلى قسمين: الأحكام والأدلة. فقِسْمُ الأدلة تكلم فيه على الأدلة المتفق عليها والمختلف فيها ويتبع الأدلة جميع مباحث الألفاظ، من خاص وعام ومطلق ومُقَيَّد وأمر ونهي ومجمل ومبين، وجميع أنواع الدلالات من جميع جهاتها من جهة ظهورها وخفائها.

والقسم الثاني في الأحكام: ويشتمل على أربعة أركان؛ الأول: في الحكم، والثاني: في الحاكم، والثالث: في المحكوم به، والرابع: في المحكوم عليه[٢].

٦ غاية أصول الفقه وأفضليته

غاية أصول الفقه التي ينتهي إليها العارف بها، هي أن من عرفه، وأتقن قواعده، عرف حكم الله تعالى الذي حكم به على العباد، من وجوب وندب وحظر وكراهية وإباحة، ويعرف محل كل واحد من هذه الخمسة، فيؤدي الواجب كما أمر به، ويسارع إلى المندوب حسب إمكانه، ويجتنب المحرَّم والمكروه، ويأتي ما احتاج إليه من المباحات، ويرشد إلى ذلك من أمكنه إرشاده، فينتهي بذلك إلى سعادة الأبد، وهي السعادة الأخروية، والمراد بها الفوز بنعيم الجنة المرتب على مغفرة الله تعالى، وفوق ذلك رضوان من الله

(١) طلعة الشمس (مقدمة المحقق) ١/٤٢.

(٢) طلعة الشمس (مقدمة المحقق) ١/٤٢ ـ ٤٣.

أكبر، وهذا المقام مقام ليس بعده غاية لطالب الهداية، وبما ذكر هاهنا من فائدة أصول الفقه يظهر أشرفيته على غيره وأفضليته على ما عداه.

أما علم الكلام، فإنه وإن كان أفضل العلوم بلا خلاف؛ لأنه إنما يبحث عن صفات الله تعالى، وشرف العلم إنما هو بشرف الموضوع، فأفضليته على سائر الفنون إنما هي أفضلية باعتبار ما ذكر، وهذا أفضليته باعتبارات كثيرة، وكثير من العلوم كعلم العربية والنحو والصرف إنما هي طرق إلى معرفة هذا الفن، فنسبته إليها بهذا الاعتبار إنما هي كنسبة الثمرة إلى الشجرة، لأنه إنما تطلب لأجله، كما أن الشجرة إنما تغرس لأجل ثمرتها، ولربما لم يحصل منها المطلوب، فتجذ من أصلها، وأما نسبته إلى غير تلك الفنون، كالمنطق والهندسة والحساب، فهو أنه مباين لها، ويستمد من ثلاثة فنون وهي: علم الكلام وعلم العربية وعلم الأحكام.

أما علم الكلام؛ فلتوقف الأدلة الكلية الشرعية على معرفة الباري تعالى وصدق المبلغ، وذلك يتوقف على دلالة المعجزة.

وأما العربية؛ فلأن الأدلة من الكتاب والسُّنَّة عربية.

وأما الأحكام، فالمراد تصورها ليمكن إثباتها ونفيها، وإلا لزم الدور[١].

٧ حكم تعلُّم أصول الفقه وتعليمه

حكم الله تعالى فيه أنه يندب تعلمه وتعليمه، لدخوله تحت حديث: «**مَا تَصَدَّقَ النَّاسُ بِصَدَقَةٍ مِثْلَ عِلْمٍ يُنْشَرُ**»[٢]، وتحت حديث: «**وَأَجْوَدُكُمْ بَعْدِي رَجُلٌ عَلِمَ عِلْمًا، فَنَشَرَ عِلْمَهُ، يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أُمَّةً وَحْدَهُ**»[٣]، وبتوقف معرفة

(١) طلعة الشمس ١/٩٨ ـ ١٠٠.

(٢) المعجم الكبير للطبراني ح: ٦٩٦٤.

(٣) رواه أبو يعلى الموصلي في المسند، مسند أنس بن مالك ٣٥ ح: ٢٧٩٠.

أحكام الله تعالى عليه تزداد ندبيته وأفضليته، ولربما كان فرض كفاية، فإنه يجب على كل ناحية من الأرض أن يكون فيهم من يعلمهم أمر دينهم، ويرجعون إليه في حل مشكلاتهم، ولا يكون بهذه الصفة إلا عالمًا بهذا الفن، ولا يشترط في كونه عالمًا به أن يكون عالمًا باصطلاحاته الجديدة، وإنما يكفي في كونه عالمًا به أن يكون ذا ملكة يقتدر بها على استنباط الأحكام من أدلتها، سواء عرف اسم ذلك الدليل أنه عام مثلًا أم لم يعرفه إذا كانت ملكته قوية على وضع الأدلة موضعها، وترجيح الرأي منها عند التعارض[١].

٨ أول من مهَّد قواعد أصول الفقه

قيل: إن أول من مهد قواعده على هذه الجهة المخصوصة هو الشافعي، ذلك أن الصحابة ومن بعدهم كانوا عالمين بكيفية الاستنباط، فيكون الواضع إنما مهَّد القواعد التي كانت معلومة عندهم، فخيف عليها التشتت، فضبطها الواضع بذلك التمهيد، صونًا لها من ذلك المحظور، ومثال ذلك: أن العرب كانوا عالمين بوضع عربيتهم في مواضعها، فلا يتطرق على أحد من قبلها لحن إلا عابه عليه كثيرون، فلما ظهر الإسلام اختلط العرب بالعجم؛ لِما جعل الله من الألفة الإسلامية بينهم، فخيف على العربية أن تتلاشى بسبب ذلك، فوضع علي بن أبي طالب بعض قواعدها، ودفعه إلى أبي الأسود الدؤلي، وقال له: انحُ هذا النحو، فوضع أبو الأسود علم النحو ضبطًا للغة العرب، فكذلك فن الأصول[٢].

❁ ❁ ❁

(١) طلعة الشمس ١/١٠٠ ـ ١٠١.

(٢) طلعة الشمس ١/١٠١.

مصادر الاستدلال عند الإباضيَّة

٩ قِدَم المدرسة الإباضيَّة في الفقه والأصول

تُعد المدرسة الفقهية الإباضيَّة من أول المدارس الفقهية نشوءًا، وأقربها إلى عهد النبوة، أقام أركانها وأسس قواعدها التابعي الكبير والإمام الجليل أبو الشعثاء جابر بن زيد تلميذ حبر الأمة عبدالله بن عباس، ثم اقتفى أثره من حمل عنه العلم، أمثال الإمام أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة، والربيع بن حبيب، ومن جاء بعدهم من العلماء والفقهاء الذين حملوا العلم جيلًا عن جيل وهو ما عرف عنهم بـ«إسناد الدين» أو «نسب الدين»[١].

١٠ الفقه الإباضي يجمع بين العقل والنقل

الفقه الإباضي فقه متميز له قواعده وأصوله التي يعتمد عليها، جمع بين الأدلة النقلية والأدلة العقلية ضمن ضوابط وأسس، بعيدًا عن الإفراط والتفريط، فاتسم بالاعتدال بين التزام النص وإعمال الرأي والتعليل، ويعود ذلك إلى عمدة المذهب الإمام جابر بن زيد الذي عاش في البصرة بين مدرسة الرأي، ورحل إلى المدينة ومكة حيث مدرسة الأثر، فجلس إلى فقهاء

(١) جامع أبي الحسن البسيوي تأليف أبي الحسن علي بن محمد البسيوي دراسة وتحقيق الحاج سليمان بن إبراهيم بابزيز الوارجلاني، وداود بن عمر بابزيز الوارجلاني (قسم الدراسة) ١٦٣/١، بدون بيانات للطبعة

الصحابة، وارتــوى من معين النبوة، فكان جابر أشــبه تلاميذ ابن عباس بابن عباس حيث أخذ منه الفقه، وورث المنهج الوسطي الجامع بين النقل والعقل.

وقد تبنَّى فقهاء المدرسة الإباضيَّة هذا النهج قديمًا وحديثًا، فقد بيَّن ابن بركة دور النقل والعقل في اســتنباط الأحكام بقولــه: التعبد مأخوذ من عقل متبوع وشرع مسموع، فالعقل متبوع فيما لا يمنع منه الشرع، والشرع مسموع فيما لا يمنع منه العقل؛ لأن الشــرع لا يرد بما يمنع منه العقل، والعقل يتبع فيما لم يمنع منه الشرع، ثم يضع ابن بركة قاعدة عامة للفصل بين المقامين، وهي أن: الأحكام العقلية لا تكون أصلًا للأحكام الشرعية، ولا تشبه الأحكام الشرعية الأحكام العقلية.

ويقول السالمي في معارج الآمال: ذهب جماعة من أصحابنا منهم بشير وأبو ســعيد وابن بركة وصاحب الضياء وأبو يعقوب الوارجلاني إلى القول بتحكيم العقل عند عدم الشرع، لكن لا على الوجه الذي ذهبت إليه المعتزلة، فإن المعتزلة قالوا بتحكيم العقل على الشرع، فلا يصح عندهم أن يرد الشرع بخلاف مقتضى العقل، فــإذا ورد ما يخالف عقولهم جزموا برده، وقد وضح معنى تحكيم العقل في قوله: وأما ما ذهبت إليه هــذه الجماعة من أصحابنا فهو أن العقل حاكم عند عدم الشرع، فيلزم من لم يسمع شيئًا من الشرائع أن يفعل ما يستحســن العقل فعله، وأن يترك ما يســتقبحه العقــل.. فهم يثبتون حكم العقل حيث لا شــرع، وأما عند ورود الشــرع فيوجبــون الرجوع إلى أحكام الشــرع... فبين ما ذهب إليه البعض منا وبيــن ما ذهبت إليه المعتزلة البون البعيد.

وقد نبَّه إلى هذا المنهج ـ أيضًا ـ الإمام أبو العباس الشــماخي في قوله: لا يحكم العقل بحسن شيء ولا قبحه في حكم الله تعالى، بل الحاكم الشرع، وليس التكليف من جهة المصلحة.

وخلاصة القول: إن الإباضيّة اعتبروا الشرع والعقل طريقين للأحكام الشرعية، فإن تعارضا ترك مقتضى العقل، وقدم الشرع[١].

١١ مصادر الإباضيّة لا تختلف عن مصادر جمهور المسلمين

لم تختلف المصادر التي اعتمد عليها الإباضيَّة في إثبات الأحكام عما اعتمد عليه جمهور المسلمين، وقد تختلف ـ أحيانًا ـ عبارات الإباضيَّة في التعبير عن هذه المصادر وفي عددها، باختلاف وجهة النظر إليها، لكن بعد تدقيق النظر يظهر أن الخلاف لفظي.

وأفضل طريقة لإبراز الأدلة، وضبطها عند الإباضيّة هو إبراز أهم الاعتبارات التي اعتمدها الجمهور في تقسيمات الأدلة:

أولًا: باعتبار اتفاق العلماء أو اختلافهم فيها، تنقسم إلى قسمين:

١ ـ أدلة متفق عليها وهي: القرآن والسُّنَّة، والإجماع، والقياس، وقد اتفق الإباضيَّة مع الجمهور في هذه الأدلة الأربعة.

٢ ـ الأدلة المختلف فيها: وهي أدلة لا يصار إليها إلا في حالة خلو المسألة من دليل في الأدلة المتفق عليها، التي تعتبر هي أصول الأدلة كما صرح بذلك أكثر الأصوليين. ولكن هذه الأصول غير كافية في تفصيل أحكام كل ما يجد من الوقائع؛ لأن النصوص محدودة، ومواضع الإجماع قليلة، والقياس يقوم على وجود النظير مما نص أو أجمع عليه، وقد لا يوجد النظير فيهما، فكان لا بدّ من وجود مصادر أخرى محمولة على النصوص الشرعية بوجه من وجوه الحمل، وليست مستقلة بالتشريع، أو منفصلة عن النص تمام الانفصال، وهي في عمومها محل خلاف بين الأصوليين في إقرارها أو إنكار

(١) جامع أبي الحسن البسيوي (قسم الدراسة) ١/١٦٣ ـ ١٦٦.

الاحتجاج بها، ومنها: استصحاب حال الأصل، والاستقراء، والمصالح المرسلة، والاستحسان، والعرف، ومذهب الصحابي، وسد الذريعة، وشرع من قبلنا.

وقد اعتبر جمهور أصوليي الإباضيَّة أغلب هذه الأدلة، واختلفوا في شرع من قبلنا: فأنكره أكثرهم كابن بركة وأبي ستة والسالمي، أما الوارجلاني فقيده بما ذكره الله تعالى عنهم حكاية في القرآن ولم ينسخه، وكذلك أنكروا حجية مذهب الصحابي[١].

❀ ❀ ❀

(١) جامع أبي الحسن البسيوي (قسم الدراسة) ١٦٦/١ ـ ١٧٠.

الأدلة الشرعية

تنقسم الأدلة الشرعية إلى خمسة أقسام:

القسم الأول: الكتاب (القرآن الكريم).

القسم الثاني: السُّنَّة.

القسم الثالث: الإجماع.

القسم الرابع: القياس.

القسم الخامس: الاستدلال[1].

(١) طلعة الشمس ١٠٢/١.

القسم الأول
الكتاب (القرآن الكريم)

١٢ تعريف القرآن الكريم لغة واصطلاحًا

«الكتاب» هو القرآن العظيم، وأصل الكتاب، إنما هو اسم لكل مكتوب، ثم نقل في عرف أهل الشرع إلى كتاب الله تعالى. وغلب إطلاقه عليه فيما بينهم، كما غلب إطلاق الكتاب عند النحاة على «كتاب سيبويه».

وأصل القرآن: مصدر قرأ الشيء، إذا جمعه، ثم نقل إلى المجموع المعين من كلام الله تعالى، ولما كان القرآن أكثر استعمالًا في كلام الله من الكتاب، وأشهر إطلاقًا، وأكثر تداولًا، عرفوا الكتاب به، فهو من التعريف اللفظي.

والمراد به كتاب الله تعالى: بأنه النظم المنزل على نبينا محمد ﷺ، المنقول عنه تواترًا، والحال أن في إنزاله إعجاز من قصد معارضته في شيء من أحواله، من نحو بلاغته الباهرة، وتراكيبه الظاهرة، وبراهينه القاهرة، فالمراد بـ«النظم»: هو الكلام المؤلف، وآثر التعبير به عن اللفظ، لما في أصل النظم من الحسن، ولما في أصل اللفظ من معنى الطرح، وهو، أي: النظم: جنس يشمل القرآن وغيره من كل كلام مؤلف، وما بعده فصل مخرج لغير الكتاب من هذا التعريف، فخرج بالمنزل على نبينا الأحاديث الغير المنزلة عليه ﷺ، فإنها لم تنزل نظمًا هكذا، وإنما أنزل عليه ﷺ معانيها، والكتب المنزلة على غيره ﷺ، كالتوراة والإنجيل، وخرج بالمنقول عنه تواترًا منسوخ التلاوة، وما نقل عنه ﷺ آحادًا، فإنه ليس بقرآن ولا يعطى له

حكم القرآن، وخرج بالقيد الأخير ـ وهو الإعجـاز ـ الأحاديث الربانية على فرض نقلها تواترًا[١].

الكتاب والقرآن الكريم اسمان مترادفان عند الأصوليين، وأصل الكلمتين في اسـتعمال اللغة يرجع إلى: الكتاب: اسم لكل مكتوب، ثم نقل في عرف أهل الشـرع إلى كتاب الله تعالى، وغلب إطلاقه عليـه فيما بينهم، كما غلب إطلاق الكتاب عند النحاة على «كتاب سيبويه».

أما أصل القرآن فمن: قرأ الشيء: إذا جمعه، ثم نقل إلى المجموع المعين من كلام الله تعالى.

والاسمان كلاهما ورد في القرآن الكريم وفي آية واحدة: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ وَقُرۡءَانٖ مُّبِينٖ﴾ [الحجـر: ١]، وهما مأخوذان أيضًـا من القراءة: ﴿فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ فَٱتَّبِعۡ قُرۡءَانَهُۥ﴾ [القيامـة: ١٨]، ومـن الكتابـة: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، فهو مقروء ومكتوب[٢].

أما في اصطلاح الأصوليين فعرِّف القرآن الكريم بعدة تعريفات؛ منها:

ـ هو القرآن المنزل على رسول الله ﷺ، المكتوب في دفات المصاحف، المنقول إلينا على الأحرف السبعة المشهورة نقلًا متواترًا».

ـ وعرَّفه السـالمي بـ: النظم المنزل على نبينا محمد ﷺ، والمنقول عنه تواترًا، والحال أن في إنزاله إعجاز من قصد معارضته في شـيء من أحواله، من نحو بلاغته الباهرة، وتراكيبه الظاهرة، وبراهينه القاهرة»[٣].

(١) طلعة الشمس ١٠٣/١ ـ ١٠٤.
(٢) جامع أبي الحسن البسيوي (قسم الدراسة) ١٧٧/١ ـ ١٧٨.
(٣) جامع أبي الحسن البسيوي (قسم الدراسة) ١٧٨/١ ـ ١٧٩.

١٣ كيفية نزول القرآن من اللوح المحفوظ

الإنزال: هو تحويل الشيء من أعلى إلى أسفل. والمراد بكتابه تعالى هو القرآن العظيم، والمراد بإنزاله هو تحويله من اللوح المحفوظ، أو مما أراد الله تعالى إلى بيت العزة إلى قلب نبينا ﷺ.

قال السيوطي: اختلف في كيفية إنزاله من اللوح المحفوظ على ثلاثة أقوال:

أحدُهما ـ وهو الأصح والأشهر ـ: أنه نزل إلى السماء الدنيا ليلة القدر جملة واحدة، ثم نزل بعد ذلك منجمًا في عشرين سنة، أو ثلاث وعشرين، أو خمس وعشرين، على حسب الخلاف في مدة إقامته ﷺ بمكة بعد البعثة.

القول الثاني: أنه نزل إلى السماء الدنيا في عشرين ليلة قدر، أو ثلاث وعشرين، أو خمس وعشرين، في كل ليلة يقدر الله إنزاله في كل السَّنَّة، ثم نزل بعد ذلك منجمًا في جميع السَّنَّة.

القول الثالث: أنه ابتدئ إنزاله في ليلة القدر، ثم نزل بعد ذلك منجمًا في أوقات مختلفة من سائر الأوقات، وبه قال الشعبي.

قال ابن حجر في «شرح البخاري»: والأول هو الصحيح المعتمد. قال: وقد حكى الماوردي قولًا رابعًا: أنه نزل من اللوح المحفوظ جملة واحدة، وأن الحفظة نجمته على جبريل في عشرين ليلة، وأن جبريل نجمه على النبي ﷺ في عشرين سنة، وهذا أيضًا غريب[1].

١٤ معرفة أن القرآن كتاب الله

القرآن الحكيم أنزله الله تعالى على قلب محمد ﷺ كما قال ﷻ: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٣ ـ ١٩٥]،

(١) طلعة الشمس ٦٢/١ ـ ٦٣.

فثبت بالمعجزات الخارقات للعادات أنه من عند الله تعالى فكان علمنا بذلك كسبًا، وأما معرفتنا بمحمد ﷺ أنه بمكة وبها نزل عليه القرآن الذي في أيدينا وهو ذلك القرآن الذي نزل على محمد ﷺ فمعرفة هذا كله من الضروريات من جهة التواتر. وأما العلم أنه من عند الله تعالى فكسب وأما العلم بأنه تحدَّى به العرب فعجزت فضرورة ثم إن الله تعالى أخبرنا في القرآن أنه محفوظ مصان: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت: ٤٢][(١)].

١٥ غرض الأصوليين من القرآن الكريم

إن غرض الأصوليين من الكتاب إنما هو متعلق بالآية منه وبالآيتين، وبالحرف الواحد ونحو ذلك؛ لأن غرضهم منه إنما هو استنباط الحكم الشرعي من الدليل، ويكون ذلك الدليل آية، ويكون حرفًا، فهم يطلقون اسم الكتاب على المجموع من كتاب الله تعالى، وعلى الآية، وعلى الحرف منه، فاحتاجوا لتعريف منطبق على غرض الأصوليين.

فجمع بعضهم بين الإعجاز والإنزال على نبينا ﷺ، والكتبة في المصاحف والنقل بالتواتر، واعتبر بعضهم الإنزال والإعجاز؛ لأن الكتبة والنقل ليسا من اللوازم، لتحقق القرآن بدونهما في زمن النبي ﷺ، واعتبر بعضهم الكتابة والإنزال والنقل؛ لأن المقصود تعريف القرآن لمن لم يشاهد الوحي ولم يدرك زمن النبوة، وهم إنما يعرفونه بالنقل والكتابة في المصاحف، ولا ينفك عنهما في زمانهم، فهما بالنسبة إليهم من أبين اللوازم البينة وأوضحها دلالة على المقصود[(٢)].

(١) العدل والإنصاف: لأبي يعقوب يوسف بن إبراهيم بن مياد السدراتي الوارجلاني ١٤١/١، ط دار نوبار للطباعة وزراة التراث القومي والثقافة ـ سلطنة عُمان ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

(٢) طلعة الشمس ١٠٤/١ ـ ١٠٥.

١٦ تواتر القرآن

قضت العادة بتواتر القرآن جملة وتفصيلًا، وقد أجمعت الأمة المحمدية على أن نقله كذلك تواتر، فالزائد فيه ما ليس منه، والناقص منه ما هو منه كافر؛ لتضمنه تكذيب النبي ﷺ فيما جاء به حيث أخبر أن هذا من القرآن والنبي ﷺ يقول بخلاف ذلك، وأن هذا ليس من القرآن، والنبي يقول منه، على أن القرآن محفوظ من الزيادة والنقصان[1].

١٧ حجية القرآن الكريم

يرى البسيوي كغيره من علماء المسلمين أن القرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع واتِّباعه واجب، قال: فالقرآن هو الدليل الهادي إلى الطريق المستقيم، وهو الحق الذى لا يضل من سلكه، ولا يهدي من تركه، فما أمرك به فاتبع، وما نهاك عنه فارتدع. وقال أيضًا: فالقرآن اتِّباعه واجب.

واستدل على حجيته: بأدلة من القرآن نفسه، منها قوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، وقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٩]، وقوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

واستدلال البسيوي على القرآن بالقرآن فيه تداخل ودور؛ إذا استدل على حجية الكتاب بالكتاب نفسه، وكان من المنهج أن يستدل للقرآن بدليل خارجي عنه، كالعقل مثلًا أو التواتر.

---

(١) طلعة الشمس ١/١٠٥ ـ ١٠٦.

ولم يكتف البسيوي ببيان حجية القرآن؛ بل حكم بشرك من يرد شيئًا من القرآن أو ينكر حرفًا واحدًا منه قال: ومن أنكر شيئًا من كتاب الله أشرك؛ لأنه نقض ما أقر به أنه جاء من الله، وقال: ومن رد شيئًا من كتاب الله ولو حرفًا واحدًا فقد أشرك حتى يؤمن بكل ما جاء الله على لسان محمد ﷺ.

وهذا الحكم ينبع من اعتبار الكتاب قطعي الورود، أما من حيث الدلالة فمنه: ما هو قطعي، ومنه ما هو ظني الدلالة، ومن رد قطعي الدلالة منه كإنكار وجوب الصلاة فهو مشرك خارج من الملة عند جمهور الإباضيَّة[1].

١٨ المراد بحفظ القرآن الكريم

المراد بالحفظ عن الزيادة فيه والنقصان منه؛ إذ لا يعقل للحفظ في العربية إلا معنيان:

أحدهما: حفظه من التفويت بالنسيان.

وثانيهما: من الزيادة فيه والنقصان، ولا يصح أن يكون المعنى الأول هو المراد من الآية؛ لأن القرآن غير محفوظ عنه ضرورة، فتعيَّن إرادة المعنى الثاني، ولكن قد يمنع من الحكم بالإكفار على من زاد أو نقص فيه قوة شبهة الزائد أو الناقص، ومن هنا لم تُكفر كل واحدة من الطائفتين: الحنفية والشافعية الأخرى حيث أنكرت المالكية أن تكون البسملة آية من كل سورة من القرآن، وأثبتت ذلك الشافعية، والحق عندنا ـ معشر الإباضيَّة ـ أنها آية من كل سورة كتبت في أولها؛ لأنها من جملة الآيات المنقولة بالتواتر المكتوبة في المصاحف.

(١) جامع أبي الحسن البسيوي (قسم الدراسة) ١/١٨٠ ـ ١٨١.

قال صاحب «المنهاج»: فإن قلت: وكيف يحكم بكفر من زاد في القرآن غير ما تواتر وأنكر كون بعض المتواتر قرآنًا، وقد وردت الزيادة عن ابن مسعود في آية الكفارة، وروي عنه: أن «المعوذتين» ليستا قرآنًا، وإنما هما معوذتان أنزلتا، وعن غيره: أن «الفاتحة» ليست من القرآن، وعن حفصة: «أنه كان من القرآن: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨] «صلاة العصر»[(١)]. وعن ابن عمر: أنه كان من القرآن: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما»[(٢)]، والظاهر من روي عنه ذلك كان يعتقد صحة ذلك، ولم يسمع من أحد من العلماء إكفار هؤلاء من الصحابة، فكيف قطعت بكفر من زاد ونقص، وهؤلاء زادوا ونقصوا ولم يكفروا؟

قلتُ: لا شك أن هذه الروايات عنهم آحادية، وقد قطع بعض العلماء بإكذابها، وبعضهم تأولها، وهي محتملة للتأويل، فكيف يحسن القطع بإكفار من رويت عنه مع ذلك؟[(٣)].

١٩ الرد على دعوى الزيادة والنقص في القرآن

مما يدل على الرد على من يدَّعي الزيادة والنقصان في القرآن، وأن النبي ﷺ لم يجمعه، حتى جمعه أصحابه بعده. فهو كتاب الله الذي لا يحتاج معه إلى غيره، قال الله جل ذكره: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۝ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤١، ٤٢]، وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وقال: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوْاْ كُلَّ ءَايَةٍ

(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ موقوفًا على حفصة.

(٢) روي عن كثير من الصحابة وليس منهم ابن عمر، بل روي عن عمر وأبي بن كعب وزيد بن ثابت ﷺ ينظر سنن ابن ماجه كتاب: الحدود، باب: الرجم، ح: ٢٥٥٣.

(٣) جامع أبي الحسن البسيوي (قسم الدراسة) ١/١٨٠ ـ ١٨١.

لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٦]، ونحو هذا في القرآن الكريم، وفي هذا كفاية لمن هداه الله[١].

٢٠ الحكمة من تكرار القصص في القرآن

أما تكرير القصص في القرآن، والسبب في ذلك أن رسول الله ﷺ: كان يبعث إلى القبائل المتفرقة بالسور المختلفة، فلو لم تكن الأنباء والقصص مثناة مكررة لوقعت قصة موسى ﷺ إلى قوم، وقصة عيسى عليه السلام إلى قوم، وقصة نوح ـ صلوات الله عليه ـ إلى قوم، فأراد الله تبارك وتعالى، بلطفه، ورحمته: أن يسير هذه القصص في أطراف الأرض، ويلقيها في سمع، ويثبتها في كل قلب، ويزيد بها الحاضرين في الأفهام[٢].

إن سأل سائل فقال: من أين جاز أن تكون قصص الأنبياء ويعاد ذكرها في القرآن؟ وما وجه الحكمة في ذلك؟ والتكرار عند الفصحاء غير جائز؟ وقد تجد القصة الواحدة لبعض الأنبياء قد كررت وأعيدت في غير موضع في القرآن؟ يقال له: إن لله جل ثناؤه في إعادتها حكمة لطيفة وهو أن الرجل إذا سمع الموعظة لم يعد عليه ذكرها خفي عليه قدرها وذهب عليه فضلها، فإذا وعظ بها مرة بعد مرة صارت نصيبًا لخاطره وفكره ووقفًا على همه وذكره، ولذلك صارت الخطباء تعيد الموعظة الواحدة في كل مقام ومشهد، وتردد القصة في كل محفل ولا يسمى ذلك عيبًا[٣].

---

(١) منهج الطالبين وبلاغ الراغبين تأليف خميس بن سعيد بن علي بن مسعود الشقصي الرستاقي ١٨٥/١ ط ١ ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م مكتبة مسقط ـ سلطنة عُمان.

(٢) منهج الطالبين ١٩٠/١ ـ ١٩١.

(٣) كتاب الجامع للشيخ أبي محمد عبدالله بن محمد بن بركة البهلوي العُماني ١٦٨/١، وزارة التراث القومي والثقافة.

٢١ تكرار الكلام من جنس واحد في القرآن

أما تكرير الكلام من جنس واحد، وبعضه يجزي عن بعض؛ لتكراره في ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] وفي سورة الرحمن: فإن القرآن نزل بلسان القوم، وعلى مذهبهم؛ فمن مذاهبهم: الاقتصار إرادة التخفيف والإيجاز؛ لأن تفنن المتكلم، والخطيب في فنون القول، وخروجه من شيء إلى شيء أحسن من اقتصاره في المقام على فن واحد، كل هذا يريد به التأكيد للمعنى الذي كرره[(١)].

٢٢ تكرار معنى بلفظين مختلفين في القرآن

طعن قوم في تكرير معنى بلفظتين مختلفتين مثل قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣]، ومثله قوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [التوبة: ٧٨]، ومثل هذا لا مطعن فيه؛ لأن القرآن نزل بلغة العرب، والعرب يستعملون ذلك في لغتهم، وما أنكروه، وهم إنما يكررون المعنى بلفظتين مختلفتين؛ إذا كانت اللفظة الواحدة لا تساعده، ولاتساع اللغة في الألفاظ، وقد يكون التكرار لمعنى البيان والتأكيد مثل قوله: ﴿فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ﴾ [النجم: ٥٤][(٢)].

٢٣ نزول القرآن على سبعة أحرف

اختلف أهل العلم في قول الرسول ـ ﷺ: «**أنزل القرآن على سبعة أحرف؛ كلها شاف كاف**»[(٣)].

---

(١) منهج الطالبين ١٩١/١، جامع ابن بركة ٧٨/١ ـ ٧٩.

(٢) منهج الطالبين ١٩١/١.

(٣) رواه النسائي كتاب: الافتتاح، باب: جامع ما أتى في القرآن، ح: ٩٤٠.

فقال بعض أهل العلم: إن بالقرآن سبعة أحرف: وعد، ووعيد، وحلال وحرام، ومواعظ، وأمثال، واحتجاج، وقال بعضهم: حلال وحرام، وأمر ونهي وخبر ما كان قبل، وخبر ما هو كائن بعد، وأمثال، وقال قوم: هي سبعة أوجه من اللغات متفرقة في القرآن؛ لأنه لا يوجد فيه حرف واحد: قرئ على سبعة أحرف، وقال قوم: هي سبع لغات في الكلمة[١].

وقد تكلم أهل العلم في هذا المعنى وأكثروا وبينوا معاني قولهم بالاحتجاج الصحيح، وهو معروف في آثارهم، وكلٌّ قد قال فيه بما يحتمل جوازه[٢].

٢٤ الطعن في القرآن بسبب اختلاف القراءة

قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ ۝ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ﴾ [فصلت: ٤١ ـ ٤٢].

وقد طعن قوم من الملحدين في القرآن لاختلاف القراءة واختلاف أهل العلم في قول الرسول ﷺ: «**أنزل القرآن لنا على سبعة أحرف كلها شافٍ كاف**»[٣]، فأما الملحدون فلا معنى لقولهم وطعنهم من هذا الوجه، لأنهم ذهبوا من الاختلاف إلى التناقض ولم يجدوا ذلك بحمد الله، وليس من المحال أن ينزل الحكيم كلامًا يأمر بحفظه ودرسه ويبيح في قراءته الوجوه الصحيحة، وقول الرسول ﷺ شاهد بما قلناه[٤].

---

(١) منهج الطالبين ١٩٣/١، والحديث رواه الربيع عن أبي عبيدة بلاغًا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) جامع ابن بركة ٧٥/١ ـ ٧٦.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) جامع ابن بركة ٧٥/١.

٢٥ معنى الحروف المقطعة في أوائل السور

اختلف الناس في تأويل أوائل السور. ألم. وألمص. وألمر. وحم. وحم عسق. ونحو هذا، فقال قوم: هي أسماء للسور وافتتاح لها. وقال قوم: أسماء للسور وابتداء لمن يقرأها، وقال قوم: ليس كذلك لأن القرآن ليس فيه شيء لا معنى له، وهذه أسماء المعاني. وقال بعضهم: إنها حروف إذا وصلت كانت هجاء لشيء يعرف معناه. وروي عن عكرمة أنه قال: معاني تبتدأ بها السور ويعلم بها انقضاء ما قبلها، وأن القارئ قد أخذ في أخرى. وقال قوم: كانت العرب تُعرِضُ عند قراءة رسول الله ﷺ استثقالاً له ولا تسمع، فجعلت هذه الحروف عند أوائل السور ليكون سببًا لاستماعهم لما بعدها[1].

٢٦ إعجاز القرآن

القرآن الكريم دليل بنفسه، معجز بعجيب نظمه، لا يقدر الخلق على أن يأتوا بمثله، لأن رسول الله ﷺ: جاء به قومًا كانوا هم الغاية في الفصاحة، والعلم باللغة، والمعرفة بأجناس الكلام: جيده ورديئه.

فشتم آبائهم، وأسلافهم، وقبح أديانهم، وضعف اختيارهم، وهم أهل الحمية والأنفة، والخيلاء، والعصبية.

فقرعهم بالعجز أن يأتوا بمثله، ومكنهم من الفحص، والبحث، والاختيار وأمهلهم لمدة طويلة، وأعلمهم في إتيانهم بمثل الذي أتى به؛ في حسنه، ونظمه وما يوجب إحقارهم، وإبطال قولهم؛ فبذلوا في إطفاء نوره، ودحض حجته أموالهم وأنفسهم، وآباءهم، وأبناءهم.

---

(١) جامع ابن بركة ١/٨٥ ـ ٨٦.

ولم يعارضوا بما احتج به عليهم من كتاب ربه بأرجوزة، وبقصيدة، ولا بخطبة، ولا برسالة فصح بهذا لو أنهم قدروا على ذلك ما تركوه إلى بذل الأموال والأنفس[١].

٢٧ فضل القرآن

وفضل القرآن على سائر الكتب، كفضل نبينا محمد ﷺ على سائر الأنبياء، صلوات الله عليهم[٢].

٢٨ أول ما نزل من القرآن

أول ما نزل من القرآن بمكة: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، ثم نون والقلم. ثم المزمل. ثم المدثر[٣].

٢٩ آخر ما نزل من القرآن

التوبة هي آخر ما نزل من القرآن، وآخر ما نزل من القرآن: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ۖ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٨، ١٢٩]، إلى تمام السورة[٤].

واختلف الناس في أول سورة أنزلت، فقال بعض: أول سورة أنزلت ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، وآخر سورة أنزلت (المائدة) وآخر آية أنزلت: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾

(١) منهج الطالبين ١٩٤/١ ـ ١٩٥، جامع ابن بركة ٥٢/١.
(٢) منهج الطالبين ٢٤٢/١.
(٣) منهج الطالبين ٢٤٢/١.
(٤) منهج الطالبين ٢٤٣/١.

[البقرة: ٢٨١]، وقال آخرون: وآخر آية أنزلت: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨][١].

٣٠ الفرق بين المكي والمدني

كل ما في القرآن من: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، فإنه نزل بمكة وكل ما كان فيه من: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ فإنه نزل بالمدينة[٢].

٣١ معنى التأويل

معنى التأويل: قال قوم: هو التفسير بعينه، وقال قوم: هو غير التفسير، وقال قوم: التأويل والتفسير كله سواء: وهو معرفة الحقائق، والحقيقة، والعاقبة[٣].

٣٢ عدد سور القرآن

عدد سور القرآن الكريم: مائة سورة، وأربع عشرة سورة[٤].

٣٣ عدد آيات القرآن

عدد آيات القرآن الكريم: ست آلاف آية، ومائتا آية، وسبع وعشرون آية[٥].

---

(١) جامع ابن بركة ٢٨/١.
(٢) منهج الطالبين ٢٤٣/١.
(٣) منهج الطالبين ٢٤٤/١.
(٤) منهج الطالبين ٢٤٤/١.
(٥) منهج الطالبين ٢٤٤/١.

٣٤ عدد كلمات القرآن

عدد كلماته: تسعون ألف كلمة، وستمائة وأربع وعشرون كلمة[١].

٣٥ عدد حروف القرآن

عدد حروف القرآن: ألف ألف حرف، وسبعة وعشرون ألفًا[٢].

٣٦ فضل قراءة القرآن

من قـرأه صابرًا محتسـبًا كان له بكل حـرف زوجة من الحـور العين، وهكذا: روي عن عمر بن الخطاب ﷺ عن النبي ﷺ[٣].

٣٧ إعراب القرآن

روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**أعربوا القرآن، والتمسوا غرائبه**»[٤].

٣٨ التغني بالقرآن

قال ابن مسعود ﷺ: سـمعت رسـول الله ﷺ يقول: «**إن حسن الصوت زينة القرآن**»[٥].

وعن أم سـلمة قالت: «كان النبي ﷺ يقطع قراءته حرفًـا حرفًا»، وقالت عائشة: كان رسول الله ﷺ يرتل قراءته آية آية[٦].

---

(١) منهج الطالبين ٢٤٤/١.
(٢) منهج الطالبين ٢٤٥/١.
(٣) منهج الطالبين ٢٤٥/١، والحديث رواه الطبراني في المعجم الأوسط، ح: ٦٦١٦.
(٤) منهج الطالبين ٢٤٥/١، والحديث رواه ابن أبي شيبة في المصنف، ح: ٣٠٤١٠.
(٥) رواه الطبراني في المعجم الكبير، ح: ١٠٠٢٣.
(٦) منهج الطالبين ٢٤٥/١، لم نعثر على حديث أم سـلمة ﷺ، والموجود حديث عائشـة ﷺ، رواه الترمذي وغيره، كتاب: القراءات، باب: ما جاء كيف كانت قراءة النبي ﷺ ح: ٢٩٢٣.

٣٩ آداب قارئ القرآن

لا يتكلم القارئ حتى يفرغ من قراءته، ولا يضحك عند قراءته، ولا يلغو، ولا يلهو؛ فيكون من المستهزئين بكتاب الله تعالى[١].

٤٠ حجة القرآن

القرآن حجة على من تلي عليه. وكل آية منه تقوم بها الحجة على من سمعه[٢].

٤١ اختلاف الناس في خلق القرآن[٣]

اختلف الناس في القرآن، فذهب قوم إلى أنه قديم أزلي وهم المالكية والشافعية والحنابلة على اختلاف أنواعها، وذهب آخرون إلى أنه محدث مخلوق وهم المعتزلة والإباضيَّة والشيعة على افتراق مذاهبها، وكل يحتج بزعمه ويستدل لمذهبه ويصوب رأيه ويخطئ مخالفه ﴿فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٤][٤].

يوجد في الآثار ـ فيمن يقول: إن القرآن مخلوق ـ أقاويل، فقال بعض من قال: إن ذلك لا يبلغ به إلى براءة، ولا وقوف؛ وهو في الولاية؛ وذلك أنه إذا علم أنه يعني بخلقه حدوث وحيه على النبي ﷺ، وتلاوة النبي ﷺ على أمته، وإنزال الله له، وكتابه في اللوح المحفوظ، وما تخرج على هذا من التأويلات.

---

(١) منهج الطالبين ٢٤٥/١.

(٢) منهج الطالبين ٢٤٦/١.

(٣) مسألة خلق القرآن من مسائل علم الكلام، وقد ذكرناها هنا لصلتها بكتاب الله تعالى وهو المصدر الأول للتشريع عند كل الفرق الإسلامية. كما أن الفقه الإباضي يجمع بين الأحكام العملية والأحكام العقدية وغيرها.

(٤) العدل والإنصاف ١٤٦/٢.

فإذا علم أنــه يعني هذا فهو مصيب، قابل للحــق، وهو في الولاية، ومن قال في البراءة ممن قال: إن القرآن مخلوق، وهو إذا أراد به القرآن نفسه؛ لأنه القرآن: علم الله، وكلامه، وكلامه علمه، فمن قال: إن علم الله، وكلامه محدث وجبت منه البراءة.

ومن قال: بالوقوف عمن قال: إنه مخلوق؛ وذلك أنه لما اشتبه أمره؛ فلم يعلم ما أراد به في ذلك، ولا ما تأويله أدخل الشــبهة على نفســه في قوله، فوقف عنه من وقف من المســلمين وكذلك إن لم يعلم منــه ما تأويله، ولا ما مذهبه، وكانت له ولاية متقدمة جازت ولايتــه حتى يعلم أنه يتأول تأويل الضلال ويحتمل الوقوف؛ لما أدخل على نفســه من الشبهة، وفي الأمر أيضًا يحتمل البراءة؛ حتى يتبين ما أراد بذلك من تأويل الحق[1].

٤٢ من حجج النافين لخلق القرآن

فمن حجج النافين لخلق القرآن أنهم قالوا: إن القرآن كلام الله، وكلام الله متصل ليس بمنفصــل، وهو صفة من صفــات ذاته تعالى قديــم أزلي ليس بمخلوق، فإذا زعمتم أنه مخلوق، فالمخلــوق لا يخلو من أحد ثلاثة أوجه: إما أن يكون جسمًا أو جوهرًا أو عرضًا، ومعلوم أنه ليس بجسم؛ لأن الجسم مؤلف مــن الأفراد والأجــزاء قابل للحــوادث محل للأعــراض المتغايرات المتعاقبات، ومعلــوم أنه ليس بجوهــر، لأن الجوهر أيضًــا قابل للحوادث ومحل للأعراض المتغايرات متحيز لجهة، ولــو كان عرضًا لوجب أن يفنى في الحال الثانية؛ لأن العرض لا يبقى أكثر من حال، فلما بطلت هذه الوجوه الثلاثة، واســتحال أن يوصف القرآن بواحدة منها علمنا أنه ليس بمخلوق إذ المخلوقات بأسرها قد تضمنت هذه الوجوه الثلاثة المذكورة.

(١) منهج الطالبين ١/١٧٢ ـ ١٧٣.

ثم إنه لو كان مخلوقًا كما زعمتم لم يخلو أن يخلقه الله تعالى في نفسه وفي غيره، أو يخلقه قائمًا بنفسه لا في شيء، ومعلوم أنه لم يخلقه ﷻ في نفسه لاستحالة كونه تعالى محلًّا للأشياء، وكذلك لم يخلقه أيضًا في شيء؛ لأنه لو خلقه في شيء لكان للمحل فيه اختيار واكتساب كما كان الاختيار والاكتساب للشاعر الذي خلق في قلبه، ولنسب إلى المحل كما نسب الشعر إلى الشاعر، فمستحيل أن يخلقه قائمًا بنفسه لا في شيء، إذ لا بدّ للمخلوق لمستند يستند إليه، فبطل بهذا أن يكون مخلوقًا أيضًا، والقرآن قول الله تعالى باتفاق بيننا وبينكم، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فلا يخلو أن يقول له حين خلقه إياه: ﴿كُن﴾ بقوله الذي هو القرآن أو بقول آخر غير القرآن ومحال أن يقول الشيء لنفسه كن، ومعلوم أنه لم يقل له: ﴿كُن﴾ بقول آخر غيره، إذ قوله تعالى واحد لا يتبعض ولا يتبدل، وقول الله هو كلامه وكلامه هو قوله والدليل على أن هذا القرآن هو كلام الله قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡلَمُونَ﴾ [التوبة: ٦]، وكلام الله القرآن بلا شك، وقوله أيضًا وهو مسموع كما أن الكلام الذي سمع موسى ـ صلوات الله عليه وعلى محمد ـ هو كلام الله بغير شك لقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، والذي يستدلون به من قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣]، ليس ذلك بمعنى الخلق. والدليل على أنه ليس بمعنى الخلق قوله في آيات أخرى: ﴿وَيَجۡعَلُونَ لِلَّهِ ٱلۡبَنَٰتِ سُبۡحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشۡتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧]، ومعلوم أنه لم يخلقوها له وإنما نسبوها إليه، وقوله: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ وَخَلَقَهُمۡۖ وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتَۢ بِغَيۡرِ عِلۡمٖۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، وهذا كله بمعنى النسب لا بمعنى الخلق.

والدليل الأعظم إجماع الناس على أن كل مخلوق متناه وبائد وفان فأتيتم أنتم لما ليس يفنى أنه مخلوق مع كونه صفة من صفات ذات الباري سبحانه، والصفة تابعة للموصوف بإجماع أهل الإسلام، والباري سبحانه قديم أزلي وصفات ذاته قديمة أزلية لم يزل موصوفًا بها في الأزل والحال، ومما يستدل به على أن القرآن ليس بمخلوق قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، والأمر هو القرآن. والخلق سائر المخلوقات[1].

٤٣ من حجج الذين قالوا: إن القرآن مخلوق

أول ذلك أن قالوا لهم قولكم في القرآن إنه كلام الله وكلام الله متصل ليس بمنفصل وهو صفة من صفات ذاته وهو حجة عليكم ليس بحجة لكم، لأنه إذا كان هذا القرآن كلام الله وكان متصلاً ليس بمنفصل؛ فقد أخبرنا سبحانه وهو الصادق فيما أخبر به أنه في صدور الذين أوتوا العلم بقوله: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٩]، قلنا لهم: الآن أخبرونا عن هذا الذي قال الله: إنه في صدور الذين أوتوا العلم هو كلام الله أم غيره، فإن قلتم: إنه كلام الله فقد أتيتم له الانفصال عن الله تعالى بقولكم هذا بعد ما نفيتم أن يكون منفصلاً عنه، وإذا قلتم: إنه ليس بكلام الله فقد نفيتم عن القرآن أن يكون كلام الله، وهذا تناقض فاحش، قالوا لهم: وإن قلتم: إن هذا الذي قال الله سبحانه في صدور الذين أوتوا العلم، إنما هو عبارة عن كلام الله سبحانه الذي هو القرآن، أخبرونا عن هذه العبارة أهي بالقرآن أم غيره؟ فإن قلتم: إنها ليست بالقرآن، فأخبرونا أقديمة هي أم محدثة؟ فإن قلتم: إنها قديمة وهي مع ذلك ليست بقرآن، وقد أثبتم القدم لغير القرآن الذي قلتم: إنه كلام الله وإنه قديم أزلي،

(١) العدل والإنصاف ١٤٧/٢ ـ ١٤٨ باختصار وتصرف يسير.

فإن قلتم: إنها هي القرآن وإنها قديمة، فقد رددتم عليه قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٢]، والذكر هو القرآن بغير شك لقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦]، وإن قلتم: إنها هي القرآن وإنها محدثة فقد أقررتم بما أنكرتم أولاً ورجعتم إلى قولنا ضرورة.

ثم أخبرونا عن القرآن الذي قلتم: إنه كلام الله، أهو كلامه الذي هو صفة من صفات ذاته على الحقيقة؟ وإن قلتم: إنه كلامه الذي هو صفة من صفات ذاته على الحقيقة، فقد أثبتم له الانفصال عن الباري ﷻ عن قول المبطلين لكونه في صدور الذين أوتوا العلم، والله يتعالى أن ينفصل عنه صفاته أو تفارقه أو تكون غيره أزلاً يجوز عليه سبحانه الاتصال والانفصال والانتقال والزوال والافتراق والاجتماع والغيرية والوثرية.

ثم أخبرونا عن قولكم في الصفة هل هي الموصوف عندكم أم لا، فإن كانت الصفة عندكم هي الموصوف أخبرونا هل تجوز على الله أن يصف نفسه بصفة الخلق على الحقيقة أو على المجاز؟ فإن قلتم: يصف نفسه بصفة الخلق على الحقيقة وعلى المجاز، فذلك رد لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وإن قلتم: إنه لا يصف نفسه بصفة الخلق على الحقيقة ولا على المجاز، فمعلوم أن هذا القرآن الذي زعمتم أنه ليس بمخلوق وأنه من صفات ذات الباري سبحانه، قد وصفه بصفات الخلق من الاتصال والانفصال والحدوث والذهاب والتشابه والتماثل وغير ذلك من صفات الخلق مما لا يجوز على الله تعالى أن يوصف بها في غير ما موضع من كتابه من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٥٢]، وقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٢]، والذكر هو القرآن بغير شك

لقوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٞ ﴾ [الحجر: ٦]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن شِئۡنَا لَنَذۡهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيۡنَا وَكِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٦]، وكيف يذهب ما ليس بمخلوق أو يذهب له، وقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ ﴾ [آل عمران: ٧][1].

٤٤ الأدلة السمعية

أجمع المسلمون أن الأدلة السمعية منها ما هو قطعي الدلالة، كالمحكم الذي لا يحتمل تأويلًا ولا تخصيصًا، ومنها ما هو ظني الدلالة، كالعام وخبر الآحاد ونحو ذلك.

ثم نقض الفخر الرازي هذا الإجماع، وزعم أنه ليس من الأدلة السمعية ما هو قطعي الدلالة، واحتج لذلك بأن هذه الأدلة اللفظية متوقفة على معرفة اللغة والنحو والصرف، ورواية كل واحد من هذه الأشياء إنما هي رواية آحاد، فلا تفيد إلا ظنًّا، والمتوقف على الظني أولى أن يكون ظنيًّا.

وهذا الزعم باطل:

أما أولًا: فإنا لا نسلم أن جميع ألفاظ الأدلة السمعية متوقفة على معرفة ما ذكره، وإنما المتوقف على ذلك بعض ألفاظ الأدلة، وأما البعض الآخر، فإنه إنما يعرف معناه بنفس سماع خطابه، وربما يستوي في بعض خطابه الخاص والعام.

وأما ثانيًا: فإنا لا نسلم أن رواية اللغة والنحو الصرف جميعها آحادية، بل نقول: إن رواية كثير منها متواتر، وذلك كالألفاظ التي لا تقبل التشكيك

(١) العدل والإنصاف ١٤٩/٢ ـ ١٥٠ باختصار وتصرف يسير.

كالسماء والأرض والماء والنار ونحو ذلك.

وأما ثالثًا: فإن نَقَلة تلك العلوم عدد كثير لا يمكن تواطؤ مثلهم على الكذب عادة، فإذا اتفقت روايتهم في شيء من المواضع، وجب أن يعطى ذلك الشيء حكم المتواتر، وقد اتفقت روايتهم في كثير من ألفاظ القرآن، فلا يتم للفخر مطلوبه[1].

٤٥ كلام الله تعالى

اختلف الناس في كلام الله ﷻ لموسى (عليه السلام)؛ فقول: إنه أسمعه نفسه متكلمًا، وقال آخرون: أسمعه صوتًا أفهمه به الكلام، وقال قوم: إنه كلمه بالوحي؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١]، وهذا خبر لا يجوز عليه النسخ.

وقد سمَّى الله تعالى القرآن كلامه بقوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، وسمَّى الله القرآن كلامه بقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٦].

إن الله تعالى قد كلم موسى ﷺ حقًّا كما أخبرنا الله تعالى في كتابه بقوله: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، فهو حق كما قال، والله كلَّمه كما شاء، وعلى ما شاء من ذلك خصه بذلك ـ صلى الله على نبينا وعليه، وجميع

(١) طلعة الشمس ١/١١١.

أنبيائه عليهم السلام ـ[1].

٤٦ تواتر القراءات

قال ابن الحاجب وغيره: إن القراءات السبع متواترة قطعًا وقال آخرون بتواتر العشر أيضًا، واستثنوا من ذلك ما كان من قبيل الأداء كالمد والإمالة وتحقيق الهمزة، وكالرفع والنصب والخفض والجزم، قالوا: فإن هذه الأمور ونحوها يجوز أن تكون غير متواترة؛ لأنه لا يلزم من كونها آحادية عدم تواتر القرآن.

قال صاحب المنهاج: لكن الأقرب أنها في السبع والعشر متواترة، لأنا إذا علمنا تواتر الألفاظ التي نقلوها على التفصيل، لزم تواتر كيفية تأديتهم تلك الألفاظ، لأن الحركات ونحوها بمنزلة الهيئات للألفاظ، فلا يصح تواتر الألفاظ دون الهيئات ما لم يحصل من الناقل أمارة تقتضي أنه متيقن بلفظ دون هيئة.

وأقول: إنه لا يلزم من تواتر اللفظ تواتر كيفية أدائه، لجواز أن يحفظ بعض الناقلين اللفظ دون هيئة الأداء، وإذا احتمل وجود هذا المعنى في أحد من الناقلين، احتمل وجوده في جميعهم، فما لم يبين الناقل اللفظ وكيفية الأداء، فالمنقول المتحقق إنما هو اللفظ، وكيفية الأداء أمر مظنون.

وقال الزمخشري وغيره: إن القراءات كلها أحادية، ورد هذا القول بما حاصله: أنه يلزم جعل القراءات أحادية أن يكون بعض القرآن أحاديًّا، وهو باطل؛ لاقتضاء العادة وجوب التواتر في تفاصيل مثله، وبيان ذلك أنه يلزم في نحو ﴿مَٰلِكِ﴾، ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]

وفي قوله تعالى: ﴿فَأَبَوۡاْ أَن يُضَيِّفُوهُمَا﴾ [الكهف: ٧٧] بتشديد الياء وتخفيفها إما أن يكون كلا القراءتين متواترًا، وهو المطلوب، وإما أن تكون إحداهما

(١) منهج الطالبين ٣٣٢/١ ـ ٣٣٣.

متواترة دون الأخرى، فالمتواتر منهما هو القرآن، وإما أن يكون كلاهما غير متواتر فيلزم المحذور، وهو بعض القرآن أحاديًّا[١].

٤٧ الاستشهاد ببعض القراءات المتواترة

لم يكتفِ البسيوي بقراءة عاصم قراءة أهل عُمان، بل استشهد في جامعه ببعض القراءات المتواترة، ومن أمثلة ذلك:

قال الله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ۚ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۚ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٦١]، فمن قرأ: ﴿أَن يَغُلَّ﴾ يقول: ما كان لنبي أن يخان، ﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، ومن قرأ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾ يقول: أن يأخذ ذلك لنفسه، ويخون الغنيمة.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم (أَنْ يَغُلَّ) بفتح الياء وضم الغين، وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الغين[٢].

٤٨ العمل بالشاذ من القراءات

جواز العمل بالشاذ من القراءات لا يستلزم أن يعطى لغير المتواتر حكم المتواتر؛ لأن كلًّا منهما مروي عن النبي ﷺ فكما أن خبر الآحاد يوجب العمل ولا يلزم أن يعطى له حكم المتواتر، فكذلك الشاذ من القراءات.

وقال عطاء ومالك والشافعي والمحاملي وابن الحاجب لا يجوز العمل بالشاذ من القراءات بخلاف خبر الآحاد مثال ذلك قراءة ابن مسعود ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: ٨٩] «متتابعات».

---

(١) طلعة الشمس ١/١٠٩ ـ ١١٠.

(٢) جامع البسيوي ١/١٩٠ ـ ١٩١.

قلنا: إن العدالة توجب القبول، فيتعين أن يكون المنقول خبر آحاد وقرآنًا، وإلا لزم تكذيب الناقل، ولا قائل بكذب ابن مسعود[١].

٤٩ القراءة الشاذة وحجيتها

من المباحث التي لها علاقة بالقرآن الكريم القراءة الشاذة وحكمها، ومعنى القراءة الشاذة: كل منقول من القرآن عنه ﷺ نقلًا لم يبلغ حد التواتر، أو لم يعط حكم ما نقل بالتواتر، فهذا لا يسمى قرآنًا، ولا تثبت له أحكام القرآنية من جواز قراءته في الصلاة وحرمة مس الجنب له ونحو ذلك.

واختلف في العمل بها على قولين:

الأول: لا يعمل بها، وهو قول عطاء، ومالك وأحمد في رواية عنهما، والآمدي والنووي وابن الحاجب، والغزالي.

والثاني: صحة العمل بها، وهو قول الإباضيَّة، والنسفي من الحنفية، ونسب إلى أبي حنيفة، وأحمد في الرواية المشهورة عنه، وابن قدامة، وجمهور الشافعية.

يقول السالمي: لكن يجب علينا العمل بالمنقول غير المتواتر في المواضع التي لم يعارض فيها المتواتر؛ لأن غير المتواتر يوجب العمل دون العلم، فيجوز لنا العمل بالشاذ من القراءات، بل يجب علينا ذلك في مواضع، وجواز عملنا بالشاذ من القراءات لا يستلزم أن يعطى لغير المتواتر حكم المتواتر؛ لأنا إنما ننزل الشاذ من القراءات منزلة خبر الآحاد.

وقد عمل البسيوي بالقراءة الشاذة أيضًا قال: «ألا ترى أن الله تعالى أوجب الصوم في الكفارة متتابعًا، فقال: ﴿شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [المجادلة: ٤]، وفي

(١) طلعة الشمس ١/١١٣ ـ ١١٤.

القتل قال: ﴿شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [النساء: ٩٢]، وفي الأيمان: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، في قول ابن مسعود «متتابعات»، فذلك متتابع، وقضاؤه متتابع، إلا ما كان من سبب غير عمد لا يوجب غير بدل يوم»[(١)].

٥٠ المقصود بالقراءات الشاذة

إن الشاذ من القراءات ما هو وراء السبعة، وقال البغوي: هو ما وراء العشرة، فالسبعة هم: نافع، وأبو عمرو، والكسائي، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، فهؤلاء السبعة.

وأما الثلاثة الذين زادهم البغوي، فقال صاحب «المنهاج»: هم أبو يعقوب الحضرمي، وأبو جعفر الطبري، وأبي بن خلف الجمحي، واعترضه غيره بأن القارئ المشهور الذي هو أحد العشرة: هو أبو محمد ابن هشام البزار، قال: وأما أبي بن خلف، فهو الذي قتله النبي ﷺ يوم أحد. قال صاحب «المنهاج»: وكذلك عد بعض الناس من المتواتر قراءة ابن المرزبان، خلف بن أحمد، وقراءة هبة الله بن أحمد بن الطبري[(٢)].

❀ ❀ ❀

(١) جامع البسيوي ١/١٨٩ ـ ١٩٠.
(٢) طلعة الشمس ١/١١٥ ـ ١١٦ ـ ١١٧.



الخاص وأحكامه

٥١ تعريف الخاص

عرف الخاص: بأنه ما دل على معنى مفرد كرجل إلى آخره، أي: لفظ دل على معنى واحد، جنس شامل لما عدا الخاص من الألفاظ أيضًا.

وقد يكون ذلك المعنى في الخاص حقيقًا كزيد ورجل وإنسان، وقد يكون اعتباريًّا كمئة وألف ونحو ذلك من ألفاظ الأعداد.

ثم الخاص الحقيقي يكون اسمًا وفعلًا وحرفًا، وينقسم الاسمي منه إلى عيني، وهو الجزء الحقيقي عند المناطقة، والعلم المعنوي عند النحاة كزيد وعمرو.

وإلى نوعي كرجل وامرأة وعبد وأمة.

وإلى جنسي: وهو ما كان أكثر شيوعًا في معناه من النوعي كإنسان وفرس ونحوهما[١].

وأما الخاص والعام فمثل قول النبي ﷺ: «**الصلاة خير موضع، فمن شاء فليقلل ومن شاء فليكثر**»[٢] هذا عموم في كل وقت.

---

(١) طلعة الشمس ١/١١٨ ـ ١١٩.

(٢) رواه الطبراني في المعجم الأوسط، بلفظ: «**الصلاة خير موضوع، فمن استطاع أن يستكثر فليستكثر**» ح: ٢٤٣.

والخاص المعترض عليه مثل قول النبي ﷺ: «**لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس، ولا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس**»[١] والخاص يعترض على العام، والعام لا يعترض على الخاص[٢].

ومعرفة الخصوص والعموم نحو قول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢١]، فحرم جميع المشركات بعموم هذه الآية، ثم خص من جملة ما حرم نكاح المشركات الكتابيات لقوله ﷻ: ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ ۖ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، فخصَّ المشركات الكتابيات من سائر جميع ما حرم من المشركات[٣].

٥٢ ما يشمله الخاص

يشمل الخاص المطلق والمقيد، والأمر، والنهي، بمعنى أن هذه الأشياء من أقسام الخاص. فأما الأمر والنهي فلا خلاف في أنهما منه، وإنما الخلاف في المطلق والمقيد، فبعض جعلهما قسمين خارجين من الخاص ومن العام، فهما قسمان برأسهما، وجعل بعضهم المطلق من العام، واختار آخرون أن يكونا من باب الخاص، وهو المختار عند العلامة نور الدين عبد الله بن حميد السالمي[٤].

٥٣ حكم الخاص

حكم الخاص القطع بما دل عليه لفظه إلا إذا عرض عليه عارض أو منعه عن ذلك مانع، وذلك كالقرينة المانعة من إرادة حقيقة اللفظ من نحو قولنا:

---

(١) رواه مسلم كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: لا صلاة بعد صلاة العصر، ح: ٨٢٧.
(٢) جامع ابن بركة ١٠٦/١.
(٣) جامع ابن بركة ٣٩١/١ ـ ٣٩٢.
(٤) طلعة الشمس ١٢٠/١.

رأيت أســدًا يرمي، فإن قول القائل: رأيت أسدًا، يدل على أن المرئي إنما هو الحيوان المفترس قطعًــا، وذكر الرمي مانع من إرادة أصلــه، فيدل على غير ما وضع لــه دلالة ظنية، نحو قولــه تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقــرة: ٢٢٨]، فإن اشتراك القرء بين الطهر والحيض مانع من القطع بإرادة أحدهما دون الآخــر، ولولا ذلك الاشــتراك لكان لفظ العــدد مفيدًا للقطع؛ لكونه من الخاص، ونحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ ﴾ [البقــرة: ٢٢٩]، المرتــب على قولــه تعالى: ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ ﴾ الآية [البقرة: ٢٢٩]، فإن «الفاء» في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ ﴾ للتعقيب، وهي من لفظ الخاص، فمدلولها أن الفدية أحد طرق الطلاق لا فسخ للنكاح، لكن لما احتمل أن تكون هذه الجملة معترضة بين ما قبلها وبين قوله تعالى: ﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ ﴾ [البقــرة: ٢٣٠]، كان هذا الاحتمال مانعًا من القطع بمدلول الخاص الذي هو الفاء؛ ولذا ذهب الشــافعي وبعــض أصحابنا إلى جعل الخلع فسخًا، وذهب بعض أصحابنا والحنفية إلى أنه طلاق[١].

وأما الخاص والعام من الأخبار، فنحو قول النبي ﷺ: «**حيث ما أدركتك الصلاة فصــل**»[٢]. فهذا عموم يوجــب جواز الصلاة فــي كل موضع، وروي عنه ﷺ: «نهى عن الصــلاة في المقبرة والمجزرة والمزبلــة والحمام وقارعة الطريق ومعاطن الإبل»[٣].

❁ ❁ ❁

(١) طلعة الشمس ١٢١/١ ـ ١٢٢.

(٢) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبيــاء، باب: قول الله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ ۚ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ [ص: ٣٠]، ح: ٣٤٢٥.

(٣) سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في كراهية ما يصلى إليه وفيه، ح: ٣٤٦، وينظر: ابن بركة ١٠٦/١.

الأمـــر

٥٤ صور الأمر والنهي في اللغة

الأمر يتعرف في اللغة على وجهين؛ أحدهما: الشأن والقصة وجمعه أمور كما قال الله ﷻ: «﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۗ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [الحج: ٧٦]، والثاني: أمر الله ونهيه وجمع الأمر منه أوامر، وهو القول المقتضي به الفعل من المأمور، وهـذا في الخطاب، فأما في الإيجـاب فلا، وأما حد الأمر فهو طلب الفعل واقتضاؤه على غير وجه المسألة[1].

ومن صور الأمـر في اللغـة، أن يقول الآمـر: افعل، مثل قولـه تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقـرة: ٤٣]، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]، وصورة النهي أن يقـول الآمر: لا تفعل، مثـل قوله جل ذكـره: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النسـاء: ٢٩]، فـإذا ورد الخطاب معرى من القرائـن المقيدات والمقدمات فهـو أمر ونهي، واللفظة قـد ترد مقرونة بقرينة أو بصلـة أو بمقدمة فتدل على التخيير أو النـدب، أو تدل على قدرة الآمر وعجز المأمـور، أو على التهـدد والزجر وإطلاق بعـد حظر أو على

(١) العدل والإنصاف ٥١/١، منهج الطالبين وبلاغ الراغبين ٢٠٣/١.

التكوين دون امتثال الأمر، والذي يدل بمجموعه على التخيير والندب مثل قوله تعالى: ﴿فَكُلُواْ مِنۡهَا وَأَطۡعِمُواْ ٱلۡبَآئِسَ ٱلۡفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨]، وقد أجمع الجميع أن الأكل منها غير واجب وأنا فيه مخيرون[١].

٥٥ تعريف الأمر اصطلاحًا

عرِّف الأمر بأنه: «طلب فعل غير كفٍّ لا على وجه الدعاء» فدخل في قوله: «طلب فعل» النهي على مذهب من جعل الترك فعلًا، ولكن خرج بقوله: «غير كفٍّ»؛ لأن النهي إنما هو طلب فعل كفّ، وبعض يرى الترك ليس بفعل، فلم يذكر هذا القيد لحصول التحرز عن النهي بقوله: «طلب فعل»، ودخل أيضًا الدعاء، وهو طلب العبد من ربه الهداية أو نحوها، لكنه خرج بقوله: «لا على وجه الدعاء» فإن الطلب الجاري على وجه الدعاء لا يُسمى أمرًا[٢].

٥٦ من معاني الأمر

الأمر يطلق على أشياء منها: القول المخصوص المعبر عنه بـ«افعل» ونحوه، نحو ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣]

ومنها: الفعل نحو قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. أي: الفعل الذي تعزم عليه.

ومنها: الشأن نحو: «إنما أمرنا لشيء إذا أردناه» أي: شأننا.

ومنها: الصفة نحو: لأمر ما يسود من يسود.

---

(١) جامع ابن بركة ٨٩/١ ـ ٩٠.

(٢) طلعة الشمس ١٢٤/١ ـ ١٢٥.

ومنها: الشيء نحو: لأمر ما جدع قصير أنفه، أي: لشيء.

ومنها: الغرض نحو: فعلت هذا الأمر، أي: لغرض.

واتفق الكل علـــى أنه حقيقة في القول المخصـــوص، واختلفوا فيما عدا ذلك:

فقال قوم: هو حقيقة في الكل على طريق الاشتراك.

وقال آخرون: هو مجاز فيما عدا القول المخصوص.

وقال آخـــرون: هو حقيقة فـــي بعض هذه الأشـــياء ومجاز فـــي البعض الآخر[١].

٥٧ الفرق بين الأمر والسؤال

الفرق بين الأمر والسؤال أن الأمر بالشـــيء نهي عن ضده، والسؤال عن الشيء ليس بنهي عن ضده[٢].

٥٨ الفرق بين المسألة والأمر

المسألة وإن كان لفظها لفظ الأمر فإنها تتفضل بما يطلق له اسم الأمر بما يجامعها من القصد والإرادة والخضوع والاســـتكانة والتواضع ونفي الأنفة، ولهذا لم يجز أن يقـــال: إن العباد يأمرون الله وينهونه بدعائهم له ومســـألتهم إياه، وقد ذهب بعض المعتزلة إلى أن الأمر والمســـألة يقعان على حد واحد فزعموا أنه لم يسمَّ دعاء الله ومسألته أمرًا اســـتعظامًا لله تعالى، وكأنهم ذهبوا إلى أن قائلاً لو قال ذلك لم يكن مخطئًا. ولســـنا نذهـــب إلى ذلك بل الذي

(١) طلعة الشمس ١/١٢٣ ـ ١٢٤.

(٢) العدل والإنصاف ١/٥١.

نختاره: إنما يطلق له اسم المسألة والدعاء، ويقع على غير حد الأمر والنهي، ووجدت بعض من يتخصص بالنحو يذكر أن لفظ الأمر والنهي على وجهين، فما كان لمن هو دونك فهو أمر ونهي، وما كان لمن هو فوقك فهو مسألة[١].

٥٩ صيغ الأمر

اختلف الناس في الأمر هل له من صيغة وصورة أم لا صيغة ولا صورة له، فقال أكثر الفقهاء: إن للأمر صيغة مصورة وهو قولك: افعل، وكذلك النهي له صورة وهو قولك لا تفعل، وهو الصحيح خلافًا للأشعرية الذين يقولون: إن الأمر والنهي لا صيغة لهما[٢].

وهذا الطلب المخصوص بكونه أمرًا يكون بالقول المخصوص الموضوع للأمر حقيقة نحو: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣]. وبالقول الذي لم يوضع لذلك مع القرينة الدالة على المراد نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣].

وقد يجيء بالفعل لقوله ﷺ لأبي بكر رضي الله عنه لما قضيت الصلاة: «**ما منعك أن تصلي بالناس إذ أمرتك**»[٣]. ولم يكن هناك لفظ بل دفعه، وقد يكون بالإشارة، كالإشارة إلى الجلوس والضرب ونحوهما.

وتنقسم العبارة التي هي اللفظ الدال على طلب فعل غير كفٍّ لا على وجه الدعاء إلى قسمين:

---

(١) جامع ابن بركة ١/١٣٠.

(٢) العدل والإنصاف ١/٥٢.

(٣) الحديث رواه البخاري في كتاب: العمل في الصلاة، باب: رفع الأيدي في الصلاة لأمر ينزل به، ح: ١٢١٨.

أحدهما: حقيقة في ذلك الطلب، وهو مـــا كان على وزن «افعل» نحو: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣].

والقسم الثاني: مجاز وهو الأمر الوارد بصيغة الخبر نحو: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦][(١)].

٦٠ الأصل في الأمر الوجوب

حكم الأمر: حكـــم الأمر المعرف بأنه طلب فعـــل غير كفٍّ لا على وجه الدعاء: هو الوجوب وضعًا وشـــرعًا ما لم تصرفه عـــن معنى الوجوب قرينة، فإنه وإن كان شـــاملًا في ذاته للوجـــوب والنـــدب؛ لأن كلًّا منهما مطلوب، فالوجوب إنما تعين بأدلة خارجة عن ذات الطلـــب منها قوله تعالى لإبليس حيث امتنع من السجود: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢]، وكان الأمر مطلقًا عن القرائن، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ﴾ [الكهـف: ٥٠] فأنكـــر عليه ربنا ﷻ ترك الســـجود، ولو لـــم يكن الأمر للوجوب عند عدم القرائن، لكان لإبليس العذر في ترك الســـجود، لجواز أن يقول في جوابه: إن هذا الأمر نـــدب، وتاركه لا يعصي، لكنه لم يكن له عذر بتركه، بدليل الإنكار عليه وتعقيب ذلك بالطـــرد واللعن، فدل على أن الأمر للوجوب ما لم تصرفه قرينة.

ومنها قولـــه تعالـــى: ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النـــور: ٦٣]، ووجه الاســـتدلال من الآية: أنـــه تعالى هدد تاركي الأمـــر بإصابة الفتنة والعذاب الأليم، ولا يكـــون هذا التهديد إلا على ترك الواجب[(٢)].

---

(١) طلعة الشمس ١/١٢٥ ـ ١٢٦.

(٢) طلعة الشمس ١/١٣٠.

وإذا ورد الأمر من الله ﷻ اقتضى الوجوب دون الندب، قال الله ﷻ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، خلافًا لمن قال من الأشعرية: إنه يحمل على الندب ولمن قال بالوقوف أيضًا فأطلق ولم يقيد فوجب أنه على الوجوب، قال الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦][(١)].

٦١ القرائن التي تصرف الأمر عن الوجوب

إن قامت قرينة تمنع الأمر من إرادة الوجوب، صرف إلى ما تقتضيه القرينة من المعاني مجازًا، كما صرف إلى الندب في قوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣]، وكما صرف إلى الإباحة في قوله تعالى: ﴿كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [المؤمنون: ٥١]، وكما صرف إلى الإرشاد في قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوٓا۟ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، والفرق بين الإرشاد والندب: أن المصلحة في الندب أخروية، وفي الإرشاد دنيوية، وكما صرف لإرادة الامتثال في قولك لآخر عند العطش: اسقني ماء، وكما صرف إلى الإذن في قولك لمن طرق الباب: ادخل، وكما صرف إلى التأديب في قوله ﷺ لعمر بن أبي سلمة ـ وهو دون البلوغ ويده تطيش في الصحفة ـ: «**كُلْ مِمَّا يَلِيكَ**»[(٢)]، وكما صرف للامتنان في قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ﴾ [النحل: ١١٤]، وكما صرف للتهديد في قوله تعالى: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]، والقرائن في الكل ظاهرة[(٣)].

---

(١) العدل والإنصاف ٥٣/١.

(٢) حديث عمرو بن سلمة رواه البخاري في كتاب: الأطعمة، باب التسمية على الطعام والأكل باليمين، ح: ٥٣٧٦.

(٣) طلعة الشمس ١٣٢/١ ـ ١٣٣.

واللفظة قد ترد مقرونة بقرينة، أو بصلـــة، أو بمقدمة، فيدل على التخيير أو الندب، أو يدل على قدرة الآمر، وعجز المأمور، وعلى التهديد، أو الزجر، أو إطلاق بعد حصر، أو على التكوين دون الأمر.

فالذي يـــدل على التخييـــر أو الندب، مثل قولـــه تعالى ﴿فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْبَآئِسَ ٱلْفَقِيرَ﴾ [الحـــج: ٢٨]، وقولـــه تعالـــى ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ كَذَٰلِكَ سَخَّرْنَٰهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [الحـــج: ٣٦]، وقد أجمـــع الجميع علـــى أن الأكل منها غيـــر واجب، وأننا مخيَّرون.

أما الذي يدل على قدرة الآمر وعجز المأمور فمثل قوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ۝ أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِى صُدُورِكُمْ﴾ [الإســـراء: ٥٠، ٥١]، ومعلوم أن الله تعالى لم يرد منهم أن يجعلوا أنفسهم حجارة أو حديدًا، إذ ليس ذلك في طاقتهم وقدرتهم، وإنما أراد أن يبيِّن عجزهم.

وأما الذي يـــدل على التهديـــد أو الزجر فمثل قولـــه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: ٤٠]، وأمـــا الذي يدل على الإطلاق بعد حصر فمثل قولـــه تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الجمعة: ١٠].

وأما الذي يدل على التكوين دون امتثال أمـــر فمثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقـــرة: ٦٥]، فدلَّت المقدمة على التكوين لا امتثال الأمر[1].

(١) منهج الطالبين ١/٢٠٣ ـ ٢٠٤.

٦٢ الأمر حقيقة في الوجوب، مجاز في غيره

الأمر حقيقة في الوجــوب، مجاز في غيره هو ما عليــه الجمهور، وقال أبو علي، وأبو هاشــم، والقاضي عبد الجبار: لا يقتضــي الوجوب إلا لقرينة تقتضي ذلك، وإنما هو حقيقة في الندب[١].

٦٣ أقوال أخرى في حقيقة الأمر

أحدها: أنه مشترك بين الندب والوجوب والإباحة.

وثانيها: أنه للإذن المشترك بين الثلاثة التي هي الوجوب والندب والإباحة.

وثالثها: أنه مشترك بين هذه الثلاثة وبين التهديد. ونسب إلى الإمامية من الشيعة[٢].

٦٤ حكم الأمر بعد التحريم

إذا حرم الله ســبحانه شــيئًا، ثم أمر به، فالأمر به للوجــوب، إلا لقرينة تصرفه عن حقيقته، وكذلك إذا ندب لشيء، ثم أمر به، فالأمر به للوجوب إلا لقرينة، كما كان ذلك في الأمر ابتداء.

وكون الأمر للوجــوب بعد التحريم هو قول القاضــي أبي الطيب، وأبي إسحاق الشيرازي، وأبي المظفر السمعاني، والفخر الرازي وغيرهم.

وقيل: هو للإباحة حقيقة، ونُسب إلى الأكثر، وإلى الفخر الرازي.

وقال الغزالي: إن كان الحظر عارضًا لعلة، وعلقت صيغة «افعل» بزوالها، فيبقى موجب الصيغة كما كان قبل النهي. وقيل: فيه بالتوقف.

---

(١) طلعة الشمس ١/١٣٤ ـ ١٣٥.

(٢) طلعة الشمس ١/١٣٧.

وظاهر كلام البدر رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في «مختصره»: أنه للإباحـــة حقيقة. وصرح في «شـــرحه» بأن ورود الأمر بعـــد الحظر قرينـــة صارفة له عـــن الإيجاب إلى الإباحة، فظاهر كلامه في «شـــرحه»: أن كون الأمر بعد الحظر للإباحة مجاز لا حقيقة.

احتـــج القائلون بالوجـــوب بما تقرر مـــن الأدلة القاطعة علـــى أن الأمر للوجوب، ولا دليل يعدل به عن حقيقته، التي ثبتت له بالدليل القاطع.

واحتج القائلون بالإباحة بأن الأمر بعد الحظـــر لا يرد غالبًا إلا للإباحة، ولا يتبادر منه إلى الذهن إلا ذلك، والتبادر علامة الحقيقة.

أما الاســـتدلال بالأغلبية فهو أمر ظني يثبت عند عـــدم الدليل الذي هو أقوى منه، أما عند الدليل القاطع فإنه يرد إليه، فما قامت فيه قرينة أنه للإباحة فهو لها، وما لم تقم فيه قرينة رد إلى أصله المعلوم قطعًا[1].

٦٥ المقصود بأمر الله تعالى

اختلف الناس في أمر الله تعالى ما هو، قالـــت المعتزلة: خطابه الموجود في القرآن وكلمه وأمـــره ونهيه وهو قوله بحروف وأصـــوات مقطعة، وقالت الأشعرية: أمر الله تعالى ونهيه وكلامه وخطابه وقوله وصفاته في ذاته والقرآن فرع من الكلام وهو صفة الله تعالى في ذاته على هذا النعت، وقال المسلمون: أمر الله عَزَّ وَجَلَّ ونهيه يتصـــرف على وجهيـــن، وجه كقول المعتزلـــة إنه خطاب مســـموع، وقول معروف مفهوم معقول بحروف مقطعة وأصوات مســـموعة، والوجه الآخـــر أن الأمر هو الإيجاب أمر إذا وجب أو نـــدب خطابًا إو إلزامًا لا خطابًا[2].

(١) طلعة الشمس ١/١٣٧ ـ ١٣٩.

(٢) العدل والإنصاف ١/٥٦.

٦٦ الأمر بالمعدوم

اختلف النـاس في المعدوم هل هـو مأمور على الحقيقـة أم لا؟ قالت القدرية لا يجوز أمر المعدوم لا بشرط وجوده ولا بغير شرط وجوده، وقالت الأشعرية: أمر المعدوم صحيح جائز بشـرط وجوده يومًا ما أو بشرط وجود من يبلغه إذا وجد[١].

٦٧ أمر الله تعالى وعلاقته بالثواب والعقاب

هل يصح أن يكلـف الله عباده ويأمرهـم وينهاهم بأوامـره ونواهيه ولا عقوبة أو مثوبة؟ وهل يسوغ أن يأمرهم وينهاهم ويجعل مثوبتهم ترك عقابهم إن أطاعوا، وأمـا إن عصوا فيعاقبهم أو عكس ذلـك أن يأجرهم على الطاعة ولا يعاقبهم على المعصية وتكون مؤاجـرة الطائعين ثوابهم وحرمان الثواب للعاصيـن عقوبة لهم؟ أو هل يسـوغ أن يجعـل التكليف مؤبـدًا لا آخر له والثواب والعقاب في خلال ذلك لا أجر للتكليف ولا للجزاء؟ وهل يسـوغ في العقل أن يكـون الجـزاء منقطعًا كما ينقطـع العمـل، أو يجعل إحدى المثوبتيـن منقطعة والأخرى دائمـة؟ الجواب: إن هذا كله سـائغ في العقل لا استحالة، وليس فيه شيء يبطل الحكمة إلا المسألة الأولى وهو أن يكلفهم لا مثوبة ولا عقوبة[٢].

٦٨ تكليف العبد بما لا ثواب فيه

هل يؤمر العبد بفعل لا ثواب له فيه كالمضي في فساد الحج والكف في رمضان عن بقية يوم أفطره:

---

(١) العدل والإنصاف ٥٦/١.

(٢) العدل والإنصاف ٦١/١.

قال بعضهم: لا ثواب له ومع ذلك أنه مأمور، وبعضهم يقول: إن له ثوابًا وهو الأصح؛ لأنه مأمـــور به وإن كان لا يجزيه من فرضـــه وعليه فيه الإعادة وكذلك البيع بعد النداء يوم الجمعة تام مع حصـــول الذنب وكذلك النكاح قياسًا على البيع[١].

٦٩ حكم المخير بينهما من الأفعال

اعلم أن المخير بينهما في الأفعال يجـــب أن يكون حكمهما واحد فـــي الوجوب وفـــي الندب وفـــي الإباحة، فـــإن لم يكـــن كذلك بطل التخيير[٢].

٧٠ هل يحتاج قضاء الفوائت إلى أمر آخر؟

اختلف الناس في قضاء الفوائت، قال بعضهم: لا يجب إلا بأمر ثانٍ، وقال بعضهم: واجب بالأمر الأول أو قياسًـــا عليه وحجة الأولين تعليق الفعل بوقت معين كتعليقه بشخص معين، فكما لا يجب قضاؤك في كل شخص معين فكذلك لا يجب قضاؤك على وقت معين، واستدل آخرون بأن الدين لا يســـقط بمضي الأجـــل، فالعبادة أولى ألا تســـقط لمضي الوقت ولقول رسول الله ﷺ: «**أحق ما وفيتم به دين الله تعالى**»[٣]، وقال آخرون: إن العلة في الدين أنه واجب في كل الأوقات في الأجل وبعده وإنما تأجيله ترك المطالبة ولا يســـقط الدين بفـــوات الأجل ولا بفوات الغريم[٤].

---

(١) العدل والإنصاف ٨٤/١.

(٢) العدل والإنصاف ٧٥/١.

(٣) لم أعثر عليه بهذا اللفظ.

(٤) العدل والإنصاف ٧٧/١.

٧١ دخول النبي مع أمته في الأمر

من الأوامر ما يخص النبي ﷺ دون أمته كقول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٧]، ونحو قوله: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الحجر: ٩٤]، ونحو قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝ قُمْ فَأَنذِرْ﴾ [المدثر: ١، ٢]، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ﴾ [المزمل: ١]، وما أشبه ذلك لا يدخل معه أحد في ذلك الاسم وربما يرد الخطاب خصوصًا له وعمومًا لأمته كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا۟ ٱلْعِدَّةَ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ ۖ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ۚ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ ۚ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١].

وأما الاسم الجامع له ولأمته فداخل في الخطاب معهم كقوله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، ﴿يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[(١)].

٧٢ ما يفرد به النبي من الأمر

إذا أفرد النبي ﷺ بخطاب هل تدخل معه أمته فيه؟ أما بحق الظاهر وانفراده بذلك الحكم أولى من جهة اللغة إلا أن الشرع قد ورد بالاقتداء به واتباعه إلا أن يدل الدليل على اختصاصه، والدليل على ما ذلك اقتفاؤهم آثاره في أفعاله[(٢)].

٧٣ هل يتناول الأمر المطلق جميع المكلفين

الخطاب إذا ورد بلفظ العموم نحو قول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، فمن قال بالعموم أجراه على العموم واستغراق جميع

(١) العدل والإنصاف ٧٨/١.

(٢) العدل والإنصاف ٧٩/١.

الجنس ومن أبى من التعميم فإنه يصلح عنده دخول هؤلاء كلهم في الخطاب ويصلح غيره، ومن قال بالوقف فحتى يرد بيان ذلك[١].

٧٤ خطاب الكفار بفروع الشريعة

قال بعضهم في الكفار إنهم غيـــر مخاطبين بفروع الشـــريعة، وقالوا: إذ لا تصح معهم عبـــادة بإقامتهم على كفرهـــم حتى يؤمنـــوا فكذلك هم غير مكلفين بفروع الشريعة حتى يسلموا، والصحيح أن الكافر داخل في الخطاب وفي كل خطاب يشمله مع غيره وليس في الأصح منه عبادة ولا طاعة بإقامته على كفره ما يمنع من خطابه، وقد خوطب المصلي بالصلاة وإن كان محدثًا ولا تصح صلاة مع حدث، ولكن أمر بهما جميعًا بالطهارة، وقد خاطبهم الله بفنون الطاعات، ونهاهم عن فنون المعاصي وعاقبهم عليها بفنون العقوبات، أفيصح أن يعاقبهم في أمر لم يخاطبوا فيه تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا[٢].

٧٥ دخول النساء في خطاب الرجال

أما بيان دخول النســـاء في خطاب الرجال فمن قال بتغليب المذكر على المؤنث والخطـــاب للأفضل لغة ومع المفضول معنا هـــذا هو المعروف عند أهل اللغة[٣].

٧٦ تكليف الأطفال والمجانين

أما الأطفال والمجانين فقد أخرجهم الشرع من التكليف، ولكنهم كلِّفوا بعض أمور الشـــريعة ولم يكلَّفوا بعضها، والأمور التي أخرجهم الشـــرع من

(١) العدل والإنصاف ٧٩/١.
(٢) العدل والإنصاف ٨٠/١.
(٣) العدل والإنصاف ٨٠/١.

تكليفها فالإثم والحدود والوعيد لقوله ﷺ: «**رفـع القلم عن ثلاثة من أمتي: عن الصبـي حتى يحتلـم، وعـن المجنون حتى يفيـق، وعـن النائم حتى يستيقظ**»[١]، ولم يرفع عنهم العبادات كالصلاة والصوم والزكاة والحج وشعار الإسلام وقراءة القرآن وتعلُّم الشرائع[٢].

٧٧ هل خطاب من في عهد الرسول خطاب لمن أتى بعدهم

الأمر الوارد من الله ﷻ في القرآن لمن في عهد الرسول ﷺ لا يدخل فيه من لم يكن موجود العين في ذلك العصـر إلا بدليل وهو الإجماع المقتبس من نفائس النبـوة وتصريحها، وأما قوله ﷺ: «**بعثت إلى الأحمر والأسـود**»، وقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [سـبأ: ٢٨]، وقوله ﷺ: «**حكمي علـى الواحد حكمي على الجميع**»[٣]، فليس يتجه إلا إلى الموجود في عصر الرسول ﷺ[٤].

٧٨ أقسام الأمر

ينقسم الأمر إلى: مقيد، وإلى مطلق عن القيد،، فأما المقيد فهو على أنواع:

أحدها: أن يكون القيد وقتًا.

وثانيها: أن يكون القيد عددًا.

وثالثها: أن يكون القيد فيه الدوام.

---

(١) رواه الترمذي في السنن كتاب: الحدود عن رسول الله ﷺ باب: ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد، ح: ١٤٢٣.

(٢) العدل والإنصاف ٨١/١.

(٣) لم أعثر عليه فيما بين يدي من مراجع الحديث.

(٤) العدل والإنصاف ٨٢/١.

ورابعها: أن يكون القيد فيه وصفًا[١].

٧٩ الأمر المقيد بوقت

أما المقيد بوقت فبيانه: إن الفعل المأمور به في وقت من الأوقات بعينه، فإما أن يستغرق الوقت كله كالصوم مستغرق للنهار ويسمى مضيقًا، وإما أن لا يستغرقه، بل يجزئ فيه بعض الوقت، ويسمي موسعًا كالصلاة المأمور بها في الأوقات المخصوصة، ولا يصح أن يكون الوقت لا يسع الفعل.

وأما الفعل المضيق، فلا خلاف في أن ذلك الوقت كله وقت وجوبه، لكن الخلاف في الموسع وهو الذي يكون فيه الوقت أوسع من الفعل.

اختلفت الأمة في وقت وجوبه على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن وقت وجوبه هو أول الوقت فقط، ونسب هذا القول إلى الشافعي وأصحابه.

المذهب الثاني: أن وقت الوجوب هو آخر الوقت، ونسب هذا القول إلى أبي حنيفة أصحابه.

المذهب الثالث: أن الوجوب متعلق بجميع الوقت، وأن الوقت كله وقت أداء، وصححه البدر الشماخي رَحِمَهُ اللَّهُ، وقال عقب ذكره: وافقنا على ذلك جمهور مخالفينا.

ومعنى كون الوجوب متعلق بجميع الوقت هو: أن العبد مخيَّر بين الفعل والترك في أول الوقت ووسطه، حتى إذا لم يبق من الوقت إلا مقدار ما يسع الفعل يتعين الأداء كيلا يفوت الفرض، فإن التفويت بغير عذر حرام قطعًا[٢].

---

(١) طلعة الشمس ١/١٤٠.

(٢) طلعة الشمس ١/١٤٠ ـ ١٤٣.

٨٠ الأمر المطلق (غير المقيَّد بوقت)

إذا كان الأمر غير مقيد بوقت يكون فعله بعده قضاء لا أداء، فذلك الأمر أمر لا يقتضي فورًا ولا تراخيًا، والمـراد بالفور هنا: هو تعجيل إنفاذ الواجب بحيث يلحق من آخره الذم، والمراد بالتراخي ما يقابل ذلك.

وقيل: إن الأمر المطلق عن القيد بالوقت يقتضـي الفور فيجب الامتثال عند الإمكان ويعصي بالتأخير، ونسـب هذا القول إلـى كثير من فقهاء قومنا وكثير مـن متكلميهم، وهو ظاهر كلام ابن بركة حيـث أوجب تعجيل الحج عند الإمكان، وقال الباقلاني من الأشعرية: يقتضي الفور إما الفعل في الحال، أو العزم عليه في ثاني الحال، وتوقف الجويني لكن قال: فإن بادر فقد امتثل.

وقال بعض القائليـن بالوقف: إنه إذا بادر لم يعلم أنـه امتثل؛ لجواز أن يكون المراد منه التراخي.

وقيل: هو موضوع للتراخي؛ أي: يقتضـي الوجوب غير مخصص بوقت دون وقت، ونُسب هذا القول إلى أبي هاشم والشـافعي وأصحابه، قالوا: لو أراد الحكيم وقتًا بيَّنه وإلا كان مكلفًا بما هو غير معلوم لنا.

وأجيب: بأنه لـو كان للتراخي لالتحق الواجب بالنفل؛ لأنه لا يسـتحق الذم بالإخلال به في كل وقت حتى ينقضي عمر المكلف، إذ لا وقت أخص من آخر، فيلحق بالنوافل.

واعترض على هذا الجواب: بـأن المأمور به إنما يصح تأخيره ما دام في العمر مهل، ويتعين فعله آخـر العمر، فإن ظهرت له أسـباب الوفاة، أو ظن الموت، فضيع المأمور به، استحق الذم بذلك، وصار به آثمًا، والنوافل ليست كذلك؛ فإنها لا يأتي عليها حال يصير تاركها فيه آثمًا[1].

(١) طلعة الشمس ١٤٧/١ ـ ١٤٩.

فالفرض الواجب الموسع وقته إذا فعل في الوقت أجزأ بإجماع واختلفوا في حين وجوبه، فقالت الشـــافعية: يجب في أول الوقـــت فصار آخر الوقت توقيتًا لـــلأداء وتمييزًا له من القضـــاء، وقال الحنفيون: آخـــر أوقاته هو وقت الوجوب فإن فعل أول الوقت فعل نفلاً، وفي الآخر: الوقت واجبًا والصحيح أن الوقت كله من أوله إلى آخره هو وقت الوجوب وهو وقت الأداء لا وقت القضاء[١].

٨١ الأمر المقيَّد بقدر

إذا كان الأمر مقيدًا بعـــدد كصلِّ ركعة، أو صلِّ ركعتيـــن، أو صلِّ ثلاث ركعات أو نحو ذلك، أو مقيدًا بتأييد نحو: صوموا أبدًا، وصلوا دائمًا أو نحو ذلك، فاعتبر ذلك القيد الـــذي قيد به الأمر من عـــدد أو تأييد، واحكم على الأمر بما يقتضيه ذلك القيد، فيحكم على قول القائل: صلِّ ركعة، بأن المأمور به إنما هو ركعة واحـــدة، وكذلك القول في: صـــلِّ ركعتين أو ثلاث ركعات ونحو ذلك، كثر العدد أو قـــل، فيحكم على الأمر بمـــا يقتضيه العدد، وكذا يحكم على قول القائل: صوموا أبدًا، وصلـــوا دائمًا، بأن المراد من هذا الأمر دوام الفعل المأمور به، وكذا يحكم على الأمـــر المقيد بكونه إلى غاية نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فإنه يحكـــم عليه بدوام الصيام في تلك المدة إلى الغاية التي قيد بها الأمر، وهذا الذي ذكرته من اعتبار القيد العددي والأبدي، والحكم على الأمر بمـــا يقتضيه القيد هو الذي يقتضيه وضع الأمر ومنهاج اللغة، وهو ثابت فـــي المقيد بالعدد بلا خلاف، وفـــي الأمر المقيد بالأبد على الصحيح[٢].

---

(١) العدل والإنصاف ٧٦/١.

(٢) طلعة الشمس ١٥٠/١ ـ ١٥١.

٨٢ الأمر المقيد بشرط أو صفة

إذا علق الأمر بشـــرط أو صفة فإنه لا يقتضي التكرار، وقال بعضهم: يقتضي التكرار كقولك: اخرج إن شـــئت أو إن شـــاء فـــلان وإذا حانت الظهيرة فصل أو اخرج إذا طلعت الشمس، والقول الأول أصح[١].

إذا علق الأمر على وصف اعتبر ذلك الوصف الـــذي علق عليه الأمر، فإن كان من الأوصاف المؤثرة في الحكم الثابتة بالدليـــل، فإن الأمر يتكرر بتكررها، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [المائدة: ٣٨]، فإن عُرفَ أهل الشرع قد اقتضى تكرار الأمر المعلق بنحو ما ذكر في الآيتيـــن، لقيام الدليل على طلب تكـــراره، وإن كان من الأوصاف الغير ثابتة بالدليل، فلا يفيد الأمر المعلق بها تكرارًا إلا بدليل آخر يقتضي التكرار، وذلك نحو: حج بيت الله راكبًا، واصعد الســـطح إن كان الســـلم مركوزًا، فإن الحج لا يتكرر بتكرر الركوب، وصعود السطح لا يتكرر بتكرر ركوز السلم.

أما المعلق على صفة ثابتة بالدليل، فلا خلاف فيه بين أحد من العلماء، وأما المعلق على الصفة غير الثابتـــة بالدليل، فالأكثر على أنـــه لا يتكرر وهو اختيار البدر رحمه الله وقال الإسفراييني: بل يجب تكرره، وحجته في ذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ [المائدة: ٦][٢].

٨٣ الأمر المطلق

اختلفوا في الأمر المطلق هل هو على التراخي أم هو على الفور ففيه جوابان، بعض الفقهاء يقول بالتراخي وبعضهم يقول على الفور والقول الأول أصح[٣].

---

(١) العدل والإنصاف ٧٥/١.

(٢) طلعة الشمس ١٥٢/١ ـ ١٥٣.

(٣) العدل والإنصاف ٧٦/١.

فإذا تجرد الأمر عن القيود والقرائن، دل على طلب حقيقة الفعل المأمور به، ولا يدل على طلب إيقاعه مرة واحدة، ولا علـى طلبه متكررًا، ولا على طلب إيقاعه فورًا؛ أي: في أقـرب ما يمكن من الوقت، ولا على طلب إيقاعه متراخيًـا؛ أي: في أي وقت يكـون، لكن يدل على طلب حقيقـة المأمور به فقـط، وهذه الأشـياء إنمـا تسـتفاد من القيـود والقرائـن، واحتـج البدر الشـماخي رحمه الله تعالى على أن الأمر المجـرد عن القيود والقرائـن لا يدل إلا على طلب الحقيقة، بأن مدلولات الفعل أجناس، والأجناس لا تشعر بالوحدة ولا بالكثرة، ومن ثم لم تثنَّ ولم تجمع، وحسـن اسـتعمالها في القليل والكثير بلفظ واحد.

وهذا المذهب الذي عوَّل عليه المصنـف كالبدر هو قول الكثير من أهل التحقيق، وقد تقدم أن بعضًـا جعله مقتضيًا للفور، وقـال بعض: إنه مقتض للتراخي، وهناك أقوال أخر، منها:

أحدها: أنه يقتضي المرة إذ بها يعد ممتثلًا، وإنما عد ممتثلًا لفعله ما أمر به لا لاقتصاره على المرة الواحدة.

وثانيهما: أنه يقتضي التكرار.

القول الثالث: الوقف عـن كون الأمر يقتضي المـرة أو التكرار؛ لأنه لو ثبت للمرة أو التكرار، لثبت بدليل، ولا دليـل يقتضي واحدًا منهما، فوجب الوقف.

وقد قامت الدلالـة بأنه إنما وضع لطلب الحقيقـة مجردة عن الاتصاف بالمرة أو التكرار، وإنما يثبت كل واحـد منهما بدليل آخر، فوجب عند عدم الدليل الدال على أحدهما حمل الأمر على ما وضع له، فانتفى التوقف[1].

(١) طلعة الشمس ١/١٥٥ ـ ١٥٨.

٨٤ من قال بالتوقف عن دلالة الأمر المطلق

من زعم أن الخطاب إذا ورد بصيغة الأمر أن علينا التوقف لما يحتمل من الحكم؛ حتى يعلم أن المراد أمر أو نهي أو ندب أو تخيير، أو غير ذلك يقال له: لو كان الخطاب إذا ورد بصيغة الأمر: يوجب التوقف عند وروده، لم تكن في وروده فائدة.

والذي يذهب إليه شيوخ الإباضيَّة، والأشبه بأصول أئمتهم، أن الأمر إذا ورد بفعل قد خص بوقت؛ فللمأمور به إيقاعه في أوله، أو أوسطه، أو آخره، وتعجيل الفعل في أول الوقت أفضل؛ وإذا ورد الأمر بفعل غير مخصوص بوقت ـ فإن تأخيره جائز عندهم إلى آخر أيام الحياة. والنظر يوجب: أنه ما لم يكن محصورا بوقت، فالواجب تعجيله أول أوقات الإمكان[١].

٨٥ الخطاب المطلق والمقيد

الخطاب إذا ورد مطلقًا وظاهره خطاب معروف وهو على إطلاقه، وإذا ورد مقيدًا فهو على تقييده، ألا ترى أنه لو قال قائل: فلان كافر، كان ظاهره أنه كافر بالله، وإن كان يحتمل أن يكون أراد الطاغوت. وكذلك لو قال: فلان مؤمن، فالظاهر أنه مؤمن بالله، وإن كان يحتمل أن يكون أراد القائل أنه مؤمن بالطاغوت[٢].

٨٦ ما يدل عليه الأمر التزامًا

يدل الأمر دلالة التزام على أن فاعل المأمور به يجزئه ذلك الفعل، ويكون به ممتثلًا، ويتحقق بفعله ذلك أن ليس عليه قضاء بعد ذلك، سواء

(١) منهج الطالبين ٢٠٢/١، جامع ابن بركة ٨٧/١ ـ ٨٨.
(٢) جامع ابن بركة ٩٩/١.

في هذه الدلالة كان الأمر مقيدًا بأحد القيـــود المتقدم ذكرها، أو خاليًا منها، لأن الإجزاء إنما هو ثمرة الأمر ونتيجته، مع قطـــع النظر عن كونه مطلقًا أو مقيدًا، هذا مذهب الأكثر من العلمـــاء، وصححه البدر رحمه الله تعالى وقال بعده: وهو مبني على قول مـــن قال: إن القضاء بأمـــر مجدد، أي: إن القـــول بأن الأمر يســـتلزم ســـقوط القضاء مبني على أن القضاء بأمر ثان هـــو غير الأمر الذي وجب به الأداء.

إن في كونه مبنيًّا على ذلك نظرًا لا يخفى على متأمل، ووجهته: أن القول بأن الأمر يستلزم سقوط القضاء معناه: أن العبد إذا امتثل ما أمر به على الوجه المطلوب منه، علم بذلـــك الامتثال أن ليس عليه بعـــده قضاء، وأن وجوب القضاء إنما هو مترتب على عدم امتثال الأمر الأول، سواء كان عدم الامتثال بعذر أو بغير عذر، فوجوب القضاء إنما هو مترتـــب على ذلك عند القائلين بأنه وجب بأمر ثان، وعند القائلين بأن وجوبه بالأمر الأول، فأما وجه ترتب القضاء على القول بأنه وجب بالأمر الأول فظاهر، وأما وجه ترتبه على القول بأنه وجب بأمر ثان، فهو أن القائلين بأن القضاء وجب بأمر ثانٍ معترفون بأن القضاء إنما هو فعل الفرض بعد وقته المقدر له اســـتدراكًا لما فات أو فُوِّت في الوقت، فذلك الفائت أو المفوت ســـبب لوجوب هـــذا القضاء، وإن كان القضاء بأمر ثانٍ[1].

٨٧ الإجزاء

هو التخلص من عهدة الأمر، وبمعناه ما قيل: إنه ســـقوط الأمر، وبمعناه ما قال ابن الحاجب: إن الإجزاء هو الامتثال[2].

(١) طلعة الشمس ١/١٥٨ ـ ١٥٩.

(٢) طلعة الشمس ١/١٦٠.

٨٨ هل الأمر بالشيء نهي عن ضده؟

لا يدل الأمر بالشـيء على النهي عن ضد ذلك الشـيء المأمور به، فلا يكون الأمر بالشيء نهيًا عن ضده خلافًا لما ذهب إليه قوم منهم الباقلاني من أن الأمر بالشـيء نهي عن ضده، ثم اختلف هؤلاء علـى مذاهب: منهم من ذهب إلى أن الأمر يـدل على النهي عن ضده دلالـة مطابقة، فعند هؤلاء أن قول القائل: قم، دال بطريق الدلالة المطابقة على شيئين:

أحدهما: طلب القيام.

وثانيهما: طلب تـرك القعود، ودلالته على كل واحد من هذين الشـيئين دلالة مطابقة.

ومنهم مـن ذهب إلى أن الأمر بالشـيء إنما يدل علـى النهي عن ضده دلالة التضمن، فعند هؤلاء: أن طلب ترك القعود جزء من مدلول قولك: قم، والجزء الآخر هو طلب القيام، فدلالته عليهما معًا دلالة مطابقة، ودلالته على كل واحد منهما دلالة تضمن.

ومنهم من ذهب إلى أن الأمر بالشيء يدل على النهي عن ضده دلالة التزام، فعند هؤلاء أن قول القائل: قم، دال بطريق المطابقة على طلب إيقاع القيام نفسه لا غير، لكن طلب إيقاع القيام مسـتلزم لطلب ترك القعـود، وهذا المذهب هو الذي استحسنه البدر الشـماخي رحمه الله واعتمد عليه في «مختصره»، وحمل عليه كلام الإمامين: أبي الربيع وأبي يعقوب صاحب «العدل» وهما من أئمة المذهب.

وذهب قوم على أن الأمر بالشـيء يدل على النهي عن ضده إنما هو في موضع الإيجـاب دون الندب، واختاره البدر في «شـرح مختصره»، والظاهر من كلامه أن هذا هو مذهب أبي الربيع[1].

(١) طلعة الشمس ١/١٦٣ ـ ١٦٤.

اختلف الناس في الأمر بالشـــيء هل هو نهي عن ضـــده فقال قوم: الأمر بالشـــيء هو نهي عن ضده، وقصروه على الواجب؛ لئلا يقع النهي عن ضد الأمر المندوب إليه، وقال بعضهم: الأمر بالشيء أمر به من وجه والنهي عن الشيء نهي عنه من وجه آخر غير وجه الأمر به[١].

٨٩ هل النهي عن الشيء أمر بضده؟

إن القائلين: إن الأمر بالشـــيء نهي عـــن ضده، اختلفوا فـــي النهي عن الشـــيء: هل هو أمر بضده؟ فقال قوم: إن النهي عن الشيء ليس أمرًا بضده، وفرقوا بين الأمر بالشـــيء والنهي عنه، وهو مذهب أبي الربيع وأبي يعقوب صاحب «العدل»، وهو أيضًا ظاهر كلام البدر في «مختصره»، وقال قوم منهم الباقلاني: إن النهي عن الشيء أمر بضده، واحتجوا على ذلك بحجج، منها: أن النهي هو طلب ترك فعـــل، والترك هو فعل الضد، فيكون النهي عن الفعل أمرًا بضده.

وأجيب: بأنه يلزم على هذا القول أن يكون الزنا واجبًا من حيث إنه ترك للـــواط، والعكس، وهو باطل قطعًا، ويســـتلزم أيضًـــا أنه لا يوجد مباح، إذا كلها حينئذ مأمور بها حتمًا؛ لكونها ترك محظور، وهو باطل قطعًا.

وأما نحن ـ الإباضيَّة ـ فقد عرف مذهبنا في أن الأمر بالشيء لا يدل على النهي عن ضده، فيستلزم قولنا: إن النهي عن الشيء لا يدل على الأمر بضده، وهو لازم جلي[٢].

---

(١) العدل والإنصاف ٨٦/١.

(٢) طلعة الشمس ١٦٦/١ ـ ١٦٧.

٩٠ الأمر بالأمر بشيء

اختلف في الأمر بشيء هل هو أمر بذلك الشيء أم لا؟ فقيل: إنه أمر بذلك الشيء، وقال البدر الشماخي رحمه الله وجمهور العلماء: إنه ليس بأمر بذلك الشيء، وهذا القول الأصح؛ لأن الدليل عليه واضح، وذلك أنه لو كان الأمر بالأمر بالشيء أمرًا بذلك الشيء؛ للزم التناقض فيما إذا قلت لأحد: مر فلانًا أن يفعل كذا، وقلت لفلان: لا تفعل ذلك، ونحن نقطع أنه لا تناقض هنالك.

استدل القائلون بأن الأمر بالأمر بالشيء أمر بذلك الشيء بأمر الله تعالى نبيه أن يأمر العباد بالانقياد وترك العناد ونحو ذلك من الأوامر، وبأمر السلطان وزيره أن يأمر الرعية بشيء، للقطع بأن من خالف أمر النبي مخالف لأمر الله، وكذا من خالف أمر الوزير الصادر عن أمر السلطان، فهو مخالف للسلطان.

قلنا: إنما وجب ذلك لقرينة لا للأمر نفسه، فأما القرينة في الأول: فقوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، ونحوهما من الآيات.

وأما القرينة في الثاني: فهو أن عادة الملوك جرت في ما بينهم بجعل الواسطة بينهم وبين الرعايا في أوامرهم؛ ولذا يعاقبون على ترك أمر واسطتهم، ويحسنون إلى من تبع أمرها، فعلم من هذه العادة أن تلك الواسطة مبلغ لأمر السلطان، فالمأمور ابتداء هم الرعية لا الواسطة، والواسطة في تبليغ الأمر كأدلة للشيء، وكالكتاب المترجم ما بين المتكاتبين.

حاصل المقام: أنا لا نمنع من أن يكون الأمر بالأمر بالشيء أمرًا بذلك الشيء إذا دلت القرينة على ذلك، وإنما نمنع ذلك عند عدم القرائن[1].

(١) طلعة الشمس ١٦٧/١.

٩١ تكرار الأمر هل يقتضي تكرار المأمور به

الأمر إذا تكرر لا يقتضي تكرار المأمور به، وقال بعضهم: يقتضي التكرار والأول أصح وهو مذهب الفقهاء الثلاثة أبي حنيفة ومالك والشافعي، وقالوا: إنه ليس في تكراره فائدة غير التأكيد، والذي يدل عليه اللفظ الأول هو الذي يدل عليه اللفظ الثاني[١].

إذا تكرر الأمر، فإمـــا أن يتفق المأمور به كصلِّ ركعتيـــن، صلِّ ركعتين، وإما أن يختلف المأمور به نحو: صلِّ ركعتين، صلِّ أربع ركعات، فإن اختلف المأمور به فكلا الأمرين واجب اتفاقًا، وإن اتفـــق المأمور به، ففي وجوبهما معًا مذاهب:

أحدها: أن الواجب هو الأمر الأول، وأن الثاني تأكيد له.

المذهب الثاني: أن كلا الأمرين واجب فيجب الامتثال لكل واحد منهما.

المذهب الثالث: الوقف عن حمل الثاني علـــى التأكيد، وعن حمله على التأسيس، قالوا: تكرار الأمر يحتملهما معًا، ولا مرجح لأحدهما على الآخر، فوجب التوقف.

المذهـــب الرابع: أنه إذا أعيد الأمـــر الثاني بالعطف، فالأمـــر الثاني غير الأول، فيجب امتثالهما معًا؛ لما بين المتعاطفين من التغاير، ولأن التأكيد مع العطف أمر لم يعهد، فوجب حمله على التأسيس.

والأضعف من هذه المذاهب الأول، وهو القول بأن المأمور به لا يتكرر مع تكرار الأمر، وحمل الأمر الثاني على التأكيد للأمـــر الأول، واعتلوا بأن الأصل براءة الذمـــة، والتأكيد محتمل، والتأســـيس محتمل أيضًا، فأســـقطنا الوجوب بالأمر الثاني، لاستصحاب براءة الذمة، فحملناه على التأكيد.

---

(١) العدل والإنصاف ٧٤/١.

وحاصل الرد عليهم: أن حكم الأمر هو الوجوب حقيقة لما تقدم من الأدلة، وأن هذا الحكم لا يفارقه، كان مفردًا أو مكررًا إلا بدليل، ولا دليل لغير الوجوب في الحالين، أي: في الأمر الأول والثاني؛ إذ ليس تكراره دليلًا على انتقاله عن حكمه الأصلي الثابت بالدليل القطعي، وكون التكرار محتملًا للتأكيد، فهو احتمال لا يكفي أن تترك الحقائق لأجله، وأيضًا فالتأكيد اللفظي قليل الدوران في كلام العرب، فقلما يؤكدون زيدًا بلفظه، فإن أرادوا تأكيده أكدوه بالنفس أو العين، وبقلة دورانه في ألسنة العرب، يغلب على الظن أنه غير مراد، فإن وجد بين الأمرين عطف نحو: صلِّ ركعتين وصلِّ ركعتين، ازداد الحمل على التأكيد ضعفًا فوق ضعفه الأول؛ لأن ما بعد العاطف مغاير لما قبله[١].

٩٢ الأمر بالفعل لا يوجب تكراره

روي عن النبي ﷺ من طريق أنس صلى الظهر ذات يوم، جلس ثم قال: «**سلوني عما شئتم ولا يسألني اليوم أحد منكم عن شيء إلا أخبرته**؛ فقام الأقرع بن حابس فقال يا رسول الله: الحج علينا واجب كل عام؟ فغضب ﷺ حتى احمرَّت وجنتاه فقال: **والذي نفسي بيده لو قلت: نعم لوجبت، ولو وجبت لم تفعلوا، وإن لم تفعلوا لكفرتم، ولكن إذا نهيتكم عن شيء فانتهوا، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم**»[٢]. وفي هذا الخبر دليل على أن الأمر بالفعل لا يوجب إلا فعلاً واحدًا إلا أن تقوم دلالة بتكريره[٣].

(١) طلعة الشمس ١٦٩/١ ـ ١٧١.
(٢) رواه مسلم في كتاب الحج، باب: فرض الحج مرة في العمر، ح: ١٣٣٧.
(٣) جامع ابن بركة ١٣٩/١.

٩٣ تعلق الأمر والنهي بالفعل

لا يصح أن يكون الشيء الواحد مأمورًا به منهيًّا عنه من جهة واحدة، فلا يصح أن يقال: صلِّ الظهر، لا تصلِّ الظهر، لما فيه من التناقض، ولما يترتب عليه من عبث الآمر، لكن إذا كان للشـــيء الواحد جهتان، صح أن يتعلق به الأمر تعلق كل واحـــد منهما بجهة، فيرتفع المحذور مـــن التناقض والعبث، لاختلاف الجهتين.

لكن يصح تعلق الأمر والنهي إذا اختلف محلهما باختلاف جهتي التعلق، وذلك نحو الصلاة فـــي الأرض المغصوبـــة، فإنه مأمور بها مـــن حيث إنها صلاة، منهي عنها من حيث إنها في الأرض المغصوبة، وإذا ورد عن الشارع ما هو كذلك، فهـــل يكون فاعله ممتثلًا بفعل ما أمر به، ويســـقط عنه القضاء بذلك، وإن كان عاصيًا في ارتكاب ما نهي عنه في أدائها؟

قال الجمهور من الأشـــعرية، والنظام من المعتزلة، وبعض أصحابنا: إنه يكون بفعل ذلك ممتثلًا، وهـــو مثاب على امتثاله ما أمـــر به، ومعاقب على استعماله ملك الغير، وقال أحمد وأكثر المتكلمين والزيدية والظاهرية وبعض أصحابنا: لا يكون بذلك الفعل ممتثلًا، وإن عليه إعادة ما أمر به.

وإجماع المســـلمين على ترك مطالبتهـــم بالإعادة لما صلُّـــوه في الدور المغصوبة، لكون الصلاة أمرًا خاصًّا بالمصلي في نفسه، وهو المخاطب بها، وعليه أن يســـأل عن صحتها وفســـادها، على أن المســـلمين لا يلزمهم تغيير ما لم يصح معهـــم من المناكر، وغصب الظلمة للـــدور لا يلزم أن يكونوا قد صلوا فيها الفرائض، فلذلك تركوا الأمر بإعادتهم لها، ومطالبتهم برد المظالم أمر جلي لا يلتبس بهذا[1].

(١) طلعة الشمس ١/١٧٣ ـ ١٧٥.

اختلف الناس في هذا البـاب فقال بعضهم: يجوز أن يكـون مأمورًا من وجه منهيًّا عنه مـن وجه، وذلك أن السـجود لله تعالى مأمـور به على وجه التقرب إليه به وذلك السجود بعينه منهي عنه أن يتقرب به إلى الشيطان، وقال بعضهم: إن السـجود لله تعالى هو في عينه غير السجود المنهي عنه أن يكون للشيطان، وقالت المعتزلة قد نهي العاصي في الذنب على ثلاثة أوجه: نهي أن يرتكبه، ونهي عنه أن يحدثه، ونهي عنه أن يريك ولم تبق لهم إلا الاستطاعة[١].

٩٤ حد الفعل

اختلف الناس في حد الفعل، فقالت القدرية: مـا كان مقدورًا لفعله قبل وجوده علـى أصلهم في القدرة علـى الفعل وحد الفعل عنـد المحققين أنه الموجود بقـدرة فاعله على أصلنا فـي أن القدرة مع الفعـل وفيه حد الفعل ما لم يكن ثم كان[٢].

٩٥ الظاهر والباطن من الأفعال

أفعال المكلفيـن على ضربين: ظاهـر وباطن، أما الظاهـر فكالحركات والسكون، وأما الباطن فكالاعتقادات والإرادات.

وتنقسـم أفعاله كلها ثلاثة أقسام: قسم اختياري وقسـم ضروري وقسم كراهة، فأمـا الاختياري فمـا اختاره هو ما سـبق إلى النفـوس معناه كقول الله ﷻ: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾ [البقرة: ١٨٧]

والباطن ما لم يسـبق إلى النفـوس معناه كقـول الله ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر: ٢٢][٣].

(١) العدل والإنصاف ١/٨٥ ـ ٨٦.
(٢) العدل والإنصاف ١/٣٣.
(٣) العدل والإنصاف ١/٣٣ ـ ٣٤.

٩٦ المأمور به من وجه منهي عنه من وجه

هل يجوز فعـــل المأمور بـــه من وجه إذ وقـــع منهيًّا عنه مـــن وجه آخر كالمصلي في الـــدار المغصوبـــة أو في الثـــوب الغصب أو المـــاء للوضوء الغصب؟ فقد يقع الإجزاء وإن كان الفعل مكروهًا أو منهيًّا عنه، وقد يتفق في أشـــياء ولا يتفق في آخر كالصلاة فـــي الدار المغصوبـــة، فالصلاة أجزته ولا يعاقب عليها وإنما يعاقب على غصبه الدار بالاستنفاع بها[١].

٩٧ المندوبات التي تلتبس بالواجبات

اختلفوا في الواجبات التي يلتبس بها المندوب كإطالة القيام في الصلاة في الركوع والسجود والخشوع، قال بعضهم: الكل واجب وهو قول أصحابنا الإباضيَّة، وقول المعتزلة والأشـــعرية: القدر الزائد ندب، وهذا القول أعجب إليَّ بالقدر الزائد معـــروف ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤][٢].

٩٨ ما لا يتم الواجب إلا به

هل يكون ما لا يمتثل الأمر إلا به مأمور به أم لا؟ الجواب المطلق نعم، ولذلك شـــروط وهو أن تكون هذه الأفعال من فعله لا من أفعال الله ﷻ التي اختصت بـــه؛ لأن القدرة على الفعل لا يتم الفعل إلا بها وليســـت مأمور بها ولكن الكلام على مقدوره واكتسابه كاستعمال ماء الوضوء للجوارح وتناوله واستخراجه من البئر بالدلاء والرشا[٣].

---

(١) العدل والإنصاف ٨٧/١.

(٢) العدل والإنصاف ٨٨/١.

(٣) العدل والإنصاف ٨٥/١.

ـ اختلف الأصوليون في هذه المسألة.

فقيل: إن الأمر بالشـــيء لا يقتضي وجوب ما لا يتم إلا بـــه مطلقًا، أي: ســـواء كان شـــرطًا في صحة ذلك الواجب أم غير شـــرط، فالشرط كالوضوء وســـتر العورة في الصلاة، وغير الشـــرط كالقيام وفتح الباب، وإخراج المال لقضاء الدين، ورد الوديعة.

وقيل: إنه يجب بالأمر سواء كان شرطًا أم غير شرط.

وقيل: إنه إن كان شرطًا كالوضوء وكستر العورة في الصلاة وجب بالأمر بها، وإن لم يكن شرطًا لم يوصف بالوجوب.

قال صاحـــب المنهـــاج: والصحيـــح أن ما لا يتم الواجـــب إلا به يجب بشروط ثلاثة:

الأول: أن يكون مقدورًا للمكلف احترازًا من القدرة والآلة، فإنها وإن لم يتم الواجب إلا بها فإنها لا تجب على المكلف إذ ليست داخلة في مقدوره.

الشرط الثاني: أن لا يرد الأمر مشروطًا به احترازًا من نحو «اصعد السطح إن كان الســـلم منصوبًا»، فإنه لا يجب عليه أن ينصب الســـلم؛ لأن الآمر لم يوجب عليه الصعود إلا حيث وجده منصوبًا لا غير.

الشـــرط الثالث: أن لا يقوم غيـــره مقامه في التوصل إلـــى فعل الواجب احترازًا من أن يقول: «أعط فلانًا وديعته» وهو يحتاج إلى القيام وفتح الباب، ويقوم مقامه أن يقول للمودع: «خذها من مكان فلان» ويشـــير إلى موضعها، فإنه لا يجب عليه القيام بنفسه لقيام غيره مقامه[1].

❁❁❁

(١) معارج الآمال ٢٤٧/١ ـ ٢٨٤.

النهـــي

٩٩ تعريف النهي

عرِّف النهي: بأنه طلـــب كف عن الفعل، وذلك الطلـــب متوجه إلى غير خالقنا ﷻ، فإن طلب الكف من خالقنا ﷻ دعاء لا نهي، وذلك نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمـــران: ٨]، ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

والمراد بالطلب في تعريفه هو: ما يشـــمل الطلب الجازم وغيره، والمراد بالكف هو: الإمســـاك عن الفعل، فأما حقائق الصيغ فـــي النهي، فهي نحو: لا تفعل، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا﴾ [الإســـراء: ٣٢]، لا تشـــرب الخمر، وإنما كانت هذه الصيغة حقيقية في النهي، لأنهـــا موضوعة له، واســـتعمالها فيما وضعت له حقيقة.

وأما الصيغـــة المجازية فنحـــو: نهيتكم عن كـــذا، ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النســـاء: ٢٣]، ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، ونحو ذلك، وإنما كانت هذه الصيغ مجازًا في النهي؛ لأنها موضوعة للإخبار، واســـتعمالها في النهي استعمال لها في غير ما وضعت له، وهذا شأن المجاز.

وقد يرد النهي بالإشـــارة إلى ترك الفعل، وبالإعـــراض عن الفعل ونحو ذلك.

حاصل ما في المقام: أن طلب الكف عن الفعل قد يحصل بصيغته الموضوعة له وبغيرها، وذلك الغير قد يكون لفظًا، وقد يكون غير لفظ، ويُسمى الكل نهيًا[١].

وصورة النهي: أن يقول الناهي: لا تفعل، مثل قوله جل ذكره: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ﴾ [النساء: ٢٩][٢].

١٠٠ حكم النهي

حكم النهي: تحريم المنهي عنه، والدوام على الكف عنه، ووجوب تعجيل الامتثال إلا إذا دل دليل على إرادة غير ذلك، فإنه يصرف إلى ما اقتضاه الدليل، فأما التحريم فإنما ثبت له بأدلة خارجة عن حقيقته[٣].

١٠١ حقيقة النهي

حقيقة النهي تحتمل التحريم وغيره، وتلك الأدلة هي الأدلة المذكورة في باب الأمر الدالة على أن حكم الأمر الوجوب حقيقة، فإن النهي هو أمر بالكف عن الفعل، لكنه زاد على الأمر باقتضائه الفور والدوام، واقتضاؤه ذلك لا يخرجه عن كون الامتثال فيه واجبًا لتلك الأدلة.

وأما الدوام، فهو الاستمرار على ترك الفعل، وإنما كان النهي يقتضي ذلك، لأن فاعل المنهي عنه في أي وقت من الأوقات من بعد ورود النهي فاعل لما طلب منه الكف عنه، وفاعل ذلك لا يكون ممتثلًا، وعلى ذلك

(١) طلعة الشمس ١/١٧٩ ـ ١٨٠.
(٢) منهج الطالبين وبلاغ الراغبين ١/٢٠٣.
(٣) طلعة الشمس ١/١٨١.

جمهور الأصوليين، وخالفهم الفخر الـرازي، وجعله كالأمر في أنه لا يجب فيه تكرار الانتهاء عنه في كل وقت، بـل إذا تركه في الوقت الذي يلي النطق بالنهي، فقـد امتثل، وإن فعله بعد ذلك الوقت لم يخـرج عن الامتثال بفعله بعد أن كف عنه مرة.

وأما اقتضاء النهـي الفور، فهو أنه لو لم يقتض الفـور، لجاز أن يرتكب ما نهي عنه بعـد النهي، وهو باطل؛ لأن فاعل ذلـك النهي لا يكون ممتثلًا، وهذا معنى قوله: «كيلا يفعل الحرام»[١].

فأحكام النهي مندرجة في أحكام الأمـر، وحده: القول المقتضي به ترك الكسـب، أما الأمر والنهي فهما صيغة، وقول الأشـعرية لا صيغة لهما، وأن النهي متقدم على أحد محتملاته فهو الأصل وغيره الفرع وقد خلق الله الخلق لنا وخلقنا لأجل العبودية[٢].

١٠٢ ورود النهي لغير التحريم

ورد النهي لغير التحريم، فمن ذلك:

ـ التكريه؛ نحـو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ﴾ [البقـرة: ٢٦٧]، والمراد بالخبيث: الرديء، وبالإنفاق: التصدق.

ـ والإرشـاد؛ نحـو: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائـدة: ١٠١]، والفرق بينه وبين الكراهية، هو أن المفسدة المطلوب درؤها في الإرشاد دنيوية، وفي الكراهية أخروية، نظير ما مر في الفرق بين الإرشاد والندب في الأمر.

ـ والدعاء؛ نحو: ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨].

---

(١) طلعة الشمس ١/١٨١ ـ ١٨٢.

(٢) العدل والإنصاف ١/٨٩.

ـ وبيان العاقبة؛ نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ﴾ [آل عمران: ١٦٩]، أي: عاقبة الجهاد الحياة لا الموت.

ـ والتقليل والاحتقار؛ ومثل لهما بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ﴾ [طه: ١٣١]، أي: فهو قليل وحقير بخلاف ما عند الله.

ـ والإياس؛ نحو: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ ٱلْيَوْمَ﴾ [التحريم: ٧][(١)].

١٠٣ ورود النهي لغير الدوام

يرد النهي لغير الدوام إذا دل دليل على ذلك، وذلك نحو قول القائل: لا تخرج فإن الأسد على الباب، فالتعليل بكون الأسد على الباب دليل قاضٍ على أن النهي عن الخروج إنما هو لأجل هذه العلة، وأنه إذا زالت العلة ارتفع النهي، ومنه نهي الحائض عن الصلاة.

حاصل ما في المقام: أن النهي هاهنا اقتضى الدوام بحسب التعليل ليس إلا، وكذلك القول في النهي المقيد بشرط نحو: لا تصعد السطح إن كان فيه فلان، أو وقت نحو: لا تصم يوم النحر، فإن النهي في الصورتين يقتضي تكرار الكف عن المنهي عنه عند حصول القيد، ولا يقتضيه عند عدمه، هذا مذهب الجمهور، واحتجوا بأن النهي يقتضي بوضعه الدوام، فالتقييد بالشرط لا يخرجه عن وضعه الأصلي، أي: لا يكفي أن يكون دليلًا يصرف النهي عما وضع له إلى غيره[(٢)].

١٠٤ دلالة النهي على فساد المنهي عنه

اختلفوا في النهي هل يدل على فساد المنهي عنه أم لا؟ قال بعضهم: النهي يدل على فساد المنهي عنه، وقال غيره لا يدل واستدل الأول بقول

(١) طلعة الشمس ١/١٨٤ ـ ١٨٥.

(٢) العدل والإنصاف ١/٨٩.

رسول الله ﷺ: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**»[١]. والأصل أن الأمرين جميعًا ممكنان ولكل واحد موضع[٢].

وهذا الخـلاف إنما هو في الأمور الشـرعية إذا نهي عنهـا، وذلك نحو الواجب إذا نهـي عنه في بعض المواضـع، كصلاة الحائـض، والمندوب، كصوم يوم النحر، فإن الصـوم في الجملة مندوب إليـه، ونهي عنه في نحو ذلك اليوم، والمباح كبيع الحاضر للبادي، فإن البيع في الجملة مباح، ونهي عنه في مثل هذه الصورة، وليس الخلاف في النهي عن الأمور غير الشرعية، كالنهي عن الزنى، وعن شـرب الخمـر، وأكل الميتة ونحـو ذلك، فإن هذه الأمور قبل النهي لم يرد فيها شرع، فحالتها قبل التحريم ليست بشرعية.

حاصل المقام: أن القائلين بأن النهي لا يدل على فسـاد المنهي عنه إنما ينفون دلالته على ذلك عند عدم القرينة الدالة على ذلك، فأما إذا قامت قرينة على شيء من أفراد النهي أنه يدل على فساد ذلك المنهي عنه، فإنهم يسلمون دلالته على ذلك لتلك القرينة، ويجعلونه كالمسـتثني من قاعدة النهي، وكذا القائلون بأن النهي يدل على فساد المنهي عنه، فإنهم يقولون بذلك عند عدم المانع عـن دلالته على ما ذكر، فـإن وجد المانع لذلك في شـيء من أفراد النهي، سلموا أن ذلك الفرد بعينه لا يدل على فساد المنهي عنه لذلك المانع، وجعلوه كحكم المستثني من قاعدتهم في النهي.

إن النـاس اختلفـوا في دلالـة النهي على فسـاد المنهي عنـه، فذهب أبو حنيفـة والقاضي وأبـو عبد الله البصـري وأبو الحسـن الكرخي وبعض أصحابنا إلى أن النهي لا يدل على فساد المنهي عنه، بمعنى أنه إذا نهينا عن

(١) رواه البخـاري في كتاب الصلـح، باب إذا اصطلحـوا على صلح جـور فالصلح مردود، ح: ٢٦٩٧.

(٢) العدل والإنصاف ٩٠/١.

فعل شـــيء فلا يدل هذا النهي علـــى أن المنهي عنه لا يعتد بـــه أصلًا، وزاد أبو حنيفـــة من بين هؤلاء القائلين: إن النهي عن الشـــيء يـــدل على صحته، قائلًا: إنه لا يتصور النهي عن الشـــيء إلا بعد وجـــود ماهيته صحيحة هكذا، ومثل له بصوم يوم النحر، فعنده أن صومـــه صحيح لكنه غير مقبول؛ لما فيه من النهي عنه، وبنى على كون صومه صحيحًا الاجتزاء بصومه للنذر.

ولا يلزم من النهي عن الشيء وجود ماهيته صحيحة على وفق ما ذكرتم، وإنما يكفي في النهي عنـــه تصور وجوده، وبذلك يصح الكف عنه، وبالكف عنه يحصل الامتثال، فبطل ما زعموه من دلالة النهي على صحة المنهي عنه، وبهذا البطلان يسقط القول بالاجتزاء بصوم يوم النحر للوفاء بالنذر.

وذهب أحمد والشـــافعية والظاهرية وكثير من أصحابنـــا إلى أن النهي يدل على فساد المنهي عنه، وسوغ أبو يعقوب رحمه الله كلا المذهبين، واحتج هؤلاء بأن العلماء لم تزل تســـتدل على الفســـاد بالنهي عن الربويات والأنكحة وغيرها، وبأن الأمر يقتضي الإجزاء، والنهي نقيضه، فيقتضي نقيض الإجزاء وهو الفساد.

وذهب الغزالي والفخر الرازي وأبو الحسين إلى أن النهي يدل على فساد النهي عنه في العبادات دون المعاملات، ودلالته على ذلك شرعية لا لغوية، لأن الفساد حكم شرعي لا تعقله العرب، فلا يصح أن يكون مقصودًا لها في وضع النهي، وأما في الشرع فلا إشكال في قصده، واستدلوا على وقوع ذلك شرعًا بأن العلماء ما زالوا يستدلون بالنهي على فساد المنهي عنه[1].

وإذا تأملت هذه الأقوال كلها، وطلبت الأرجـــح منها، رأيت أن الأرجح هو المذهب الأول، وهو أن النهي لا يقتضي الفســـاد مطلقًا، وأن اقتضاءه في بعض المواضع، فذلك إنما هو لدليل خارج عن النهي لا للنهي نفسه.

(١) طلعة الشمس ١/١٨٩ ـ ١٩٣.

والحجة لنا على صحته ورجحانه على سائر المذاهب: هو أن معنى كون الشيء فاسدًا، أنه لم يقع موقع الصحيح في سقوط القضاء، واقتضاء التمليك، والمعلوم أن المنهي عنه قد يقع صحيحًا كطلاق البدعة، والبيع وقت النداء، فلا يكفي النهي في اقتضاء الفساد، بل لا بدّ من دليل، إذ لفظ النهي لا يفيده، لما ذكرنا أن المنهي عنه قد يصح[١].

١٠٥ هل النهي للزجر أم للتأديب

اختلف العلماء في النهي هل هو زجر كله أو فيه تأديب، قال بعضهم: إن نهي الله تعالى يقع فيه الزجر والتأديب كنهي الرسول ﷺ، وقال بعضهم: إن نهي الله تعالى زجر كله[٢].

١٠٦ اختلاط الحرام بالحلال

ذلك كالأموال تختلط، والزوجات غير المطلقات بالزوجات المطلقات، والنسائب بالقرائب، والنجس بالطاهر، والليل بالنهار، ولو اختلطت الأموال وعاز تميزها وقعت الشركة، واصطلح أربابها كصبر القمح والشعير، وإن تلابست المعلومة بالمجهولة وأمكن فرزها أخذ أصحاب المعلومة معلومهم وبقيت المجهولة مجاهيل، وإن استهلك بعضها في بعض ولا ينفكان أو ينفسد أحدهما فإنهما يشتركان في الباقي والآخر وينزلان بقيمتهما.

وأحكام الأموال ثلاثة: حلال صرف، وحرام صرف، وشبهه، فالواجب ترك الحرام واجتناب الشبهة واستعمال الحلال[٣].

---

(١) طلعة الشمس ١/١٩٦ ـ ١٩٧.

(٢) العدل والإنصاف ١/٩٠.

(٣) العدل والإنصاف ١/٩٢ ـ ٩٣.

١٠٧ الحرام المجهول العين

الحرام المجهول العين الذي لا يفرزه إلا الله ﷻ، ولا يتوصل إلى معرفة عينه ولا إلى معرفة مولاه إلا بوحي من الله ﷻ، قد اختلف الناس فيه، قال بعضهم: هو حلال مطلق وجميع ما يتعلق بالحلال يتعلق به وحكمه حكم الحلال في الدنيا والآخرة، وقال بعضهم: هو حرام مجهول ولا فرق بينه وبين الحلال الصرف إلا الاسم[١].

١٠٨ مناهي النبي ﷺ

مناهي النبي ﷺ مقتبسة من مناهي الله ﷻ ويقع نهيه بصيغة لا تفعل وبالتحريم وبالذم وباللعن وبالتبري[٢].

❀ ❀ ❀

(١) العدل والإنصاف ٩٥/١.

(٢) العدل والإنصاف ٩٧/١.

المطلق والمقيد

١٠٩ تعريف المطلق

عرف المطلق بأنه: ما دل بالشيوع في جنسه، فـ«ما» أي: لفظ جنس شامل لجميع الألفاظ، وقوله: «بالشيوع في جنسه»: فصل مخرج لما عدا المطلق من الألفاظ، وذلك أن لفظ رجل مثلًا دال على كل فرد من أفراد الرجال، بمعنى أنه صادق على كل واحد منها، وصالح لأن يطلق عليه، وليس دلالته على جميع الأفراد دفعة واحدة، وإنما دلالته على ذلك باعتبار شيوع لفظه في جميع الأفراد، وبهذا الاعتبار قد خالف المطلق العموم والمراد به العام؛ لأن العام إنما يتناول أفراد الموضوع دفعة واحدة على سبيل الجمع والاستغراق لها[١].

١١٠ تعريف المقيد

أما المقيد: فهو ما خرج عن ذلك الشيوع، إما لقيد، كجاء شيخ أمجد. وإما بحسب وضعه الأصلي كالعلم، فإنه لا يسمى مطلقًا، وإنما هو مقيد بحسب الوضع الذي وضع له، فإن لفظ «شيخ» مطلق لشيوعه في ذلك الجنس، ولصدقه على كل فرد من أفراده، لكن قولك: «أمجد» قيد مخرج للفظ الشيخ عن ذلك الشيوع، لأنه وضع لمعين ولو كان علم جنس مثلًا،

(١) طلعة الشمس ١/١٩٧ ـ ١٩٨.

فإنه لا يكون علمًا إلا باعتبار ذلك التعيين المذكور، ويكتفى في العلم الجنسي بالتعيين الذهني، ومثل العلم سائر المعارف، إذ ليس من المعارف ما هو مطلق أصلًا، اللهم إلا أن يقال: إن المعرف بـ«أل» المشار بها إلى الحقيقة باعتبار وجودها في بعض الأفراد، غير معين، كقولك: ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣]، من قبيل المطلق، فإن المعرف بـ«أل» كالنكرة في المعنى، ولذا أعطي بعض أحكام النكرة كالنعت بالجملة في نحو: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧][1].

١١١ حكم المطلق والمقيد

حكم المطلق والمقيد أن يجري كل واحد منهما في موضعه إذا اختلفا سببًا وحكمًا، فالمطلق يجري في إطلاقه، والمقيد في موضع تقييده، ولا يصح أن يحمل أحدهما على الآخر هاهنا بلا خلاف بين الأصوليين، لما بين المطلق والمقيد من التنافي، وذلك نحو قوله تعالى في كفارة الظهار: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ۖ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ۚ ذَٰلِكَ لِتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۗ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٤]، وقوله تعالى في صيام كفارة اليمين: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ ۚ ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ۚ وَٱحْفَظُوٓا۟ أَيْمَٰنَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٨٩]، فإن السبب الموجب للصيام في آية اليمين هو الحنث، والسبب الموجب للصيام في آية الظهار وهو الظهار، والحكم فيهما مختلف أيضًا كما ترى، فلا يصح حمل مطلق الصيام في آية اليمين على مقيده بالتتابع في آية الظهار، وإنما قال أصحابنا بتتابع الصيام في آية اليمين؛

(١) طلعة الشمس ١٩٨/١.

لقراءة ابن مسعود، فإنه قرأ: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: ٨٩] «متتابعات»، لا للحمل نفسه على ما في الظهار، وقد جعل البدر رحمه الله الآيتين مثالًا لما إذا اختلف موجب المطلق والمقيد واتفق حكمهما، نظرًا إلى أن الحكم في الموضعين الصيام، فأجري فيه الخلاف الآتي فيما إذا اتفق حكم المطلق والمقيد، واختلف سببهما[١].

١١٢ حمل المطلق على المقيد

حاصل ما في المسألة: أنه إذا اختلف المطلق والمقيد سببًا وحكمًا، فلا يحمل أحدهما على الآخر اتفاقًا، وإن اتفقا سببًا وحكمًا، حمل المطلق على المقيد. قيل: اتفاقًا، وحكي بعضهم قولًا بأن المقيد يحمل على المطلق، فألغي القيد.

وإن اختلفا سببًا واتحدا حكمًا، أو اختلفا حكمًا واتحدا سببًا، ففيهما ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن المطلق يحمل على المقيد مطلقًا.

وثانيها: أنه لا يحمل مطلقًا.

وثالثها: أنه إن كان بينهما جامع حمل المطلق على المقيد قياسًا، وإلا فلا يحمل[٢].

❀ ❀ ❀

(١) طلعة الشمس ٢٠٢/١.

(٢) طلعة الشمس ٢٠٧/١.

العــامّ

١١٣ تعريف العامّ

العام: «لفظ دل دفعة على ما لم يكن منحصرًا»، فاللفظ: جنس شــامل للعــام وغيره من الألفــاظ، ودل دفعة: فصــل أخرج به النكرة في ســياق الإثبــات: كضرب رجلًا، فإن رجــلًا دال على ما يصلح لــه بطريق البدلية المتقدم بيانها في المطلق، وخرج به أيضًا المشترك، فإنه لا يدل دفعة على ما وضع له، وإنما يدل عليه بطريق اعتبار تعــدد الوضع كالعين مثلًا، فإنه لا يدل دفعة واحدة على الباصرة والشمس والذهب إلى آخرها، وإنما يدل على كل واحد من هذه المعاني باعتبار أنه وضع له وضعًا مستقلًا، فمطلق العين ليس شــاملًا لهذه الأشــياء دفعة واحدة، وهذا هو المــراد من نفي العموم عن المشــترك، وليس المراد منه أن لفظ المشــترك لا يكون عامًّا أصلًا فإنه يكون عامًّــا باعتبار دلالته على أفراد بعــض ما وضع له، كهذه عيون، فإنه دال دفعة واحــدة على غير محصور من أفــراد العين التي هي الباصرة مثلًا، فصــدق عليه أنه عام. «على ما ليس محصــورًا»: فصل آخر أخرج به صيغة المثنى وأســماء العدد والجمع المعرف بــلام العهد، وما قامت القرينة على أن أفراده منحصرة[1].

(١) طلعة الشمس ١/٢٠٨ ـ ٢٠٩.

١١٤ ما يتناوله العام

عمَّ تعريف العام الجمع المعرف، واسم الجنس المعرف، سواء كان تعريفهما بـ«أل» كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]، ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨]، فإن حكم الوصف في العموم حكم الجنس، أو عُرّفا بالإضافة كما في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، هذا كله إذا لم يكن تعريفهما إشارة إلى عهد، فإن كان إشارة إلى عهد، كرأيت رجالًا فأكرمت الرجال، و﴿أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]، فلا عموم فيهما؛ لأن العهد قرينة الخصوص، وكذا كل قرينة دلَّت على إخراج صيغة العام عن العموم، واستعمالها في الخصوص، كرأيت الرجال، ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]، فإن العقل قاض بامتناع رؤية كل الرجال، وباستحالة إتيانها من كل شيء كما هو معلوم بالضرورة.

والحجة على أن الجمع المعروف من صيغ العموم: أن العلماء لم تزل تستدل بقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، ونحوها على العموم[(١)].

١١٥ ما يحتمل الجنس والعهد

إذا احتمل المعرف من جمع واسم جنس الاستغراق والعموم، حملا عليه لأنهما حقيقة فيه، وإن امتنع حملهما على العموم والاستغراق، فإما أن تتعين فيهما العهدية أو الجنسية أو لا تتعين، فما تعيَّن فيه أحد الأمرين من عهد

(١) طلعة الشمس ١/٢٠٩ ـ ٢١٠.

وجنس حمل عليه، وما لم يتعيَّن فيه أحدهما وكان محتملًا لهما معًا، فهما محل النزاع في أنه أي الأمرين أولى بالحمل عليه؟ فقيل: إن الحمل على العهد أولى، لأنه أبين، وسياق التعريف لزيادة التوضيح.

وقيل: إن حمله على الجنسية أولى، وهو الصحيح، لأن حمله على العهدية مع احتمال غيرها فهو تخصيص بغير مخصص، وأيضًا، ففي معنى العهدية زيادة على الجنسية، والزيادة لا تثبت إلا بدليل، ولا دليل عليها، فامتنع حمله عليهما[1].

١١٦ غاية ما يخصص الجمع المعرف

يخصص الجمع المعرف باللام والإضافة إلى أن يبقى من مدلوله ثلاثة، ثم يمتنع بعد ذلك تخصيصه، لأن الثلاثة هي أدنى مدلول الجمع حقيقة، فلا يدل على أقل من ذلك إلا تجوزًا ويخصص اسم الجنس المعرف حتى يبقى من مدلوله واحد، لأن الواحد أدنى ما يدل عليه، فيصح: أكرم العالم إلا زيدًا وعمرًا وخالدًا، ولو لم يبق من بعد استثناء هؤلاء من هو متصف بالعلم إلا واحد مثلًا.

وقال أبو بكر القفال: لا بدّ من بقاء ثلاثة بعد التخصيص فيما عدا الاستفهام والمجازات، وهي: ألفاظ الجموع، وكل، وأجمعون، ونحوها من ألفاظ العموم، وأما في الاستفهام والمجازات، فيجوز حتى لا يبقى إلا واحد، واحتج على ذلك؛ بأن الاستفهام والمجازات ليس فيهما معنى الجمع، بل جاريان مجرى اسم الجنس الذي يطلق على القليل والكثير، كالماء والطعام ونحو ذلك، وما عداهما فهو إما جمع أو في معناه، وأقل الجمع ثلاثة، وأقل أحوال العموم أن يكون كالجمع فيكون أقل ما يبقى منه ثلاثة كالجمع.

(١) طلعة الشمس ٢١٤/١.

وقال صاحب «الجوهرة»: لا بدّ من بقاء ثلاثة في جميع ألفاظ العموم إلا صيغة الجمع، فيجـوز تخصيصها حتى لا يبقى إلا واحـد داخل تحته. قال: وليس ذلك بالوضع الأصلي بل بالشـرع نحو قولـه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ﴾ [آل عمـران: ١٧٣]، والمراد بالناس الأول نعيم بن مسعود.

وقال كثير من الأصوليين: لا يصح التخصيـص إلا مع بقاء جمع يقرب من مدلول العموم. حكاه ابن الحاجب والبدر الشماخي، واحتجوا على ذلك بأن قائلًا لو قال: قتلت كل من في المدينة، وقد قتل ثلاثة لا غير، عد لاغيًا، وكان كلامًا فاسـدًا، وكذلك لو قـال: أكلت كل رمانه، ولم يـأكل إلا ثلاثًا، وكذلك لو قال: من دخـل داري، أو من أكل طعامي فعلت له كذا، وفسـره بثلاثة عد لاغيًا أيضًا...

وحاصل الأجوبة كلهـا: أن الجمع يدل على اثنين مجـازًا مع قرينة في مواضع، وأقل مدلول الجمع حقيقة لا مجـازًا، وأن الاثنين قد يعطيان حكم الجمع شـرعًا كما في الوصايـا والمواريـث، والاثنان فمـا فوقهما جماعة بالحديث، وهذا في صيغة الجمع لا في حكمه[1].

١١٧ عموم صيغة الذكور والإناث

إن لكل واحد من الذكور والإناث صيغة تختص به، وتدل عليه، فلا تدل صيغة كل واحد منهما على الآخر بحسـب الوضع الأصلي، فأما صيغة جمع الإناث نحو المسلمات والصالحات، فلا تتناول شيئًا من الذكور أصلًا اتفاقًا، فطالب الأمان لبناتـه لا يدخل أولاده الذكور في طلـب الأمان، ومن أوصى لبنات فلان وكان معه بنون وبنات، فلا يدخل في الوصية البنون اتفاقًا، وكذا

(١) طلعة الشمس ١/٢١٥ ـ ٢٢١.

لا يعم نحو «الرجال» من صيغ جمع الذكور أحدًا من الإناث، لاختصاص هذه الصيغة بالذكور دون الإناث اتفاقًا، وكذا نحو «المسلمين» لا يعم أحدًا من الإناث عند انفراد ذكور المسلمين بالخطاب، وقد تعم هذه الصيغة الرجال والنساء، وذلك عند الاختلاط والمشاركة في الأحكام، فتتناول الصيغة الذكور حقيقة، والإناث تبعًا، فقوله تعالى: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًاۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨]، شامل لحواء مع آدم، وقوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ ٱلطُّورَ بِمِيثَٰقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمُ ٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُواْ فِي ٱلسَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ١٥٤]، شامل لنساء بني إسرائيل مع ذكورهم، وإنما شملت صيغة الذكور الإناث عند الاختلاط تغليبًا للذكور على الإناث، واتباعًا للإناث بالذكور في حكمهم، وتناول صيغة الذكور الإناث بهذا المعنى لا خلاف فيه[١].

١١٨ تناول صيغة الذكور والإناث حقيقة أم مجاز؟

ذهب الحنابلة وبعض الحنفية، منهم صاحب «المرآة» إلى أن تناول صيغة الذكور للإناث عند الاختلاط حقيقة عرفية، وذهب الأكثر إلى أنه مجازًا، وثمرة الخلاف: هو أن إطلاق هذه الصيغة عند الاختلاط متناول للإناث، ولو لم يدل دليل على إرادة دخولهن فيها عند القائلين إن تناولها لهن حقيقة، ولا تتناولهن عند الأكثر إلا بدليل، لاحتياج المجاز إلى القرينة[٢].

١١٩ المعرف للجنس أم للعهد

اختلف في المعرف هل هو جنس؟ أو عهد حمل على العهد؟ وإن لم يكن

(١) طلعة الشمس ٢٢٧/١.

(٢) طلعة الشمس ٢٢٧/١ ـ ٢٢٨.

عهد حمل على الجنس، وقد اختلف علي بن أبي طالب وعمار بن ياسر وأصحابهما بصفين حين نادى علي: لا قتال في شهر حرام حتى ينسلخ، يريد المحرم، فقال له عمار وأصحابه: إن حرمة الحرم قد ذهبت بانسلاخها أول مرة فلا حرمة لشهر حرام وذهبوا إلى التعميم، وأن سبيل الانسلاخ قد أتى عليها كلها، فقال علي: هي للجنس يريد قول الله ﷻ: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۚ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ٥] فحمل الأشهر على الجنس فإذا انسلخت حل القتال وإذا عادت حرم القتال. وتكرر التحريم، وذهب عمار وأصحابه أن الأشهر الحرم المذكورة هاهنا أشهر المدة فإذا انسلخت هذه لم يبق لها حرمة في قتال أحد تكررت أو لم تتكرر[١].

١٢٠ أعم العموم

أعم العموم اسم يتناول جميع الموجود وإن أخصه ما يتناول شيئين وأن ما بين هذين حدًّا يكون عامًّا من وجه وخاصًّا من وجه مثاله الجنس والنوع، فالجنس يشتمل على جميع أنواعه وأنواع خصوصه، وهذه الأنواع إن انقسمت على أنواع صارت التي فوقها أجناسًا لما تحتها وأنواعًا لما فوقها إلى الجنس العالي وهو الخلق وينحل إلى نوع ليس تحته إلا الخصوص[٢].

١٢١ العموم لا يستغرق الجنس

الدليل على من قال: إن العموم لا يستغرق الجنس، قال الله جل ذكره: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

(١) العدل والإنصاف ١/١١٩.

(٢) العدل والإنصاف ١/١١٩.

وقوله ﷻ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [هود: ٦]، لا يدخل في هذا الخصوص[١].

١٢٢ ما الاستفهامية والشرطية

لفظ «ما» الاستفهامية والشرطية، موضوع لصفات العقلاء وذات غيرهم، وكذلك «ما» الموصولة أيضًا، فتقول: ما عندك؟ وجوابه: كتاب أو فرس أو نحو ذلك. وما زيد؟ فيقال: كريم أو شجاع أو نحو ذلك.

قال صاحب «المرآة»: كذا في «أصول» شمس الأئمة وفخر الإسلام وغيرهما، وفي «التلويح»: هذا قول بعض أئمة اللغة، والأكثرون على أنه يعم العقلاء وغيرهم.

وحاصله: أن دلالة «من» على صفات من يعقل إنما هي دلالة مجازية، ودلالة «ما» على ذلك دلالة وضعية حقيقية، وذلك أن «من» قد تستعمل بمعنى «ما» مجازًا كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، وقد تستعمل «ما» بمعنى «من» مجازًا أيضًا على قول كما في قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣][٢].

١٢٣ صيغة الخصوص والعموم

اختلف الناس في الخصوص والعموم هل لهما من صيغة أو لا صيغة لهما، فقول أهل الحق: إن لهما صيغة واستدلوا على ذلك بشدة الحاجة إلى العموم والخصوص.

---

(١) جامع ابن بركة ١٤٢/١.

(٢) طلعة الشمس ٢٣١/١ ـ ٢٣٢.

وقالت الأشعرية في الأمر والنهي لا صيغة لهما، وقالت المرجئة: ألفاظ الأمر والنهي تحمل على العموم وألفاظ الخبر والاستخبار تحمل على الخصوص[١].

١٢٤ من صيغ العموم: «جميع»

«**جميع**»: هي للعموم على سبيل الاجتماع يعني أنك تجعل جميع أفراد معناها في حكم فرد واحد، فإذا قيل: جميع من دخل الحصن أولًا فله كذا، فدخل الحصن أولًا، عشرة، كان لهم جميعًا نفل واحد. واعترض بأنه لو كان «جميع» للعموم على سبيل الاجتماع لما استحق الفرد الواحد شيئًا من النفل بدخوله الحصن أولًا، والحال أنه يستحق ما يستحقه الجماعة من ذلك.

وأجيب: بأن «جميعًا» في قول القائل: جميع من دخل الحصن أولًا، فله كذا، ليست باقية على معناها الحقيقي، وإنما هي مجاز شامل للجماعة والفرد عملًا بعموم المجاز، والقرينة على ذلك هو أن هذا الكلام إنما سيق في مقام التشجيع والحث على التقدم في الدخول والسبق للفضيلة.

واعترض: بأن في ذلك جمعًا بين الحقيقة والمجاز في إرادة واحدة، لأنهم لو دخلوا معًا استحقوا نفلًا واحدًا بعموم الجميع، ولو دخلوا فرادى استحقه الأول فقط عملًا بمجازه، كما أن لو لم يدخله إلا واحد.

وأجيب: بأنهم إن دخلوا معًا يحمل الكلام على الحقيقة، وإن دخلوا فرادى أو دخل واحد يحمل على المجاز، فلا جمع بينهما في حالة واحدة.

ورد: بأن امتناع الجمع بينهما إنما هو بالنظر إلى الإرادة، وهاهنا قد تحقق الجمع بينهما في الإرادة[٢].

---

(١) العدل والإنصاف ١/١١٤.

(٢) طلعة الشمس ١/٢٣٢.

١٢٥ من صيغ العموم: «كل»:

عموم «كل» متناول لكل فرد من أفراد الاسم الذي تضاف إليه إذا كان ذلك الاسم نكرة، نحو: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَـٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، أو معرفة مجموعة نحو: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾ [مريم: ٩٥]، وتتناول كل جزء من أجزاء الاسم الذي تضاف إليه إذا كان ذلك الاسم معرفة مفردًا نحو: كل زيد حسن، فالحسن محكوم به لكل جزء من أجزاء زيد، ويليها الأسماء لا الأفعال، فتعم الأسماء صريحًا والأفعال ضمنًا، فإذا قيل: كل امرأة أتزوجها فهي طالق، طلقت كل امرأة تزوجها على مذهب من يرى إيقاع الطلاق قبل الملك، لا على مذهب من لا يرى أنه لا طلاق فيما لا يملك، فإن تزوج امرأة مرارًا طلقت في المرة الأولى دون البواقي؛ لأن «كلَّا» تعم الأسماء لا الأفعال، و«كلما» بعكسها فتضم إلى الأفعال دون الأسماء، وتعمها صريحًا، وتعم الأسماء ضمنًا، فقول القائل: كلما تزوجت امرأة فهي طالق، تطلق كل امرأة تزوجها، وإن تزوج امرأة واحدة مرارًا كثيرة تطلق في كل مرة تزوجها، هذا كله على مذهب من يرى انعقاد الطلاق قبل الملك، أما على مذهب من لا يرى ذلك، فلا طلاق أصلًا[1].

١٢٦ من صيغ العموم «أين» «وحيث»

من صيغ العموم: «أين» و«حيث» وهما موضوعتان لتعميم الأمكنة، قال تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾ [النساء: ٧٨]، وقال تعالى: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ

(١) طلعة الشمس ١/٢٣٣ ـ ٢٣٤.

﴿كُلَّ مَرۡصَدٍ﴾ [التوبة: ٥]، فقول القائل لزوجته: أنت طالق أين شئت، وحيث شئت، إنما تطلق في المكان الذي شاءت الطلاق فيه، سواء شاءت الطلاق في المجلس أو في غيره من الأمكنة، فلا يشترط وقوع مشيئتها في المجلس لعموم «أين» و«حيث» للأمكنة، واشتراط ذلك إنما هو خروج بهما عن عمومهما، واستعمالهما في فرد من أفرادهما بلا دليل يقتضي ذلك، وذلك تحكم، فما ذهب إليه صاحب «المرآة» وغيره من أنه يقتصر على المجلس لا دليل عليه، وتعليله وغيره ذلك بأنه ليس في لفظه ما يوجب تعميم الأوقات لا يكفي دليلًا على قصر ذلك على المجلس[(١)].

١٢٧ من صيغ العموم «متى» و«مهما»

«متى» و«مهما»: موضوعتان لتعميم الأزمنة، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، أي: في أي زمان يكون ذلك؟ وقال تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، فقول القائل لعبده: أنت حر متى شئت، أو مهما شئت يستحق الحرية في الزمان الذي شاءها فيه، وكذا قوله: أنت طالق متى شئت.

وقال صاحب «المرآة»: لو قال: أنت طالق متى شئت، لم يتوقف ذلك بالمجلس، وهذا مناقض لما ذكره في «أين» و«حيث» من التوقف على المجلس، وعلله؛ بأنه ليس في لفظه ما يدل على تعميم الأزمنة، فيقال على إثر كلامه هاهنا: وكذلك أيضًا ليس في لفظ القائل: أنت طالق متى شئت، ما يدل على تعميم الأمكنة، والحكم بأن ذلك غير متوقف على المجلس، مستلزم لتعميم الأمكنة، كما استلزم قوله: حيث شئت تعميم الأزمنة[(٢)].

---

(١) طلعة الشمس ١/٢٣٥.

(٢) طلعة الشمس ١/٢٣٥ ـ ٢٣٦.

١٢٨ من صيغ العموم «أيّ»

«أي»: نكرة تعم بالوصف، يعني أنها في أصل وضعها غير عامة، لكن تعم بحسب ما توصف به، والنكرة قد تعم بالوصف كذا قيل: والمراد بالوصف هاهنا: الوصف المعنوي لا النعت النحوي.

وعموم «أي» بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى الزمان فهي لعموم الزمان، أو أضيفت إلى المكان، فهي لعموم المكان، فقول القائل لزوجته: أنت طالق في أي زمان شئت، كقوله: متى شئت، وقول القائل: أنت طالق في أي مكان شئت، كقوله: أين شئت، وحيث شئت.

فإن أضيف «أي» إلى غير الزمان والمكان، دخل المضاف إليه تحت حكم العموم وذلك نحو: أي عبد اشتريته فهو حر، وأي امرأة أتزوجها فهي طالق، فإنه يحكم عليه بعتق كل عبد ملكه، وطلاق كل امرأة تزوجها، هذا كله على مذهب من يرى انعقاد العتاق والطلاق قبل الملك، أما قول القائل: أي عبيدي ضربك فهو حر، فضربوه جميعًا، عتقوا جميعًا، وكذا إن قال: أي عبيدي ضربته فهو حر، فضربهم جميعًا، عتقوا جميعًا أيضًا.

وفرق الحنفية بين الصورتين: فأوجبوا عتق الجميع في الصورة الأولى، وقالوا بعتق واحد فقط في الصورة الثانية، قالوا: لأن في الأولى وصفه بالضرب، فصار عامًّا، وفي الثانية قطع الوصف عنه، وهذا الفرق مشكل من جهتين:

إحداهما: أن الوصف في الصورتين ثابت للعبد، فوصفه في الصورة الأولى بالضاربية، وفي الثانية بالمضروبية، والكل وصف عام بحسبه.

وثانيتهما: أن اعتبار الوصف في الصورة الأولى، وقطع النظر عنه في الصورة الثانية، تحكم لا دليل عليه[(١)].

(١) طلعة الشمس ٢٣٦/١ ـ ٢٣٧.

١٢٩ تكرار الاسم في كلام واحد

إذا تكرر الاســم في كلام واحد، أو في كلامين بينهما تعلق ظاهر، وتناســب واضح، فلا يخلو: إما أن يكون الاســمان نكرتين، وإما أن يكونا معرفتيــن، أو أحدهما نكــرة والآخر معرفة، فــإن كانا نكرتين، فالثاني غير الأول قطعًــا، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشــرح: ٥، ٦] فاليســر الثاني في الآية الشريفة غير اليسر الأول فيها.

وإن كانا معرفتين، أو الثاني منهما معرفــة، فالثاني منهما عين الأول قطعًا، وذلك نحو العســر في الآية الكريمة، فإنه قد كرر فيها وهو معرفة فــي الموضعين، ونحــو قولــه تعالــى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزّمّــل: ١٥، ١٦]، فالرســول الــذي عصاه فرعــون هو عين الرسول الذي أرســل إليه. وإن كان الأول من الاســمين معرفة، والثاني نكرة، ففي كون الثاني غير الأول أو عينه، قولان، المختار منهما أنه غيره لا عينه.

إن هذه القاعدة في إعادة النكرة نكرة أو معرفة، وفي إعادة المعرفة معرفة أو نكرة هي الأصل مــع التجرد عن المانــع وخلو المقام مــن القرائن وقد يصرف ذلك الحكم دليل، فتترك القاعدة لأجله وذلــك كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخــرف: ٨٤]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [الأنعام: ٣٧]. ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤][1].

(١) طلعة الشمس ١/٢٣٩ ـ ٢٤٢.

١٣٠ حكم العام

اختلف في حكم العام: فمذهب الأشاعرة التوقف حتى يقوم دليل عموم أو خصوص، وعند البلخي والجبائي الجزم بالخصوص كالواحد في الجنس، والثلاثة في الجمع، والتوقف فيما فوق ذلك، وعند الإباضيَّة وجمهور العلماء إثبات الحكم في جميع ما يتناوله من الأفراد، وعلى ذلك الشافعي، والدليل على ذلك المعقول والإجماع.

أما المعقول، فلأن العموم معنى ظاهـر يعقله الأكثر وتمس الحاجة إلى التعبير عنه، فلا بد من أن يوضع له لفظ بحكم العـادة، ككثير من المعاني التي وضع لها الألفاظ، لظهورها والحاجة إلى التعبير عنها.

وأما الإجماع، فلأنـه ثبت من الصحابة وغيرهـم الاحتجاج بالعمومات وشاع ذلك وذاع من غير نكير.

واحتـج القائلون بالوقـف؛ بأن أعداد الجمـع مختلفة من غيـر أولوية للبعض، وبأنه يؤكد بـ«كل» و«أجمعين»، مما يفيد بيان الشمول والاستغراق، فلو كان للاسـتغراق لما احتيج إليه، فهـو للبعض وليس بمعلـوم، فيكون مجملًا، وبأنه يطلق على الواحد، والأصل فيه الحقيقة، فيكون مشـتركًا بين الواحد والكثير.

والجواب عن **الأول**: أنه يحمل على الكل احترازًا عن ترجيح البعض بلا مرجح، فلا إجمال.

وعـن **الثاني**: أن التأكيـد دليل العموم والاسـتغراق، وإلا كان تأسيساً لا تأكيداً، صرح بذلك أئمة العربية.

وعن **الثالث**: أن المجاز راجح على الاشـتراك، فيحمل عليه، للقطع بأنه

حقيقة في الكثير، على أن كون الجمع مجاز في الواحد مما أجمع عليه أئمة اللغة[١].

١٣١ إثبات حكم العام من حيث الظن والقطع

مذهب الإباضيَّة وجمهور الفقهاء والمتكلمين: أن إثبات ذلك الحكم في الأفراد ظنًّا لا قطعًا ويقينًا، وعلى ذلك الشافعي، قال في «التلويح»: وهو المختار: عند مشايخ سمرقند.

وذهبت الحنفية إلى أن إثبات ذلك الحكم قطعًا ويقينًا.

والتخصيص في العموم أمر شائع وحكم ذائع، حتى قيل: ما من عموم إلا وقد خصص إلا قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩]، ولإشاعة التخصيص في العموم كان العموم محتملًا للتخصيص حيثما وجد، وإذا ثبت أن التخصيص محتمل في العموم، فإثبات حكم العموم في جميع أفراده إنما هو أمر ظني، لاحتمال أن يكون قد خصَّ منه بعض أفراده[٢].

١٣٢ ما ينبني على ظنية العام

من الأحكام التي تترتب على أن العموم لا يوجب الاعتقاد أن الاعتقاد ثمرة القطعي، والعموم ـ وإن كان قطعي المتن ـ فهو ظني الدلالة، ويوجب العمل، لأن العمل لا يتوقف وجوبه على الدليل القطعي بل يكون به، وبالدليل الظني.

ومنها: أنه إذا تعارض الخصوص والعموم حكمنا بأن الخصوص قاض على العموم، سواء قارن الخصوص العموم، أو كان سابقًا عليه، أو

(١) طلعة الشمس ١/٢٤٤ ـ ٢٤٦.
(٢) طلعة الشمس ١/٢٤٦ ـ ٢٤٧.

متأخرًا عنه، كان سبقه عليه وتأخره عنه بزمان واحد أو بأزمنة كثيرة، فأما إذا قارن الخصوص العموم، فهو قاض عليه اتفاقًا، سواء تقدم الخاص أم العام، وأما إذا انفصل أحدهما عن الآخر، فقد خالفنا فيه الحنفية وبعض المعتزلة.

وحجتنا على أن الخاص قاض على العام إذا انفصل عنه، سواء تقدم أو تأخر: هو أن العمل بكتاب الله وسُنَّة نبيه مهما أمكن لم يجز إلغاؤه، وإذا اطرحا معًا أو اطرح أحدهما، كان إلغاء للدليلين، أو لأحدهما، وإلغاؤهما أو إلغاء أحدهما مع إمكان الجمع بينهما لا يصح.

ومنها: أن العام ـ وإن كان قطعي المتن ـ يصح تخصيصه بالدليل الظني من خبر آحادي أو قياس جلي.

فمثال تخصيص القطعي بالخبر الآحادي تخصيص المواريث بقوله ﷺ: «**القاتل عمدًا لا يرث**»[(١)]، وتخصيص عموم الخبر المتواتر بالخبر الآحادي كتخصيص قوله ﷺ: «**فيما سقت السماء العشر**»[(٢)]، بقوله: «**ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة**»[(٣)].

ومثال تخصيص القطعي بالقياس هو أن يقول الشارع: لا تبيعوا الموزون بالموزون متفاضلًا، ثم يقول: بيعوا الحديد كيف شئتم، فيقاس النحاس والرصاص عليه بجامع الانطباع، وذلك يحصل به التخصيص لعموم اللفظ الأول.

(١) أخرجه الإمام الربيع في المسند ح: ٦٦٨ من حديث ابن عباس.
(٢) رواه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري ولم ير عمر بن عبد العزيز في العسل شيئًا، ح: ١٤٨٣.
(٣) رواه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: زكاة الورق، ح: ١٤٤٧.

فأما التخصيص بخبر الآحـاد للعموم إن كان قطعي المتـن، فعليه أكثر العلماء، ونسـبه ابن الحاجب إلى الأئمة الأربعة وهـم: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وابن حنبل[١].

١٣٣ حكم العمل بالعموم

إذا ورد العام، وعلم أن له مخصصًا، فلا يجوز الأخذ بعمومه حتى يبحث عن مخصصه، فيلزم البحث عن المخصـص المعلوم من أراد العمل بالعموم قبل الأخذ به إجماعًا لئلا يخطئ فـي عمله بالعموم، فيحكم بغير ما أنزل الله تعالـى، وإذا كان المخصص غير معلـوم، لكنه محتمل، فهـل يمتنع العمل بالعموم قبل البحث عن مخصصه؟ قال المروزي وأبو سعيد وأبو العباس بن سريج: لا يجوز التمسـك بالعموم قبل البحث عن المخصص، بل لا بدّ من الاستقصاء في طلبه، ونسبه صاحب المنهاج إلى الأكثر من الأصوليين.

وادَّعى ابن الحاجـب الإجماع على ذلك، والغزالي عـدم الخلاف فيه، وتعجب منهما البدر الشـماخي مع وجود الخلاف في ذلـك، وأن ناقله غير واحد.

وذهب الصيرفي إلى جواز العمل قبل البحـث عن المخصص، بل زعم الصيرفي وجوب ذلك، لأنه حقيقة، والحمل عليـه أولى، وإلا لتوقف جواز التمسك بالحقيقة على البحث عن المانع من إرادتها

واحتج الصيرفي على جواز ذلك؛ بأن الرسول ﷺ كان يوجه أصحابه إلى الأقطـار ويأمرهم بالعمـل بما قد عرفوه مـن الكتاب والسُّـنَّة من عموم أو خصوص، ولا يأمرهم بالبحث عن مخصص ولا ناسخ حتى يبلغهم، وصحح

(١) طلعة الشمس ٢٤٧/١ ـ ٢٥٠.

البدر هـذا المذهب، وقال: وهـو قولنا وقول أصحـاب الظاهر، وحكي عن بعض المالكيين وبعض الشافعيين وبعض الحنفيين.

واحتج المانعـون للعمـل بالعموم قبـل البحث عـن المخصص: بأن المقتضي للعموم هو الصيغة المجردة، ولا يعلم التجرد إلا بعد البحث.

ورُدَّ: بأن الظاهر مـن الصيغ البقاء على العموم؛ لأنـه الأصل، وإجراؤه عليه أولى[١].

اختلف أصحاب العموم القائلون بالعموم على وجهين، من قال باستغراق الجنس والقائلـون بالاقتصار على أقـل ما يقع عليه الجمع فـي العموم إذا وردت هل يتوقف فيها إلى التماس الأدلة التـي تخصه أم يعتقد فيها العموم عند سماعها، فقالت الشـافعية: يتوقف فيها حتى يقع البحث والطلب، وقال أهل التعميم: إن ألفاظ العمـوم متيقنة ولا يقين ولا قطـع إلا على ثلاثة أو اثنين على قـول من يقول: أقل الجمـع اثنان، وقولنـا: إن العام يحمل على تعميمه واستغراق جنسـه وليس علينا غير هذا حتى يرد بيان بأنه مخصوص، لأن البيان لا يتأخر بعد الحاجة إليه. ودليلنا أن العام له صيغة وصورة، وأنها مستعملة وذلك أن الصحابة ظهر من مذاهبهم نقلاً متواترًا في المعنى ونقلت أخبار مسندة مستفيضة أنهم استعملوا عموم القرآن في كل آية نزلت وفي كل حديث ثابت ورد ولم يلتمسوا لذلك قرينة ولم يبحثوا عن خصوصيته[٢].

١٣٤ حكم العام إذا ورد بسبب خاص

إن اللفظ العام إما أن يرد ابتداء، أي: بلا سـؤال ولا سـبب، وإما أن يرد بعد سـؤال أو سـبب، فإن ورد ابتداء فحكمه أنه عام إجماعًا وقد تقدم، وإن

(١) طلعة الشمس ٢٦٠/١ ـ ٢٦١.

(٢) العدل والإنصاف ١١٥/١.

ورد بعد سؤال أو سبب، فإما أن يكون ذلك السؤال أو السبب عامًّا أو خاصًّا فـإن كان عامًّا كـ«هل الماء طاهـر؟» فجوابه العام عـام مثله بلا خلاف بين الأصوليين.

وإن كان السـؤال أو السـبب خاصًّا فإما أن يكون الجـواب مفتقرًا إلى السـؤال أو السـبب؛ أي: لا يسـتقل الجواب بنفسـه كـ«هل عليك لي مئة درهم؟» فيقول: نعم، وأليس لي عنـدك كذا؟ فيقول: بلى، فنعم وبلى جواب غير مسـتقل بنفسـه، فحكمه حكم السـؤال من عموم وخصوص، وإن أتى اللفظ المجاب به محتاجًا إلى السـؤال لا يتم معناه بدونـه، فهو في عمومه وخصوصه بحسب ما انطوى عليه السـؤال من ذلك، فإن كان السؤال عامًّا، فهو عام كالسؤال، وإن كان السؤال خاصًّا، فهو خاص مثله أيضًا.

وكذلك حكـم السـبب، إن كان لفظ العموم مسـتقلًّا عن السـؤال والسـبب، فحكمه عندنـا وعنـد الجمهور أنه عـام، والسـبب الخاص لا يخصصه، وذلك نحو قوله ﷺ حين سـئل عن بئر بضاعة، فقال: «**خلق الماء طهورًا لا ينجسه إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه**»[(١)]، ونحو قوله ﷺ وقد سـئل عن شـاة ميمونة وقد ماتت: أينتفع بإهابها؟ فقال: «**أيما إهاب دبغ فقد طهر**»[(٢)]، فعموم الحديثين لا يقتصر على سببهما، وهو بئر بضاعة في الأول، وشـاة ميمونة في الثاني، وهو معنى قولهم: لا عبرة بخصوص السبب مع عموم اللفظ.

وقيـل: إن خصوص السـبب معتبـر، وإن عمـوم اللفظ مقصـور عليه ومخصص به، ونسـب صاحب «التوضيح» وغيره هذا القول إلى الشـافعي،

(١) رواه الترمذي وغيره، كتاب: الطهارة باب: ما جاء أن الماء لا ينجسـه شـيء، ح: ٦٦ دون قوله: «**إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه**».

(٢) رواه الترمذي، كتاب: اللباس، باب: ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت، ح: ١٧٢٧.

ونسبه صاحب «المنهاج» إلى بعض الشافعية، والمذهب الأول هو الصحيح، ويعمل بعموم اللفظ إذا كان مستقلًّا عن السؤال[١].

١٣٥ الفعل لا يعم إذا ورد مثبتًا

إن الفعل إذا ورد مثبتًا فلا يعم جميع متعلقاته وإن كان متعديًا مثلًا، وذلك نحو قول الراوي: صلى رسول الله ـ ﷺ وآله ـ داخل الكعبة، أو بعد غيبوبة الشفق، أو جمع في السفر، فلا يعم الفرض والنفل، ولا الشفقين وكذلك لا يعم الجمعين.

وقال بعض: إنه يعم، وهو ضعيف؛ لأن حقيقة الفعل في حكم النكرة، ولا قائل بعموم النكرة المثبتة إلا عند من يجعل المطلق عامًّا، والصواب أنه نوع من الخاص كما تقدم، وإن تناول جملة أفراد، فذلك التناول إنما هو باعتبار البدلية لا الاستغراق كما في العام، أما تكرار الفعل فمستفاد من قول الراوي: كان يجمع، كقولهم: كان حاتم يكرم الضيف، أي: لا من عموم لفظ الفعل، وأما دخول أمته فبدليل خارجي لا من لفظ الفعل أيضًا، وذلك الدليل: إما قول نحو: قوله ﷺ «**صلوا كما رأيتموني أصلي**»[٢]، و«**خذوا عني مناسككم**»[٣]، أو قرينة حال كوقوعه بعد إجمال، أو إطلاق، أو عموم، أو بقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، أو بالقياس.

وإذا وقع الفعل منفيًّا نحو: ما فعلت، ولا أفعل، عام في مفعولاته، ومثله: إن فعلت، ولا تفعل وهل فعلت؟ بخلاف الفعل المثبت؛ وذلك أن حقيقة الفعل في حكم النكرة تعم في مقام النفي، ولا تعم في مقام الإثبات، وكذلك الفعل، فإن

(١) طلعة الشمس ٢٦٣/١ ـ ٢٦٤.

(٢) البخاري في كتاب: الآداب، باب رحمة الناس والبهائم، ح: ٦٠٠٨.

(٣) رواه البيهقي في كتاب: الحج، باب: الإبضاع في وادي محسر، ح: ٩٢٩٧.

معنى قول القائل: ما ضربـت، أي: ما أوقعت ضربًا: فضرب نكرة، وكذا سـائر الأمثلة، وهذا القول هو قول أكثـر الأصوليين، واحتجوا عليه بصحة قبول الفعل المنفي التخصيص، نحو: ما أكلت إلا تمرة، وقبول التخصيص دليل العموم[١].

١٣٦ النفي اللفظي والنفي الحكمي

النفي يكون تارة حقيقيًا، كما في قولك: لا أضرب، ولن أضرب، وذلك ما إذا كان النفـي بالحروف الموضوعة له، وتارة يكـون حكميًا كالنهي، من نحو قولك: لا تضرب، فإنه لم يوضع للنفي نفسـه، وإنما وضع لطلب ترك الفعل، فاستلزم طلب ترك نفي وجوده، فكان نفيًا حكميًا، أي: حكمه كحكم النفي وإن كانت حقيقته غير ذلك.

وكالشرط المثبت من نحو قولك: إن ضربت فعليَّ كذا، وإن قتلت مسلمًا فعليك القصاص؛ إذ المعنى: لا أضرب أحدًا، فإن ضربت كان عليَّ كذا، ولا تقتل مسـلمًا، فإن قتلته قتلت به، أما الشـرط المنفي من نحو قولك: لئن لم أضرب رجلًا، فعليَّ كـذا، فهو خاص؛ لأنه يقع على فـرد من أفراد الرجال، ويبر بضربه مثلًا.

أو كالاستفهام الإنكاري من نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، أي: لا يغفرها أحد غيره تعالى[٢].

١٣٧ دخول المخاطب في خطابه

إذا خاطب المخاطب غيره بكلام عام دخل تحته المخاطب وغيره، نحو قوله تعالـى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقـرة: ٢٩]، فذاته تعالـى داخل تحت «كل

(١) طلعة الشمس ١/٢٦٩ ـ ٢٧٠.
(٢) طلعة الشمس ١/٢٧٠ ـ ٢٧١.

شيء» فذاته تعالى معلومة له ﷻ ونحو: من أحسن إليك فأكرمه ولا تهنه، فالمخاطب بهذا الكلام داخل تحت هذا الحكم إلا إذا منع من دخوله مانع من عقل أو نقل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، فالعقل يمنع من دخوله تعالى تحت هذا الحكم، لأنه لا يصح أن يكون مخلوقًا، تعالى الله عن ذلك!.

وقال بعض: إن المخاطب لا يدخل في عموم خطابه، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢].

قلنا: قام الدليل العقلي بخروج المخاطب من عموم خطابه هنالك، والقاعدة فيما إذا لم يقم الدليل على خروجه منها كما هو كذلك في سائر العمومات[١].

١٣٨ خطاب المفرد لا يتناول غير المخاطب

إذا توجه الشارع إلى واحد مفرد نحو: افعل كذا يا زيد، واترك كذا يا عمرو، فلا يتناول هذا الخطاب بهذه الصيغة نفسها، غير ذلك المخاطب بعينه، لكن يقاس عليه من عداه إذا ظهرت علة الحكم فيه.

وقيل: إنه يعم غير المخاطب أيضًا، واختار البدر الشماخي رحمه الله تعالى: أنه يعم بدليل لا بنفسه، نحو: «حكمي على الواحد حكمي على الجماعة»، فلا يعم الخطاب بمفرد غيره من الجماعة من طريق اللغة، لكنه يعم من طريق الشرع لذلك الدليل، فعمومه حينئذ عموم خارجي لا من لفظه نفسه[٢].

(١) طلعة الشمس ٢٧٢/١ ـ ٢٧٣.

(٢) طلعة الشمس ٢٧٢/١ ـ ٢٧٣.

١٣٩ شمول خطاب النبي لأصحابه لمن بعدهم

ما خاطب به النبي ﷺ في زمانه لا يشمل من بعدهم إلا بدليل من إجماع أو قياس أو نـص، فنحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ خطـاب للموجودين في زمانه ﷺ، ولا يتناول من بعدهـم إلا بدليل يدل عليه، نحـو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ﴾ [النسـاء: ١]، فالأمر بالتقوى دليل على أن المراد بالنـاس جميع من انتهى إليه الخطاب ممن وجد في زمـان الخطاب وممن يأتي مـن بعدهم، ولا يمتنع خطاب المعدوم على تقدير وجوده بواسطة من يبلغه الخطاب إذا وجد، وإنما الممتنع خطاب المعـدوم في حال كونه معدومًا، ومـا ذكرته من عدم عموم نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ للموجودين في زمن الخطاب ولمن يأتي من بعدهم، هو مذهب أكثـر الأصوليين. وقالـت الحنابلة: إنـه عام لهم ولمن سـيأتي من بعدهم[(١)].

١٤٠ خطاب الله لنبيه لا يعمنا بطريق الوضع

إذا ورد الخطاب الشرعي متوجهًا لنبينا عليه الصلاة والسلام وخاصًّا به نحو: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الزمـر: ٦٥]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُواْ ٱلْعِدَّةَ﴾ [الطلاق: ١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ﴾ [المزمل: ١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١]، فلا يعمنا معشـر الأمة معه ـ بطريق الوضع، لأنـه خطاب لمفرد، ولا يتنـاول خطاب المفرد غيره معه، وأما من جهة الشـرع، فقيل: إن العرف الشرعي قضى بعموم نحو ذلك الخطـاب بدليل نحو قولـه تعالـى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحـزاب: ٢١]، فـلا يعمنـا خطاب خصَّ نبينا إلا بشـرع نصَّ على دخولنا معه، فدخول أتباعه ﷺ تحت

(١) طلعة الشمس ٢٧٦/١ ـ ٢٧٧.

خطابه الخاص إنما هو من طريق الشرع لا من طريق الوضع، وعلى هذا فيجب على أتباعه ﷺ امتثال ما خوطب به نحو: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]، إلا ما قام الدليل على أنه خاص من دونهم كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]،، و﴿وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، وهذا القول، وهو أن الخطاب الخاص به ﷺ لا يعم أتباعه معه لغة هو قول المحققين من الأصوليين.

وذهب أحمد بن حنبل وغيره إلى أن الخطاب الخاص به ﷺ يعمه مع أتباعه[(١)].

١٤١ عموم مفهوم الخطاب

إن مفهوم الخطاب ليس من الألفاظ، فلذا نفى قوم عمومه، لأن العموم، والخصوص عندهم من العوارض الخاصة بالألفاظ دون المعاني، ونحن لا نسلم خصوصيته بالألفاظ بل نقول: إنه في المعاني أيضًا.

والصحيح أن مفهوم الموافقة والمخالفة يثبت بهما الحكم في جميع ما سوى المنطوق به من الصور، وهو جميع معنى العموم نحو قول النبي ﷺ: «**في سائمة الغنم الزكاة**»[(٢)]، فيفهم منه نفي الزكاة عن المعلوفة وغيرها، أي: مما ليس بسائمة، وكذلك مفهوم قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، عام لجميع ما يكون مؤذيًا، وكذلك مفهوم قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي

(١) طلعة الشمس ٢٧٨/١ ـ ٢٧٩.

(٢) سبق تخريجه.

﴿بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]، عام لجميع أنواع الإتلافات مما عدا الأكل[١].

١٤٢ عموم العلة لجميع أفراد معلولاتها

إذا علق الشارع حكمًا من الأحكام في واقعة شخصية على علة معلومة فإن ذلك الحكم يكون تابعًا لتلك العلة، وتلك العلة تكون لجميع أفراد معلولاتها، ومتناولة لجميع صورها قياسًا لها على تلك الواقعة، وذلك نحو قوله ﷺ في قتلى أحد: «**زملوهم في ثيابهم بكلومهم ودمائهم، فإنهم يحشرون وأوداجهم تشخب دمًا**»[٢]، وقوله ﷺ في أعرابي مات محرمًا: «**لا تخمروا رأسه ولا تقربوه طيبًا، فإنه يحشر يوم القيامة ملبيًا**»[٣]، فحكم كل مسكر في التحريم حكم الخمر لعموم الإسكار له، وحكم كل شهيد في التزميل بالثياب التي عليه حكم شهداء أحد لعموم الوصف الذي علق به هذا الحكم لجميع الشهداء، وهو كونهم يحشرون وأوداجهم تشخب دمًا، وحكم كل من مات محرمًا في منع تقريبه الطيب حكم ذلك الأعرابي؛ لعموم ذلك الوصف الذي علق عليه الحكم، وهو أنه يحشر ملبيًا، وهذا القول هو قول كثير من المحققين كأبي الحسين وابن الحاجب وغيرهما.

وقيل: بل يعم من جهة اللفظ ومن جهة القياس.

وقال الباقلاني: لا عموم فيه من كل جهة، أي: لا من جهة اللفظ ولا من جهة القياس.

والصحيح هو القول الأول.

---

(١) طلعة الشمس ٢٨١/١ ـ ٢٨٢.

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند من حديث عبد الله بن ثعلبة بن صعير رضي الله عنه، ح: ٢٣١٤٢.

(٣) البخاري في كتاب: الجنائز، باب: الكفن في ثوبين، ح: ١٢٦٥.

والحجة لنا على المخالف: أن من لازم علَّة الاطراد، وهو ثبوت حكمها حيث ثبتت، وهذا يوجب عمومها من جهة المعنى. وأما اللفظ، فهو ليس بعام، إذ قد بيَّنا الألفاظ الموضوعة للعموم، وليس هذا أحدها، ولا دليل يقتضي كونه وضع للعموم إلا من جهة المعنى[١].

١٤٣ عموم لفظ الراوي

إذا حكى الصحابي العدل العارف بالألفاظ حكاية عن النبي ﷺ: أنه فعل كذا، أو أمر بكذا، أو نهى عن كذا، بلفظ عام من الصحابي، فإنه يحكم بعمومه، وذلك نحو قول الصحابي: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر، وقضى بالشفعة للجار، فإنه عام لكل غرر وكل جار حيث رواه عدل عارف، كذا قيل وهو الصحيح، واستظهره البدر الشماخي رحمه الله وقيل: لا يعم، ونسبه البدر الشماخي والسعد التفتازاني إلى الأكثر.

واحتج أرباب هذا القول: بأن الدليل الشرعي إنما هو في المحكي نفسه لا في لفظ الحكاية، والعموم إنما هو في لفظ الحكاية، والمحكي يحتمل أن يكون خاصًّا توهَّم الناقل عمومه، فنقله بصيغ العموم، أو أن حكاية لفظ الناقل قصر عن حكاية الواقع على غير العمد لخلاف الواقع ظنًّا منه أنه الواقع.

فإذا رواه العدل العارف بمواضع اللفظ، انتفى ذلك الاحتمال، لأنا نظن صدق خبر العدل، فعدالته تصونه من نقل ما لم يتحققه، إذ نقل ما لم يتحققه كذب، والكذب مخالف للأصل الذي عليه حالة العدل، ومعرفته بمواضع اللفظ تحفظه من التعبير عن الشيء بغير صيغته، وهذه المسألة معروفة عندهم بحكاية الفعل[٢].

(١) طلعة الشمس ٢٨٢/١ ـ ٢٨٤.
(٢) طلعة الشمس ٢٨٤/١ ـ ٢٨٥.

١٤٤ حال اللفظ العام بعد التخصيص

إذا خصص اللفظ العام أطلق على ما بقي من أفراده مجازًا: كقوله تعالى: ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ﴾ [التوبة: ٥]، فإنه أخرج منه أهل الذمة، فلا يقتلون، فبقي لفظ ﴿ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ مقصورًا على أهل الحرب منهم، وهو مجاز فيهم، هذا قول الأكثر من الأصوليين.

قال بعض الشافعية والحنابلة: بل هو حقيقة فيما بقي.

وقال أبو الحسن الكرخي، وأبو الحسين، وابن الخطيب الرازي: إن خص بمتصل، وهو الشرط، والاستثناء، والصفة، والبدل فحقيقة، وإلا فمجاز.

وقال أبو بكر الرازي: إن كان غير منحصر فحقيقة، وإلا فمجاز.

وقال الباقلاني: إن خصص بشرط أو استثناء فحقيقة وإلا فمجاز.

وقال قاضي القضاة: إن خصص بشرط أو صفة فحقيقة، وقيل: إن خصص بدليل لفظي فحقيقة، وإلا فمجاز.

وقال الجويني: يكون حقيقة في تناوله مجازًا في الاقتصار عليه.

والحجة لنا على أنه مجاز في الباقي بعد التخصيص، هي: أن لفظ العموم وضعه أهل اللغة للاستغراق والشمول، فاستعماله في غير ذلك إنما هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له، وذلك هو المجاز، ثم إنه لو كان حقيقة في الباقي في وجه من الوجوه، لكان لفظ العموم مشتركًا بين الشمول والخصوص، ونحن نقطع بعدم اشتراكه؛ لأنه يفيد العموم بلا قرينة، ولا يفيد الخصوص إلا مع القرينة، وشأن المشترك على خلاف ذلك، فعلمنا أنه مجاز في الباقي بعد التخصيص[١].

(١) طلعة الشمس ١/٢٨٧ ـ ٢٨٩.

اختلف الناس في العام إذا خص، فقال كثيـر منهم يصير مجازًا لأن هذا لفظ عام اسـتعمل ليرى ما وضع له، وقال بعضهم: إن خص باستثناء متصل كان ما بقي حقيقة. وأما إن خص بدليل عقلي أو شرعي أو متصل كان مجازًا قاله الكرخي، وهو قول أبي ثور وعيسى بن أبان، وقال بعضهم: قد بقي على عمومه وهو حقيقة في ذات نفسـه ولو خص بأي دليل شـيئًا لا شرعي ولا عقلي ولا متصل هو لا منفصل وهو قـول الله ﷻ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقول المسلمين: لا إله إلا الله، فأما اختصاصه بالعقل فقـول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [العنكبـوت: ٦٢]، ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨٩]،، وأما إذا خص حتى لم يبق منه ما يكون جمعًا فهذا مجاز ولا يحسن الاستدلال به، وقيل: الاستدلال به جائز وهو الأصح[1].

١٤٥ حكم اللفظ العام بعد التخصيص

اختُلِف في جواز التمسـك بالعموم المخصص وجعلـه حجة في أفراده الباقية بعـد التخصيص علـى مذاهب. المختـار منها: ما عليـه الجمهور، وصححه البدر من أنه يكون حجة ودليلًا فـي ذلك الباقي إلا إذا خصّ بلفظ مجمل نحو: هذا العام مخصوص، أو هذا العام يراد به الخصوص، فهذا لفظ مجمل، لأنه لم يعلم به قـدر المخصص من العام، فبقي العام أيضًا في حكم المجمل، لأنه منه، والمجمل لا يعلم المراد به إلا ببيان، فلا يكون العام في هذه الصورة حجة ودليلًا، قال بعضهم: اتفاقًا.

وقال أبو عبد الله البصري: إن كان لفظ العمـوم منبئًا عن المخصص قبل ورود المخصـص فحجة في ذلك الباقي، وإلا فلا، وذلـك نحو قوله تعالى:

(١) العدل والإنصاف ١/١٢٠.

﴿فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥]، فإنه ينبئ عن الحربي كما ينبئ عن الذمي بخلاف ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨]، فإنه لا ينبئ عن كون المال في نصاب السرقة وهو ربع الدينار، ومخرج من حرز.

قال صاحب «المنهاج»: فهذا غاية ما اعتل به أبو عبدالله. قال: وهو ضعيف جدًّا، وفيه تكلف.

وقال البلخي: إن خص بمتصل فحجة، وإلا فلا، لأنه صار مجملًا.

ولا نسلم أنه يصير مع المخصص المنفصل مجملًا إذا علم قدر المخصص؛ إذ لا فرق حينئذ بينه وبين ما خص بمتصل.

وقال عبدالجبار: إن كان قبل التخصيص لا يحتاج إلى بيان، فهو حجة، كالمشركين، وإلا فلا نحو: ﴿أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأنعام: ٧٢]؛ لأنه مفتقر إلى البيان قبل إخراج الحائض، ولذا قال ﷺ: «**صلوا كما رأيتموني أصلي**»[(١)].

ولا نسلم الفرق بين ما كان محتاجًا إلى البيان قبل المخصص، وبين ما لم يكن محتاجًا إليه إذا علم المراد منه، أما إذا لم يعلم المراد منه، فلا نزاع في أنه مجمل، ولا يكون المجمل حجة اتفاقًا.

والأصح من هذه الأقوال كلها هو القول الأول. وهو أنه حجة في الباقي بعد التخصيص مطلقًا، أي: ما لم يخصص بمجمل. وحجتنا على ذلك: أن العام قبل التخصيص متناول لجميع أفراده، فإذا أخرج منه بعض الأفراد بدليل، بقي متناولًا لما عدا ذلك المخرج، ولا يصح إلغاؤه بسبب ذلك الإخراج، لأن إلغاءه بسبب ذلك إلغاء للفظ بلا دليل، وهو تحكم[(٢)].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) طلعة الشمس ١/٢٩٢ ـ ٢٩٥.

١٤٦ العموم يكون في المعاني كالألفاظ

اتفق العلماء على أن العموم بالنظر إلى الوضع اللغوي لا يختص بالألفاظ، بل يكون فيها وفي المعاني أيضًا. وهـو حقيقة في جميع ذلك، لأن العموم في أصل اللغة الشـمول والإحاطة، يقال: عمهم المطر: إذا شمل أقطارهم، وعمهم الخصب: إذا كان في كل جهاتهم، وأما بالنظر إلى العرف العام، فاتفقوا على أنه من عوارض الألفاظ حقيقة، لكن اختلفوا في عروضه للمعاني على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لا يكون من عوارضها لا حقيقة ولا مجازًا.

الثاني: أنه من عوارضها مجازًا لا حقيقة، وهو مذهب أبي الحسين وغيره من المعتزلة.

الثالث: أنه حقيقة في المعاني أيضًا، واختاره ابن الحاجب وصححه البدر الشماخي ـ رحمة الله عليه ـ واستدل ابن الحاجب على أن العموم حقيقة في المعاني أيضًا؛ بأن العموم في اللغة شـمول أمر لمتعـدد، وهذا المعنى كما يعرض للفظ يعرض للمعاني أيضًا، فكان حقيقة فيها، كما في الألفاظ كعموم المطر والخصب والقحط للبلاد، وكذا المعنى الكلي يعرض له العموم حقيقة لشـموله الجزئيات، ولذا فسـر المنطقيون العام بما فسـروا به الكلي، أعني ما لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه[١].

١٤٧ أوجه الاستثناء

الاستثناء يقع من ثلاثة أوجه، أحدها: استثناء من الجنس، رأيت القوم إلا زيدًا، واستثناء بعض الجملة رأيت زيدًا إلا وجهه، واستثناء من غير الجنس، وقد وردت هذه الوجوه الثلاثة في لغة العرب[٢].

(١) طلعة الشمس ٢٩٦/١ ـ ٢٩٧.

(٢) العدل والإنصاف ١٢٣/١.

١٤٨ استثناء أكثر الجملة

اختلفوا في اســتثناء أكثر الجملة، فقــال بعضهم يجــوز، وقال بعضهم لا يجوز واستدل من أجازه بقول الله ﷻ: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾ [الحجــر: ٤٢]، وقــول إبليــس اللعين: ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۞ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ [ص: ٨٢، ٨٣][(١)].

١٤٩ اتصال الاستثناء بالجمل المعطوفة

إذا اتصل الاســتثناء بجمل من الــكلام معطوف بعضها علــى بعض، فإن بعضهم يقول: يرجع الاســتثناء على جميعها، وبعضهم يقول: إلى أقرب مذكور منها، وقال أهل الوقف بالوقف، قــال الله ﷻ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَـٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَـٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَـٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ ﴾ [النور: ٤]، فرجع الاســتثناء إلى الكل، وبعضهم يقول: إلى أقرب مذكور، فالأول قول الشعبي أســقط بالتوبة الحد والفسق ورد الشــهادة والعامة على خلافه في الحد وحجة الشــعبي إن الحالف بأيمــان مختلفة يرجع بمشــيئته إلى جميعها وحجة الآخرين أنا تيقنا الاستثناء واقعًا على أقرب مذكور ولم يتيقن ما سواه[(٢)].

١٥٠ تخصيص العموم بالشرط

أما تخصيص العموم بالشرط فكقوله: ﴿وَقَـٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَـٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [التوبــة: ٣٦]، فاشــترط المشركين فعم فيهم وخص من يصلح الخطاب له من المؤمنين، وكلما زادته الشروط زاد التخصيص كقولك: اقتلوا المشركين المحاربين، فتقول أيضًا: إن

(١) العدل والإنصاف ١/١٢٣.

(٢) العدل والإنصاف ١/١٢٣ ـ ١٢٤.

كانوا رجالاً فيزيده تخصيصًا، قال الله ﷻ: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، فخص أهل الكتاب وقيد حتى يعطوا الجزية، وقد يتقدم الشرط كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْ﴾ [المائدة: ٦]، وقد يتأخر كقوله: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغۡتَسِلُواْ﴾ [النساء: ٤٣]، وإن وقع الشرطان كقوله، إذا دخل زيد الدار وجلس أعطه درهمًا، فلا يقتصر على أحد الشرطين دون الآخر[(١)].

١٥١ تخصيص العموم بالصفة

أما تخصيص العموم بالصفة فكقولك: أعط الرجال الطوال والسود والحمر كذا وكذا خصصتهم به من الناس، وكذلك أعط المؤمنين المهاجرين كذا وكذا، قيدت الإعطاء بالصفات، وكذلك كل مسكر حرام قيدت التحريم بالإسكار ولولا التقييد لتناول كل شراب يصلح لأن يجري عليه السكر[(٢)].

١٥٢ تخصيص الإجماع للقرآن والسُّنَّة

أما تخصيص القرآن بالإجماع فكثير، قال الله ﷻ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾ [النساء: ١١]، فخص الإجماع منها العبيد وخصت السُّنَّة المشرك والقاتل، وقول الله ﷻ: ﴿وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ وَٱلۡأَنفَ بِٱلۡأَنفِ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلۡجُرُوحَ قِصَاصٞ﴾ [المائدة: ٤٥]، وأجمعت الأمة أن هذا في المكلفين وأجمعوا

(١) العدل والإنصاف ١/١٢٤.

(٢) العدل والإنصاف ١/١٢٥.

أن الأطفال والمجانين ليس بيننا وبينهم قود ولا قصاص، وأجمعت الأمة أن ليس بيننا وبين البهائم قصاص ولا قود، وأجمعت الأمة أن الأموات لا يرثون من الأحياء شـيئًا، فإجماعهم هذا قد خص آية المواريث ومن فروع السُّـنَّة خصوص العموم بقـول الصاحب كحديث أبي هريرة في الإنـاء إذا ولغ فيه الكلب فإنه يروى عن النبي ﷺ أن يغسـل سـبعًا، وأفتى أبو هريرة أن يجزي منها ثلاث مرات[١].

١٥٣ تخصيص عموم السُّنَّة بالقرآن

اختلفوا في تخصيص عموم السُّنَّة بالكتاب فأجازه بعض وأبطله آخرون، فمن أجـازه اسـتعمل قـول الله ﷻ: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وبقوله ﷻ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحـل: ٨٩]، وهو مذهب ابن عباس، ويروى عنه أنه اسـتعمل عموم القرآن ولا يلتفت إلى خصوص السُّنَّة، وقد استعمل ذلك في قول الله ﷻ: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، ولم ير تحريم أكل لحوم الحمر الإنسـية وأكل كل ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطير، وبعض الفقهاء يجعل عموم القرآن وأخبـار الآحاد تتعارض ومنه خبر أبي هريرة: «**لا تنكح المرأة علـى عمتها ولا على خالتها**» وهي للإجماع أقرب[٢].

---

(١) العدل والإنصاف ١٢٧/١، والحديث رواه مسـلم كتاب: الطهارة، بـاب: حكم ولوغ الكلب ح: ٢٧٩.

(٢) العدل والإنصاف ١٢٨/١، والحديث رواه البخـاري في كتاب: النكاح، باب: لا تنكح المرأة على عمتها، ح: ٥١٠٨.

١٥٤ تعارض الخاص والعام

اختلف الناس في تعارض الخاص والعام، قال بعضهم يتعارضان، وقال بعضهم: العام يبنى على الخاص ورد قبله أو بعده، وقال بعض أصحاب أبي حنيفة: إذا تقدم الخاص نسخه العام، وإذا كان العام متفقًا عليه والخاص مختلفًا فيه وجب تقديم العام[١].

١٥٥ أفعال النبي وتخصيص العموم

أما أفعال النبي ﷺ فإنها بيان تخص به العموم إلا إن دل الدليل على خلافه كنهيه عن الوصال ثم هو يواصل، وكذلك قوله في الفخذ عورة فنسخه أو خصه بكشفه عن فخذه إلى أبي بكر وعمر، أجمع مالك والشافعي وأبو حنيفة أن العورة من السرة إلى الركبة، وأن السرة والركبة ليستا من العورة في شيء، وقول آخر: إن الركبة والسرة من العورة وهو قول عطاء بن أبي رباح وهو قول الإباضيّة[٢].

١٥٦ إذا تعارض عمومان

إذا تعارض عمومان فإن نظر في التاريخ كان الآخر ناسخًا للأول، فإن لم يُعلم التاريخ يُلتمس الدليل في غيرهما، فإن قُدر على استعمالهما جميعًا وأن يُجعل لكل واحد منهما حظًّا في الاستعمال فُعل ذلك، ومثال تعارض العمومين قوله: ﷺ: «**لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب**»[٣]، وقال ﷺ:

---

(١) العدل والإنصاف ١٢٨/١.

(٢) العدل والإنصاف ١٢٩/١، وفعل النبي ﷺ رواه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: ما يذكر في الفخذ، والترمذي في كتاب: الأدب، باب: ما جاء أن الفخذ عورة، ح: ٢٧٩٥.

(٣) رواه الترمذي في كتاب: اللباس، باب: لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب، ح: ١٧٢٩.

«**أيما إهاب دبغ فقد طهر**»[(١)] وإذا تعارض عمومـان، أحدهما: يخصه العقل، والآخر: يطلقـه فليس هناك تعارض مثل قولـه: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقـرة: ٢٨٢]، وبقولـه: ﴿وَلَنَبۡلُوَنَّكُمۡ حَتَّىٰ نَعۡلَمَ ٱلۡمُجَٰهِدِينَ مِنكُمۡ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبۡلُوَاْ أَخۡبَارَكُمۡ﴾ [محمد: ٣١][(٢)].

١٥٧ ما يفعله سامع العموم

اختلف العلماء فيما ينبغي أن يعتقده سامع العموم إذا سمعه، هل يجريه على عمومه أو حتى يبحث ويرى ما يخصـه؟ فإن لم ير أجراه على عمومه، قال أهل الوقف بالوقف فوقفوا، وأما من قـال بالعموم فهم ضربان، ضرب يقول بالتعميـم مطلقًا ولا يلتفت ولا يعـرج فهو على أصله فـي أن البيان لا يتأخر عن وقت الحاجـة وليس عليه النظر ولا البحث ففرضه اسـتعمال دليله وعمومه، وضرب يقول بالتعميم غير أنه يقـول: لا بدّ من البحث فإن عدم التخصيص في بحثه أجراه على عمومه. وقـال بعضهم: أما في الصدر الأول وما يقرب منه، أعني صدر الإسـلام، فينبغـي البحث والتوقف؛ لأن الناس حديثو عهد بحدوث الشـريعة، فإن تطاول الأمر قليـلاً انقطع العذر ولا بدّ من البحث، وهذا مذهـب جابر بن زيد رضي الله عنه حين قال عبد الملك بن مروان وقـد قتل رجلاً تـزوج زوجة أبيـه، فقال: لا جهـل ولا تجاهل في الإسلام، فقال جابر بن زيد: أحسـن عبد الملك أو قال: أجاد. هذا آخر قولنا في الخاص والعام القول في دليل الخطاب وهـو ما يتعلق بهذا المعنى من تخصيص العموم[(٣)].

---

(١) رواه الترمذي في كتاب: اللباس، باب: لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب، ح: ١٧٢٨.

(٢) العدل والإنصاف ١٣١/١.

(٣) العدل والإنصاف ١٣١/١ ـ ١٣٢.

١٥٨ حروف الحصر والاستدلال بها

ألفاظ الحصر أربعة تدل على نفي الحكم عن غير المنصوص عليه وهو نوع من دليل الخطاب وهي (إنما) ثم (ذلك) ثم (الألف واللام) التي لاستغراق الجنس ثم (الإضافة). أما (إنما) كقول الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: ١٧١] فإنها تدل على نفي الحكم عن غير المنصوص، وقوله ﷺ: «**إنما الولاء لمن أعتق**»[(١)]، فظاهر اللفظ ينفي الولاء عن غير المعتق وعارض من أبى من الحصر بقوله: «إنما النبي محمد»، «إنما الكريم يوسف» فجاءت هاهنا مؤكدة لا نافية لغيره، وقال ﷺ أيضًا: «**إنما الأعمال بالنيات**»[(٢)] أراد حصر الأعمال إلى النية وإبطالها في غير نية، وقد ألحق قوم من المتفقهة لا، وجعلوها بمنزلة إنما، فيقول: لا فتى إلا علي ولا سيف إلا ذو الفقار وهذه على المبالغة، وأما على النفي وغير ما نص فلا[(٣)].

❋ ❋ ❋

(١) رواه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد، ح: ٤٥٦.
(٢) رواه البخاري في كتاب: بدء الوحي، باب: بدء الوحي، ح: ١.
(٣) العدل والإنصاف ١٣٨/١.

المشتـــرَك

١٥٩ تعريف المشترَك

المشْـــترَك: بفتح الراء بمعنى المشـــترَك فيه، أي: اللفظ الذي اشترك فيه معنيان فصاعدًا، فحذفت «فيه» لكثرة الاســتعمال، ويجوز أن يكون موضوعًا اصطلاحيًّا لما اشترك فيه المعاني.

وهو لفظ دلَّ على شـــيئين فصاعدًا بوضعه لكل واحد من الشيئين أو الأشـــياء وضعًا مســـتقلًّا من غير نقل له عن معناه الســـابق، وحاصله: أن المشترك هو ما تكرر فيه الوضع بحســـب معانيه من غير إهمال لبعضها، ويكون اســـمًا كالقرء للطهر وللحيـــض، وفعلًا كعســـعس لأقبل ولأدبر، ويكون حرفًا، قال بعضهم: كـ«مـــن» الجارّة تكـــون للتبعيض وللابتداء، وغيرهما من معانيها[1].

ووافق الإمام الســـالمي الحنفية في عموم المشترك، والمشترك هو اللفظ الذي اتحد لفظًـــا ووضعًا وتعدَّد معنى، وذلك كالعيـــن لفظ واحد وضع تارة للباصرة، وأخرى للجارية، وثالثة للذهـــب، فهذه المعاني متعدِّدة، فهل يصح إرادة جميع معانيه دفعة واحدة؛ بأن تقول: رأيت عينًا وتريد أنك رأيت باصرة وجارية وذهبًا... إلخ؟

---

(١) طلعة الشمس ٢٩٩/١ ـ ٣٠٠، جامع البسيوي (قسم الدراسة) ٢٥٧/١.

قال الحنفيــة: لا يصح إرادة جميــع المعاني دفعة واحــدة، قال صاحب التحرير وشرحه: «والحنفية لا يجيزون إطلاقه لا حقيقة ولا مجازًا».

ووافقهم الإمام الســالمي على ذلك حيث قال: القول بالمنع من إطلاق المشترك على معنييه، أو معانيه حقيقة ومجازًا، أو مفردًا وجمعًا هو الصحيح، وعند الجمهور يجوز إطلاق المشترك على جميع معانيه دفعة واحدة، قال في جمع الجوامع: مســألة المشــترك يصح إطلاقه على معنييه معًــا... كقولك: عندي عين، وتريد الباصرة والجارية[١].

١٦٠ حكم المشترَك

حكم المشترك إذا أطلق، ولم يدل دليل على أن المراد به شيء من معانيه حكم المجمل، وهو التوقف عنده، فلا يحمل على شــيء مــن معانيه، لأن حمله علــى بعضها مع احتمال أن يكــون البعض الآخر هو المــراد احتمالًا مســاويًا ترجيح بلا مرجح، وأن حمله على جميع معانيه لا يصح لما سيأتي من أن المشــترك لا يطلق على معنييه، وهو معنى قولهم: لا عموم للمشترك، وقيل: بل يعم، بمعنى أنه إذا أطلــق يتناول معنييه أو معانيــه جميعها. قيل: نصًّا. وقيل: بــل ظاهرًا، وهو مذهب الشــافعي، وبعض أصحابنــا، واختاره صاحب «المنهاج»، وقال الباقلاني: بل يحمل على معنييه أو معانيه احتياطًا، وعليه فلا توقف، لكن الأول أظهر[٢].

يتبيَّن دور اللفظ المشــترك في اختلاف الحكم مما أورده البســيوي في باب الطــلاق والأيمان مــن أمثلة متعــددة، نقتصر على مثــال واحد، يقول البســيوي: «وإذا قال: أنت طالق إلى حين؛ فإنها تطلق مــن حينها في وقتها

(١) طلعة الشمس (مقدمة المحقق) ٤٣/١ ـ ٤٤.

(٢) طلعة الشمس ٣٠١/١.

أيضًـــا. والحين قد قيـــل: مجهول الوقت أيضًـــا. وقال قوم: أربعة أشـــهر في الزمان، وستة في الحين. وقد قيل الحين: ثلاثة أيام؛ لقوله تعالى: ﴿وَفِي ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَتَّعُوا۟ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [الذاريات: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَتَّعُوا۟ فِى دَارِكُمْ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ ۖ ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾ [هـود: ٦٥]. وقـــول آخر في الحين: تسعة أشهر؛ لقول الله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنســـان: ١]، وهي تسعة أشـــهر، وقوله: ﴿تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [إبراهيـــم: ٢٥]، وقد قيل: في كل سنة مرة، وهذا مجهول والطلاق به واقع[١].

١٦١ إطلاق المشترَك على معانيه

اختلف الأصوليون في صحة إطلاق المشـــترك على معنييه أو معانيه في اســـتعمال واحد، فذهبت الحنفية وأبو هاشـــم وأبو عبدالله البصري وبعض أصحابنا إلى أنه لا يصح ذلك أصلًا، ثم اختلف هؤلاء أيضًا.

قال بعضهم: إنه لا يصح ذلك للدليـــل القائم على امتناعه عقلًا، واختاره صاحب «المرآة».

وقال بعضهم: يجوز عقلًا لا لغـــة؛ لأن الوضع في اللغة تخصيص اللفظ بالمعنى، فينافي استعماله في المعنيين في حالة واحدة.

وقال بعض الشافعية: يصح إطلاق المشترك على معنييه أو معانيه مطلقًا.

وقال بعض المعتزلة والقاضي الباقلاني من الأشعرية: يصح حقيقة إن صح الجمع في إرادة واحدة كالعين للباصرة وللذهب، لا إذا لم يصح الجمع بينهما في إرادة واحدة كـ«افعل» للوجوب والندب، عند القائلين بالاشتراك بينهما.

---

(١) جامع البسيوي (قسم الدراسة) ٢٥٧/١.

وثمرة الخلاف: هي ما تقدم في حكم المشترك عند عدم القرينة الدَّالة على إرادة أحد المعاني، فمن جوَّز إطلاق المشترك على معنييه في استعمال واحد، حمله على معنييه عند التجرد عن القرينة، ومن منع من ذلك توقف عن حمله عليهما أو على أحدهما، وكان عنده في حكم المجمل، ومن أجازه في بعض الصور دون غيرها، والقائلون بصحة ذلك مجازًا يحملونه على معنييه مجازًا[1].

١٦٢ ترجيح المنع من إطلاق المشترَك على معانيه وأدلته

القول بالمنع من إطلاق المشترك على معنييه أو معانيه حقيقة ومجازًا ومفردًا وجمعًا هو الصحيح عندنا فليعلم ذلك.

ووجه تصحيحنا للمنع مطلقًا: هو أن المشترك دال على موضوعه بالوضع المتكرر، أي: لم يدل عليه بوضع واحد، فإن العرب ـ مثلًا ـ وضعوا لفظ «العين» مرة للباصرة، ووضعوه أخرى للعين الجارية، وأخرى للذهب ونحو ذلك، ولم يضعوه لجميع هذه المعاني بوضع واحد، فإطلاقه على جميعها بلفظ واحد خلاف ما عليه الوضع العربي، ومخالفة الوضع العربي في اللغة لا تصح، لأن استعمال الكلمة تابع لوضعها الأصلي بمعنى أنه لا يصح استعمالها حقيقة في غير ما وضعت له، ولا مجاز بغير علاقة.

ومحل النزاع في ذلك: هو ما إذا فقدت علاقة المجاز بين معاني المشترك، أما إذا وجدت العلاقة بينهما، وصح أن يراد المعنيان، فإنه يصح حينئذ أن يطلق على معنييه مجازًا، كان مفردًا أو جمعًا، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، والصلاة من الله

(١) طلعة الشمس ٣٠٢/١ ـ ٣٠٥.

رحمة، ومن الملائكة استغفار، والعلاقة بينهما أن الرحمة التي هي صلاة الله على نبيه سبب لحصول الاســتغفار من الملائكة، وقيل: إن الصلاة في الآية من قبيل المتواطئ، وقيل: إن في الآية حذفًــا تقديره: إن الله يصلي وملائكته يصلون، فعلى القولين، فليس في الآية إطلاق المشترك على معنييه[1].

١٦٣ وجود المشترَك

اختلف الناس في وجود المشــترك، فقال الأكثر من الأصوليين وغيرهم: إنه موجود في اللغة العربية ومنقول عن العرب.

وقال ثعلب من النحاة، والأبهري من اللغويين، والبلخي من المتكلمين: إنه ليس في الألفاظ ما وضع لمعنيين فصاعدًا مطلقًا، أي: وإن جاز وقوعه لم يقع ذلك في لغة العرب، قالوا: وما يظن أنه مشــترك فهو: إما حقيقة ومجازًا، أو متواطئًا كالعيــن حقيقة في الباصــرة مجاز في غيرهــا؛ كالذهب لصفائه والشمس لضيائها وكالقرء موضوع للقدر المشترك بين الحيض والطهر، وهو الجمع، من: قرأت الماء في الحوض، أي: جمعته فيه، والدم يجتمع في زمن الطهر في الجسد وفي زمن الحيض في الرحم.

وقال قوم بوجوده في اللغة ووقوعه من العــرب، لكن منعوا وجوده في القرآن العظيم خاصة، ومنعه آخرون في القرآن والحديث أيضًا، قالوا: لو وقع في القرآن لوقع إما مبينًــا، فيطول بلا فائدة. أو غير مبيــن فلا يفيد، والقرآن منزه عن ذلك، ومن نفى الوقوع في الحديث يقول مثل ذلك فيه.

وأجيب: بأنه وقــع فيهما غير مبين، ويفيد إرادة أحــد معنييه، وهو الذي ســيبين مثلًا، وذلك كافٍ في الإفادة، ويترتب عليه فــي الأحكام الثواب أو

(١) طلعة الشمس ١/٣٠٥ ـ ٣٠٦.

العقاب بالعزم على الطاعة أو العصيان بعد البيان، فإن لم يبين حمل على المعنيين عند الشافعي ومن قال بقوله، وتوقف إلى وجود البيان عند الحنفية وبعض أصحابنا وغيرهم.

وقيل: هو واجب الوقوع؛ لأن المعاني أكثر من الألفاظ الدالة عليها.

وأجيب: بمنع ذلك، إذ ما من مشترك إلا ولكل من معنييه ـ مثلًا ـ لفظ يدل عليه.

وقيل: هو ممتنع؛ لإخلاله بفهم المراد المقصود من الوضع.

وأجيب: بأنه يفهم بالقرينة، والمقصود من الوضع الفهم التفصيلي والإجمالي المبين بالقرينة[١].

١٦٤ الأسماء وما يدل على مسمياتها

قال الله تبارك وتعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ﴾ [الرحمن: ١ ـ ٤]، فأخبر الله جل ذكره أن البيان في اللسان، ولذلك لزمت الحجة. فإذا ورد الخطاب لمخاطب بأمر أو نهي لزمت حجته وانقطع عذر المخاطب به إذا كان من أهل ذلك اللسان. ولولا ذلك لما علم فرق ما بين الأمر والنهي والإباحة والحظر. ولما عرف قول القائل: قم أو اقعد أو تكلم أو اسكت أو تعال أو اذهب أو خذ أو اترك، فجعل الله تعالى هذه الأسماء دلائل وعلامات ليعلم بها الخلق ما خوطبوا به ليمتثلوه ويقصدوا إليه، فخاطبهم بما يعلمونه لتجب الحجة عليهم[٢].

(١) طلعة الشمس ٣٠٩/١ ـ ٣١٠.

(٢) جامع ابن بركة ٦٨/١.

١٦٥ الاشتراك في معاني الأسماء

من الأســماء ما يقع فيها الاشــتراك بين مســمياتها، ومنها ما لا يقع الاشتراك فيه. فما يقع الاشــتراك فيه، يعرف المراد منها ويزول الشك عنها بالبيــان بمقدمة أو بصفة أو إيماء أو إشــارة أو دلالة يقع منــه بيان المراد ويصح معه التكليف. مثال ذلك أن يقول القائل: لفلان يد، احتمل أن يكون أراد اليد التي هــي الجارحة التي تبطش بها، واحتمــل أن تكون اليد التي هي المنة والنعمة، واحتمل أن تكون هي اليد التي هي التصرف في الملك، فاســم اليد على الإطلاق يقع على هذه الأشــياء كلها، فــإذا أراد المتكلم بذلك الإخبار عنها ليبيِّن لمــن خاطبه بقرينة أو صلــة فعلم المخاطب له بالصلة أو بمقدمة ليزول الشــك عــن المخاطب. فقوله: فــلان كتب هذا الكتاب بيده، علم بذلك أنه أراد بذلك اليد التي هي الجارحة التي يكتب الناس بها. وإذا قــال: لفلان عندي يــد بيضاء، علم أنــه أراد بذلك المنة والنعمة. وإذا قــال: هذه الدار في يد فلان، علم بذلــك أنه أراد بذلك اليد التي هي الملك والتصرف[1].

١٦٦ الخطاب للفائدة والإفهام

إن الله تبــارك وتعالى إنما جعل الخطــاب للفائدة والإفهــام وليعلم المأمور غرض الآمر ومراد المخاطــب، والحكيم لا يخاطب بما لا فائدة فيه، ولا يأمر بما لا يفهم عنه. ألا ترى أنه غير جائز أن يأمر أحدًا بالقعود وهو يريد منه القيام. لأنه إنمــا يأمر ليمتثل أمره، فإذا لــم يبين مراده لم يكن أن يمتثل أمره. ولــم يتهيأ أن يعتقد طاعته فيما كلفــه إياه. وإذا كان ذلك كذلك لم يجــز أن يتأخر البيــان عن وقت الخطــاب، وتمام فصل

(١) جامع ابن بركة ٦٨/١ ـ ٦٩.

الــكلام أن تأخيره يوجــب اعتقاد غيــر ما ظهر، لأنــه إذا خاطب بظاهر الإطلاق والعموم وهو يريد التقييد والخصــوص ثم لم يقرنه بدلالة تبين عنه كأن قــد ألزم عباده أن يعتقدوا خلاف مــا أراده منهم ويتعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا[١].

❋ ❋ ❋

(١) جامع ابن بركة ١/٧٠ ـ ٧١.

الجمع المُنكَّر

١٦٧ تعريف الجمع المُنكَّر

الجمع المُنكَّر: هو لفظ دل بوضعه على كثير غير محصور بغير استغراق لكل فرد من أفـــراده، فخرج بقولنا: «لكثير غير محصـــور» الخاص، وبقولنا: «بغير استغراق» العام[١].

١٦٨ الفرق بين العام والجمع المُنكَّر

الفرق بين العـــام والجمـــع المُنكَّر هـــو أن العام يســـتغرق جميع أفراد مدلولاته، وأن الجمع المنكر يتناول مجموع الأفراد بغير اســـتغراق لكل فرد من أفراده، ومن ثمَّ فلا عموم فيه، وهو القول الأشهر عند الأصوليين.

وقال أبو علي والحاكم بل هو عام، واستدلوا على ذلك بثلاثة وجوه:

أحدها: صحة الاستثناء منه، وصحة الاستثناء من الشيء دليل عمومه.

وثانيها: أنه يصح إطلاقه على كل جمع، فحمله على الجميع حمل على جميع حقائقه.

وثالثها: أنه لو لم يكن للعموم لكان مختصًّا ببعض ولا اختصاص[٢].

---

(١) طلعة الشمس ٣١٢/١ ـ ٣١٣.

(٢) طلعة الشمس ٣١٣/١.

١٦٩ حكم الجمع المنكَّر

حكم الجمع المنكر أنه لا يشـــمل القليل من مدلولات مســـمياته، فمن حلف بالله: لا يقيم في هذا المكان أيامًا، فأقام يومًا أو يومين، فلا حنث عليه لعدم شـــمول الأيام لليوم واليومين، وهو معنى عدم استغراق الجمع المنكر لجميع أفراده[١].

❁ ❁ ❁

(١) طلعة الشمس ٣١٤/١.

التخصيص

١٧٠ تعريف التخصيص

هو إخراج بعض ما يتناوله لفظ العموم بدليل مخرج له عن دخوله تحت تناوله، وذلك الدليل المخرج: إما لفظ وارد عن الشارع في الكتاب أو في الحديث، وإما غير لفظ، والمراد به العقل والإجماع والقياس والتقرير.

فمثال التخصيص بالكتاب: قوله تعالى: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ۞ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ۞ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ۞ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱنتَصَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا۟ ۗ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤ ـ ٢٢٧]. فإخراج ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ تخصيص لعموم لفظ الشعراء.

ومثال التخصيص بالحديث قوله ﷺ «**الناس كلهم هلكى إلا العالمين**»[(١)]. فإخراج «**العالمين**» تخصيص لعموم الناس.

ومثال التخصيص بغير اللفظ: قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ فَٱعْبُدُوهُ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، فإن

(١) لم أعثر عليه، قال عنه محقق طلعة الشمس: لم يثبت مرفوعًا، وإنما هو من كلام ذي النون المصري، أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، ح: ٦٨٦٨، ينظر: طلعة الشمس، هامش ٣١٥/١.

العقل قضى بخروج ذاتــه تعالى من عموم هذه الآيــة فبقيت الآية مخصصة بالعقل وهو غير لفظ[١].

١٧١ المخصص المتصل

المخصص المتصل خمســة أشــياء: الشــرط، والصفــة، والغاية، وبدل البعض، والاستثناء المتصل.

فالشــرط نحو: أكرم الرجال إن جانبوا الأطماع، فالرجال عام، وقوله: إن جانبوا الأطماع تخصيص له، فمــن لم يجانب الأطماع من الرجال فلا يدخل تحت هذا الحكم.

والوصف نحو: أكرم الرجال العلماء، فالعلمــاء وصف مخصص لعموم الرجال، فيخرج الجاهل، إذ لا علم معه.

والغاية نحو: قاتلوا البغاة حتــى يرجعوا عن بغيهم، فقوله: «حتى يرجعوا عن بغيهم»، غاية مخصصة لعموم لفــظ البغاة، فمن رجع منهم عن بغيه، فلا يدخل تحت حكمهم.

وبدل البعض نحو: أكرم العرب بني تميم أو أكرم العرب قريشًا، فـ«بني تميم وقريشًا» بدل بعض من العرب مخصص لعموم لفظه، فمن لم يكن من بني تميم أو قريش، فلا يدخل تحت ذلك الحكم.

والاســتثناء المتصل نحو: أكرم الرجال إلا من ظلم، قوله: «إلا من ظلم» اســتثناء من الرجال مخصص له، فالظالمون من الرجــال أخرجوا من حكم الإكرام؛ أي: لم يطلب لهم ذلك، بل المطلوب لهم ترك الإكرام، وسبب ذلك أن الاستثناء من الكلام المثبت نفي، ومن الكلام المنفي إثبات، فقول القائل:

(١) طلعة الشمس ٣١٤/١ ـ ٣١٥.

جاء الرجال إلا زيدًا، فـ«زيدًا» منفي عن حكم المجيء، فكأنه قال: جاء الرجال وزيد لم يجئ، ونحو ما جاء أحد إلا زيدًا، فـ«زيد» مثبت له حكم المجيء، هذا قول أكثر المحققين[١].

١٧٢ فصل الاستثناء عن أصله

لا يجوز فصل الاستثناء عن أصله الذي هو المستثنى فيه، بمعنى لا يصح تراخي المستثني عن المستثنى منه هذا، قول أكثر العلماء، وقال قوم بجواز تراخيه، وهو المروي عن ابن عباس، ثم اختلف القائلون بجواز تراخيه، فقال بعضهم: إنما يجوز ذلك إلى سنة فقط.

وقيل: إلى شهر فقط.

وقال مجاهد: بل يجوز ذلك إلى سنتين.

وقيل: يجوز في العمر كله.

وقال عطاء والحسن البصري: إنه إنما يجوز ذلك ما دام في المجلس فقط.

وقال قوم: إنه لا يصح ذلك إلا في كلام الله تعالى.

وقيل: إن نوى الاستثناء حال التكلم جاز له التراخي وصح له استثناؤه، وإن لم ينوه حال التكلم فلا يجوز.

وقال سعيد بن جبير: إنه يجوز ذلك إلى أربعة أشهر، أي: وإن لم ينو.

وقيل: إن لم يأخذ في كلام آخر جاز، وإلا فلا.

والمنع من تراخي الاستثناء مطلقًا هو القول المختار إلا إذا ألجأه الاضطرار إلى تراخيه، وذلك كما إذا أدرك المتكلم نفس أو عطاس أو بلع

(١) طلعة الشمس ٣١٦/١ ـ ٣١٧.

ريق أو نحو ذلك، فإن الفصل بهذه الأشياء ونحوها لا يعد تراخيًا، لأنه في حكم المتصل إذا لم يفصل باختياره[١].

١٧٣ ما يصح استثناؤه من الجنس المستثنى

إن المستثني: إما أن يكون مستغرقًا للمستثنى منه نحو: عندي عشرة إلا عشرة، وهو ممنوع اتفاقًا، لأنه من العبث الذي لا فائدة معه، فلا يكون له في الحكم أثر، فمن أقرَّ أن عليه عشرة إلا عشرة ثبتت عليه العشرة كلها، وألغي الاستثناء. قال الرازي والآمدي: إجماعًا.

ونقل القرافي عن «المدخل» لابن طلحة فيمن قال لامرأته: أنت طالق إلا ثلاثًا: أنه لا يقع عليه طلاق في أحد القولين.

وهو باطل قطعًا لمخالفته الإجماع المنقول.

وإما أن يكون أقل من المستثنى منه، نحو: عندي عشرة إلا ثلاثة، وهذا جائز اتفاقًا.

وأما أن يكون مساويًا للمستثنى منه، نحو: عندي عشرة إلا خمسة، أو أكثر من المستثنى منه، نحو: عندي عشرة إلا سبعة، وفي هذين الموضعين وقع النزاع بين العلماء، فقال الأكثر من الأصوليين والنحويين: استثناء الأكثر جائز، وقالت الحنابلة من الفقهاء وعبد الله بن درستويه من النحويين: لا يجوز ذلك. قال الباقلاني من المتكلمين: لا يصح ذلك، ولا يصح استثناء المساوي أيضًا. وإنما يجوز عندهم استثناء الأقل فقط.

وقيل: إنما يمتنع حيث العدد صريح كما في الأمثلة المتقدمة بخلاف ما إذا لم يكن العدد صريحًا كقولهم: أكرم الناس إلا الجهال، إذ لم يكن

(١) طلعة الشمس ٣١٩/١ ـ ٣٢٠.

العدد هنا صريحًا، لكن الجواز في المساوي والأكثر هو المعتمد عليه عند الأصوليين لصحته.

والحجة لنا على جوازه: أنه لم تمنعه لغة ولا شرع، ولأنه قد وقع، والوقوع فرع على الصحة، بيان أنه قد وقع قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢]، والمعلوم أن العاصين أكثر من المطيعين، وقد ورد أيضًا في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ ۖ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ﴾ إلى آخر الآية [الأنعام: ١٤٦]، فخرج بهذا الاستثناء أكثر الشحوم كما ترى، ونحو قوله ﷺ حاكيا عن الله تعالى: «**كلكم جائع إلا من أطعمته**»[(١)].

وأيضًا، فإن فقهاء الأمصار مجمعون على أنه لو قال: عليَّ له عشرة إلا تسعة لم يلزمه إلا درهم، ولولا ظهوره لما اتفقوا عليه عادة[(٢)].

١٧٤ وقوع الاستثناء بعد جمل معطوفة

إذا وقع الاستثناء بعد جمل معطوف بعضها على بعض؛ نحو: أكرم بني مخزوم، وأعط السائل إلا فتى مجادلًا، فاحكم بأنه عائد لجميعها، إلا إذا قام دليل يمنع من ذلك، فقوله: «إلا فتى مجادلًا» مستثنى من السائل ومن بني مخزوم أيضًا، أي: فمن رأيته متصفًا بالجدال من بني مخزوم، وممن سألك فلا تدخله في الإكرام ولا في الإعطاء، هذا قول القاضي والشافعي وغيرهما.

وقال قوم: منهم: أبو عبد الله البصري والحنفية: هو عائد إلى الجملة الأخيرة، وهي التي يليها الاستثناء، وهاهنا مذاهب كثيرة:

---

(١) الحديث رواه مسلم في كتاب: البر والصلة والآداب، باب: تحريم الظلم، ح: ٢٥٧٧.

(٢) طلعة الشمس ٣٢٣/١ ـ ٣٢٥.

أحدها: للغزالي والباقلاني: وهو التوقف عن الجزم بأنه عائد إلى جميعها أو إلى بعضها.

وثانيها: للشريف المرتضى من الإمامية: أنه مشترك.

وثالثها: لأبي الحسين: وهو أنه إن لم يقع تناف بين الجمل ولا إضراب عن أولها فإليها أجمع، وإلا فإلى التي تليه، والتنافي نحو أن يختلفا في النوع أو في الاسم، وليس الثاني ضميره، أو في الحكم وهما غير مشتركين في غرض.

والحجة لنا على من منع رجوع الاستثناء إلى جميع الجمل المتقدمة: أن التشريك بالعطف صيَّرها كالجملة الواحدة، ولأن العطف رابط، وأيضًا فالاستثناء في ذلك كالشرط، وكالاستثناء بمشيئة الله تعالى، وقد ثبت أنه إذا قال القائل: والله لا أكلت ولا شربت ولا ضربت إن شاء الله تعالى أو إلا أن يشاء الله، عاد إلى الجميع اتفاقًا[1].

١٧٥ الشرط والغاية والوصف لها أحكام الاستثناء

الشرط والغاية، والوصف أحكامها أحكام الاستثناء فيما عدا تلك القاعدة، وهي: أن الاستثناء من الإثبات نفي وبالعكس، فلا يصح عند الإباضيَّة تراخي الشرط عن المشروط، ولا تراخي الغاية عن المغيَّا، ولا الصفة عن الموصوف، إلا قدر تنفس أو عطاس أو بلع ريق.

وكذلك لا يصح أن يكون كل واحد من الشرط والغاية والصفة مستغرقًا لأصله، ويصح أن يكون أكثر منه أو مساويًا.

(١) طلعة الشمس ٣٢٧/١ ـ ٣٣٠.

وحكم هذه الثلاثة إن وقعت بعد جمل معطوف بعضها على بعض حكم الاستثناء، فهي عائدة عندنا إلى الجميع عند التجرد عن القرينة، وإلى الأخيرة عند قوم آخرين، وتجري فيها المذاهب المتقدم ذكرها هنالك.

فمثال الشرط الواقع بعد جمل، نحو: هذا حر وأنت طالق إن جاء زيد ـ مثلا ـ فقوله: إن جاء زيد، قيد للتحرير وللطلاق، فهو عائد إلى الجملتين.

ومثال الغاية، نحو: علم القرآن، وأفت السائل، وأمر بالمعروف حتى أرجع إليك، فقوله: حتى أرجع إليك، حد ينتهي إليه كل واحد من التعليم والإفتاء، والأمر فهو عائد إلى جميعها.

ومثال الصفة نحو: أكرم الرجال وأعط الزيدين القادمين إليك، فصفة «القادمين إليك» عائد إلى الرجال وإلى الزيدين[1].

١٧٦ التخصيص بالمخصص المنفصل

غير المخصص المتصل هو المخصص المنفصل، وهو أنواع:

أحدها: تخصيص الكتاب بالكتاب، أي: تخصيص آية عامة بآية أخرى أخص منها، وذلك كتخصيص قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، والآية شاملة لأولات الأحمال بقوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

النوع الثاني: تخصيص الكتاب بالسُّنَّة، وهي إما أن تكون متواترة أو آحادًا، فإن كانت متواترة، فإما أن تكون قولية أو فعلية، فإن كانت قولية خصصت الكتاب اتفاقًا، وإن كانت فعلية أو آحادية، ففي تخصيصها للكتاب الخلاف الآتي ذكره.

---

(١) طلعة الشمس ٣٣٣/١.

النوع الثالث: التخصيص بخبر الآحاد، وذلك كتخصيص آية المواريث بقوله ﷺ: «**القاتل عمدًا لا يرث**»[١].

النوع الرابع: التخصيص بفعله ﷺ وذلك كما لو قال: «**الوصال حرام، ثم واصل**»[٢]، أو قال: «**استقبال القبلة بالبول حرام، ثم استقبل**»[٣]، فإن فعله ﷺ يكون تخصيصًا لهذا العموم، ونسب هذا القول إلى الشافعي والقاضي وأبو طالب أبي الحسين.

النوع الخامس: التخصيص بالتقرير، وذلك نحو إن نظر ﷺ من يفعل فعلًا مخالفًا لحكم العموم، فأقرَّه عليه ﷺ بمعنى أنه لم ينكر عليه ذلك، وكان قادرًا على الإنكار، وذلك نحو أن ينهى ﷺ عن استقبال القبلة ببول أو غائط، ثم يرى من يستقبلها فلا ينهاه.

النوع السادس: التخصيص بالمفهوم، مثاله أن يقول ﷺ: «**في الأنعام الزكاة**»[٤]، ثم يقول: «**في الغنم السائمة زكاة**»[٥]، فيخصص به جمعًا بين الدليلين.

النوع السابع: تخصيص العموم بالقياس، قال صاحب «المنهاج»: مثال: ذلك: أن يقول الشارع: لا تبيعوا الموزون بالموزون متفاضلًا، ثم يقول: بيعوا الحديد كيف شئتم، فيقاس النحاس والرصاص عليه بجامع الانطباع، وذلك يحصل به التخصيص لعموم اللفظ الأول.

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة ح: ٣١٩٢١.
(٢) رواه مسلم في كتاب: الصيام، باب: النهي عن الوصال في الصوم، ح: ١١٠٢.
(٣) رواه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: في النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول، ح: ٨.
(٤) لم أعثر عليه.
(٥) البيهقي كتاب: الزكاة، جماع أبواب صدقة الغنم السائمة، باب: كيف فرض صدقة الغنم، ح: ٧١٢١.

النوع الثامن: التخصيص بالإجماع، قال صاحب «المنهاج»: ولا أحفظ فيه خلافًا إلا لمن لا يجعل الإجماع حجة، وأما الجمهور فيثبتون التخصيص به[١].

١٧٧ التخصيص بمذهب الصحابي

إذا روى الصحابي حديثًا يقتضي العموم في شيء، ومذهبه في ذلك الشيء يقتضي تخصيص العام الذي رواه، فإن مذهبه في ذلك لا يكون عند الإباضيَّة مخصصًا لذلك الحديث، هذا قول الجمهور.

وقالت الحنفية والحنابلة: بل يخصص به، وهو مقتضى مذهب بعض أصحابنا كأبي إسحاق رضي الله عنه.

ومثال ذلك: ما روي عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: «**من بدل دينه فاقتلوه**»[٢]، وكان يرى ذلك في حق الرجال دون النساء.

فعند الجمهور: أن العموم لا يخصص بمذهب راويه، بل يبقى على عمومه، فتقتل المرأة المرتدة لدخولها في العموم[٣].

١٧٨ التخصيص بالعادة

إذا ورد الدليل الشرعي عامًّا، فلا يصح تخصيصه بعادة المخاطبين، مثال ذلك: أن يقول الشارع: حرمت الربا في الطعام، وكان عادة المخاطبين تناول البر مثلًا، فلا يكون ذلك العام محمولًا على البر خاصة، بل يكون شاملًا لكل ما يسمى طعامًا، فهذا مذهبنا ومذهب الجمهور من المعتزلة والأشعرية.

---

(١) طلعة الشمس ١/٣٣٤ ـ ٣٣٩.

(٢) رواه البخاري في كتاب: استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب: حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم، ح: ٦٩٢٢.

(٣) طلعة الشمس ١/٣٤٠ ـ ٣٤١.

وذهبت الحنفية إلى أنه يصح التخصيص بذلك، فزعموا أن الربا في نحو المثال السابق إنما يحرم في البر خاصة؛ لأنه الذي تناوله لفظ الطعام لأجل عادتهم.

وأجيب بأنه إن صار لفظ الطعام حقيقة في البر، فلا عموم حينئذ، وإن لم يصر حقيقة فيه وحده بل مع غيره، فلا يخصص باعتيادهم أكله[١].

١٧٩ التخصيص بالمقدر المحذوف

إذا كان مع العموم شيء معطوف عليه، وفي ذلك المعطوف مقدر محذوف، فلا يخصص ذلك العموم بذلك المقدر المحذوف عند الجمهور خلافًا للحنفية، وذلك كقوله ﷺ: «**ألا لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده**»[٢]، فالتقدير هنا: لا يقتل ذو عهد في عهده بكافر حربي، فكذلك يقدر في المعطوف عليه كما ورد في المعطوف، فيقتل المسلم بالذمي عندهم، لأجل ذلك التقدير الذي خصص العموم.

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور: من أنه لا يخصص بذلك، وأنه لا يلزم أن يقدر في المعطوف عليه مثل ما قدر في المعطوف، إذ لا وجه يقتضيه، ولا دليل يدل عليه[٣].

١٨٠ التخصيص بالضمير العائد إلى بعض أفراد العام

إذا ورد عموم، ثم جاء من بعده ضمير يعود إلى بعض أفراد ذلك العام، فقد اختلف في تخصيص العام به، والقول بأنه لا يخصصه هو الذي عدله

(١) طلعة الشمس ٣٤٣/١.
(٢) الحديث رواه الترمذي في كتاب: الديات، باب: ما جاء لا يقتل مسلم بكافر، ح: ١٤١٢.
(٣) طلعة الشمس ٣٤٤/١ ـ ٣٤٥.

المحققون من الأصوليين، وذهب إليه البدر الشماخي من أصحابنا والجمهور من المعتزلة، وقال الجويني: بل يقتضي تخصيص ما عاد إليه، وتوقف أبو الحسين.

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٦، ٢٣٧]، فالضمير في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧] عائد إلى من يملك العفو من النساء، وهن البالغات العاقلات، فلا يقتضي أن المراد بالنساء في أولها من يملك العفو فقط دون الصغيرة والمجنونة، بل هو على عمومه.

وضابط ذلك: أن يتعقب العموم تقييد باستثناء، أو صفة، أو شرط، لا يتأتى ذلك التقييد إلا في بعض ما تناوله ذلك العموم لا جميعه، فهل يقتضي تخصيص ذلك العموم؟ أي: يكشف عن كون المراد بالعموم ذلك المقيد فقط لا غيره، فيه الأقوال الثلاثة.

وحجتنا على ذلك: أنه لا يلزم أن يحمل على التخصيص إلا إذا كان بينهما تناف أو ما يجري مجراه، ولا تنافي بين هذه العمومات المذكورة وبين التقييد لبعض مدلولها؛ لجواز أن يختص بعض مدلول العموم بحكم يخصه دون البعض الآخر، ولا تنافي في ذلك[1].

١٨١ التخصيص بحكم العام إذا أسند لبعض أفراد العام

لا يخصص العام إذا ذكر حكمه لبعض أفراده، يعني أنه إذا ضم حكم العموم، ثم أتى ذلك الحكم مذكورًا لبعض ذلك العموم، فلا يكون ذكر الحكم لبعض ذلك مخصصًا لعمومه، وهذا معنى قولهم: إن ذكر حكم لجملة

(١) طلعة الشمس ١/٣٤٧ ـ ٣٤٩.

لا يخصصه ذكره لبعضها، أي: لا يخص العموم ذكر حكمه لبعض أفراده، هذا قول الأكثر من الأصوليين.

وقال أبو ثور: بل يخصصه، مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٤١]، قال أبو ثور: أراد به التي لم يسم لها ولم تمس، لقوله في آية أخرى: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، فالضمير عائد على المطلقات، والمتعة إنما هي مفروضة للتي لم يسمَّ لها مهر، ولم يدخل بها الزوج، فلما كانت مفروضة للتي لم يسمَّ لها ولم تمس، والضمير عائد إلى المطلقات جملة الممسوسة والمسمَّى لها وغيرهما، وكان الحكم المنسوب إلى الضمير وهو المتعة يختص بالتي لم يسمَّ لها ولم تمس. علمنا أن العموم الذي عاد إليه الضمير لم يرد به ظاهره، بل يتناول ما تناوله الضمير، والضمير إنما تناول من لم يسمَّ لها ولم تمس، فصار لفظ العموم مخصصًا لذكر الحكم لبعضه على هذا التحقيق.

قال صاحب المنهاج: والصحيح قول الجمهور، واحتج عليه بأن ذكر الحكم في آخر الجملة لبعض من نسب إليه في أولها لا يوجب تخصيص عموم أولها، وأن المراد بالعموم ذلك البعض، إذ لا يمتنع تعليق الحكم بالجملة، ثم يذكر لبعضها تأكيدًا لا تخصيصًا[١].

١٨٢ تخصيص العام بسببه الخاص

إذا كان العام مستقلًّا بنفسه عن سببه فلا عبرة بخصوص السبب، وهو معني قولهم: لا عبرة بخصوص السبب مع عموم اللفظ، وإن كان العموم غير مستقل، بنفسه عن سببه، فإنه يكون جاريًا مجري سببه عمومًا وخصوصًا[٢].

(١) طلعة الشمس ١/٣٥٠.

(٢) طلعة الشمس ١/٣٥٣.

١٨٣ التخصص بالعقل

المـراد أن العقل مخصص للكتاب والسُّـنَّة تخصيصًا أوليًّـا، بمعنى أن تخصيصه منسوب إلى الأول، والمراد أن فهم التخصيص للشرع بالعقل يدرك من أول وهلـة، أي: لا يحتاج إلى طلب وشـدة بحث كما يحتـاج إليه في المخصصـات السـمعية، وذلـك نحو قولـه تعالـى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمـر: ٦٢]. ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [المائـدة: ١٢٠]، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ﴾ [آل عمـران: ٩٧]، ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، فإن العقـل يمنع من دخول ذاته تعالى تحت قولـه: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]، ويحيـل أن تتعلق القدرة بذاته ﷻ، ويخرج الصبـي والمجنون عن الدخول تحـت التكليف بالحج والصلاة، لأن الصبي والمجنـون لا قدرة لهما على فهـم الخطاب، وطلب الفهم ممن لا يمكنه الفهم محال عقلًا.

وقال قوم ـ منهم الشـافعي ـ: بمنع تخصيص العقل مطلقًا، أي: للكتاب والسُّنَّة، وقيل: للكتاب فقط، واحتجوا على ذلك بأمرين:

أحدهما: أن العقل متقدم، والشـرع متأخر، ولا يصح تخصيص المتأخر بالمتقدم.

وثانيهما: أن التخصيـص إخراج ما يمكن دخوله تحـت العام، وخلاف المعقول لا يمكن دخوله تحته[1].

١٨٤ التخصيص بالحس

العقل يكون مخصصًا للكتاب والسُّـنَّة، وكذلـك الحس يكون مخصصًا لهما أيضًا، فقد خصص الحـس آية بلقيس، وهي قولـه تعالى: ﴿إِنِّي وَجَدتُّ

(١) طلعة الشمس ١/٣٥٣ ـ ٣٥٤.

﴿ٱمۡرَأَةَ تَمۡلِكُهُمۡ وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ وَلَهَا عَرۡشٌ عَظِيمٞ﴾ [النمل: ٢٣]، والحس يدرك أنها لم تؤت شيئًا من السماوات ولا من الشمس ولا من القمر

وكذلك خصص الحس آية ريح عاد، وهي قوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءٖ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، والحس يشاهد أنها لم تدمر السماوات ولا الجبال ولا الأرضين وغير ذلك.

ومعنى تخصيص الحس للآيتين هو: أن حس الباصرة يرى أن هذه الأشياء باقية على حالها، وأن الشمس والقمر ونحوهما لم تعط منها بلقيس شيئًا، وعند التحقق تعلم أن المخصص في مثل هذا المقام إنما هو العقل، وأن الحس واسطة الإدراك، فنسب التخصيص إليه تقريبًا للأفهام[1].

❁❁❁

(١) طلعة الشمس ١/٣٥٥ ـ ٣٥٦.

المحكم والمتشابه

١٨٥ تعريف المحكم والمتشابه

ينقسم اللفظ باعتبار فهم المراد منه إلى محكم وإلى متشابه، فأما المحكم فهو الذي اتَّضح المعنى منه، سواء كان الاتضاح قويًّا بحيث لا يحتمل اللفظ غير ذلك المعنى، ويُسمَّى نصًّا، أو يحتمل غيره، احتمالًا مرجوحًا، ويُسمى ظاهرًا، وذلك نحو: لا إله إلا الله.

والحاصل: أن النص والظاهر نوعان للمحكم، والمحكم جنس لهما، وهو مأخوذ من إحكام البناء، يقال: أحكمت البناء: إذا أتقنت وضعه بحيث لا يتطرق إليه الخلل، سُمِّي الكلام المتضح المعنى بذلك لرفع احتمال غير المعنى الواضح منه[1].

اختلف العلماء في المحكم والمتشابه على أربعة أقوال:

الأول: قال بعضهم المتشابه حروف المعجم التي في أوائل السور، وهي سر الله تعالى في كتابه، والمحكم ما فيه أمر ونهي وخبر واستخبار واستدل بقول الله ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

---

(١) طلعة الشمس ١/٣٥٨ ـ ٣٥٩.

الثاني: من جعل المحكم للنصوص الظاهرة في كتاب الله ﷻ، ووقع الاتفاق على إثباتها، والمتشابه ما يحتمل التفاسير كالمضمرات في كتاب الله ﷻ، والمكنيات، وكل كلام يحتمل الوجوه فهو متشابه، فمراد هؤلاء تفسير القرآن هو المتشابه، وما استقل بنفسه، ولا يحتاج إلى التفسير فهو المحكم.

الثالث: المحكم هو الأمر والنهي خصوصًا، وما عداه من القرآن فهو متشابه، وفي هذا النمط تدخل أوصاف الباري ﷻ، والأخبار عنه.

الرابع: قول من قال: إن القرآن كله محكم، وكله متشابه، قال الله تعالى: ﴿يسٓ ۞ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يس: ١، ٢]، **وقال تعالى**: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، **وقال تعالى**: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمۡ وَقُلُوبُهُمۡ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٍ﴾ [الزمر: ٢٣][1].

وجاء في منهاج الطالبين أن العلماء اختلفوا في المحكم، والمتشابه؛ فقال قوم: إنما المحكم هو الناسخ، والمتشابه: هو المنسوخ. وقال قوم: المحكم هو الفرائض، والوعد، والوعيد. والمتشابه: القصص، والأمثال، وقال قوم: إن المتشابه مثل «ألم»، «ألمص»، و«كهيعص»، و«حم. عسق»، و«حم» وأمثال ذلك مما يحتمل تأويلين، أو أكثر، والمحكم: هو الذي تأويله تنزيله، تجب في القلب معرفته عند سماعه.

ويرى الشيخ خميس الرستاقي أن المحكم ما كان حكمه معلقًا بظاهره، ولا يحتمل وجهين مختلفين، كقوله تعالى: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ۞ وَلَمۡ

(١) العدل والإنصاف ٩٩/١.

﴿يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٣، ٤]. والمتشابه: هو الذي لا يعلم المراد به في ظاهر تنزيله، وإنما يرجع في حقيقته ذلك من وجوه التأويل المحكم به، وكقوله جل ذكره: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ﴾ [الزمر: ٥٦]؛ وقوله: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر: ١٤][(١)].

وذكر ابن بركة في جامعه أن الناس قد اختلفوا في المحكم والمتشابه فقال قوم: إن المحكم هو الناسخ، والمتشابه هو المنسوخ. وقال قوم: إن المحكم هو الفرائض والوعد والوعيد، وأن المتشابه هو القصص والأمثال. وقال قوم: المتشابه هو قوله: ألم، وألمص، وكهيعص، وحم، وما يحتمل تأويلين في اللغة، والمحكم هو الذي تأويله تنزيله تجب في القلب معرفته عند سماعه، والمحكم: ما كان حكمه معلقًا بظاهره لا يحتمل وجهين مختلفين كقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٣، ٤]. وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١][(٢)].

١٨٦ القرائن التي تصرف الظاهر عن ظاهره

المراد بالقرينة: هو الدليل الذي يصرف به الظاهر عن ظاهره، وهي: إما عقلية كما في قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩]، فالعين حقيقة في الحاسة، لكن لما منع العقل من وجود هذه الصفة فيه تعالى، حكمنا بأن المراد بالعين في الآية غير حقيقتها، فقلنا: إنه أراد بالعين العلم أو الحفظ على سبيل التجوز.

---

(١) منهج الطالبين ١٩٧/١.

(٢) جامع ابن بركة ٥٠/١.

وإما أن تكون القرينة مقالية، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فإن هذه الآية قرينة صارفة للآيات التي ظاهرها التجسيم عن ظاهرها[١].

١٨٧ التأويل القريب والتأويل البعيد

قد يكون التأويل قريبًا، فيكفي في صحته ووجوب قبوله أدنى مرجح، كما ذكرناه في تأويل العين بالعلم أو بالحفظ، لكونها طريقًا إليهما، فإن هذا التأويل مجازي قريب لقوة العلاقة.

وقد يكون بعيدًا، وبعده بحسب غموض العلاقة التي سوَّغت التجوز به، وبحسب ضعف القرينة التي لأجلها صرف اللفظ عن ظاهره، فيحتاج إلى مرجح أقوى مما ترجح به التأويل القريب، وسيأتي مثال البعيد.

وقد يكون التأويل خارجًا عن التجاوزات الدائرة في ألسن العرب، فلا يقبل بل يرد على قائله، ويكذب بسبب ذلك، وذلك كما في تأويلات الباطنية ـ أخزاهم الله تعالى ـ ثعبان موسى ـ صلوات الله عليه ـ بحجته، ونبع الماء من بين الأصابع بكثرة العلم، وتأويلهم قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] أن المراد بالأمهات العلماء وتحريم مخالفتهم وانتهاك حرمهم، ونحو ذلك من تقوُّلاتهم كثير.

ومثال التأويل البعيد: قول الحنفية في قول النبي ﷺ: «**أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها، فنكاحها باطل باطل باطل**»[٢]، قالوا: أراد بذلك الصبية والأمة، وإنما صاروا إلى هذا التأويل محافظة على القياس؛ لأنها مالكة لبضعها عندهم، فكان تزويجها كبيع سلعتها[٣].

---

(١) طلعة الشمس ٣٦١/١.

(٢) الحديث رواه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء لا نكاح إلا بولي، ح: ١١٠٢.

(٣) طلعة الشمس ٣٦١/١ ـ ٣٦٣.

١٨٨ تعريف النص

أما النص، فمأخوذ من: نصت الظبية: إذا رفعت رأسها وأظهرته، قال البدر الشماخي رحمه الله: وقد يطلق النص على الظاهر لغة، قال: ولا مانع منه شرعًا.

وقال غيره: وقد يطلق النص على مطلق اللفظ لاشتمال المقال على زيادة إيضاح بالنسبة إلى الحال، وقد يطلق على لفظ القرآن والحديث، لأن أكثرهما نصوص، ويحتمل أن يكون من قبيل المطلق في مقابلة الإجماع والقياس، وهذا أقرب[٤].

١٨٩ تعريف الظاهر

أما الظاهر فهو في اللغة: الواضح، وفي الاصطلاح أنه هو الذي ظهر معناه مع احتمال غيره، فيكون بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي نوع مشابهة[٥].

وحد الظاهر: ما سبق إلى النفوس معناه والباطن بخلافه، وقيل: إن الظاهر ما له تأويلان أحدهما أظهر من الآخر[٦].

١٩٠ الظاهر والباطن أيهما أولى بالاستعمال

اختلف الناس في الظاهر والباطن أيهما أولى بالاستعمال، قال بعضهم: الظاهر أولى من الباطن، وهو مذهب الفقهاء وداود بن علي، فأما الفقهاء فذهبت إلى تغليب الظاهر على الباطن ما لم يأتِ شرع أو عقل يمنع منه،

(٤) طلعة الشمس ٣٥٩/١.
(٥) طلعة الشمس ٣٥٩/١.
(٦) العدل والإنصاف ١٠١/١.

وأما داود بن علي وابنه ومن تابعهما من أهل فارس فغلبوا الظاهر على الباطن وعلى كثير من الشرعيات مثل الفحو واللحن ودليل الخطاب ومعنى الخطاب فهو الأصل عندهم وعامة الفقهاء على خلافهم، وقال بعض: إن الباطن أولى من الظاهر[١].

١٩١ الظاهر والباطن من الأفعال

أفعال المكلفين على ضربين، ظاهر وباطن، أما الظاهر فكالحركات والسكون، وأما الباطن فكالاعتقادات والإرادات.

وتنقسم أفعاله كلها ثلاثة أقسام، قسم اختياري وقسم ضروري وقسم كراهة، فأما الاختياري فما اختاره هو ما سبق إلى النفوس معناه كقول الله ﷻ: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الطور: ١٩]، والباطن ما لم يسبق إلى النفوس معناه كقول الله ﷻ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢][٢].

١٩٢ أقسام الظاهر

الظاهر ينقسم قسمين: عامًّا، وخاصًّا، فالعام ما عمَّ شيئين فصاعدًا، والخاص إخراج بعض ما رسمه اللفظ من الحكم العام كقول الله ﷻ: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩][٣].

١٩٣ حكم النص

حكم النص القطع بأن المتكلم أراد منه مدلوله الذي دل عليه لفظه، فينبني على ذلك وجوب اعتقاده، وتفسيق من خالفه، لأنه رافع

(١) العدل والإنصاف ١٠١/١.
(٢) العدل والإنصاف ٣٣/١ ـ ٣٤.
(٣) العدل والإنصاف ٣٤/١.

لمادة الاحتمال، وقاطع لمحل الاجتهاد، فلا يصح معه قول بقياس، ولا تشبث بظني، هذا كله إذا لم يحتمل غير ذلك المعنى الذي دل عليه لفظه.

أما إذا احتمل غير ذلك المعنى، فإن مراد المتكلم هو ما ظهر من اللفظ حال إطلاقه، ويكون حينئذ ظاهرًا لا نصًّا، فيؤخذ بذلك الظاهرعلى أنه مراد المتكلم، ولا يجوز تركه إلا بدليل واضح يعلم به أن مراد المتكلم هو المعنى المقابل للظاهر، وهو المُسمَّى عندهم بالباطن[١].

١٩٤ تعريف التأويل

التأويل في اللغة مصدر «أوَّل» وأصله من «آل» يؤول: إذا رجع، كذا في «المنهاج»، وأما في الاصطلاح فهو: صرف اللفظ عن حقيقته إلى مجازه لقرينة اقتضت ذلك الصرف. قال: وله شبه باللغوي، كأنه رد اللفظ من ذهابه على الظاهر حتى يرجع إلى ما أريد به.

والمراد بصرف اللفظ عن حقيقته هو أن يكون اللفظ موضوعًا في شيء، فيصرف عنه في الاستعمال بدليل، ويشمل ذلك المفرد إذا استعمل في غير ما وضع له كالأسد في الشجاع، وكالمطلق في المقيد والعام إذا قصر على أفراده ونحو ذلك، فاستعمال اللفظ من مفرد وغيره فيما وضع له هو الظاهر، وصرفه إلى غيره هو التأويل، والمراد بالقرينة هو الدليل الذي يصرف به الظاهر عن ظاهره[٢].

(١) طلعة الشمس ٣٦٠/١.
(٢) طلعة الشمس ٣٦١/١.

١٩٥ المتشابه

المتشابه: هو القسم الثاني من قسمي اللفظ باعتبار ظهور المعنى وخفائه، وهو المتشابه، وعرف بأنه ما اختفى معناه، أي: المراد به، وسبب ذلك الخفاء أحد أمريـــن: لأنه إما أن يكـــون لإجمال في لفظه كالقـــرء، فإنه لا يدري هل المراد منه الطهر أو الحيض؟ وإما لأن الظاهر منه تشبيه الباري بخلقه ـ تعالى ربنا عن ذلك ـ وذلك كآية الاستواء، فالمتشابه حينئذ مجمل وغير مجمل.

فأما غيـــر المجمل، وهو مـــا كان ظاهره التشـــبيه، فحكمـــه أن يرد إلى المحكم؛ لقوله تعالى ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧] والمراد بأم الكتاب: أصله، وأصل الشيء هو الذي يرجع إليه سائره، فالمحكم أصل لسائر الكتاب.

وأما المجمل فحكمه الوقوف عن القول فيه، وعن الحكم بالمراد منه إلا بدليل يظهر المراد منه[1].

١٩٦ الحكمة من وجود المتشابه

المعنى في متشابه الكتاب أن الله جل ذكره خلق عباده ليمتحنهم فيثيبهم كما قـــال جـــل وتعالـــى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ﴾ [يونـــس: ٤]، فعرضهم بخلقه إياهم على المنازل وأشـــرفها وهو الثواب الذي لا خلاف بين أهل العقول في أنه أشرف من التفضل. والله جل وتعالى جواد كريم، لا يقتصر لعباده على ما غيره أعلى وأشـــرف إذا كان ذلك حكمة وصوابًا. ولو كان القرآن كله محكمًا لا يحتمل

(١) طلعة الشمس ٣٦٦/١.

التأويل ولا يمكن الاختلاف فيه لسقطت المجنة فيه وتبلَّدت العقول وبطل التفاضل والاجتهاد في السبق إلى الفضل واستوت منازل العباد، والله يتعالى أن يفعل ما هذا سبيله، بل الواجب في حكمته ورحمته ما صنع وقدر فيه، إذ جعل بعضه محكمًا ليكون أصلًا يرجع إليه وبعضه متشابهًا يحتاج فيه إلى الاستخراج والاستنباط ورده إلى الحكم وإعمال العقول والفكر، ليستحق بذلك الثواب الذي هو العوض[١].

❋ ❋ ❋

(١) جامع ابن بركة ٥٦/١ ـ ٥٧.

المجمـــل

١٩٧ تعريف المجمل

المجمل: هو الذي لم تتضح دلالته، ولخفاء دلالته أسباب[١].

فالمجمل ما لا يفهـــم به المـــراد من لفظـــه ويفتقر في بيانـــه إلى غيره كقولـــه ﷻ: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦۖ وَلَا تُسْرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الأنعام: ١٤١]، فالحق مجهول الجنس والنصاب[٢].

١٩٨ غير المحتمل

غيـــر المحتمل هو النـــص وهو ما رفـــع في البيـــان إلى أقصـــى غاياته كقوله ﷻ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقـــرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١][٣].

١٩٩ المحتمل

والمحتمل ينقسم قسمين: ظاهرًا، وباطنًا، فالظاهر كالفرائض[٤].

---

(١) طلعة الشمس ٦٤/١.

(٢) العدل والإنصاف ٣١/١.

(٣) العدل والإنصاف ٣١/١.

(٤) العدل والإنصاف ٣١/١.

٢٠٠ ما يكون فيه الإجمال

يكون الإجمال في أشياء:

أحدها: أنه يكون في الفعل «كصلى رسـول الله ﷺ داخل الكعبة»[(١)]، فإن الصلاة تكون فرضًا، وتكون نفلًا، وتكون أيضًـا بمعنى الدعاء، فإذا لم تعلم حقيقة الصلاة التي أرادها الراوي، كان اللفظ مجملًا، ومعناه منبهمًا[(٢)].

وثانيها: أنـه يكون في المفرد، إمـا بالأصالة كالمشـترك بين معانيه والمتواطـئ بين أفراده، فـالأول: كالعيـن للباصرة والذهب والشـمس وغيرها، والجون للأسـود والأبيض، والثاني: كشيء، وموجود، فإن لهما أفرادًا كثيرة.

وإما بالإعلال كمختار ومنقاد ومحتاج ونحوها، فإن هذه الألفاظ ونحوها إنما صارت مجملة بين الفاعل والمفعول بسبب الإعلال الذي فيها[(٣)].

وثالثها: أنه يكون في المركب إذا ارتبك معناه، بمعنى أنه لم يعلم المراد منه بسبب تركيبه، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۚ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾ [البقـرة: ٢٣٧]، فإنه متردد بين زيادة المهر وإسقاطه، فإن أريد بالذي في يده عقدة النكاح الزوج، كان المراد بالعفو الزيادة على الواجب في

---

(١) البخاري في كتاب: الشهادات، باب: إذا شهد شاهد أو شهود بشيء وقال آخرون: ما علمنا ذلك، يحكم بقول من شـهد، قال الحميـدي: هذا كما أخبر بـلال أن النبي ﷺ صلى في الكعبة وقال الفضل: لم يصلِّ فأخذ الناس بشـهادة بلال، كذلك إن شهد شاهدان أن لفلان على فلان ألف درهم وشـهد آخران بألف وخمسـمائة يقضى بالزيادة، هكذا بغير إسناد، ورواه أحمد في مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمر ح: ٦٣٧١.

(٢) طلعة الشمس ١/٣٦٨ ـ ٣٦٩.

(٣) طلعة الشمس ١/٣٦٨.

المهر، وإن أريد به الولي، كان المراد بالعفو إسقاط ما وجب من الصداق، والمعنيان محتملان وبسبب التركيب في الآية حصل الإجمال[١].

ورابعها: أنه يكون في المجازات إذا تعذَّرت حقيقتها أو هجرت، أي: إذا لم يمكن إرادة الحقيقة في اللفظ، أو كانت الحقيقة مهجورة لم يجر لها ذكر في الاستعمالات بين المتخاطبين، وكان لذلك اللفظ بعد تعذر إرادة حقيقته أو بعد هجرانها استعمالات مجازية، ولم يقم دليل على إرادة شيء منها دون الآخر، فإن ذلك اللفظ يكون مترددًا بين تلك المجازات لصلاحيته لها كلها، ولعدم المانع من إرادة شيء منها، فهنالك يكون الإجمال في اللفظ بين مجازاته، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤][٢].

وخامسها: أنه يكون في مرجع الضمير كما إذا ذكر اسمان، ثم تعقب بضمير يصلح أن يعود إلى كل واحد منهما، فإنه يكون في صلاحية عوده لكل واحد منهما ـ مثلًا ـ إجمال.

ومثل بعضهم للمقام بقوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، لأن الضمير في ﴿فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾ يحتمل أن يكون عائدًا إلى المضاف من قوله: ﴿لَحْمَ خِنزِيرٍ﴾، أو أن يكون عائدًا إلى المضاف إليه[٣].

(١) طلعة الشمس ٣٦٨/١.
(٢) طلعة الشمس ٣٦٩/١.
(٣) طلعة الشمس ٣٧٠/١.

ومـن تقسـيمات اللفـظ باعتبار فهـم المعنى منـه ظهـورًا وخفاء: «المجمل»، وذكر البسـيوي نوعًا منه وهو: الإجمال فـي مرجع الضمير: وأوضح مثال يذكـره الأصوليون في ذلك هو ما ذكره البسـيوي في قوله تعالـى: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾، فجعل الخنزيـر كله أنه رجس، والهاء راجعة عليه، فهو حرام كله شعر وكل شيء منه، ولا يجوز أن ينتفع منه بعظم ولا غيره.

ووجه الإجمال: أن الضمير فـي «إنه» في عوده متـردد بين لفظ «لحم» ولفظ «خنزير»، ويترتب علـى ذلك تردد الحكم بيـن الحرمة في أكل لحم الخنزير فقط وبين حرمة عين الخنزير كلية[١].

وسادسها: أنه يكون في مرجع النعت، وذلك أن يذكر اسمان ـ مثلًا ـ ثم يؤتى مـن بعدهما بنعت يصلح لـكل واحد منهما، نحو: مـررت بغلام زيد الفاضل، فيحتمل أن يكون «الفاضل» نعتًا لغلام، وأن يكون نعتًا لزيد[٢].

وسـابعها: أنه يكون في مخصص مجهول، أي: يكون الإجمال بسـبب جهالـة المخصص، فمثاله في الاسـتثناء نحو قولـه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِۚ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١][٣].

وثامنها: أنه يكون في الصفة المجهولة نحو: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النسـاء: ٢٤]، فالمحصنات صفة شاملة لذوات الأزواج من النسـاء، وتزويج ذوات الأزواج حرام، كنَّ مملوكات أو غير مملوكات، وفي

(١) جامع البسيوي (قسم الدراسة) ٢٥٨/١.
(٢) طلعة الشمس ٣٧١/١.
(٣) طلعة الشمس ٣٧١/١.

الآية استثناء المملوكات بقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، فبقي الإجمال في المحصنات اللواتي استثني منهن تحليل المملوكات[١].

والتاسع والعاشر والحادي عشر: هو أنه يكون في النسق وفي الابتداء والوقف، والمراد بالنسق العطف بالحرف، والمراد بالإجمال فيه خفاء المقصود منه حتى لا يعلم أنه عطف أو غير عطف، والمراد بالابتداء استئناف الكلام، والمراد بالإجمال فيه خفاء المعنى فيه حتى لا يدري أهو مستأنف أم لا؛ والمراد بالوقف السكوت بعد تمام الكلام. والمراد بالإجمال فيه خفاء المعنى عنده حتى لا يدري أهو محل للوقف أم لا؟[٢].

٢٠١ وقوع الإجمال في الكتاب والسُّنَّة

صحح جمهور العلماء أن المجمل واقع في الكتاب والسُّنَّة، فمنه من الكتاب: قوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١]، ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤١]، لتردد معنى الآية الأولى بين الولي والزوج، ولإبهام ما يتلى علينا قبل نزول البيان في الآية الثانية، ولتردد الحق بين الزكاة وغيرها في الآية الثالثة.

وفي الحديث قوله ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها**»[٣]، فإن الحق مجهول الجنس والقدر.

---

(١) طلعة الشمس ٣٧٢/١.

(٢) طلعة الشمس ٣٧٢/١ ـ ٣٧٣.

(٣) الحديث رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب (فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم)، ح: ٢٥.

ونفى داود الظاهري وقوعه فيهما محتجًّـا؛ بأنه إن وقع مبينًا فتطويل بلا فائدة، وإن وقع غير مبين فتكليف بما لا يطاق.

وجوابه: أنه وقع مبينًا وغير مبين، وفائدته: أما بحسـب الوضع العربي؛ فهي تشـويق النفس إلى البيان، وتشـوقها إلى الاطلاع على المقصود، فيرد البيان على ذهن السـامع بعد التهيؤ لقبوله والتشـوق لـوروده، فيكون ذلك أدعى لقبوله، وأما بحسب الحكم الشـرعي، فإن سامعه يستعد للامتثال عند البيان إذا بين فيؤجر، وأيضًا، فإن العمل بالمجمل لم يطلب منا إلا بعد بيان معنـاه وزوال إجمالـه، فلا يكون وقوعـه في الكتـاب والسُّـنَّة تكليفًا بما لا يطاق[١].

٢٠٢ حكم المجمل

حكم المجمل إذا ورد في خطاب الشارع أن نلتمس له الدليل الذي يبيِّن معناه، ويظهر المراد منه، فإذا وجدنا البيان حملنا عليه المجمل، وفسـرناه به والمـراد بالبيان هاهنا: هو المعنـى الأخص، وهو ما يبيِّـن المراد بالخطاب المجمل من قول أو فعل، وللعلماء في تفسيره أقوال شتى منها قول الصيرفي، البيان: إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز التجلي والوضوح[٢].

٢٠٣ الترجيح عند التعارض

اختلف الناس في العموم والظاهر وأخبـار الآحاد إذا تعارضت أيها أقوى، قال بعضهـم: إن أخبـار الآحاد أقـوى من الظاهر واسـتدلوا بقـول أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن رسـول الله ﷺ: «**نحـن معاشـر الأنبياء لا نـورث ما تركنا**

(١) طلعة الشمس ٣٨٣/١.
(٢) طلعة الشمس ٣٨٤/١.

صدقة»[١] وقال بعضهم: العموم أولى ألا ترى إلى عمر كيف أبطل حديث فاطمة بنت قيس، وقال: لا ندع كتاب الله ﷻ إلى قول امرأة لا ندري أصابت أم أخطأت، فأوجب النفقة والسكنى للمبتوتة والظاهر والعموم وأخبار الآحاد وهي طرق مستعملة، فإذا قاومت غلبوا عليها الرأي والقياس واستصحاب الأحوال[٢].

٢٠٤ تأخير البيان إلى وقت الحاجة

يجوز تأخير البيان عن وقت ورود المجمل إلى وقت الحاجة إليه، ووقت الحاجة إليه: هو الوقت الذي يطلب منا العمل به، فإذا طلب منا العمل بالمجمل احتجنا إلى البيان، فحينئذ يمتنع تأخير البيان بعد الحاجة إليه قطعًا، لأن في تأخيره مع طلب العمل تكليفًا بما لا يطاق، لأن العمل بما لا يعلم كنهه ولا كيفيته محال، وربنا تعالى لم يكلف العباد بالمحال؛ أي: ليس من حكمته تعالى ذلك.

ومنع تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه اتفق عليه من منع التكليف بما لا يطاق، وأما جواز تأخيره قبل الحاجة إليه، فذهب إليه الشريف المرتضى من الإمامية، وبعض الحنفية والشافعية، وأبو الحسن الكرخي، ووافقهم ابن الحاجب، وصححه البدر الشماخي.

وقال أبو طالب وأبو علي وأبو هاشم والقاضي عبدالجبار: لا يجوز تأخير البيان عن وقت الخطاب.

وقيل: يجوز تأخيره في الأوامر والنواهي دون الأخبار.

وقال أبو الحسين: إن تقدم إشعار بأنه مبين جاز تأخير البيان، وإلا امتنع.

---

(١) رواه البخاري كتاب: فرض الخمس، باب: لا نورث ما تركناه صدقة، ح: ٣٠٩٣.

(٢) العدل والإنصاف ٥٠/١.

والقول المختار: هو جواز التأخير إلى وقت الحاجة، والحجة لنا على ذلك: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٩] و«ثم» للتراخي، وقوله تعالى: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الأنفال: ٤١] فأعطى النبي بني المطلب وبني هاشم، ومنع بني نوفل وبني أمية، فسئل، فقال: «**إنا وبني المطلب لم نفترق في جاهلية ولا إسلام**»[(١)].

واجتمعت الأمة على أنه لا يجوز تأخير البيان عند وقت الحاجة واختلفوا في تأخيره عند وقت ورود الخطاب فأجازه بعض وأبطله آخرون، فعامة الفقهاء قد أجازوه ومنعت منه القدرية والشذوذ من غيرهم ودليل الأولين قوله ﷻ: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٨، ١٩]، وثم للتراخي ودليل الآخرين أن ذلك لا يجوز كما لا يجوز خطاب الموتى وخطاب من لم يفهم معنى ما خوطب به[(٢)].

٢٠٥ تأخير التخصيص لوقت الحاجة

واعلم أن أكثر القائلين بجواز تأخير البيان إلى وقت الحاجة جوَّزوا تأخير المخصص إلى وقتها أيضًا، وهو الذي ذهب إليه البدر رحمه الله، وأن المانعين من تأخير البيان مطلقًا قالوا بمنع التخصيص، وقالوا: لأن العموم إذا ورد غير مخصص، وكان المراد منه التخصيص، أفضى ذلك إلى التلبيس على السامع، والشرع على خلاف ذلك.

وذهب أبو الحسن الكرخي وبعض الشافعية إلى الفرق بين تأخير البيان وتأخير التخصيص، فجوَّزوا تأخير البيان دون تأخير التخصيص، واختاره

---

(١) طلعة الشمس ٣٨٦/١، والحديث رواه النسائي في كتاب: قسم الفيء، باب: إنهم لا يفارقونني في جاهلية ولا إسلام، ح: ٤١٣٧.

(٢) العدل والإنصاف ٤٩/١.

صاحب «المنهاج»، وحجتهم في منع تأخير التخصيص هي حجة الأولين في حصول التلبيس على السامع، ونحن لا نسلم أنه تلبيس، بل نقول: إنه مأمور بمقتضى العموم بحسب الظاهر، فإن كان المراد من العموم بعضه، فلا يشرع المكلف في العمل إلا والمخصص وارد عليه، فإن تأخر المخصص حتى عمل بالعموم، صار المخصص ناسخًا لبعض العموم لا مخصصًا له.

والحجة لنا على جواز تأخير التخصيص أيضًا: قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ﴾ [النساء: ١١] ولم تسمع فاطمة: «**نحن معاشر الأنبياء لا نورث**»[(١)]، فطلبت ميراثها من أبيها. وقوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ كَآفَّةٗ﴾ [التوبة: ٣٦] ولم يسمع أكثر الصحابة قوله ﷺ في المجوس: «**سنُّوا بهم سُنَّة أهل الكتاب**»[(٢)].

٢٠٦ تأخير البيان عن وقت نزوله

يجوز للرسول عليه الصلاة والسلام تأخيره عن وقت نزوله إلى وقت الحاجة إليه، وهو أحد الأشياء التي أمر الرسول عليه الصلاة والسلام بتبليغها، وتأخير التبليغ من وقت إلى وقت نظرًا للمصلحة جائز، مثل أن يؤمر الرسول أن يبلغ: أقيموا الصلاة، فيقتضي نظره تأخير هذا التبليغ إلى وقت وجوب إقامتها لمصلحة يراها، فذلك جائز له ما لم يؤمر بالتبليغ فورًا.

وقيل: لا يجوز له ذلك؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]، قالوا: والأمر موضوع للفور مع ما في الآية من التهديد على ترك التبليغ.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) طلعة الشمس ٢٨٩/١ ـ ٢٩٠، والحديث رواه مالك في الموطأ كتاب: الزكاة، باب: سنُّوا بهم سُنَّة أهل الكتاب ح: ٦١٧.

قلنا: لا نسلم أن الأمر موضوع للفور، والتهديد في الآية إنما هو على ترك التبليغ رأسًا لا على تأخيره فقط[١].

٢٠٧ ما يكون به البيان

يكون البيان بالعقل، ويكون بالنقل. فأما البيان العقلي فنحو قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]، قال البدر الشماخي: وجميع حجج الله على الكفار، بل جميع الحجج مطلقًا إنما بيانها بالعقل.

وأما البيان النقلي، فيكون بالكتاب وللسُّنَّة، نحو قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، بيان للنصيب المفروض في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ۚ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٣٣] وما أشبهها.

ويكون البيان بالسُّنَّة قولًا وفعلًا وتقريرًا لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، ولقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

فأما البيان بالقول، فلا خلاف فيه وذلك نحو قوله ﷺ: «**ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة**»[٢]، بيان لقوله تعالى: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١] وهو كثير؛ لأن أكثر العبادات وردت في القرآن مجملة، فبيَّنها ﷺ.

وأما البيان بفعله وتقريره ﷺ، فالجمهور على وقوعه، وهو الصحيح؛ لعلمنا برجوع الصحابة إليهما كالرجوع إلى قوله، وقد

---

(١) طلعة الشمس ٢٩٢/١ ـ ٢٩٣.

(٢) سبق تخريجه.

بيَّن ﷺ بفعله وقال: «**صلوا كما رأيتموني أصلي**»[١]، وكذلك الحج، قال: «**خذوا عني مناسككم**»[٢]، ولأن المشاهدة أدل، «**وليس الخبر كالعيان**»[٣]، ولأن السكوت على المنكر لا يجوز عليه، فسكوته عنه كالإباحة له.

ويكون البيان بالإجماع اتفاقًا ممن أثبت حجية الإجماع، وذلك نحو ما أجمعوا عليه من قول أبي بكر الصديق ـ رضوان الله عليه ـ: وأيم الله لأقتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، بيان لقوله ﷺ: «فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها»[٤]، فبيَّن إجماعهم على قول الصديق أن من حقها أن لا يفرق بين الصلاة والزكاة[٥].

٢٠٨ بيان المجمل بالمساوي والأضعف

منع البدر الشماخي من بيان المجمل بالمساوي له في القوة والأضعف، ويرى الإمام السالمي جواز بيان المجمل بالمساوي والأدنى، قال في طلعة الشمس: اعلم أن البيان قد يكون أقوى من المبين وقد يكون مثله في القوة، وقد يكون أدنى منه، فلا يجب إذا كان المُبَيَّنُ متواترًا أو مشهورًا أن يكون البيان مثله بل يجوز أن يكون بيان المتواتر آحاديًّا، ومنع بدر العلماء أبو العباس أحمد بن سعيد الشماخي رحمه الله أن يكون البيان مساويًا أو أدنى منه وقد سبقه إلى هذا المنع ابن الحاجب ومنعهما من ذلك ليس بجيد، ومثَّل

(١) سبق تخريجه.
(٢) سبق تخريجه.
(٣) الحديث رواه الحاكم في المستدرك، كتاب: التفسير، تفسير سورة الأعراف ١٢٧٦ ـ ليس الخبر كالمعاينة، ح: ٣٣٠٣، بلفظ: ليس الخبر كالمعاينة.
(٤) سبق تخريجه.
(٥) طلعة الشمس ٣٩٤/١ ـ ٣٩٨.

لذلك ببيان حديث: «**فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرَ**»[١] بقوله عليه الصلاة والسلام: «**لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ**»[٢] والأول متواتر ـ حسبما قال السالمي ـ والثاني آحاد وإذا جاز البيان بالأدنى وهو الآحاد فبالمساوي أولى[٣].

٢٠٩ المفصل

المفصل هو المبين والبيان هو الإيضاح والإعلام والدلالة والإشارة والهداية والأبدان، فجميع الوجوه التي تنفهم منها المعاني لأهل اللسان فهو بيان لما في القرآن والسُّنَّة والأثر وجميع الكلام[٤].

٢١٠ حكم البيان قوة وضعفًا

البيان قد يكون أقوى من المبين، وقد يكون مثله في القوة، وقد يكون أدنى منه قوة، فلا يجب إذا كان المبين متواترًا أو مشهورًا أن يكون البيان مثله، بل يجوز أن يكون بيان المتواتر آحاديًّا.

ومنع بدر العلماء أبو العباس أحمد بن سعيد الشماخي رحمه الله تعالى أن يكون البيان مساويًا للمبين أو أدنى منه قوة، وقد سبقه إلى هذا المنع ابن الحاجب، ومنعهما من هذا ليس بجيد.

واحتجاج البدر رحمه الله تعالى على ذلك بما حاصله: أنه إذا كان البيان أضعف، لزم إلغاء الأقوى، وإن تساويا فليس أحدهما أولى بالبطلان من الآخر؛ لأن إبطاله من غير دليل تحكم، فممنوع.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) طلعة الشمس (مقدمة المحقق) ١/٤١ ـ ٤٢.

(٤) العدل والإنصاف ١/٤٥.

أما **أولًا**: فإن هذا الإلزام إنما يتوجه على تخصيص العموم، وتقييد المطلق، والعدول عن الظاهر إلى المعنى الباطن، وكلامنا إنما هو في بيان المجمل، وبيان المجمل إنما يكتفى فيه بأدنى إشارة وأوهى قرينة.

وأما **ثانيًا**: فقد وردت الأدلة في تخصيص العموم بخبر الآحاد والقياس ونحوهما، ولا شك أن عموم الكتاب أقوى منها متنًا، وإن تساويا في الدلالة[1].

٢١١ تكرر البيان

إذا ورد البيان متكررًا بعد ورود المجمل، فإما أن يتفق البيانان في المعنى المشروع، وإما أن يختلفا بأن يكون مدلول أحدهما مخالفًا لمدلول الآخر، فإن اتفقا فالأول من البيانين هو البيان، وإن جعلنا التاريخ مثلًا، والثاني منه تأكيد للأول، وإن كان أوهى دلالة مثلًا.

وقال بعض الأصوليين: إن أوهى البيانين وأضعفهما هو بيان المجمل، وإن الأقوى منهما هو المؤكد، واحتجوا على ذلك بأن الأقوى لا يؤكد بالأضعف.

وأجيب: بأن هذا في التأكيد الغير مستقل، أما المستقل فلا يلزم فيه ذلك، ألا ترى أن الجملة تؤكد بجملة دونها، نحو: إن زيدًا قائم، زيد قائم.

وإن اختلف البيانان، فإما أن يتقاوما في القوة، وإما أن يتفاوتا، فإن تقاوما في القوة تساقطا، إذ لا دليل يرجح الأخذ بأحدهما دون الآخر.

ويبقى الإجمال على حاله وإن تفاوتا في القوة، كما إذا كان أحدهما فعلًا والآخر قولًا، فإنه يكون الأقوى منه هو البيان، ويلغى الأضعف، وذلك كما

(١) طلعة الشمس ٣٩٨/١ ـ ٣٩٩.

إذا أمرنا ﷺ بطواف واحد، وطاف هو طوافين، وكان هذا بعد نزول آية الحج المشتملة على الأمر بالطواف، فإن القول عندنا هو البيان لمجمل الآية، وإن فعله ﷺ خاص به[١].

٢١٢ بيان القرآن

فمن البيان المبين ما قصه الله تعالى علينـا ونصه علينا من أخبار القرون الماضية والأمم الخالية ونبأ المرسـلين صلوات الله عليهم أجمعين، قال الله تعالـى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ۞ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ۞ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ۞ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ [الشـعراء: ١٠٥ ـ ١٠٨]، وكذلـك قصـص سـائر الأنبياء ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ وأوامر الله تعالى في القرآن عن بيان[٢].

❋ ❋ ❋

(١) طلعة الشمس ١/٤٠٣.

(٢) العدل والإنصاف ١/٤٧.

الحقيقة والمجاز

٢١٣ تعريف الحقيقة

الحقيقة: هي اللفظ المستعمل فيما وضع له شرعًا، أو عرفًا، أو لغة، فخرج «بالمستعمل» اللفظ قبل الاستعمال، فإنه لا يُسمَّى حقيقة ولا مجازًا، وخرج «بالمستعمل فيما وضع له» المجاز، فإنه مستعمل في غير ما وضع له العلاقة بقرينة، فانطبق الحد على المحدود[١].

٢١٤ أقسام الحقيقة

الحقيقة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: الحقيقة الشرعية، وهي: لفظ استعمله الشارع في معنى من المعاني، وغلب عليه، سواء كان له معنى في أصل الوضع فنقله عنه إلى معنًى ثان، أو لم يكن له معنى في الأصل، وذلك كالوضوء، فإنه في أصل وضعه إنما هو للنظافة مطلقًا، ثم استعمله الشارع في غسل الأعضاء المخصوصة على الوجه المخصوص، وكالصلاة فإنها في أصل وضعها للدعاء، ثم استعملها الشارع في العبادة المشتملة على الأذكار والأفعال على الوجه المخصوص، وكذلك الزكاة والصيام والحج ونحوها. فهذه الأشياء

(١) طلعة الشمس ٤٠٥/١، والعدل والإنصاف ٣١/١.

اســتعملها الشــارع في معان غير ما وضعت له، فصارت لا يتبادر منها عند الإطلاق إلا ما استعملها فيه الشارع، فهي حقيقة شرعية.

النوع الثاني: حقيقــة عرفية، وهي: ما إذا اســتعمل أهل العربية شــيئًا من الألفاظ في غير ما وضع له لغة، ثم يغلب استعماله عليه حتى يكون هو المتبادر عند الإطلاق كالدابة مثلًا، فإنها في أصل الوضع لكل ما يدب على الأرض كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا وَيَعۡلَمُ مُسۡتَقَرَّهَا وَمُسۡتَوۡدَعَهَاۚ كُلّٞ فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾ [هود: ٦]، ثم غلب عليها اســتعمال العامــة لها في ذوات الأربع، فهم يقصرونها عليها، ولا يتبادر عند الإطلاق إلا ذلك.

وكالغائط؛ فإنه في الأصل للمكان المنخفض، ثــم نقله العرف إلى زبل مخصوص.

وقد يكون العــرف خاصًّا بقــوم دون آخرين، فيُســمَّى اصطلاحًا وعرفًا خاصًّا، وذلــك كالفعل، فإنــه في اصطلاح أهــل النحو اســم لنحو: ضرب ويضرب واضرب، وهو عرف خاص بهم، لأنه في أصل الوضع اسم للحدث مطلقًا، وكذلك أيضًا في عرف العامة.

النوع الثالث: الحقيقة اللغوية، وهي: اللفظ المستعمل في أصل ما وضعته له العرب، كالإنســان لابــن آدم، والدابة لــكل ما يدب، والأســد للحيوان المخصوص، والحجر للجماد المعروف وغير ذلك، فهذه الأشياء ونحوها قد اســتعملتها العرب فيما وضعت له في الأصل، فهي حقيقة لغوية، وهي أصل الحقائق، فحقها التقديم في الوضع، ثم تعقب بالشرعية، ثم العرفية كما صنع ذلك كثير من المؤلفين

وزاد قوم الحقيقــة الدينية كالفاســق، فإنه عندنا اســم لمرتكب الكبيرة مطلقًا، وعند المعتزلة اســم لمرتكب كبيرة غير الشــرك، فهو حقيقة عند كل

واحدة من الطائفتين في المعنى الذي جعلوه له، وكذلك المؤمن، فإنه حقيقة عندنا وعند المعتزلة فيمن أوفـى بالواجبات عليه دينًا وهكذا، وعند التحقيق يرجع هذا القسم إلى الحقيقة العرفية، فإنه نوع منها[١].

٢١٥ حكم الحقيقة

للحقيقة أحكام؛ منها: إثبات المعنى الذي وضعت له حقيقة، كان عامًّا أو خاصًّا، أو أمرًا أو نهيًا، فيثبت حكم العموم فـي العام، نوى أو لم ينوِ، وكذا الأمر والنهي، وثبوت ذلك المعنى إما قطعًا فـي حكم المنصوص، وإما ظنًّا كما في الظواهر.

ومنها: أنه لا يصح نفي المعنى الذي وضعت له الحقيقة بخلاف المجاز، فلا يقال في الأب: ليس أبًا، ويقال في الجد: ليـس أبًا، أما قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] فليس المراد منه نفي الحقيقة، وإنما المراد منه المبالغة في تشـريف يوسـف وتعظيمه، والكلام في نفي الحقيقة رأسًا لا على سبيل التجوز.

ومنهـا: أن الحقيقة ترجح علـى المجـاز إذا دار الكلام بيـن الحقيقة والمجاز، فالحقيقة هي الراجحة فيه، لأنها لا تحتاج إلى قرينة خارجية تهدي إلى المراد منها، وإنما يفهم المراد منهـا بنفس إطلاقها، والمجاز يحتاج إلى القرينة.

ومنها: أن الحقيقة المشـتركة يرجح عليها المجاز لوضوحه وكثرة دورانه في ألسن العرب[٢].

(١) طلعة الشمس ١/٤٠٥ ـ ٤٠٨.
(٢) طلعة الشمس ١/٤١١ ـ ٤١٢.

المجاز

٢١٦ تعريف المجاز

المجاز: هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة، فخرج بالمستعمل في غير ما وضع له إلى آخره الحقيقة، فإنها لفظ مستعمل فيما وضع له كما مر، والعلاقة والقرينة شرطان للمجاز، لأنه لو لم تكن القرينة هادية إلى معناه المراد به لما صرف عن أصله الذي وضع له، ولو لم تكن هنالك علاقة لما صح التجوز، والعلاقة اتصال ما بين المعنى الذي وضع له اللفظ والمعنى الذي استعمل فيه، وذلك الاتصال هو الذي يعرف عند علماء البيان بوجه الاستعارة وبعلاقة المجاز، وهو إما تشبيه كإطلاق الأسد على الرجل الشجاع من قولنا: رأيت أسدًا على فرس، فالأسد في الرجل مجاز، والعلاقة بينهما المشابهة في الشجاعة، وقولنا: «على فرس» قرينة صارفة للفظ «الأسد» عن معناه الحقيقي؛ لأن الأسد الذي هو الحيوان المخصوص لا يرى عادة على فرس.

وقد يكون التشبيه اعتباريا؛ بأن ينزل التقابل منزلة التناسب بواسطة تلميح أو تهكم كما في إطلاق الشجاع على الجبان، أو تفاؤل كما في إطلاق البصير على الأعمى، والمفازة على المهلكة، أو مشاكلة كما في إطلاق السيئة على جزائها وما أشبه ذلك[1].

٢١٧ ما يكون علاقة للمجاز

قد تكون العلاقة الكون والأَوْل، فإما الكون: فهو عبارة عن تسمية الشيء باسم ما كان عليه، كتسمية البالغين باليتامى في قوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ

(١) طلعة الشمس ٤١٤/١ ـ ٤١٥، والعدل والإنصاف ٣١/١.

﴿أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٢] فإنهم لا يؤتون أموالهم إلا وهم بالغون، فتسميتهم يتامى مجاز، والعلاقة فيه تسمية الشيء باسم ما كان عليه.

وأما الأول فهو: تسمية الشيء بما يؤول إليه، أي: بما يصير إليه يقينا كإطلاق اسم الميت على الحي في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠].

وقد تكون العلاقة السبب، والمراد به: إطلاق اسم السبب على مسببه، كإطلاق اسم اليد على القدرة، نحو: للأمير يد، أي: قدرة، فإطلاق اسم اليد على القدرة مجاز علاقته تسمية الشيء باسم سببه، فإن اليد سبب للقدرة.

وقد تكون العلاقة شرطًا، والمراد به: إطلاق اسم الشرط على المشروط أو العكس، سواء كان الشرط شرعيًّا، كإطلاق اسم الإيمان على الصلاة في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣] أي: صلاتكم التي استقبلتم بها البيت المقدس، فإطلاق اسم الإيمان على الصلاة مجاز علاقته تسمية الشيء باسم شرطه؛ لأن الإيمان شرط لصحة الصلاة شرعًا.

أو عقليًّا؛ كإطلاق اسم المتعلق على المتعلق به، نحو: هذا خلق الله، والقرآن علم الله، أي: هذا مخلوق الله، والقرآن معلوم الله، فإطلاق اسم الخلق على المخلوق، والعلم على المعلوم مجاز علاقته تسمية الشيء باسم متعلِّقه ـ بالكسر ـ ووجه ذلك: أن الخلق والعلم شرط لحصول المخلوق والمعلوم.

وقد تكون العلاقة تسمية الشيء باسم جزئه نحو: عندي ألف رأس من الغنم.

وقد تكون العلاقة إطلاق اسم الكل على الجزء؛ كإطلاق الأصابع على الأنامل وهي جزؤها في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة: ١٩].

وقد تكون العلاقة الحلول؛ والمراد به: تسمية الشيء باسم محله، كقولك: شربت قدحًا، والمراد: شربت ماء ملأ قدحًا.

وقد تكون العلاقة الاستعداد، وعبَّر عنها بعضهم بتسمية ما بالفعل على ما بالقوة، كإطلاق اسم المسكر على الخمر في الدن؛ لأنها لم تكن في دنها مسكرة، لكنها مستعدة لذلك.

وقد تكون العلاقة المجاورة، كإطلاق الراوية على مزودة الماء، وإطلاق الجري للميزاب من قولهم: جرى الميزاب[1].

٢١٨ قرينة المجاز

شرط المجاز قرينة تصرف اللفظ عن معناه الحقيقي إلى المعنى المجازي كما مر، وليست هي جزءًا من مفهوم المجاز كما ذهب إليه البيانيون، لكنها شرط لصحة المجاز كما عليه أئمة الأصول، وهي إما عقلية كما في قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ وَعِدْهُمْ ۚ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الإسراء: ٦٤]، فإن العقل يمنع من حمل هذا الأمر على حقيقته، ويصرفه إلى بيان الإقدار له والتهديد، فإن الحكيم تعالى لا يأمر بالفساد.

وإما حسية نسبة لها إلى الحس، وهي إما لفظية نحو: رأيت أسدًا يرمي، فإن يرمي قرينة صارفة للفظ الأسد عن معناه الحقيقي لأن الرمي لا يصدر من الحيوان المخصوص الذي وضع له اسم الأسد.

وإما غير لفظية نحو: لا آكل من هذه النخلة، فإن الحس يمنع من أكل أصل النخلة، ويصرف هذا اللفظ إلى ثمرها.

---

(١) طلعة الشمس ١/٤١٥ ـ ٤٢٠.

وإما عادية، ومثل له بعضهم بيمين الفور، وهي ما إذا حلف رجل على امرأته وقد أرادت الخروج فقال: إن خرجت فأنت طالق، قال ذلك البعض: إن هذا اليمين يحمل على الفور لاقتضاء العادة ذلك، فلا تطلق إن خرجت بعد ذلك الوقت عنده[١].

٢١٩ الخلاف في وقوع المجاز

الصحيح الذي عليه جمهور العلماء: أن المجاز واقع في اللغة العربية وفي القرآن العظيم، وقد نفى وقوعه في اللغة العربية الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني وأبو علي الفارسي، قالا: وما يظن مجازًا نحو: رأيت أسدًا يرمي، فهو حقيقة، قال أبو الحسين: هذا باطل؛ لأنا كما نعلم باضطرار أنهم يستعملون لفظ الحمار للبليد ولفظ الأسد للرجل الشجاع، نعلم ضرورة أنهم قصدوا التجوز والتشبيه، وأن استحقاق البليد للفظ الحمار ليس كاستحقاق البهيمة، ولذلك سبق إلى الأفهام من قول القائل: رأيت الحمار البهيمة دون البليد.

قال صاحب «المنهاج»: لكن ما زعموه باطل؛ لأن الوصف بالحقيقة والمجاز إنما يجري على الألفاظ فقط؛ لأنها هي المستعملة دون القرائن، والقرائن لا تختص بالألفاظ، إذ قد تكون شاهد حال وغير ذلك مما ليس من فعل المتكلم[٢].

٢٢٠ المجاز في القرآن

اختلفوا في القرآن هل فيه مجاز أم هو كل حقيقة لا مجاز فيه، قال بعضهم: هو كله حقيقة لا مجاز فيه، لأنه حق والمجاز باطل، وكيف يكون

(١) طلعة الشمس ٤٢٢/١ ـ ٤٢٣.
(٢) طلعة الشمس ٤٢٤/١ ـ ٤٢٥.

الحق مجازًا وهذا أخذ بظاهر القول، والمذهب الصحيح أن فيه المجاز وليس بباطل وإنما المجاز في اللفظ لا في المعنى[١].

ومنعت الظاهرية وقوع المجاز في القرآن لوجهين:

أحدهما: أنهم قالوا: يقبح وقوعه في القــرآن؛ لأنه كذب بدليل أنه يصح نفي مثبته، فيصدق النفي، ألا ترى أنه يصدق قولك لمن قال: إن زيدًا حمار: إنه ليس بحمار، فلو كانت الجملة الأولى صادقة لم يصدق نفيها.

وثانيهما: أنهم قالوا: لــو وقع المجاز في القرآن لــزم أن يوصف الباري سبحانه بأنه متجوز.

وأجيب عن **الوجه الأول**: بأن المجاز يمتاز عن الكذب بالقرينة المنصوبة على المعنى المراد منه، والكذب لا قرينة معه، فالمجاز صدق لا قبح فيه.

وأجيب عن **الوجــه الثاني**: بــأن أســماء الله تعالى متوقفــة على الإذن السمعي، ولأنه يوهم أنه يتهاون بفعل قبيح أو صغير كما في الشاهد إذا قلنا: فلان يتجوز في الأمور، وما أوهم الخطأ امتنع إطلاقه على الله، حقيقة كان أم مجازًا.

وأيضًا، فنحن نقطع أن المجاز وقع في القــرآن، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢]، والمراد: أهلها، وقوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧] وليس للجدار إرادة، لكن شــبهت حالته بحالة من يفعل الشيء عن إرادة[٢].

(١) العدل والإنصاف ٤١/١ ـ ٤٢.

(٢) طلعة الشمس ٤٢٥/١ ـ ٤٢٦.

اتفق الجميع علـــى أن وجود الله ﷻ على الحقيقة ووجود الأشـــياء على الحقيقة، وقال أبو العباس الناشـــئ البغدادي وجودنا في جنب وجود الله ﷻ مجاز وهذا القول يدعو إلى السفســـطة والمراد هنا بالمجاز في الأقوال دون الأفعال[١].

٢٢١ القرآن عربي

جميع ما فـــي القرآن عربـــي والدليل قولـــه الله ﷻ: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشـــعراء: ١٩٥]، وقوله: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف: ٣]، واستدل من أجاز أن يكون فيه غير العربي من سائر لغات العجم قال: وذلك أن الله تعالى بعـــث محمدًا ﷺ إلـــى الناس كافة بقولـــه: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سبأ: ٢٨][٢].

٢٢٢ علامات المجاز

أحدها: نقل أئمة اللغـــة له بأن يقولوا: إن لفظ الأســـد ـ مثلًا ـ مجاز في الرجل الشجاع، وإن الخمر مجاز في العصير، وإن العين مجاز في الجاسوس ونحو ذلك.

وثانيها: عدم الاطراد: أي: إذا وضع لفظ لشـــيء من الأشياء، فحق ذلك اللفظ أن يطرد في جميع أفراد ذلك الشيء، كالإنسان فإنه حقيقة في بني آدم، وهو مطرد في جميع أفرادهم.

وأما المجاز فلا يصح اطراده في كل ما وجـــدت فيه تلك الصفة التي تجوز باللفظ لأجلها، ألا ترى أن الأسد لما كان موضوعًا للسبع الشجاع،

(١) العدل والإنصاف ١/٤٣.

(٢) العدل والإنصاف ١/٤٢.

وكان إطلاقه على الشـجاع من غير هذا الجنس مجازًا لم يطرد، بل صح وصف الرجل الشـجاع بأنه أسـد، ولا يصح وصف كل من تشـجع من الحيوان بأنه أسـد، فلا يوصف الهر إذا تشـجع بأنه أسـد، ولا غيره من الحيوانات.

وثالثها: أن فهم المعنى من المجاز إنما يحصل بعد الوقوف على القرينة، فإذا قال القائل: رأيت أسدًا، تبادر إلى الذهن أن المراد الحيوان المخصوص، فإذا قال: رأيت أسدًا على فرس، علمنا أن المراد به الرجل الشجاع، فما سبق إلى الذهن من معنى اللفظ فهـو حقيقة اللفظ، فالتبادر علامة للحقيقة، وعدم التبادر علامة للمجاز.

ورابعها: أن المجـاز يلتزم تقييده للفرق بينه وبيـن الحقيقة مثل: (**جَنَاحَ الذُّلِّ**)، أي: لين الجانب.

وخامسـها: أن بعض المجاز يتوقف صحة إطلاقه على ذكر الحقيقة لكون لفظ المجـاز مضاهيًا للفظ الحقيقة، «ونار الحرب»: أي: شـدتها بعكـس الحقيقة، فـإن الحقيقة لا يلتـزم تقييدها، وإن كانت مشـتركة ـ مثلًا ـ كعيـن جاريـة، فأطلق عليـه لتلك المشـابهة، وهذا يُسـمَّى بالمشـاكلة، وهـي التعبير عن الشـيء بلفظ غيره لوقوعـه في صحبته تحقيقًـا، نحـو: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمـران: ٥٤] أي: مكروا فجازاهـم الله على مكرهـم. ونحـو: ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ﴾ [البقـرة: ١٩٤] أي: فجاهدوه، لإطلاق المكر على المجازاة وإطلاق الاعتداء على الجهاد مجاز لوقوع المجازاة في صحبة المكر، والجهاد في صحبة الاعتداء[(١)].

(١) طلعة الشمس ٤٢٨/١ ـ ٤٣١.

٢٢٣ أقسام المجاز

ينقسم المجاز إلى شرعي: كالصلاة في الدعاء، والصيام في مطلق الإمساك، والحج في القصد نفسه، فإن هذه الألفاظ قد نقلها الشرع عن معناها اللغوي، وصارت حقيقة شرعية في الأشياء التي سماها بها الشرع، فهي في مسمياتها الأصلية مجاز شرعي.

وإلى لغوي: كإطلاق الصلاة والصيام والحج على العبادات المخصوصة فإن مسميات هذه الألفاظ في اللغة هي غير هذه العبادات، فإطلاقها على هذه العبادات مجاز لغوي وإن صارت حقيقة شرعية.

وإلى مجاز عرفي: كإطلاق الدابة على كل من يدب من ذوات الأربع وغيرها[1].

٢٢٤ حكم المجاز

للمجاز أحكام منها: ثبوت الحكم الذي قصد به من التجوز سواء كان ذلك الحكم خاصًّا نحو: رأيت أسدًا يرمي، أو عامًّا نحو: لا أدخل دار فلان حيث يتناول داره بالملك وبالإيجارة وبالعارية.

ذهب بعض الشافعية إلى أن المجاز لا عموم له؛ لأنه ضروري كالمقتضي، والضروري لا عموم له، لأن ما ثبت ضرورة يتقدر بقدرها، والضرورة تندفع بلا عموم.

وذهبت الحنفية إلى ثبوت العموم للمجاز كالحقيقة، وعلى ذلك أصحابنا، ـ رحمهم الله تعالى ـ، واستدلوا عليه بوجوه:

(١) طلعة الشمس ٤٣٢/١ ـ ٤٣٣.

منها: أن الصيغ المقترنة بأدلة العموم تفيد العموم مطلقًا، حقيقة كانت أو مجازًا.

ومنهـا: أن المجاز أحد نوعي الـكلام فكان مثل النـوع الآخر في إفادة العموم والخصوص.

ومنها: أن عموم اللفظ ليس إلا لما يلحق به مـن دليل العموم لا لكونه حقيقة، وإلا لكان كل حقيقة عامًّا، واللازم باطل فكذا الملزوم.

ومن أحكام المجاز أيضًـا: صحة نفي المعنى الحقيقـي عنه، فيصح أن يقال للجد: ليس بأب، أي: في الحقيقة، لكنه أب مجازًا.

ومن أحكام المجاز أيضًا: أنه يجوز التمسك به، ويصح الأخذ بمدلوله، بل يجب ذلك إذا قامت القرينة على إرادته، وإن كانت الحقيقة في اللفظ ممكنة.

ومن أحكام المجاز أيضًا: أنه يرجح على الإضمار، وعلى النقل في مقام التعارض[1].

٢٢٥ الحكمة في استعمال المجاز

لما كانـت الحقيقة هـي الأصـل، والمجاز خلفًـا عنها، كانـت أولى بالاسـتعمال من المجـاز، ولم يصح العـدول عنها إلا لداعٍ يرجـح التعبير بالمجاز، وذلك الداعي هـو الحكمة التي لأجلها وقـع التجوز، وهي أمور كثيرة؛ منها:

١ ـ أن المجاز أبلغ من الحقيقة، أي: أكثر بلاغة في الوصف وأوجز لفظًا في العبارة.

(١) طلعة الشمس ١/٤٣٧ ـ ٤٤٠.

٢ ـ أن المجـاز يتوصل به إلى المحسـنات البديعية من نحو السـجع، والمطابقة، والمجانسة.

٣ ـ أن المجاز يحصل به التلطف في الكلام بخلاف الحقيقة.

٤ ـ أن التعبير بالمجاز يكون فيه زيادة بيان عن التعبير بالحقيقة.

٥ ـ أن المجاز يتيسر به اختراع المعاني اللطيفة والنكت البديعة الظريفة.

٦ ـ أن التلفظ بالحقيقة قد يكون مستسـمجًا يكرهه السامع، فيعدل عنها إلى المجاز لنزاهته[١].

❀ ❀ ❀

(١) طلعة الشمس ١/٤٤٣ ـ ٤٤٥.

الحـــروف

٢٢٦ أقسام حروف المعاني

تنقســـم الحروف المعنوية إلى مجاز وإلى حقيقة كانقســـام ســـائر الكلم العربيـــة إلى ذلك؛ فكمـــا أن الألفاظ العربيـــة غير الحروف تكـــون تارة في اســـتعمالها حقيقة وأخرى مجازًا، فكذلك الحروف المعنوية لأنها نوع منها، وحكمها حكمها[١].

٢٢٧ حروف المباني

أما حروف المباني فإنها لا تنقســـم إلى ذلك، لأنها أجزاء كلمة كحروف زيد، لا نوع مـــن الكلم كحروف المعانـــي ومثال ذلـــك: أن «الواو» ـ مثلا ـ حقيقة في مطلق الجمع، مجاز في الحال، و«الفاء» حقيقة في التعقيب، مجاز في التراخي، وفي مطلق الجمع و«ثم» حقيقة في التراخي مجاز في التعقيب وفي مطلق الجمع أيضًا، وهكذا[٢].

توسَّـــع الأصوليون من الحنفية في الكلام على حـــروف المعاني، وهي تشمل حروف الجر، والعطف، والظروف، فتوسعوا في الكلام عليها.

---

(١) طلعة الشمس ١/٤٤٦ ـ ٤٤٧.

(٢) طلعة الشمس ١/٤٤٧.

أما المتكلمون من الأصوليين فلم يتوسَّعوا في ذلك بل تكلموا على بعضها فذكر الإسنوي بهامش التحرير وشرحه ستة منها فقط، بينما ذكر الحنفية منها أكثر من خمسة عشر حرفًا.

وقد أفاض السالمي فيها فذكرها جميعها واستغرق شرحها نحو نيف وثلاثين صفحة[١].

حروف العطف

٢٢٨ حكم الواو

«**الواو**»: حقيقة في مطلق الجمع، أي: جمع الأمرين فصاعدًا وتشريكهما في الشيء، أمكان ذلك الشيء ثبوتًا نحو: قام زياد وقعد عمرو، أو حكمًا نحو: قام زيد وعمرو، أو ذاتًا نحو: قام وقعد عمرو، فالواو في جميع هذه الأمثلة إنما هي لمطلق الجمع بين معطوفيها، وتشريكهما في ذلك الشيء من غير دلالة على معية أو ترتيب، بل إذا أريد واحد من المعية والترتيب جيء له بقرينة تدل عليه، وعند الإطلاق فلا تفيد إلا مطلق الجمع، وهذا قول الجمهور.

وقيل: إنها تفيد المعية أيضًا، ونقل القول عن مالك، ومعنى المعية هي: مقارنة المتعاطفين وجودًا في الزمان.

وقيل: إنها تفيد الترتيب أيضًا، ونقل هذا القول عن الشافعي.

ونسب إلى أبي حنيفة، ومعنى الترتيب هو: تأخر المعطوف عن المعطوف عليه في الزمان[٢].

(١) طلعة الشمس (مقدمة المحقق) ٤٤/١.

(٢) طلعة الشمس ٤٤٩/١ ـ ٤٥٠.

٢٢٩ استعارة الواو للحال

تستعار «الواو» للحال؛ لأن «الواو» لمطلق الجمع، والاجتماع الذي بين الحال وصاحبها من محتملات ذلك الجمع.

والأصل أن «الواو» لا تدخل الجملة الواقعة حـــالًا لتعلقها بالجملة الأولى معنى، والتعلق المعنوي يغني عن الربط كما في: اضرب زيدًا راكبًا، إلا أنها لما كانت لمطلق الجمع، والاجتماع الذي بين الحال وصاحبها من محتملات ذلك الجمع المطلق، جاز اســـتعارتها لمعنى الحال، فاستعاروها له عند الاحتياج إلى ذلك، وذلك نحو قول القائل لصاحبه: اعتق غلامك فلانًا وعليَّ قيمته، فإنه يلزم القائل قيمة الغلام إن أعتقه سيده لأجل قوله ذلك، لأن «الواو» في قوله: «وعليَّ قيمته» للحال، إذ لا وجه للعطف هاهنا، لأن الجملة الأولى فعلية طلبية، والثانية إسمية خبرية، وبينهما كمال الانقطاع، والأحوال شروط لكونها مقيده كالشرط، فمعنى قولك: أعتق فلانًا وعليَّ قيمته، أعتقه حال كوني ضامنًا لقيمته[1].

٢٣٠ حكم «الفاء»

«الفاء»: حقيقة للتعقيب، وهو عبـــارة عن كون وجود معطوفها بعد وجود ما عطفت عليه بعدية زمانية بغير مهلة، ســـواء كانـــت للعطف أو لربط جملة الجواب بالشـــرط، وتكون تلك البعدية في كل شيء بحســـبه، فيقال: تزوج فلان فولد له؛ إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن كانت مدة طويلة، ويقال: دخلت البصرة فبغداد؛ إذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين.

ثم العاطفة إن عطفت مفردًا على مفرد تفيد أن ملابسة المعطوف لمعنى الفعل المنســـوب إليه حاصلة له بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة، فمعنى قولك: قام زيد فعمرو: حصل قيـــام عمرو عقب قيام زيد بلا فصل، وإن دخل

(١) طلعة الشمس ١/٤٥٣ ـ ٤٥٤.

على الصفات المتتالية، والموصوف واحد، فالترتيب ليس في ملابساتها لمدلول عامليها كما كان في نحو قولك: قام زيد فعمرو، وإنما هو في مصادر تلك الصفات، ونحو ذلك قولك: جاءني زيد الآكل فالشارب فالنائم: أي: الذي يأكل فيشرب فينام.

وقد تكون «الفاء» للتعليل، فتدخل تارة على حكم العلة نحو: دخل الشتاء فتأهب، وتخص فيه باسم السببية، فيقال لها: «فاء السببية»، وتدخل تارة على العلة نفسها إذا دامت تلك العلة، كما يقال لمن هو في قيد ظالم: أبشر فقد أتاك الغوث، فإن الغوث بعد ابتداء الإبشار باق وهو علة للإبشار، وتُسمَّى في هذه المواضع «فاء التعليل».

وقد تخرج «الفاء» عن حقيقتها التي هي التعقيب، فتستعمل مجازًا بمعنى «الواو» في نحو: جاء زيد فعمرو قبله، أي: وجاء عمرو قبله، وبمعنى «ثم» كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: ١٤]، لأن بين خلق هذه الأشياء مدة من الزمان[١].

٢٣١ حكم ثم

«ثم» حقيقة في المهلة والترتيب المعبَّر عنهما بالتراخي، والمراد بالمهلة بفتح الميم، التأني حتى يكون بين المتعاطفين مدة من الزمان لا تعلق به لأحدهما، والمراد بالترتيب هو كون الثاني واقعًا بعد الأول، فإذا عرفت هذا، فاعلم أنه لا حنث على من حلف أن لا يأكل تمرًا ثم خبزًا، فأكلهما متعاقبين بلا مهلة بينهما، وكذلك إن أكل الخبز قبل التمر لعدم الترتيب هنالك، وكذلك إن أكلهما معًا في حال واحد، فلا حنث عليه في جميع هذه الصور.

(١) طلعة الشمس ٤٥٦/١ ـ ٤٦٠.

وتستعمل «ثم» مجازًا بمعنى «الفاء» كما في قول الشاعر:

كهـز الرديني تحـت العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب

إذ المعنى: فاضطرب، إذ ليس بين الجري فـي الأنابيب وبين اضطراب الرمح مهلة.

وتسـتعمل أيضًا بمعنى «الواو» مجازًا كما فـي قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٦]، والجعل قبل خلقنا.

وقد أشـكل على بعض النحاة وجـه مجيء «ثم» بمعنـى «الفاء» فأنكر إفادتها المهلة لذلك، وأشـكل علـى بعضهم مجيئها بمعنـى «الواو» فأنكر إفادتها الترتيب لذلـك، والحق أن مجيئها للتراخي هـو حقيقة وضعها، وأن مجيئها لغير ذلك مجاز[1].

٢٣٢ حكم «بل»

لفظ «بل» موضوع للإعراض عن المعطوف عليه مع تدارك الحكم وثبوته للمعطوف، سواء كان في حيز الإثبات كـ«قام زيد بل عمرو»، و«اضرب زيدًا بل عمرًا»، أو في حيز النفي كـ«ما جاء زيد بل عمرو»، و«لا تضرب زيدًا بل عمرًا»، فالمعطوف عليه في هذه الأمثلة ونحوها إنما هو في حكم المسكوت عنه؛ بمعنى أنه لم يتعرض له بإثبات ولا بنفـي، وهذا معنى الإضراب، وإن فسَّره قوم بغير ذلك.

وإذا وقع قبل «بل» لا، كان نصًّا في نفي الأول كـ«جاء زيد لا بل عمرو»، ثم إن هذا الإضراب إنما يكـون فيما يحتمل الرجوع عنـه كالإخبار وبعض الإنشاءات اللغوية، ولا يكون في الإنشـاءات الشرعية، لأنه لا يصح الرجوع عنها بعد ثبوتها.

(١) طلعة الشمس ١/٤٦١ ـ ٤٦٣.

فقول القائل لزوجته: أنت طالق واحدة بل اثنتين، يثبت به ثلاث طلقات، لأن قوله: أنت طالق واحدة، وقوله: بل اثنين تطليقتان أخريان فيصير الجميع ثلاثة.

وإذا وقع قبل «بل» لا، كان نصًّا في نفي الأول كـ«جاء زيد لا بل عمرو»، ثم إن هذا الإضراب إنما يكون فيما يحتمل الرجوع عنه كالإخبار وبعض الإنشاءات اللغوية، ولا يكون في الإنشاءات الشرعية؛ لأنه لا يصح الرجوع عنها بعد ثبوتها.

ثم إن ما ذكر من حكم «بل» إنما هو مختص بها فيما إذا عطفت مفردًا على مفرد، أما إذا وقع بعدها جملة، فهي إما للإبطال لما وليته نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠] فالجائي بالحق لا جنون به، أو للانتقال من غرض إلى آخر نحو: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ۝ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [المؤمنون: ٦٢، ٦٣] فما قبل «بل» فيه على حاله[1].

٢٣٣ حكم «لكن»

لفظ «لكن» موضوع للاستدراك، أي: التدارك، وهو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق مثل: ما جاءني زيد لكن عمرو، إذا توهم المخاطب عدم مجيء عمرو أيضًا، لمخالطة وملازمة بينهما، فتفيد إثبات ما بعدها، فإن وقع بعدها مفرد، وجب أن يكون ما قبلها منفيًّا يحصل منه توهم نفي المستدرك.

ثم إن الاستدراك إنما يستفاد من «لكن» بشرط اتساق الكلام، أي: انتظامه بأن يصلح ما بعد «لكن» تداركًا لما قبلها، وذلك بأمرين:

الأول: أن يتحقق بين أجزاء الكلام ارتباط معنوي ليحصل العطف.

(١) طلعة الشمس ١/٤٦٥ ـ ٤٦٧.

والثاني: أن يكـون محل الإثبـات غير محل النفـي ليمكن الجمع بينهما.

أما إذا فات أحد الأمرين، فإنها تحمل هنالك على الاستئناف؛ وذلك كما في قول السيد لأمة تزوجت بغير إذنه: لا أجيز هذا النكاح، لكن أجيزه بألف درهم، لأنه نفى إجازة النكاح عن أصله، فلا معنـى لإثباته بألف أو بألفين، وإنما يكون متسـقًا لو قال: لا أجيز بألف لكن أجيزه بألفين، ليكون التدارك في قدر المهر لا في أصل النكاح[١].

٢٣٤ حكم «أو»

لفظ «أو» موضوع لأحد الشـيئين فصاعدًا، بمعنى أنه إن وقع بين شيئين أو أشـياء، فهو دال بوضعه على ثبوت الحكم لأحد ذينك الشيئين، أو تلك الأشـياء، فقول القائل: أعتق هـذه الأمة أو هاتين الأمتيـن، إنما يكون إيقاع العتق لأحد هذين الشـيئين: إما الأمة المشـار إليها أولًا، أو الأمتان المشار إليهما ثانيًا، فـإن أوقع المأمور العتق على الأمة الأولـى، فليس له أن يوقعه على الأمتين الأخريين وكذا العكس.

فإن وقعت «أو» في الإنشاء يسـتفاد منها: إما التخيير وإما الإباحة، فمثل قولنا: افعل هذا أو ذاك، يُسـتعمل تارة لطلب أحـد الأمرين مع جواز الجمع بينهما، ويُسمَّى إباحة نحو: جالس الفقهاء أو المحدثين، وتارة في طلبه امتناع الجمع، ويُسمَّى تخييرًا كقوله: بع عبدي هذا أو ذاك.

إن «أو» لأحد الشيئين فصاعدًا، فثبوت الإباحة والتخيير إنما هو بحسب القرائن، وإنما تعرف الإباحة من التخيير بحال تدل على أحدهما.

---

(١) طلعة الشمس ١/٤٦٧ ـ ٤٦٨.

وقد توجب «أو» المساواة في الحكم كما في قول القائل: أنت طالق غدًا أو بعد غدٍ، فإنهم قالوا فيه: إنها تطلق في الأقرب من ذلك، لأن معنى قوله: «أنت طالق غدًا أو بعد غدٍ»: أنت طالق في غد أو فيما بعدها على سواء[١].

٢٣٥ ورود «أو» بمعنى «بل»

ليس من التخيير «أو» التي في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ [المائدة: ٣٣]، وإنما هي في الآية بمعنى «بل» كذا قيل، فهي عند هذا القائل كالتي في قوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]، فيكون المعنى: بل يصلبوا إذا وقعت المحاربة بقتل النفس وأخذ المال، بل تقطع أيديهم إذا أخذوا المال فقط، بل ينفوا من الأرض إذا خوفوا الطريق[٢].

٢٣٦ إفادة «أو» معنى الشك

وإن وقعت «أو» في الخبر فتوجب الشك غالبًا كـ «جاء زيد أو عمرو» والتشكيكَ والإبهامَ، والفرق بين الثلاثة: أن الشك هو إخبار المتكلم بأنه شاك في إسناد الحكم إلى أحد الشيئين فصاعدًا، والتشكيك هو: أن يقصد المتكلم حصول الشك في ذهن السامع في إسناد الحكم لأحد الشيئين فصاعدًا والمتكلم يعلم ذلك أو لا يعلمه، والإبهام هو: أن يقصد المتكلم خفاء من أسند إليه الحكم على السامع لنكتة كإظهار النصفة كما في قوله تعالى: ﴿قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُلِ ٱللَّهُۖ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ: ٢٤][٣].

---

(١) طلعة الشمس ٤٦٩/١ ـ ٤٧٠.

(٢) طلعة الشمس ٤٧١/١.

(٣) طلعة الشمس ٤٧٣/١.

٢٣٧ إفادة «أو» العموم

تفيد «أو» العموم إذا استعملت في سياق النفي وما بمعناه كالنهي لفظًا أو معنى، **فالأول نحو**: ما جاءني زيد أو عمرو، أي: لا هذا ولا ذاك، ونحو قوله تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا﴾ [الإنسان: ٢٤]، أي: لا هذا ولا ذاك، فيمتثل بأن لا يطيعهما أصلًا، لا بأن يطيع واحدًا منهما فقط.

والثاني: هـــو أن تقطع في اليميـــن المثبت، نحو: إن فعلـــت هذا أو هذا بمعنى: لا أفعل منهما، أو في الاستفهام الإنكاري، نحو: أفعلت هذا أو هذا، بمعنى: ما فعلت شيئًا منهما[(١)].

٢٣٨ إفادة «أو» معنى «حتى»

وقد تخرج «أو» عن كونها عاطفة فتســـتعمل بين الفعلين مجازًا استعاريًّا بمعنى «حتى» أو بمعنى «إلا أن» للمناسبة بين «أو» وبين هذه الحروف، لأن «أو» لأحد الشـــيئين فصاعدًا كما مر، وتعيين كل واحد من الشـــيئين باعتبار التخيير قاطع لاحتمال الآخر كمـــا أن الوصول على الغاية في «حتى» و«إلى» قاطع للفعل الممتد إلى الغاية، وكما أن الفعل الأول ممتد في جميع الأوقات إلا وقت وقوع الفعل الثاني فعنده ينقطع امتداده في صورة الاستثناء، ومحل مجيء «أو» بمعنى هذه الأحرف إنما هو فيما إذا وقع بعدها مضارع منصوب ولم يكن قبلهـــا مضارع كذلك، وإنما وقع قبلها فعـــل ممتد يكون كالعام في كل زمان، ويقصد انقطاعه بالفعل الواقع بعد «أو».

والمانع من كونها للعطف إما لفظي أو معنوي، فالمانع اللفظي نحو قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ [آل عمـــران: ١٢٨]، وأما المانع المعنوي فنحو قولك لغريمك: لألزمنك أو تعطيني حقي[(٢)].

---

(١) طلعة الشمس ١/٤٧٤ ـ ٤٧٥.

(٢) طلعة الشمس ١/٤٧٥ ـ ٤٧٦.

حروف الجر

٢٣٩ من معاني «الباء»

من حروف الجر: الباء، وهي موضوعة للإلصاق الذي هو تعليق الشيء بالشيء وإيصاله إليه، وهو على نوعين:

حقيقي: إن كان مفضيًا إلى المجرور نفسه، كـ«أمسكت بزيد» إذا قبضت على شيء من جسمه أو ثوبه الذي على بدنه.

ومجازي: إن أفضى إلى ما يقرب من المجرور كـ«مررت بزيد».

٢٤٠ «الباء» للاستيعاب والاستعانة

إن «الباء» قد تدخل على الآلة، نحو: مسحت الحائط بيدي، فتكون لاستيعاب المحل لا الآلة.

وقد تدخل على المحل، كما في قولك: مسحت يدي بالحائط، فتكون لاستيعاب الآلة لا المحل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائدة: ٦]، فلا يجب استيعاب الرأس بالمسح في الوضوء عند جمهورنا وعند الحنفية لهذه الآية.

وذهب الشافعي إلى أن المفروض فيه أقل ما يطلق عليه المسح ولو شعرة؛ لإطلاق قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائدة: ٦] والمطلق يسقط بأدنى ما يصدق عليه اسمه.

وذهب مالك إلى أن المفروض في مسح الرأس الاستيعاب، مستدلًّا بأن الآية مجملة، بينها حديث عبد الله بن زيد أنه عليه الصلاة والسلام «توضأ ومسح رأسه

واستوعب»[(١)]، والقياس على آية التيمم وهي وقوله تعالى: ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ﴾ [المائدة: ٦].

ورد بأن الحديث محمول على الاستحباب، جمعًا بين الدليلين، والقياس ليس بشيء، إذ لا قياس بين الأصل والبدل.

وتكون «الباء» للاستعانة أيضًا، وهي: طلب المعونة بشيء على شيء مثل: كتبت بالقلم، وقيل: إنها راجعة إلى الإلصاق، لأن الإلصاق معنى لا يفارق، «الباء»، ولهذا اقتصر عليه سيبويه.

فالاستعانة على هذا القول إنما هي مستفادة من القرائن، وهو الصحيح عندي دفعًا للاشتراك، ولظهور معنى الإلصاق في جميع مدخولات «الباء» ما لم تستعمل في غير ما وضعت له مجازًا[(٢)].

٢٤١ من معاني «على»

لفظ «على» موضوع حقيقة للاستعلاء صورة كـ«ركبت على الفرس»، ونحو: ﴿وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، وهو الغالب، أو معنى نحو: تأمر عليهم، ونحو ﴿وَلَهُمۡ عَلَيَّ ذَنۢبٞ فَأَخَافُ أَن يَقۡتُلُونِ﴾ [الشعراء: ١٤]، ونحو: ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، والأول استعلاء حقيقي، والثاني مجازي.

---

(١) لم أعثر على تخريج لهذا الحديث بهذا اللفظ، وإنما يستفاد مما رواه البخاري بسنده أن رجلًا قال لعبد الله بن زيد، وهو جد عمرو بن يحيى: أتستطيع أن ترينـي كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ؟ فقال عبد الله بن زيد: نعم. فدعا بماء، فأفرغ على يديه فغسل مرتين، ثم مضمض واستنثر ثلاثًا، ثم غسل وجهه ثلاثًا، ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين، ثم مسح رأسه بيديه، فأقبل بهما وأدبر؛ بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه، ثم غسل رجليه، البخاري كتاب: كيف يقبض العلم، باب: مسح الرأس كله لقول الله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائدة: ٦].

(٢) طلعة الشمس ١/٤٧٨ ـ ٤٨٢.

وتستعمل «على» مجازًا بمعنى «الباء» فتكون للعوض، كما في المعوضات المحضة التي لا تحتمل معنى الإسقاط كالبيع والإجارة والنكاح فقول القائل: بعتك هذا العبد على كذا، بمعنى بعتكه بكذا، فيلزم العوض المذكور، وكذا ما بعده[١].

٢٤٢ من معاني «على» الوجوب أو الشرط

وضعت «على» بالوضع الشرعي أو العرف العام لشيئين:

أحدهما: الوجوب نحو: له عليَّ دين، وعليَّ قضاء الصلاة، وعليه القصاص، فـ«عليَّ» في هذه الأمثلة كلها بمعنى الوجوب عرفًا لغويًّا ووضعًا شرعيًّا.

فهي في هذه المعاني مجاز لغوي لحصول معنى التشبيه فيها بالاستعلاء.

فقول القائل: عليَّ دين، بمنزلة قولهم: ركبه دين، فكأنه يحمل ثقل دين على عنقه أو على ظهره، فمن أقرَّ بأن لفلان عليه ألفًا، يحكم عليه بأنه دين في ذمته، إلا إذا وصله بقوله: وديعة، فإنه يحمل على أنه معه وديعة؛ لما في حفظ الوديعة من الوجوب، أيضًا تصحيحًا لكلام العاقل، فإنه لو حمل على الدين لزم إلغاء لفظ الوديعة.

وثانيهما: الشرط نحو قول الرجل لامرأته: أنت طالق على تسليم ألف درهم، فإن طلاقها مشروط بحصول الألف، فكأنه قال: أنت طالق إن سلمت لي ألف درهم.

ومن مجيئها للشرط قوله تعالى: ﴿يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [الممتحنة: ١٢] أي: على شرط أن لا يشركن مع الله شيئًا في العبادة[٢].

---

(١) طلعة الشمس ٤٨٢/١.

(٢) طلعة الشمس ٤٨٢/١ ـ ٤٨٣.

٢٤٣ معاني «مِنْ»

لفظ «من» موضوع لغة لابتداء الغاية مكانًا كانـــت أو زمانًا، كـ«خرجت من البصرة»، وصمت من أول الشهر، وفاقًا للكوفيين، وذهب البصريون إلى أنها لابتداء الغاية في المكان دون الزمان، والأول أصح.

وتستعمل للتبعيض وعليه المحققون.

والفرق بين «مـــن» الابتدائية والتبعيضية: أن «مـــن» الابتدائية تعرف بأن يحســـن في مقابلتها «إلى» أو ما يفيـــد فائدتها نحو: أعوذ بالله من الشـــيطان الرجيم، لأن معنـــى أعوذ به: ألتجئ إليه، فالباء هاهنـــا أفادت معنى الانتهاء، والتبعيضية تعرف بأن يكون هناك شـــيء ظاهر هو بعـــض المجرور بـ«من» نحـــو: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٣]، أو مقدر نحو: أخذت من الدراهم؛ أي: من الدراهم شيئًا، وتستعمل «من» لبيان الجنس نحو: لفلان عليَّ عشرة من فضة.

وتستعمل زائدة، وتكون في زيادتها على وجهين:

أحدهم: زيادة يختل المعنى بإســـقاطها، وهي الزائدة في نحو: ما جاءني من رجل.

وثانيهما: زيادة لا يختل المعنى بإسقاطها معه، وهي الزائدة في نحو: ما جاءنـــي من أحد، فـــإن زيادة «من» فـــي هذا الكلام ليـــس إلا لمحض التأكيد.

وتســـتعمل بمعنى «الباء» كما في قوله تعالـــى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]، أي: بأمر الله[1].

(١) طلعة الشمس ١/٤٨٤ ـ ٤٨٦.

٢٤٤ معاني «إلى» و«حتى»

من حروف الجر: «إلـى» و«حتى» وهما موضوعان للدلالـة على انتهاء الغاية مكانية كانت أو زمانية.

فأما «إلى» فإذا دخلت في الأزمنة قد تكون للتوقيت، وقد تكون للتأجيل والتأخير.

ومعنـى التوقيت: أن يكون الشـيء ثابتًا فـي الحال، وينتهـي بالوقت المذكور، ولولا الغاية لكان ثابتًا فيمـا وراءها كقولك: والله لا أكلم فلانًا إلى شـهر، كان ذلك الشـهر لتوقيت اليمين، ولولاه لكانت مؤبدة، ونحو أجرت هذه الدار إلى شهر ونحوهما، وشـرطه: أن يكون صدر الكلام قابلًا للتوقيت كما في الـكلام المذكور، فإن كلًّا من عدم التكلـم والإيجار قابل للتوقيت، فعلى هذا تكون «إلى» في نحو: بعت إلى شـهر لتوقيت التأجيل المقدر في الكـرم لا لتأخير البيـع المذكور، وإلا لفسـد الكلام لعدم قابليـة المذكور للتوقيت.

وأما «حتى» فهي على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون جارة، وهي على نوعين:

أحدهما: أن تكون بمعنى «إلى» لانتهاء الغاية كما تقدم، وهذا الوجه هو الأصل في موضوعها.

وثانيهما: أن تكون بمعنى «كي» كقولك للكافر: أسلم حتى تدخل الجنة، أي: كي تدخلها.

والوجه الثاني: أن تكون عاطفـة، وهي كالجارة في إفـادة معنى الغاية، والفرق بين الجارة والعاطفـة: أن الجارة قد تكون بمعنـى «كي»، والعاطفة

لا تكون كذلك، وأن العاطفة يجب أن يكون ما بعدها جزءًا لما قبلها وداخلًا في حكمه نحو: ضربـت القوم حتى زيدًا، أو كجزئه بسـبب الاختلاط نحو: ضربت السادة حتى عبيدهم.

الوجه الثالث: أن تكون حرف ابتداء يسـتأنف معه الكلام، وهي الداخلة على الجمل الاستئنافية، إسمية أو فعلية، فمثاله في الإسمية قول الشاعر:

فما زالت القتلـى تمج دماؤها بدجلة حتى ماء دجلة أشـكل

ومثال دخولها علـى الجملة الفعليـة: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] في قراءة الرفع وهي قراءة نافع.

ولا بدّ في «حتـى» الابتدائية أن يكون ما قبلها سـببًا لما بعدها، سـواء دخلـت على الفعل أو علـى الاسـم؛ لأن الاتصال اللفظي لما زال بسـبب استئناف الكلام شـرط فيها السـببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي، فإن السبب متصل بالمسبب معنى حتى يكون جبرًا لما فات من الاتصال اللفظي.

فحاصل معنى «حتى»: أنها تكـون للغاية وهو الأصل فيهـا، فإن جَرَّت الاسـم الصريح أو المؤول كانت جارَّة، وإلا فهي العاطفة، فإن خلت الجارَّة عن معنى الغاية، فهي بمعنى «كي»، وإن خلت العاطفة عن معنى الغاية، فهي بمعنى «الفاء» مجازًا استعاريًّا، وإن استؤنف الكلام بعدها فهي الابتدائية[1].

❋ ❋ ❋

(١) طلعة الشمس ١/٤٨٦ ـ ٤٩٢.

أسماء الظرف

٢٤٥ لفظة «في»

وضعت لفظة «فـي» للظرفية الزمانيـة والمكانية، كانـت الظرفية حقيقة كالماء في الكوز، أو مجازية كزيد في البلد، وحكمها إذا حذفت مع ظرف الزمان كحكمها إذا أظهرت معه، فإنهم سووا بين قول القائل: أنت طالق في رمضـان، وبين قوله: أنـت طالق غـدًا، ولا نية له في الصورتين، فقالوا في الصورة الأولى: هـي طالق من أول يوم منه عند طلوع الفجر، وقالوا في الصورة الثانية: هي طالق حين طلع الفجر من الغد، وكـذا قالوا فيمن قال: هـي طالق في الليل: أنهـا تطلُقُ إذا جاء الليل.

لكن في بعض المواضع من الأثر ما نصه: وإذا قال لزوجته: إن بت هذه الليلة في البيت فأنت طالق، فباتت حتى كانت في بعض الليل وخرجت فلا طلاق إلا أن تبيت الليلة كلها في البيت.

فإن قال: إن نمت في هذه الليلة، فإن نامت بعـض الليل، فإنا نخاف أن يقع الطلاق[1].

(١) طلعة الشمس ١/٤٩٣ ـ ٤٩٤.

٢٤٦ لفظة «مع»

لفظ «مع» موضوع للمقارنة، سواء وصف به ما قبله أو ما بعده، ويستعمل مجازًا بمعنى «بعد»، كما في قول الله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥]، و«قبل» للتقدم فتدل بوضعها على سبق ما وصف بها في المعنى و«بعد» بعكس «قبل» فهي موضوعة للتأخر، فتدل بوضعها على تأخر ما هي له وصف في المعنى.

فقول القائل: أنت طالق واحدة مع اثنتين، أو قبلها اثنتان، يوجب الثلاث تطليقات سواء كانت مدخولًا بها أو غير مدخول بها، لأن قوله: أنت طالق واحدة مع اثنتين، أو قبلها اثنتان بمنزلة قوله: أنت طالق ثلاثًا.

أما إذا قال لها: أنت طالق واحدة قبل واحدة، أو قبل اثنتين فإنها لا تطلق إلا واحدة إذا كانت غير مدخول بها، وذلك لأن القبلية قائمة بالواحدة السابقة، لأن فاعل الضمير عائد إليها فلم يبق محل للآخر[١].

٢٤٧ لفظة «عند»

لفظ «عند» موضوع للحضور حقيقة، نحو: عندي دراهم، أو حكمًا نحو: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، لأن المعنى: إن الدين في حكم الله الإسلام.

فقول المقر: عندي ألف درهم لهذا الجندي إنما يدل على نفس حضورها معه، فيحمل الإقرار على الوديعة دون الدَّين سواء وصله بلفظ وديعة أو لم يصله به، أما إذا قال: عندي له ألف درهم دينًا، فإنه يحمل على الدَّين؛ لأنه يحتمله في الجملة[٢].

---

(١) طلعة الشمس ٤٩٦/١.

(٢) طلعة الشمس ٤٩٦/١.

كلمات الشرط

٢٤٨ «إنْ»

من كلمات الشرط: «إنْ» وهي حرف موضوع لتعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى في المستقبل، كـ«إن دخلت الدار فأنت حر»، فالحرية له حاصلة بدخوله الدار. وتدخل «إن» هذه الأمر المعدوم المشكوك في وجوده وعدمه، ولا تستعمل فيما هو قطعي الوجود أو قطعي الانتفاء إلا على تنزيلها منزلة المشكوك لنكتة، فمثال استعمالها فيما هو قطعي الوجود: قولك لمن عقَّ أباه: إن كان هذا أباك فأحسن إليه، والنكتة فيه تنزيل المخاطب منزلة جاهل الأبوة حيث لم يراع حقها.

ومثال دخولها على ما هو قطعي الامتناع، قوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣][1].

٢٤٩ «لو»

من كلمات الشرط «لو»: وهي حرف موضوع لامتناع الشرط واستلزامه لامتناع جزائه. نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، فمشيئة الرفع له ممتنعة، واستلزمت امتناع الرفع بالآيات، وذلك فيما إذا كان الشرط سببًا مساويًا للجزاء، أو أعم منه، أما

(١) طلعة الشمس ٤٩٨/١.

إذا كان الجزاء أعم من الشرط كما في لو طلعت الشمس لكان الضياء موجودًا فلا يستلزم امتناع الشرط امتناع الجزاء، لأن الضياء قد يوجد بغير طلوع الشمس، فالممتنع بامتناع طلوع الشمس إنما هو نوع من الضياء لا جميعه[١].

٢٥٠ «لولا»

من كلمات الشرط: «لولا». وهي حرف موضوع الشيء لوجود غيره، نحو: لولا زيد لجئتك، فامتناع مجيئك إليه إنما هو بوجود زيد. وحكمها في المنع حكم الاستثناء.

ولما دل «لولا» على امتناع الشيء لوجود غيره جعل مانعًا من وقوع ما يترتب عليه، فصار كالاستثناء، فلا تطلق المرأة بقول الزوج لها: أنت طالق إلا إن دخلت الدار[٢].

٢٥١ «متى»

من كلمات الشرط: «متى» وهي للوقت اللازم المبهم، فقول الرجل لزوجته: أنت طالق متى لم أطلقك، تطلق بما إذا سكت عن طلاقها في وقت يمكنه تطليقها، وإن قل ذلك الوقت.

وقوله لها: أنت طالق متى شئت تطلق متى شاءت الطلاق، سواء في مجلسه أو بعد انقطاع المجلس[٣].

---

(١) طلعة الشمس ١/٤٩٨ ـ ٤٩٩.
(٢) طلعة الشمس ١/٥٠٠.
(٣) طلعة الشمس ١/٥٠١.

٢٥٢ «إذا»

من كلمات الشرط: «إذا». وهي عند البصريين موضوعة للظرف، وتضاف إلى جملة فعلية في معنى الاستقبال، وقد تستعمل لمجرد الظرفية من غير اعتبار شرك وتعليق كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ [الليل: ١]، أي: وقت غشيانه على أنه بدل من الليل[١].

٢٥٣ معنى كيف

«كيف» موضوعة في الأصل للسؤال عن الحال، يقال: كيف زيد؟ إذا أريد البحث عن حاله: أصحيح أم مريض؟ إلى غير ذلك.

واستعملت في معنى الشرط مع ملاحظة الحال، نحو: كيف تجلس أجلس، واستعملت أيضًا لمجرد الحال مع خلوّها عن السؤال والشرط، كاضرب زيدًا كيف وجدته، فإن أمكن مراعاة الحال فيها مع السؤال أو مع الشرط، أو مجردًا منهما حمل على ذلك، وإلا ألغي.

فمثال ما يمكن الحمل فيه على الشرط مع مراعاة الحال، قول الرجل لامرأته: كيف تجلسين تطلقين، فإنها تطلق بالجلوس نفسه على أي حالة كان. هذا على مذهب بعض أهل العربية.

ومثال ما يمكن فيه الحمل على مجرد الحال: قول الرجل لامرأته: أنت طالق كيف شئت، فإنها تطلق كيف شاءت، واحدة، أو اثنتين، أو ثلاثًا إذا شاءت ذلك في المجلس.

ومثال ما يتعين إلغاؤه، ولا يمكن اعتبار الحالية فيه: قول السيد لعبده: أنت حر كيف شئت، فإنه يعتق من حينه ذلك؛ لأن العتق لا كيفية له[٢].

---

(١) طلعة الشمس ١/٥٠١ ـ ٥٠٢.

(٢) طلعة الشمس ١/٥٠٣ ـ ٥٠٤.

٢٥٤ «غير»

لـ«غير» استعمالان: **أحدهما**: أن تستعمل صفة لنكرة كـ«جاء رجب غير زيد»، ولا تتعرف بالإضافة لشدة إبهامها.

وثانيهما: أن تستعمل استثناء لمشابهة بينها وبين «إلا»، لأن ما بعد كل واحد منهما مغاير لحكم ما قبله نحو: جاء القوم غير زيد.

والفرق بين الاستعمالين بوجهين:

الأول: أن استعمالها صفة مختص بالنكرة بخلاف الاستثناء.

الثاني: أنه لو قال: جاءني رجل غير زيد يكون فيه أن زيدًا جاء أو لم يجئ، بل كان خبرًا أن غيره جاء، ولو قال: جاءني القوم غيرَ زيدٍ بالنصب فإنه يفهم أن زيدًا لم يجئ لغة وعرفًا[1].

❁ ❁ ❁

(١) طلعة الشمس ١/٥٠٥ ـ ٥٠٦.

الصريح والكناية

٢٥٥ الفرق بين الصريح والكناية وبين الحقيقة والمجاز

الصريح والكناية قسمان للحقيقة والمجاز من حيث استعمال اللفظ في معناه. وبينهما وبين الحقيقة والمجاز عموم وخصوص وجهي، لأن بعض الحقيقة صريح، وبعضها كناية، وبعض الصريح حقيقة وبعضه مجاز، وبعض المجاز صريح وبعضه كناية، وبعض الكناية مجاز وبعضها حقيقة[١].

٢٥٦ تعريف الصريح

أما الصريح فهو: ما ظهر المراد منه ظهورًا بينًا، أي: انكشف انكشافًا تامًّا من حيث كثرة الاستعمال له، كان ذلك اللفظ المستعمل حقيقة أو مجازًا[٢].

٢٥٧ حكم الصريح

حكم الصريح ثبوتًا ما وجب به بلا توقف على نية، لأنه لوضوحه قام مقام معناه في إيجاب الحكم بحيث صار المنظور إليه العبارة نفسها لا معناها، فصارت العبارة بحيث يثبت الحكم بها بأي وجه ذكرت من نداء، أو وصف، أو خبرة، سواء نوى أو لم ينو[٣].

---

(١) طلعة الشمس ١/٥٠٧.

(٢) طلعة الشمس ١/٥٠٧.

(٣) طلعة الشمس ١/٥٠٧.

٢٥٨ تعريف الكناية

الكناية لفظ استتر المراد منه، كان حقيقة أو مجازًا.

الكناية في اللغة هي: أن يتكلم بشيء يستدل به على المكنى عنه كالرفث والغائط، وفي عرف البيانيين: أن يذكر لفظ ويراد معناه، لا لذاته بل لينتقل منه إلى معنى ثانٍ هو ملزوم للمعنى الأول ومتبوع له، والانتقال من التابع إلى المتبوع مما لا خفاء فيه، ومناط الإثبات والنفي والصدق والكذب هو المعنى الثاني لا الأول، فصح أن يقال: فلان طويل النجاد، قصد به على طول القامة، وإن لم يكن له نجاد أصلًا، بل وإن استحال المعنى الحقيقي كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، فإن هذه الأشياء كلها كنايات عند المحققين من غير لزوم كذب؛ لأن استعمال اللفظ في معناه الحقيقي وطلب دلالته عليه إنما هو لقصد الانتقال منه إلى ملزومه، لا لكونه مقصودًا لذاته، فلا يلزم الكذب باستحالة المعنى الحقيقي أو عدمه، لأن مرجع الصدق والكذب هو المعنى الثاني لا الأول، فعلم منه أن إمكان المعنى الحقيقي ليس بشرط في الكناية وإن كان مستعملًا فيه، وإنما يشترط ذلك لو كان استعماله فيه لكونه مقصودًا لذاته[(١)].

وأما الكناية فمثل قوله ﷻ: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، كقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١]، فما كان على هذا أو يجري مجراه فهو الكناية، وكقوله: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ﴾ [النساء: ٤٣]، فذكر الموضع وكنى عن السبب الذي يكون فيه[(٢)].

---

(١) طلعة الشمس ٥٠٨/١.

(٢) جامع ابن بركة ١٠٤/١.

٢٥٩ الكناية في عرف الأصوليين

الكناية في عرف الأصوليين: ما استتر المراد من نفسه، حقيقة أو مجازًا، فالحقيقة التي لم تهجر والتي هجرت وغلب معناها المجازي في الاستعمال كناية، والمجاز والمتعارف صريح، وغير المتعارف كناية عندهم[١].

٢٦٠ حكم الكناية

وللكناية حكمان:

أحدهما: ثبوت ما يراد بها مع النية والقصد لذلك، فإذا لم ينو شـيئًا لم يقض بثبوت موجبها.

وثانيهما: عدم إثبات ما يندرئ بالشبهة، فيجب دفع موجبها إذا كان مما يدفع بالشبهات كالحدود، فلا يحد إذا أقر على نفسه بموجب الحد بطريق الكناية، كما إذا قال: جامعتها أو واقعتها أو نحو ذلك، وكذلك أيضًا لا يحد بالتعريض كما إذا قال: لست أنا بزان تعريضًا بأن المخاطب زان، فإنه كناية أيضًا.

فإن قيل: لو قذف رجل رجلًا فقـال آخر: هو كما قلت، يحد مع أنه ليس بصريح.

أجيب: بأن كاف التشبيه تفيد العموم عندهم في محل يقبله، وهذا المحل قابل، فيكون نسبة له إلى الزنا بلا احتمال[٢].

٢٦١ دلالة اللفظ على الحكم

معنى الدلالة عند علماء الأصول والبيان: فهم المعنى من اللفظ إذا أطلق بالنسـبة إلى العالم بالوضع، فاللفظ هو الدليل، والمعنى هو المدلول عليه،

(١) طلعة الشمس ٥٠٩/١.

(٢) طلعة الشمس ٥٠٩/١ ـ ٥١٠.

والعالم بالوضع الآخذ بالدليل وهو المستدل، وفهم المعنى من اللفظ هي الدلالة الوضعية اللفظية، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مطابقة، كدلالة زيد على الشخص المسمَّى بذلك، وكدلالة الأسد على الحيوان المفترس المخصوص.

القسم الثاني: تضمُّن، كدلالة الحيوان على بعض أنواعه دون بعض، وذلك كما إذا قلت: رأيت حيوانًا راكبًا على فرس، فإن لفظ حيوان هاهنا، دال على الإنسان من بين سائر أنواعه بقرينة الركوب على الفرس.

القسم الثالث: التزام، كدلالة اللفظ على لازم معناه نحو قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فإنه دال على التفرقة بين البيع والربا، وهي لازم المعنى.

والمعتبر عندهم في دلالة الالتزام مطلق اللزوم، عقليًّا كان أو غيره، بينًا كان أو غيره، ولهذا يجري فيها الوضوح والخفاء.

ثم إن اللفظ الدال على المعنى، إما أن يدل عليه بعبارته، أو بإشارته، أو باقتضائه، أو بدلالته.

ووجه حصر دلالة اللفظ على معناه في هذه الأقسام الأربعة هو: أن الحكم المستفاد من النظم إما أن يكون ثابتًا بالنظم نفسها أو لا، **والأول**: إن كان النظم مسوقًا له فهو العبارة وإلا فهو الإشارة.

والثاني: إن كان الحكم مفهومًا منه لغة، فهي الدلالة، أو شرعًا فهو الاقتضاء[1].

(١) طلعة الشمس ١/٥١٠ ـ ٥١١.

٢٦٢ دلالة اللفظ على معناه بالعبارة

أما الدال عليه بعبارته فهو: ما دل على ما سـيق له بإحدى الدلالات الثلاث التي هي: المطابقة، والتضمن، والالتزام. بمعنى ما سـيق له هو: أن يكون المعنى مقصـودًا أصليًا، وليس المراد منـه ما ذهب إليه بعض الأصوليـين إلى أن معنى المسوق له هاهنا كونه مقصودًا في الجملة، سواء كان أصليًا كالعدد في آية النكاح، وهي قوله تعالـى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟﴾ [النسـاء: ٣]. أو غير أصلي كإباحة النكاح فيها.

فمثال ما دل على المعنى بعبارته دلالة مطابقة: ذكر العدد في آية النكاح المتقدم ذكرها، فإنها مسوقة لبيان القدر الذي أبيح لنا من جمع النساء، وهي دلالة على ذلك بطرق مطابقة اللفظ لمعناه.

ومثال ما دل بالتضمن: قول الرجل لزوجته وقد عاتبته على تزويجه عليها بأخرى: كل امرأة لـه فهي طالق، يريد بها المرأة الجديـدة، فإن مقام العتاب قصر هذا اللفظ عـن معناه العام إلى بعـض ما يتضمنه، فيـدل على طلاق الجديدة بطريق التضمن.

ومثال مـا دل بالالتـزام: قولـه تعالـى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾ [البقـرة: ٢٧٥]، فإنه عبارة في التفرقة بين البيع والربـا اللازمة للمعنى المطابق؛ لأنه إنما سيق ردًّا على زعم الكفار أن البيع مثل الربا[1].

٢٦٣ دلالة اللفظ على معناه بالإشارة

أما الدال بإشارته، فهو: ما دل على ما ليس له السياق بدلالة المطابقة أو التضمن، أو الالتزام.

(١) طلعة الشمس ٥١٢/١.

مثال الدال بالمطابقة: قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فإنه إشارة في بيان الحل والحرمة، وهو المعنى المطابق لها.

ومثال الدال بالتضمن: قول الرجل لامرأته: كل امرأة له طالق إذا كان إنما ساق هذا الكلام لطلاق غير المخاطبة، فإنه يحكم عليه بطلاق المخاطبة أيضًا، لأن كلامه يتضمن طلاقها أيضًا، وإن كان عبارة في طلاق غيرها.

ومثال الدال بالالتزام: نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، فإنها إشارة في أن النسب إلى الآباء، وهو لازم للولادة لأجل الأب[١].

ومثال ذلك ما جاء في الجامع، «قال أبو ذر الغفاري: إن رسول الله ﷺ قال له: «**يا أبا ذر، كيف أنت إذا بقيت في قوم يؤخرون الصلاة عن وقتها**»؟! قال: فما تأمرني؟ قال له: «**صل الصلاة لوقتها، ثم اذهب إلى حاجتك**»، فأباح له الصلاة وحده ولا بأس له أنه يخرج من المسجد، هذا دليل على إجازة صلاة المنفرد»[٢].

٢٦٤ دلالة اللفظ على معناه الاقتضاء

وأما الدال باقتضائه: فهو مضمر مقصود يتوقف عليه صدق الكلام أو صحته العقلية أو الشرعية، ولا يكون إلا بطريق الاستلزام. فمثال ما توقف عليه صدق الكلام لغة، قوله ﷺ: «**رفع عن أمتي الخطأ والنسيان**»[٣]، فإن صدق هذا الكلام متوقف على مضمر محذوف تقديره: رفع عن أمتي إثم الخطأ والنسيان.

---

(١) طلعة الشمس ١/٥١٣ ـ ٥١٤.

(٢) جامع البسيوي (قسم الدراسة) ١/٢٥٨ ـ ٢٥٩، والحديث رواه مسلم كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: كراهية تأخير الصلاة عن وقتها، ح: ٦٤٨.

(٣) سنن ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: طلاق المكره والناسي، ح: ٢٠٤٣.

ومثال ما توقف عليه صحة الكلام عقلًا، قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴾ [يوسف: ٨٢]، فإن العقل لا يجوز سؤال القرية نفسها، فتوقفت صحة هذا الكلام عقلًا على إضمار لفظ الأهل.

ومثال ما توقفت عليه صحة الكلام شرعًا: قوله ﷺ: «**لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد**»[١]، «**لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل**»[٢]، ولولا تقدير الصحة في الحديث الثاني، والكمال في الحديث الأول ما صح هذا الكلام شرعًا[٣].

٢٦٥ دلالة الدلالة

أما الدال بدلالته، فهو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق، أي: يكون حكمًا لغير المذكور وحالًا من أحواله.

وقد قسم الأصوليون باب الدلالة في اللفظ على معناه إلى قسمين: منطوق ومفهوم، وعرفوا المنطوق بأنه: ما دل عليه اللفظ في محل النطق، أي: يكون حكمًا للمذكور وحالًا من أحواله، سواء نطق به أو لا، وهو بهذا المعنى متناول للدال بعبارته، والدال بإشارته، والدال باقتضائه، وفسروا المفهوم بما تقدم في تفسيرنا للدال بدلالته وهي طريقة الأصوليين من أصحابنا والشافعية، وقسموا المفهوم إلى أقسام[٤].

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة ح: ٣٤٨٥.

(٢) النسائي في السنن، كتاب الصيام، باب: ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك، ح: ٢٣٣١.

(٣) طلعة الشمس ١/٥١٥ ـ ٥١٦.

(٤) طلعة الشمس ١/٥١٦.

٢٦٦ أقسام الدال بدلالته

ينقسم الدال بدلالته وهو الذي عبَّر عنه الأصوليون من الإباضيَّة، ومن الشافعية وغيرهم بمفهوم الخطاب إلى قسمين: مفهوم موافقة، ومفهوم مخالفة[١].

٢٦٧ أولًا: مفهوم الموافقة

مفهوم الموافقة: فهو ما وافق منه المسكوت عنه حكم المنطوق به، وهو نوعان[٢].

٢٦٨ أ ـ فحوى الخطاب

إما أن يكون المسكوت عنه أولى بذلك الحكم من المنطوق به، لأشديته في المناسبة بذلك، وذلك كتحريم ضرب الوالدين وشتمهما المفهوم من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنۡهَرۡهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوۡلٗا كَرِيمٗا﴾ [الإسراء: ٢٣]، فإن المقصود منها تحريم إيذاء الوالدين، والضرب والشتم أشد إيذاء من التأفف.

ويُسمَّى هذا النوع فحوى الخطاب، ووجه تسميته بذلك: هو أن فحوى الكلام ما يفهم منه قطعًا، كحرمة ضرب الوالدين وشتمهما مأخوذة من تحريم التأفيف المقصود به تحريم الإيذاء[٣].

٢٦٩ ب ـ لحن الخطاب

وهو أن يكون المسكوت عنه مساويًا للمنطوق، وذلك كتحريم حرق مال اليتيم المفهوم من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ وَسَيَصۡلَوۡنَ سَعِيرٗا﴾ [النساء: ١٠]، فهي صريحة في

(١) طلعة الشمس ٥١٨/١.
(٢) طلعة الشمس ٥١٨/١.
(٣) طلعة الشمس ٥١٨/١.

تحريم أكل أموال اليتامى، وهي دالة بمفهومها على تحريم حرق أموالهم وإتلافها بغير أكل، والحكم في جميع ذلك سواء، ويُسمَّى هذا النوع لحن الخطاب ووجه تسميته بذلك: أن لحن الخطاب: معناه، قال تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠][(١)].

وأما لحن الخطاب فالضمير الذي لا يتم الكلام إلا به كقوله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]، أي: إن حلق، وقوله ﷻ: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، أي: عليه ما استيسر من الهدي، ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُولِي الْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩]، أي: إن فعلتم، ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ ۚ وَاتَّقُونِ يَٰٓأُولِي الْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة: ١٩٧]، أي: فيثيبكم عليه في مثل هذا[(٢)].

٢٧٠ حكم مفهوم الموافقة

حكم مفهوم الموافقة من حيث هو هو: أنه يفيد القطع في مدلوله، أي: إذا سمعنا من الشارع نحو قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ الْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠]، قطعنا بأن ما عدا الأكل من أنواع الإتلافات داخل تحت هذا الحكم[(٣)].

٢٧١ ثانيًا: مفهوم المخالفة

مفهوم المخالفة هو: أن يخالف المسكوت عنه حكم المنطوق به، نحو «**في الغنم السائمة زكاة**»[(٤)] مفهومه: أن غير السائمة ليس فيها زكاة، فالسائمة

(١) طلعة الشمس ١/٥١٧ ـ ٥١٨.
(٢) العدل والإنصاف ١/١٥.
(٣) طلعة الشمس ١/٥١٩.
(٤) سبق تخريجه.

منطوق به، وغير السائمة مسكوت عنه. وحكم المنطوق به هنا إيجاب الزكاة فيه، وحكم المسكوت عنه عدم إيجابه فيه، ويُسمَّى هذا النوع دليل الخطاب، وسماه بعضهم لحن الخطاب أيضًا[١].

٢٧٢ حكم مفهوم المخالفة

اختلفوا في كونه دليلًا وحجة أثبته قوم دليلًا لفظيًّا من حيث اللغة، وقوم من حيث الشرع، وقالت الشافعية: هو حجة لغوية فيما عدا مفهوم اللقب، لأن مفهوم اللقب عندهم ليس بشيء، لأن اللقب يذكر دليلًا أصلًا لاستقامة الكلام به، واختلاله بتركه، وما كان كذلك فلا مفهوم له.

وأنكر أبو حنيفة كون مفهوم المخالفة دليلًا أصلًا، وأثبت كثيرًا من الأحكام الثابتة عند غيره بمفهوم المخالفة بغيره، وجعل ثبوتها من باب استصحاب الأصل في الإباحة الأصلية، مثال ذلك: عدم وجوب الزكاة في الغنم المعلوفة، فإن هذا الحكم عنده ثابت بالإباحة الأصلية، فإن الأصل عدم وجوب الزكاة رأسًا. وحديث: «**في الغنم السائمة زكاة**»، إنما أوجب الزكاة في الغنم السائمة دون غيرها، فبقي ما عدا ذلك على أصله الأول، وكذلك عنده فيما عدا هذه الصورة، ووافقه على ذلك جماعة من غير أهل مذهبه، وأنكر بعضهم بعض أنواع مفهوم المخالفة دون بعض.

وأنكر قوم كون مفهوم المخالفة حجة في الخبر دون الإنشاء، فإن الخبر له خارج لا ينتفي بذكر بعض أفراده، والإنشاء لا خارج له، فقول القائل: في الشام الغنم السائمة، لا يدل عندهم على أن نفي وجود غير السائمة هناك. بخلاف قوله: «**في الغنم السائمة زكاة**»[٢]، فإنه إنشاء معنى ولا خارج له.

---

(١) طلعة الشمس ٥٢٠/١.

(٢) سبق تخريجه.

واختار أصحابنا كونه حجة من حيث اللغة؛ لقول كثير من أئمة اللغة منهم أبو عبيدة، وأبو عبيد تلميذه قالا في حديث الصحيحين: «**مطل الغني ظلم**»[(١)]، أنه يدل على أن مطل غير الغني ليس بظلم، وهم إنما يقولون في مثل ذلك ما يعرفونه من لسان العرب، وقد فهم ﷺ من قوله: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [التوبة: ٨٠]، «**وسأزيده على السبعين**»[(٢)].

٢٧٣ أقسام مفهوم المخالفة

ينقسم مفهوم المخالفة إلى سبعة أنواع: مفهوم الغاية، ومفهوم العدد، ومفهوم الحصر، ومفهوم الشرط، ومفهوم اللقب، ومفهوم الوصف، ومفهوم الاستثناء، وزاد بعضهم: مفهوم الزمان، ومفهوم المكان، وهما على التحقيق داخلان تحت مفهوم الصفة، إذ ليس المراد منها إلا ما يكون وصفًا في المعنى، ولذا شملت مفهوم الحال أيضًا من نحو: جاء زيد راكبًا، إذ يفهم منه أن لم يجئ ماشيًا[(٣)].

٢٧٤ مفهوم الغاية

مفهوم الغاية: فهو نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُو۟لَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا۟ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأْتَمِرُوا۟ بَيْنَكُم بِمَعْرُوفٍ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ﴾ [الطلاق: ٦]،

---

(١) البخاري كتاب: الحوالات، باب: الحوالة، ح: ٢٢٨٧.

(٢) طلعة الشمس ٥٢٠/١ ـ ٥٢٢، والحديث رواه البخاري في كتاب: التفسير، تفسير سورة التوبة، باب: قوله: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]، ح: ٤٦٧٠.

(٣) طلعة الشمس ٥٢٦/١، جامع البسيوي (قسم الدراسة) ٢٦٠/١.

ففهم من الآية الأولى ترك الصيام بالليل، ومن الآية الثانية رفع وجوب الإنفاق بعد الوضع[١].

٢٧٥ مفهوم العدد

مفهوم العدد: فهو نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [النور: ٤]، يفهم منه أن ما فوق الثمانين محظور، وخالف في هذا المفهوم بعض من قال بمفهوم الغاية، وأبو الحسين، والمختار عند أصحابنا والشافعية ثبوته، لأن الحكم لو ثبت فيما زاد على العدد المذكور لم يكن لذكر العدد فائدة[٢].

٢٧٦ مفهوم الحصر

مفهوم الحصر: يكون تارة بـ«إنما» كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ وَسِعَ كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾ [طه: ٩٨]، ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠]، وتارة يكون بغيرها من أدوات الحصر. فمن ذلك: «ما» و«إلا» نحو: ما زيد إلا قائم، ومن ذلك تقديم ما حقه التأخير نحو: العالم زيد، أي: لا غيره، حيث لم يكن عهد، ومن ذلك: ضمير الفصل نحو: زيد هو القائم، أي: لا غيره حيث لم يكن عهدًا أيضًا، وغير ذلك مما ذكر في كتب المعاني. والحصر بـ«إنما» و«إلا» أقوى من الحصر بغيرهما[٣].

---

(١) طلعة الشمس ٥٢٦/١.

(٢) طلعة الشمس ٥٢٧/١.

(٣) طلعة الشمس ٥٢٧/١ ـ ٥٢٨.

٢٧٧ مفهوم الشرط

مفهوم الشرط: نحو: أكرم زيدًا إن دخل الدار، مفهومه ترك إكرامه إذا لم يدخل الدار، وخالف في هذا المفهوم أبو علي وأبو هاشم والقاضي عبد الجبار وأبو عبد الله البصري[١].

٢٧٨ مفهوم اللقب

مفهوم اللقب: والمراد به ما عدا المشتق من الأسماء كالعلم واسم الجنس، فهو نحو قول القائل: أكرم الرجال، مفهومه عند من قال به: ترك إكرام النساء[٢].

٢٧٩ مفهوم الصفة

مفهوم الصفة: والمراد بها ما كان صفة في المعنى، فنحو: أكرم الرجال العلماء، مفهومه: ترك الإكرام لغير العلماء. وبه قال الشافعي وابن حنبل وابن أبي بشر الأشعري والجويني، ومن قال بمفهوم اللقب[٣].

٢٨٠ مفهوم الاستثناء

مفهوم الاستثناء: هو نحو: قام القوم إلا زيدًا، مفهومه: أن زيدًا لم يقم، ولا خلاف في هذا المفهوم عند الموافقين، وجمهور المخالفين إلا ما تقدم ذكره عن الحنفية من قولهم: إن الاستثناء من النفي ليس بإثبات، وكذا، العكس[٤].

---

(١) طلعة الشمس ٥٢٨/١.
(٢) طلعة الشمس ٥٢٩/١.
(٣) طلعة الشمس ٥٣٠/١.
(٤) طلعة الشمس ٥٣١/١.

٢٨١ الاستدلال بالمقارنة

إذا تقارن أمران في كلام واحد بطريق عطف الثاني على الأول، فإما أن يكون الثاني ناقصًا، أي: لا يتم معناه، إلا بملاحظة المعطوف عليه كجاء زيد وبكر، فالثاني منهما مشارك للأول في الحكم اتفاقًا.

وإما أن يكون الثاني كلامًا مستقلًّا بنفسه كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣]، فقيل: إن الجملة الثانية لا تشارك الجملة الأولى في جميع أحكامها، لأن المشاركة في الحكم إنما هي لنقصان المعطوف لو لم يشارك الأول في ذلك، وهذا كلام تام لا نقصان فيه، فلا يلزم منه التشريك في الحكم، ولا يدل عليه العطف.

وقال بعض قومنا بوجوب التشريك في الحكم مطلقًا، واستدل بهذه الآية على رفع الزكاة عن الصبي كما رفعت الصلاة عنه.

وذهب بعض أصحابنا أيضًا إلى إعطاء القرين حكم المقارن مطلقًا، أي: ما لم يقم دليل على تخصيص أحدهما بحكم دون الآخر، فاستدل على حرمة القردة بعطف الخنازير عليها في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠]، وحاصل استدلاله: أنه لو لم يكن القردة والخنازير في الحكم سواء ما قرن بينهما ربنا تعالى، فلما قرن بينهما علمنا أنهما سواء في أحكامهما، وإنما يلزم التشريك في الحكم المذكور في تلك الجملة بعينها، وهي هاهنا كون المخسوف يهم منهم من جعل قردة ومنهم من جعل خنازير، لكن قد يستدل على تحريم القردة بجعلها في الخسة والخبث بمنزلة الخنازير بدليل مسخ الله قومًا على صورتهما، والمسخ دليل الإهانة والنكال، ولو لم يكن القردة والخنازير من أخسِّ الأشياء وأخبثها ما كان المسخ على صورتهما إهانة ونكالًا[1].

(١) طلعة الشمس ١/٥٣٢ ـ ٥٣٣.

النســـخ

٢٨٢ تعريف النسخ لغة واصطلاحًا

النسخ في لغة العرب على ثلاثة أوجه:

الأول: الإزالة.

والثاني: الإبطال.

والثالث: النقل.

فالأول: من قول العرب نســـخت الشـــمسُ الظلَّ، وهو زوال المنســـوخ بإثبات الناسخ كما يزول الظل، وتبقى الشمس وتخلفه بدلاً منه.

والثاني: الذي هو الإبطال وهو أن يبطلا جميعًا كما تقول العرب نسخت الريح الأثر ونسخ المطر الأثر أي: ذهبا جميعًا.

والثالث: الذي هو النقل وهو نسخ الكتاب من الكتاب[1].

معنى النسخ لغة: النسخ: لفظ مشترك بين الإزالة والنقل، وقيل: للإزالة، وقيل: للنقل. والمعنى المســـتعمل في دلالة النســـخ الاصطلاحية هو المعنى الأول.

---

(١) العدل والإنصاف ١٦١/١، جامع ابن بركة ٢٦/١ ـ ٢٧.

واصطلاحًا: «اللفظ الدال على انتهاء أمد الحكم الشـرعي مع تأخير عن مورده»، وعرَّفه السـالمي بأنه: «رفع حكم شـرعي بعد ثبوته بحكم شرعي آخر».

والنسخ عند البسـيوي يقع في الأمر والنهي، ولا يقع في الأخبار، قال: «ومن حجة الذى قـال: إن كلامه له بالوحي من قـول الله: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشـورى: ٥١]، وهـذا خبـر غيـر منسـوخ؛ لأن الأخبار لا تنسـخ». وعلى هذا القول اتفاق أصوليي الإباضيَّة؛ لأنه لا يجوز أن يقول الله: إنه يكـون كذا وكذا، ثم ينسـخ ذلك بأن يقول: إنـه لا يكون، وهذا هو الكذب، والله يتعالـى عنه علوًّا كبيرًا، والمقصود بالأخبـار عند الإباضيَّة في مبحث النسخ: أصول الدين كالتوحيد وصفات الله ومسائل الوعد والوعيد.

والنسـخ مما يتعلق بأدلة الوحي والقرآن والسُّـنَّة، ولا يتعلق بالإجماع والقياس والاجتهاد، وبناءً على ذلك فإن النسـخ ينقسـم إلى أنواع، كما قال الوارجلاني: وجائز نسخ القرآن بالقرآن، والسُّنَّة بالسُّنَّة، ونسخ السُّنَّة بالقرآن، ونسخ القرآن بالسُّنَّة، وأخبار الآحاد بأخبار الآحاد، وأخبار الآحاد بالمتواتر، والمتواتر بالآحاد[1].

وللنسخ استعمالان: أحدهما لغوي، والآخر شرعي، فأما اللغوي فهو أن النسخ في لسان العرب إزالة الأعيان، كما يقال: نسخت الريح آثار بني فلان؛ أي: أزالتها.

وعرف النسخ الشرعي: بأنه رفع حكم شـرعي بعد ثبوته بحكم شرعي آخـر، فخرج بالقيـد الأول المباح في الأصـل ثم طرأ عليه حكم شـرعي،

(١) جامع البسيوي (قسم الدراسة) ١/١٨٣ ـ ١٨٤.

كإيجاب الصلاة والزكاة والصيام ونحوها، فإن هذه الأشياء كانت قبل ورود الشرع مباحًا، فلا يسمَّى إيجابها نسخًا، لإباحة تركها، لأن إباحة تركها إنما هو بالإباحة الأصلية، والإباحة الأصلية ليس بحكم شرعي.

وخرج بالقيد الثاني «بعد ثبوته» التخصيص المتصل، فإنه إنما يرد قبل ثبوت الحكم واستقراره. وخرج بالقيد الآخر رفع الحكم بسبب العوارض العارضة على الأهلية، كالحيض والسكر والجنون والمرض والموت[١].

والنسخ على ثلاثة أوجه:

وجهان منهن مفهومان عند العامة، **فأحدهما:** انتساخ الشيء من كتاب كان فيه إلى كتاب آخر، **والآخر:** نسخ الشيء، وتحويله، وتبديله، وهو الذي يفهمه الناس في القرآن والسُّنَّة جميعًا.

والوجه الثالث: أن يحصي الشيء على عامله، ويستحفظ به عليه نحو قوله جل ذكره: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّا كُنَّا نَسۡتَنسِخُ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩][٢].

وحد النسخ إزالة حكم ثابت بشرع متقدم بشرع متأخر عنه لولاه لكان ثابتًا، وقيل: بيان انقضاء مدة العبادة، وقيل: رفع الأول بأمر ثانٍ لولاه لكان ثابتًا.

إن البداء والنسخ والاستثناء والتخصيص أربع معان تجوز على الله ﷻ كلها إلا البداء فإنه لا يجوز على الله ﷻ خلافًا للرافضة الذين أجازوه على الله ﷻ، تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا[٣].

(١) طلعة الشمس ١/٥٣٤ ـ ٥٣٧.
(٢) منهج الطالبين ١/٢١٣.
(٣) العدل والإنصاف ١/١٦١.

والناسـخ والمنسـوخ ما يكون فيه دلالة على معرفة الناسخ الذي يجب العمل به والإيمان بالمنسـوخ الذي نهينا عن العمل به بعد نسـخه بإذن الله وتوفيقه. قال الله تبارك وتعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقـرة: ١٠٦]، يعني خيرًا منها لكم أو مثلها في العمل والفرض أو ننسـها: نتركها على حالهـا. وقال قوم من أهل التفسـير: ﴿أَوْ نُنسِهَا﴾ فلا تقرأ على وجه الدهر، يقول صاحب هذا التفسير: أي ننهى عن قراءتها فلا تقرأ حتى تنسى[١].

٢٨٣ البدا

عين البداء الظهور والانكشـاف، ومعنى بدا لي هـذا، أي: ظهر لي هذا وهو الظهور بعد الخفا وهذا أمر لا يجري على الخالق سـبحانه؛ لأنه نقص وجهل لكن يجـوز على المخلوقين فأجازته الرافضـة، ويروونه عن علي بن أبي طالب وعن أهل البيت ويزعمون أن عليًّا إنمـا منعه أن يخبر عما يكون إلى يوم القيامة لئلا تبدو له البدوات فيترك، وقال في إسماعيل: ما بدا لله ﷻ في شيء ما بدا له من أمر الذبيح إسـماعيل وروي عن موسى بن جعفر أنه قال: «هو ديننا ودين آبائنا في الجاهلية وفي الإسلام».

إن البداء والجهل عن الله ﷻ منفيان، وذلـك لأن الله حكيم بذاته ولذاته لا بفعله الحكمة كان حكيمًا فهو حكيم قبل الفعل وعالم بذاته ولذاته فعميت عليهم الأخبار في اتصاف الباري بالكمال فرجعوا إلى حد الوصفين فأجازوه على الله ﷻ وهو الجهل[٢].

(١) جامع ابن بركة ١/٢٨ ـ ٢٩.
(٢) العدل والإنصاف ١/١٦١ ـ ١٦٢.

٢٨٤ حكم النسخ

النسخ جائز عند جميع أهل الملل الإسـلامية وغيرها، ولا خلاف بينهم في جـوازه عقلًا ونقلًا، خلافًا لأكثـر اليهود وبعض مـن لا يعبأ بخلافه من الإسلاميين.

واحتج المتفقون على جوازه بالعقل والنقل:

أما العقل؛ فلأن النسخ فعل من أفعال الله تعالى، وإذا كان فعلًا من أفعال الله تعالى فإمـا أن تعتبر فيها المصالـح العبادية تفضلًا على ما عليـه الجمهور أو لا تعتبر، فإن لم تعتبر، فجوازه ظاهر؛ لأنه فاعل مختار يفعل ما يشـاء ويحكم ما يريد ولا يسأل عما يفعل، وإن اعتبرت المصالح تفضلًا، فجوازه ظاهر لجواز اختلاف المصالح باختلاف الأوقات والأزمـان، فيجوز أن تكون المصلحة في مشروعية الحكم المنسوخ في زمان ثم يكون مفسدة بعد ذلك الزمان.

وأما النقل؛ فلأن الاسـتمتاع بالأخوات كان حـلالًا في زمن آدم عليه السلام ثم نسخ في سـائر الشـرائع، ولأن الختان كان جائزًا في شـرع إبراهيم عليه السلام ثم وجب في شريعة موسى عليه السلام ، ولأن الجمع بين الأختين كان جائزًا في شريعة يعقوب عليه السلام ثم حرم في سائر الشرائع.

وزعمت اليهود ـ إلا العيسوية منهم ـ أن النسخ غير جائز، ثم افترقوا في منع جوازه فرقتين:

فذهبت فرقة منهم إلى منـع جوازه عقلًا، ووافقهم علـى ذلك عبيد بن عمير الليثي وغيره ممن لا يُعبأ به، ولعل أكثرهم من الشيعة. وعبيد بن عمير، قال أبو يعقوب: هو تابعي على الأصح، وقيل: صحابي.

وذهبت الفرقة الأخرى إلى منع جوازه نقلًا.

ولما كان خلاف اليهود ومن وافقهم في إنكار جواز النسخ لا يعد خلافًا لضعفه بالحجج القاهرة والبينة الظاهرة، فلا ينبغي أن يخالف أحد من الإسلاميين في جوازه بعد الإجماع على وقوعه[١].

وقد اختلف الناس في النسخ فقال بعضهم: لا ناسخ ولا منسوخ، وقالوا: ليس من الحكمة جواز النسخ على الله ﷻ؛ لأنه بدا وهو قول اليهود أخزاهم الله، وهو مذهب عبيد بن عمير الليثي من التابعين، ورغم أن النسخ الموجود في القرآن هو نسخ النقل كانتساخ الكتاب من الكتاب، وقال الله ﷻ: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩]، وفسر فيه ابن عباس أن الحفظة تكتب ما حفظت من أفعال العباد، وتلتقي في السماء مع ملائكة يكتبون ما صح للعبد مما يؤخذ به، ويثاب عليه مما هو مكتوب في اللوح المحفوظ فتتقابل النسختان فيثبت جميع ما صح في اللوح المحفوظ، ويتلاشى ما سواه وهو معنى قول الله ﷻ: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩]، فالمعنى الذي ذهبنا إليه من النسخ هو المعنى الذي ذهبوا إليه، وسموه بيانًا للقرآن فاتفقنا في المعنى واختلفنا في اللفظ. وأبطلوا اللفظ وأطلقوا المعنى فهؤلاء أهون عذرًا من الأولين[٢].

٢٨٥ أدلة النافين للنسخ

حجة من أبطل النسخ أن الخبر الأول مكذب للخبر الثاني، والكذب في أخبار الله ﷻ محال، وهذا ليس بشيء؛ لأن هذا القائل يقول: الخبر يوجب الثواب على هذه الطاعة قد جاء فلما نسخ الأمر زال ولا يزال إلا بضده، وليس كل واحد من الخبرين بمكذب للآخر في قوليهما جميعًا، لأنا نقول: إن زمان استقبال بيت

(١) طلعة الشمس ٥٤٢/١.

(٢) العدل والإنصاف ١٦٢/١ ـ ١٦٣.

المقدس مأمور باستقبالها ومستقبلها مطيع ومثاب، ومخبر أن له ثوابًا وفي زماننا هذا أن مستقبل بيت المقدس منهي ومعاقب ومخبر أن عليه عقابًا[١].

٢٨٦ إنكار اليهود للنسخ

أنكر اليهود النسخ رأسًا، وهم في إنكاره فريقان:

ـ فمنهم: من أنكره عقلًا.

ـ ومنهم: من جوزه عقلًا؛ لكنه منع منه سمعًا.

احتج اليهود على منع النسخ عقلًا بأن النسخ بدأ، والبدء في حق الله محال، وجوابه: أن النسخ ليس بدءًا؛ لأن الله ﷻ قد قضى بأن الشرع الذي سينسخ إنما هو مشروع إلى الوقت الذي ينسخ فيه، وقد علم ربنا ذلك فلا بدء، وذلك كالإحياء بعد الإماتة، والإماتة بعد الإحياء، والمرض بعد الصحة، والصحة بعد المرض[٢].

٢٧٨ بيان الوقت الذي انتهى إليه جواز النسخ

لم يزل ثاني الرسل ينسخ الحكم السابق في الزمان الأول حتى جاء نبينا محمد ﷺ بالشرع الذي أمره بتبليغه رب العالمين بواسطة جبريل الأمين، فشرعه عليه الصلاة والسلام ثابت أبدًا لا يأتي عليه نسخ حتى تنقطع دار التكليف، لأنه نبي الساعة وخاتم النبيين، فلا نبي بعده ﷺ فلا ينسخ شرعه، قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠][٣].

---

(١) العدل والإنصاف ١٦٤/١ ـ ١٦٥.

(٢) معارج الآمال ٩٥/١.

(٣) معارج الآمال ٩٦/١.

٢٨٨ عدم نسخ شريعتنا بغيرها، وجواز نسخ بعضها

النسخ جائز وواقع على الشرائع التي قبل نبينا، أما شريعة نبينا فلا يصح نسخها، لإخبار الله تعالى ورسـوله وإجماع الأمم بأن نبينا ﷺ خاتم النبيين، فيمتنع أن يكون شرعه منسوخًا بشرع غيره، فيستحيل النسخ استحالة شرعية بموته ﷺ وأما في زمانه فإنه قد وقع نسخ بعض شرعه ببعض[(١)].

٢٨٩ أدلة المثبتين للنسخ

أما من أجاز النسـخ على الأخبـار التي تتعاقب على الأمـر والنهي إذا وجب أو زال بإيجاب الثواب مع الأمر وسقوطه بعد الأمر وإيجاب العقاب مع النهي وسقوطه بعد الأمر، وأن الخبر الأول الذي قال: هذا فرض، والخبر الآخر الذي قـال: ليس بفرض هما خبـران مختلفان بإجمـاع الأمة، وإنما اختلفا في التسمية، فمن أجاز النسـخ فلا حرج وإن كان مخطئًا فإنما أخطأ في اللغة وقد أتى بالمعنى وإن كان مصيبًا فهو ذاك ومن شرك هذا فقد حصل في مذهب الخوارج الذين يشـركون على الذنوب فمن شـرع بناسخ الطاعة والمعصية شرع بناسخ الثواب والعقاب ومن شـرع بناسخ الثواب والعقاب شرع بناسخ الخبرين والنصوص في هذه المسميات كلها معدومة[(٢)].

٢٩٠ محل النسخ

إن الأمر والنهي الشـرعيين هما محل النسخ الشـرعي، فيكون فيهما وإن وردا بصيغـة الخبر كأمرتكم بكـذا ونهيتكم عن كـذا، ومنه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ

(١) معارج الآمال ٩٨/١.
(٢) العدل والإنصاف ١٦٥/١.

﴿وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١]، ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، ونحو ذلك من الآيات؛ لأن المقصود منها إنما هو إباحة الشيء أو تحريمه أو إيجابه، وهو معنى الأمر والنهي، وليس المراد منها الإخبار عن الحل والتحريم والإيجاب الواقع في الماضي، حيث لا يمكن تغيير مدلول الأخبار عنها، لكن يشترط في صحة النسخ في الأمر والنهي المذكورين أن يكونا فرعيين، فلا يصح نسخهما إذا وردا في معرفة الله تعالى أو معرفة صفاته كقوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، ونحو ذلك.

وكذلك لا يصح نسخها في نحو: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [محمد: ٣٣]، ﴿لَا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [يس: ٦٠]، وجوز بعض الظاهرية نسخ التوحيد، وأجاز الأمر بالتثنية والتثليث وبعبادة غير الله تعالى، وبأن يكون التوحيد يومئذ كفرًا لو فعل، وتغالى حتى قال: لو أراد أن يتخذ ولدًا لفعل!.

قال البدر الشماخي: والمجوز لذلك أبو بكر الظاهري، وبطلان هذا القول لا يخفى على ذي بال لما فيه من عكس الحقائق وتجويز المستحيل عقلًا وشرعًا تعالى الله عما يقول المبطلون علوًا كبيرًا.

إن الإخبار إما عن الأحكام الشرعية الفرعية كـ«قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾» [المائدة: ٣]، أو الأحكام العقلية كـ«العالم حادث»، أو عن الأحكام الحسية كـ«النار حارة» و«الماء بارد».

فالإخبار عن الأول مما يقبل النسخ كالإخبار عن حل الشيء أو حرمته؛ لأنهما في معنى الأمر والنهي مثل: «هذا حلال» ثم أخبر عن حرمته، و«ذاك حرام» ثم أخبر عن حله.

واختلفوا في صحة نسخ الإخبار عن الأحكام الغير الشرعية الفرعية، قال بعض المعتزلة والأشـعرية: يجوز النسـخ في الخبر مطلقًـا إذا كان مدلوله متكررًا وكان الإخبار عنه عامًا، كما لو قال: عمرت زيدًا ألف سنة، ثم بيَّن أنه أراد تسـعمائة، بخلاف ما إذا لم يكن متكررًا، نحو قوله: أهلك الله زيدًا، ثم قال: ما أهلكـه؛ لأن ذلك يقع دفعة واحـدة، فلو أخبر عـن إعدامه وإيجاده جميعًا كان تناقضًا.

وفصل بعضهم بين الماضي والمسـتقبل فمنعه فـي الماضي وجوزه في المسـتقبل؛ لأن الوجود المتحقق لا يمكن رفعه بخلاف المستقبل، لأنه منع من الثبوت[١].

وقد اختلف الناس فيما يقع فيه النسـخ، قال بعضهم: لا يجوز إلا في الأمر والنهي ومعناه أن الأمر إذا ورد أخيرًا، أزال حكم النهي من حينه والنهي إذا ورد أخيرًا أزال حكم الأمر. والأمر والنهي قائمان بأعيانهما، وقال بعضهم: إن النسخ يلحق الأمر والنهي والطاعة والمعصية؛ لأن الطاعة تبع للأمر ونتيجته، والمعصية تبع للنهـي ونتيجته، وقال بعضهـم: إن النسـخ يلحق الأمر والنهـي والطاعة والمعصية والثـواب والعقـاب، لأن الثواب تبـع للطاعة كمـا أن العقاب تبع للمعصية، لأنه محال زوال الأمر، وتبقى الطاعـة أو زوالهما، ويبقى الثواب كما أنه محال زوال النهي وتبقى المعصيـة أو زوالهما ويبقى العقاب، وقال بعضهم: يجوز نسخ هذه الثلاثة وزادوا جواز نسخ الأخبار عن العقاب والثواب[٢].

والنسخ لا يقع إلا في الأمر والنهي ومن يجوز ذلك في الخبر، لأنه ليس يجوز أن يقـول الصادق جل ذكره: إنـه يكون كذا وكذا ثم ننسـخ ذلك بأن

(١) طلعة الشمس ٥٤٢/١ ـ ٥٤٤.
(٢) العدل والإنصاف ١٦٣/١ ـ ١٦٤.

يقول: إنه لا يكون، أو يقول: إنه يكون ثم يقول: إنه لا يكون وكذلك في الماضي: هذا هو الكذب، والله تعالى يتعالى عنه علوًّا كبيرًا[١].

٢٩١ الفرق بين النسخ والتخصيص

أما النسخ فرفع حكم قد ثبت واستقر والتخصيص بيان مخصص لم يتناوله الخطاب وغير مراد له، والنسخ لا بدّ وأن يكون متراخيًا عن زمان المنسوخ والقياس بمثابة النسخ يخص ولا ينسخ به وإذا ثبت عموم الأزمان والأعيان بقول ثم نسخ بعض تلك الأعيان والأزمان كان تخصيصًا لا ناسخًا[٢].

٢٩٢ الفرق بين الاستثناء والنسخ

الفرق بين الاستثناء والنسخ؛ أن الاستثناء ما خرج منه لم يرد بالكلام الأول ومن قال: لا إله إلا الله هل نفى في أول كلامه ألوهية الله تعالى ثم أثبتها بعد الاستثناء في آخر كلامه، الجواب لا، لم ينف أول ما أثبت آخرًا لأن الاستثناء لم يكن مرادًا في أول الكلام وإنما يتعلق بألوهية غير الله تعالى[٣].

٢٩٣ المراد بالناسخ والمنسوخ

اختلف القائلون بالناسخ والمنسوخ هل هما الآيتان أو أحكامهما، فقال بعض: النسخ في نفس الآيتين، وقال بعضهم: النسخ في نفس الحكمين، والأصل أن النسخ في الآيتين جميعًا هذه ناسخة وهذه منسوخة، وإن كان الحكمان هو المنسوب إليهما النسخ ومن جعل البيان هو الناسخ في الآية

(١) جامع ابن بركة ٤٢/١.
(٢) العدل والإنصاف ١٦٦/١.
(٣) العدل والإنصاف ١٦٦/١.

نفسها نسخ بآية المواريث آية الوصية، حيث قال الله ﷻ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾ [النساء: ١١] فبيَّن وشرع فيقتضي هذا القول نسخ قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ حَقًّا عَلَى ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]، فيكون الوالدان والأقربون منسوخة الوصية لهما لأنه بدل حكم يناقض حكمًا فصار نسخًا، وكذلك شروط المهادنة كانت منسوخة بنفس الترك والضعف الذي زال عنهم، ومن قال: لا بدّ من بيان وناسخ ينسخ الوصية للوالدين لا وصية لوارث وهو قول رسول الله ﷺ: «**إن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث**»[(١)] جعل إعطاء كل ذي حق حقه كالسبب والشيء إذا كان عن سبب قصر الناس الحكم إليه وإن جاء الأمر ابتداء حمل على عمومه، وكذلك قالوا: إن صوم شهر رمضان ناسخ لفرض يوم عاشوراء وكل فرض كان قبلها وكذلك النكاحات والطلاقات والبيوعات وغير ذلك[(٢)].

وقد اختلف الناس في هذا الباب على وجوه فقال قوم: إن المنسوخ ما رفع تلاوته وتنزله له كما رفع العمل به (نسخه بتأويله). وقال آخرون: النسخ لا يقع في قرآن قد نزل وتلي وحكم بتلاوته النبي ﷺ، ولكن النسخ ما أبدل الله منه في حكمه من التفسير الذي قد أزاح عنهم ما كان يجوز أن يمتحنهم به من الأمور الشداد والأمور العظام التي تعبد بها من كان قبلهم من الأمم وهرب هؤلاء من أن يقولوا: إن الله ـ جل ذكره ـ ينسخ شيئًا بعد نزوله وبعد أن عمل به المؤمنون عن ربهم بحضرة نبيهم ﷺ وزعموا أن من وصف الله بذلك فقد وصفه بالبداء، وقال آخرون: إنما الناسخ والمنسوخ هو

---

(١) رواه الترمذي في كتاب: الوصايا عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء لا وصية لوارث، ح: ٢١٢٠.

(٢) العدل والإنصاف ١/١٦٧.

أن الله جـل ذكره نسـخ القرآن من اللـوح المحفوظ الذي هـو أم الكتاب، والنسـخ لا يكون إلا من أصل. وقال آخرون: بل يجوز أن ينسخ قرآنًا أنزله بأن يبدل به آية أخرى بعدما نزلت به الأولى. فتتلـى الآية التي كانت تتلى ويكون العمل على الأخرى. وقد يجوز أن يرفـع الله تلاوة الأولى كما رفع العمل بها[١].

٢٩٤ ما يكون فيه النسخ

يجوز نسـخ نظـم الكتاب والسُّـنَّة مع معناهمـا المقصـود المعبر عنه بالحكم، وبذلك صرح البدر الشـماخي رحمه الله تعالى، قال: وتوقـف فيه بعض أئمة عُمان، وأجازه المصنف، يعني الإمام أبا يعقوب رحمة الله عليه.

ويجوز أيضًا نسـخ التـلاوة دون الحكـم، ووقع ذلك، كقـول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: كان فيما أنزل: (الشـيخ والشـيخة إذا زنيا فارجموهما البتة). ويجوز أيضًا نسـخ الحكـم دون التلاوة، كنسـخ آية السـيف، لآيات كثيرة وتلاوتها باقية، وكالاعتداد بالحول نُسخ بأربعة أشهر وعشرًا وتلاوتها باقية، وهي قوله تعالى: ﴿مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠].

ومثال ما إذا نسـخ التلاوة والحكـم معًا نحو ما روي عن عائشـة رضي الله عنها: «عشر رضعات يحرمن، ثم نسخن بخمس»[٢].

والنسخ لا يقع إلا في الأمر، والنهي، ولا يجوز في الخبر[٣].

---

(١) جامع ابن بركة ٤٢/١ ـ ٤٣.

(٢) طلعة الشمس ٥٤٨/١ ـ ٥٤٩، والحديث رواه مسلم في كتاب: الرضاع، باب: التحريم بخمس رضعات، ح: ١٤٥٢.

(٣) منهج الطالبين ٢٢١/١.

٢٩٥ نسخ التلاوة وبقاء الحكم

نسـخ تلاوة القرآن وبقاء الحكم قد تكلم فيه بعض أهل العلم وأجازوه ولم يحيلوه وتأولوا فيه قول الله ﷻ: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلْجَهْرَ وَمَا يَخْفَىٰ﴾ [الأعلى: ٦، ٧]، قال أصحاب الحديـث: إن الروايات قد تظاهرت بأن آية الرجم موجودة في كتاب الله ﷻ حتى رفعت ونسخت مع بقاء حكمها فهي ناسخة منسوخة هي ناسخة لذوات السبيل ومنسوخة التلاوة في القراءة، وقد روي أن عمر بـن الخطاب ﷺ قرأهـا وهو على المنبـر على ملأ من المهاجريـن والأنصار أوفر ما كانـت أمة محمد ﷺ وبين يدي موته بأشـهر فقال: لولا أن يقـال: إن عمر زاد فـي كتاب الله ﷻ ما ليس فيـه لأثبتها في حاشية المصحف وهي: «الشيخ والشـيخة إذا زنيا فارجموهما البتة» بعدهما والله تواب على من تاب[١].

٢٩٥ ما لا يجوز فيه النسخ

لا يجوز النسخ في معرفة الله تعالى ولا الإباحة ولا الندب ولا النسخ في الأمور العقلية كلها؛ لأن الشرع لا يأتي بخلفها[٢].

٢٩٧ الحكمة من مشروعية النسخ

الناسخ قد يرد قبل امتثال المنسـوخ وليس ذلك ببدء وقد يكون امتحانًا وتخفيفًا ومثوبة وعقوبة، فأما حيث يكون اختبارًا فأمر الله تعالى لإبراهيم ﷺ حين أمره بذبح ابنه ثم فداه بذبح عظيم. وإن كان النسـخ والفدا لم يقعا إلا ذلك فـداه بالذبح العظيـم. ولكن بعد ما اختبـره وامتحنه، أمـا حيث يرد

(١) العدل والإنصاف ١٦٨/١ ـ ١٦٩.
(٢) العدل والإنصاف ١٦٥/١ ـ ١٦٦.

بالتخفيف فهو قــول الله ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِۚ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴾ [الأنفال: ٦٥]، ثم قال: ﴿ ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًاۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [الأنفال: ٦٦].

وأما حيث يصير مثوبة فقولــه: ﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، إلى قوله: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]

وأما عقوبة فقولــه: «﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴾ [النساء: ١٦٠][1].

٢٩٨ الحكمة من تخفيف بعض الأحكام

إن قال قائل: ما معنى قول الله تعالــى: ﴿ ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًاۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [الأنفال: ٦٦]، أيقــول: إنه لم يكن له علم قبل ذلك عندما ألزمهم من الفرض الأول؟ قيل له: هو عالم بما كان وما يكون ولا يخفى عليه شــيء، ولكن خفف عليهم وألزمهم هذا الفرض الثاني والله أعلم وأحكم؛ ولما كان المسلمون أقلاء في صدر الإسلام وكانت نياتهم أقوى فرض الله عليهم الفرض الأول لقوة نياتهم، ولما كثر المســلمون وكان الحرص منهم على قتال العدو ضعيفًا خفف المحنة عليهم وألزمهم هذا الفرض الثاني[2].

(١) العدل والإنصاف ١٦٦/١.

(٢) جامع ابن بركة ١٩٩/١.

٢٩٩ نسخ الفحوى

يجوز نسـخ الفحوى وأصلها معًا، صرح بذلك الأصوليون قال صاحب «المنهاج»: ولا أعرف في ذلك خلافا. مثاله: أن ينسخ قول الولد لوالديه: أف، وأن يضربهما، ويجوز أيضًا نسخ أصلها دونها، نحو أن ينسخ تحريم التأفيف، بإباحته دون الضرب، فهذا جائز عند الإباضيَّة وعنـد المعتزلة، واختاره ابن الحاجب، وصححه البدر الشماخي.

وأمـا العكس ـ وهـو أن ينسـخ الفحـوى دون أصلها ـ قـال صاحب «المنهاج»: ففيه تفصيل، وهـو أنه إن لم يكن فيه معنـى الأولى؛ أي: إن لم يكن حكم الفحوى أولى من حكم أصلها في كونـه منهيًّا عنه أو مأمورًا به، جاز نسـخ الفحوى دون أصلها كما يجوز نسخ أصلها دونها. مثال ذلك قوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥]، فهاهنا أصل وفحـوى، فالأصل وجوب ثبات عشـرين لمائتين، والفحـوى وجوب ثبات واحد لعشرة، فيجوز نسخ الفحوى ـ وهو ثبات الواحد للعشرة ـ دون الأصل وهو وجوب ثبات العشرين للمائتين، فلما كان الفحوى وأصلها مستويين في الحكـم، أي: لا أولوية لأحدهما بالأمـر دون الآخر، جاز نسـخ أيهما دون الآخـر، إذ لا وجه يقتضي منع ذلـك، وإن كانت الفحـوى أولى من أصلها بالحكم، فلا يجوز نسـخ الفحوى وهي أولى بالحكم، وذلك كنسخ تحريم الضرب ونحوه للوالدين دون التأفيف لهمـا؛ لأن من البعيد أن يباح ضربهما ـ وهو أغلظ حكمًا ـ ويحرم التأفيف لهما وهو أخف حكمًا، فلا يصح نسـخ الفحوى حيـث يكون فيها معنـى الأولـى دون أصلها؛ لأن فيهـا نوعًا من المناقضة، قال صاحب «المنهاج»: وهذا هو الصحيح[1].

(١) طلعة الشمس ١/٥٥٥ ـ ٥٥٦.

٣٠٠ نسخ مفهوم المخالفة

يجوز نسخ مفهوم المخالفة دون المتن. والمراد بالمتن الأصل الذي ثبت به المفهوم، وكذلك أيضًا يجوز نسخ الدليل الظني بمفهوم المخالفة إذا تأخر عنه، وهذا الجواز إنما هو على مذهب من جعل مفهوم المخالفة دليلًا شرعيًّا، أما على مذهب من منع كونه دليلًا فلا يثبت النسخ فيه ولا به، لكونه عنده غير دليل، ولا يكون النسخ بغير دليل مثبت للحكم، والنسخ إنما يكون لما ثبت من الحكم الشرعي، فمثال نسخه ما وقع في نسخ وجوب ثبات المائة للألف، فإن وجوب ذلك دال على وجوب ثبات العشرة للمائة بطريق المفهوم، وبنسخ وجوب ثبات المائة للألف نسخ وجوب ثبات العشرة للمائة أيضًا، أما نسخ المفهوم مع أصله فمما لا إشكال فيه[1].

٣٠١ نسخ المقيس

المراد بالمقيس هاهنا: حكم الفرع، والمراد بأصله: حكم الصورة التي ورد فيها النص، والمعنى أن نسخ أصل القياس نسخ لفرعه، ولا يصح بقاء حكم الفرع مع نسخ الأصل، لأن الأصل هو الذي أخذ منه حكم الفرع من تحريم وتحليل وغير ذلك. وهذا قول أكثر الأصوليين، وصححه البدر رحمه الله تعالى وقيل: يصح بقاء الفرع بعد نسخ أصله.

والحجة لنا على عدم صحته: أن العلة بنسخ حكمها خرجت عن كونها معتبرة، فلا فرع، وأيضًا فلو صح بقاء الفرع مع نسخ أصله لصح ثبوت حكم شرعي بلا دليل، وهو باطل قطعًا.

واعترض عليه: بأنه إنما حكمتم بانتفاء حكم الفرع بالقياس على انتفاء حكم الأصل بغير علة.

---

(١) طلعة الشمس ٥٥٧/١.

وأجيب: بأنه إنما حكمنا بانتفاء الحكم لانتفاء علته[١].

٣٠٢ شروط النسخ

للنسـخ شـروط، بعضها متفق عليه، وبعضها مختلف فيه، فأما الشروط المتفق عليها؛ فمنها:

١ ـ كون الناسخ والمنسـوخ حكمين شـرعيين، فإن العجز والموت كل منهما يزيل التعبد الشرعي مع أنه لا يُسمَّى ذلك نسخًا، وكذلك إزالة الحكم العقلي بالحكم الشرعي لا يُسمَّى نسخًا أيضًا.

٢ ـ كون الناسـخ منفصلًا ومتأخرًا عن المنسـوخ، فإن الاستثناء والغاية لا يسميان نسخًا أيضًا. وهذه الشروط كلها معلومة من تعريف النسخ ومحله.

وأما الشروط المختلف فيها؛ فمنها:

١ ـ كون الناسخ والمنسوخ من جنس واحد من الكتاب والسُّنَّة.

٢ ـ اشتراط البدل للمنسوخ.

٣ ـ ومنها: اشتراط كون الناسخ أخف من المنسوخ أو مثله، فإنها شروط عند قوم دون آخرين[٢].

٣٠٣ ما يَنسخ وما يُنسخ

جائز نسخ القرآن بالقرآن والسُّنَّة بالسُّنَّة ونسخ السُّنَّة بالقرآن ونسخ القرآن بالسُّنَّة وأخبار الآحاد بأخبار الآحاد وأخبار الآحاد بالتواتر والأخبار المتواترة بأخبار الآحاد والأخف بالأثقل والأثقل بالأخف والنسخ إلى غير بدل ونسخ

(١) طلعة الشمس ١/٥٥٨.
(٢) طلعة الشمس ١/٥٥٩.

التلاوة وبقاء الحكم ونسخ الحكم وبقاء التلاوة ونسخهما معًا وأن ينسخ كل واحد صاحبه[١].

ومن زعم أن السُّنَّة تنسخ القرآن، والقرآن لا ينسخ السُّنَّة، فالحجة عليه: أن رسول الله ﷺ لم يزل يصلي إلى بيت المقدس بغير قرآن نزل، فنسخ الله ذلك بالقرآن، وحول القبلة إلى الكعبة[٢].

٣٠٤ النسخ إلى غير بدل

يجوز نسخ الآية أو الحكم إلى غير بدل، وبه قال أكثر الأصوليين وخالف فيه داود الظاهري فمنع من النسخ إلى غير بدل، وحكي هذا القول عن الشافعي أيضًا.

والحجة للإباضيَّة على جوازه: وقوعه في الكتاب والسُّنَّة، فمن ذلك: نسخ وجوب الإمساك عن المفطرات للصائم بعد الفطر، فإنه كان يجب على الصائم إذا أفطر بعد المغرب أن يمسك عن كل مفطر إلى آخر اليوم الثاني ثم نسخ، ولم يكن للإمساك بدل يجب علينا، بل إن شئنا أمسكنا وإن شئنا أفطرنا.

ومن ذلك أيضًا: أنه كان محرمًا علينا ادخار لحوم الأضاحي، ثم نسخ التحريم لا إلى بدل.

ومن ذلك أيضًا: وجوب تقديم الصدقة على مناجاة الرسول ﷺ، ثم نسخت لا إلى بدل.

ومن ذلك أيضًا: الاعتداد بالحول قد نسخ بأربعة أشهر وعشر، فما زاد على الأربعة والعشر فقد نسخ لا إلى بدل[٣].

---

(١) العدل والإنصاف ١/١٦٨.

(٢) منهج الطالبين ١/٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٣) طلعة الشمس ١/٥٦٣ ـ ٥٦٤.

٣٠٥ النسخ بالأخف والأثقل

النسـخ كما أتى إلى غير بدل كذلك أتى ببدل هو أخف من المنسـوخ وببدل أثقل منه، أما نسـخه إلى بدل أخف منه، فمتفق على جوازه ووقوعه، وما إلى بدل أثقل منه في التكليف، وأشـق على النفـس، فذهب إلى جوازه أكثر الأصوليـين، وخالف في جوازه الشـافعي وداود الظاهـري، فزعما أنه لا يجوز نسخ الأخف بالأشق، وجواز ذلك هو الصحيح.

أمـا إذا لم نعتبـر المصلحة فظاهـر، وأمـا إذا اعتبرناهـا فقد تكون المصلحة بالأخف والأثقل، فمن ذلك نسـخ تخييرنا بيـن أن نصوم في رمضان أو أن نخرج الفدية بحتم الصوم، فخيرنـا في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ثم نسـخ بقوله: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقـرة: ١٨٥]، فحتم الصوم ومنـع إجزاء الفدية عنه، أشق من التخيير بينهما.

ومن ذلك أيضًا نسـخ وجوب صوم يوم عاشـوراء بوجوب صوم شـهر رمضان، وصوم يوم واحد أخف من صوم شهر بتمامه

ومن ذلك أيضًا: نسخ حبس الزانيات في البيوت بالحد[1].

٣٠٦ نسخ القرآن بالقرآن

ينسـخ القرآن بالقـرآن اتفاقًا كمـا في قولـه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ۚ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِى مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، نسـخت بقوله تعالـى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ

(١) طلعة الشمس ٥٦٥/١ ـ ٥٦٦.

أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ۖ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٤].

وكل آية في القرآن تحل الخمر، وترخص فيه فهي منسوخة بهذه الآية، قوله في تحليلها: ﴿وَمِن ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [النحل: ٦٧]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]، كل هذا قبل نزول ﴿فَاجْتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: ٩٠]، ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]، فإن هذه الآية ناسخة تحليل ذلك[(١)].

٣٠٧ نسخ القرآن بالسُّنَّة

وينسخ القرآن بالسُّنَّة المتواترة أو المشهورة المتلقاة عند الأمة بالقبول، وذلك كنسخ الوصية للوالدين كقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]، بقوله ﷺ: «**لا وصية لوارث**»[(٢)].

وكحبس الزواني في البيوت، الواجب بقوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥]، نسخ بقوله عليه الصلاة والسلام: «**قد جعل الله لهن سبيلًا: الثيب بالثيب الرجم**»[(٣)].

وإنما صح نسخ القرآن بالسُّنَّة المشهورة؛ لأن السُّنَّة المشهورة المتلقاة بالقبول مقطوع بصدقها كالمتواتر، فالنسخ بالمشهور المتلقى بالقبول نسخ بدليل قطعي[(٤)].

---

(١) جامع البسيوي (قسم الدراسة) ١٨٥/١ ـ ١٨٦.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) الحديث رواه مسلم في كتاب الحدود، باب: حد الزنى، ح: ١٦٩٠.

(٤) طلعة الشمس ٥٦٩/١.

٣٠٨ نسخ السُّنَّة بالقرآن

تنسخ السُّنَّة بالقرآن، كنسـخ وجوب التوجه إلى بيت المقدس واستقباله الثابت بالسُّـنَّة بقوله تعالـى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وكنسخ صوم يوم عاشوراء وكان واجبًا بالسُّنَّة بقوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥][(١)].

ومن أنواع النسخ المختلف فيها عند الإباضيَّة نسـخ السُّنَّة بالقرآن، فقد أجازه جمهورهم، وأنكره أبو غانم الخراساني، في قوله: (ولا نعلم في كتاب الله شـيئًا نزل نسـخه إلا بالقرآن، ولا نعلم رواية نسـخت القرآن)، وذهب السالمي إلى أن القرآن ينسخ بالمتواتر فقط دون الآحاد.

أما البسـيوي فقد أورد رأي المانعين في مقـام الاحتجاج، وظاهر كلامه يؤيد قولهـم، قال: «وقـد نهى النبي ﷺ عـن أكل كل ذي ناب من السـباع ومخلب من الطير»[(٢)] وهو ﷺ أعلم بتأويل كتاب الله، والموكل بالبيان لأمته، وليس خبره ناسـخًا للآية كما ذكر من قال: إن السُّنَّة لا تنسخ القرآن الكريم؛ لأن الله يحرم ما شاء في كتابه وما شـاء على لسان نبيه ﷺ، وهذه الآية زيادة فيما نهى الله عنه على لسـان نبيه ﷺ فنفى البسـيوي أن تكون الآية منسوخة بالرواية، وإنما جاءت الرواية مبينة ومكملة للمنهيات التي جاءت في الآية.

ومن الأمثلة التي يسـتدل بها القائلون بنسخ القرآن بالسُّنَّة قول النبي ﷺ «**لا وصية لـوارث**»[(٣)]، حيث نسـخ الحديث آية الوصية، وهـي قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠].

---

(١) طلعة الشمس ٥٧٠/١ ـ ٥٧١.

(٢) رواه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: لحوم الحمر الإنسية، ح: ٥٥٢٧.

(٣) سبق تخريجه.

أما البسيوي فله رأي آخر في المسألة وهو التخصيص، يقول: (والأقارب: هم الذين لا يرثون من ماله شـيئًا، وقد ضيع من فرائـض الله حقًّا لله عليه إن كان من المتقين، فأمـا الوالدان الوارثان فلا وصية لهما؛ لقول الرسـول ﷺ «**لا وصية لـوارث**»[١]، وقـد قيل: إن نصيبهمـا من الميراث نسـخ لهما من الوصية. فأما ما عليه النسخ قال: إن ذلك مخصوص بالسُّنَّة؛ لأن من لم يكن وارثًا مـن الوالدين جائز له الوصيـة، وإنها لم تثبت الوصيـة للوارث بقول الرسول ﷺ وهو القول نفسه الذي ارتضاه ابن بركة[٢].

ونسخ القرآن بالسُّنَّة قال به أكثر الإباضيَّة، واحتجوا بأن الله تعالى: فرض علينا سبع عشـرة ركعة في كل يوم وليلة، ثم إن النبي ﷺ سن على المسافر بعض ذلك دون جميعه[٣].

ويجوز نسخ القرآن بالسُّنَّة المتواترة وأجاز ذلك أكثر أصحاب أبي حنيفة وبعض أصحاب الشـافعي يقول بالوجهين جميعًا: إنه لا ينسخ قرآنًا إلا قرآن مثله، وقال بعضهم: إنه ينسخ السُّنَّة، وأن السُّنَّة لا تنسخها إلا سُنَّة مثلها، ولا ينسـخ كل واحد منهمـا صاحبه، واسـتدل من أجاز نسـخ السُّـنَّة للقرآن بقولـه ﷻ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشـر: ٧]، وبقـول الله ﷻ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٣ ـ ٥]

فإذا كانت السُّنَّة متواترة ومسـتفيضة فلا بأس بذلك، لأن البيان من عند رسـول الله ﷺ لجميع أحكام الدين مأمور به؛ والنسـخ أحدهـا، وعلى من شافهه الإيمان به وعلى من رأى وسمع التبليغ[٤].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) جامع البسيوي (قسم الدراسات) ١٨٧/١ ـ ١٨٨.

(٣) منهج الطالبين ٢٢٣/١.

(٤) العدل والإنصاف ١٧١/١.

واختلفوا في وجه آخر. فقال قوم: لا ينسخ القرآن إلا بقرآن مثله واحتجوا بقول الله تبارك وتعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ولا يكون ما ليس بقرآن خير من القرآن. وقال آخرون: بل السُّـنَّة تنسـخ القرآن والقرآن لا ينسخ السُّنَّة. وقال آخرون: السُّنَّة إذا كانت بأمر الله تعالى من طريق الوحي وإن لم تكن ما أوحي به فيها قرآنًا فإنها تنسـخ القرآن. فإذا كانت على طريق الاجتهاد والرأي فإنها لا تنسخ[١].

والناسـخ من القرآن: هو الذي يجب العمل به، والمنسوخ: ما نهينا عن العمل به، وأمرنا بالإيمان به.

قال الله تعالـى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقـرة: ١٠٦]، أي: خير منها لكـم، أو مثلها في العمل، والفرض، أو ننسها فنتركها على حالها، وقال قوم: أو ننسها؛ فلا تقرأ على وجه الدهر[٢].

٣٠٩ نسخ المتواتر بالمتواتر والآحادي بالآحادي

تنسـخ السُّـنَّة المتواتـرة بالمتواتر، والآحـادي بالآحـادي، مثال ذلك قوله ﷺ: «**كنـت نهيتكم عن زيارة القبـور ألا فزوروهـا**»[٣]، وقوله ﷺ في شـارب الخمر: «**فإن شـربها في الرابعة فاقتلوه**»[٤]، ثم أتي بمن شربها رابعة فلم يقتله، فنسخ قوله بتركه.

(١) جامع ابن بركة ٤٣/١.
(٢) منهج الطالبين ٢١٤/١.
(٣) رواه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: كنت نهيتكم عن زيارة القبور، ح: ٩٧٧.
(٤) الحديث ورد بمعناه في مسـند الإمام أحمد بن حنبل، مسـند الشاميين، حديث معاوية بن أبي سفيان، ح: ١٦٤٢٥.

أما نسخ المتواتر من الكتاب والسُّنَّة بالآحادي فلا يصح؛ لأن المتواتر دليل قطعي والآحادي دليل ظني، والدليل الظني لا يعارض القطعي، ولإجماع الصحابة على رد ما خالف القرآن من الآحاد؛ كقول عمر بن الخطاب ـ رضي الله تعالى عنه ـ في خبر فاطمة بنت قيس: «لا ندع كتاب ربنا وسُنَّة نبينا لخبر امرأة لا ندري أصدقت أم كذبت»[(١)].

وخالف في ذلك أهل الظاهر فجوزوا نسخ المتواتر بالآحاد. قال البدر: وهو ظاهر كلام ابن بركة العُماني[(٢)].

٣١٠ نسخ السُّنَّة بالقرآن

القرآن ينسخ السُّنَّة والسُّنَّة تنسخ القرآن، كل واحد منهما ينسخ صاحبه خلافًا لمن قال: إن القرآن لا ينسخ السُّنَّة لأنها جاءت بيانًا للقرآن، والدليل على جواز نسخ القرآن بالسُّنَّة جواز نسخ القرآن بالقرآن، فالسُّنَّة أولى أن تنسخ به ومنه حديث عبد الله بن عباس قال: كان رسول الله ﷺ يقضي بالقضية فينزل القرآن بخلافها فيستقبل حكم القرآن ولا يرد قضاءه وأن استقبال بيت المقدس على قول من جعله سُنَّة منسوخ بالقرآن بقوله: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤][(٣)].

ومن الأمثلة على نسخ القرآن بالسُّنَّة ما يلي:

المثال الأول: صارت قبلة بيت المقدس منسوخة، فنسختها هذه الآية، وقال تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ

(١) رواه الدارمي في كتاب: الطلاق، باب: في المطلقة ثلاثًا ألها السكنى والنفقة؟ أم لا؟ ح: ٢٢٧٤.

(٢) طلعة الشمس ٥٧٢/١ ـ ٥٧٣.

(٣) العدل والإنصاف ١٧٠/١.

وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ [البقـرة: ١٤٤]

يعني: «فولِّ وجهك في الصلاه (شطره) تلقاءه».

المثال الثاني: أما من أجاز الوضـوء بالنبيذ وتأول فيه أن النبي ﷺ توضأ به ليلة الجن من الإداوة من عند ابن مسـعود فذلـك ـ إن صح ـ خبر مكي، وقد كان النبيـذ لهم قبل تحريمه وتحريم السـكر حـلالًا، وذلك قبل نزول الوضوء بالماء، وذلك مكي وسـورة المائدة مدنية، وفـي المدينة نزل فرض الوضوء بالماء، فذلك منسوخ الخبر[١].

٣١١ نسخ القرآن والسُّنَّة بأخبار الآحاد

قد أجاز نسـخ القرآن والسُّـنَّة بخبر الآحاد بعض العلماء وأبطله بعض، وقال بعضهم بجوازه إذا كانوا على عهد النبوة ويبطله بعد ذلك، فمن ذلك أن أهل قباء أتاهـم آت فأخبرهم عن القبلة فتحولوا بخبـر الواحد، وأدل الدليل على قيام الحجة بأخبار الآحاد أن رسـول الله ﷺ كان يرسل رسله ويمضون ويتوجهون إلى من أرسـلوا إليه ووجب على من أرسلوا إليه السمع والطاعة وقبول قولهم عن الله ﷻ وعن رسوله ﷺ في الناسخ والمنسوخ وفي غيره[٢].

٣١٢ دليل نسخ السُّنَّة بالسُّنَّة

أما نسخ السُّنَّة بالسُّنَّة؛ فأكثر من أن يخفى، وقد كان رسول الله ﷺ «يصلي بمكة ركعتيـن»[٣] أول النهـار وركعتين آخر النهار فنسـخهما الله تعالى ﷻ

(١) جامع البسيوي (قسم الدراسة) ١٨٥/١، ووضوء النبي ﷺ بالنبيذ رواه أبو يعلى الموصلي في المسند: ٨٠ ـ (٥٠٤٦).

(٢) العدل والإنصاف ١٧٣/١.

(٣) مسند الطيالسي، ح: ١٦٣٩.

بالصلوات الخمس وبالأربع في مقام الاثنين ونسخ الترك بالعمل ونسخ الكلام في الصلاة بالقنوت ونسخ القنوت بالترك، ويقول الله ﷻ وذلك حين قنت أربعين يومًا على رعل وذكوان فأنزل الله ﷻ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، ونسخ منها الكلام بقوله: «**إن في الصلاة لشغلًا**»[(١)].

٣١٣ نسخ الإجماع والقياس والنسخ بهما

كل واحد من القياس والإجماع يكون مخصصًا للعموم ويكون مبينًا للمجمل، ولا يكون كل واحد منهما ناسخًا ولا منسوخًا، أي: لا يصح ذلك. أما منع كونهما ناسخين فلأنه إما أن يكون كل واحد منهما مستندًا إلى دليل شرعي، فالنسخ حينئذ إنما هو بذلك الدليل الشرعي بالقياس ولا بالإجماع، وإما أن يكون ناشئًا عن غير مستند شرعي؛ فالقياس والإجماع حينئذ باطلان لمعارضة النص لهما، إذ ليس لأحد من الخلق أن يقول عند ورود النص ما يخالف ذلك النص إلا عن دليل شرعي يعتمد عليه، ولا يلزم من وقوعهما مبينين ومخصصين وقوعهما ناسخين؛ لأن كل واحد من البيان والتخصيص إنما هو كشف عن حقيقة المراد من عموم الخطاب وإجماله، والنسخ تغيير لحكم الخطاب، فافترق الحال عن ذلك.

وأما منع كونهما منسوخين؛ فلأن الإجماع لا يصح نسخه بآية ولا بخبر لتقدمهما عليه، ولا بقياس، ولا بإجماع؛ لأنه لا طريق للأمة إلى معرفة المصالح والمفاسد، لو قدرنا أنهم أجمعوا على خلاف ما قد أجمع عليه، لم يخل إما أن يكون لهم مستند من الكتاب والسُّنَّة والاجتهاد أو لا، الثاني:

---

(١) العدل والإنصاف ١٧٢/١، والحديث رواه البخاري في كتاب: الجمعة، باب: ما ينهى عنه من الكلام في الصلاة، ح: ١١٩٩.

باطل لأنهم غير مفوضين، وإن كان لهم مستند من آية أو خبر لم يصح من أهل الإجماع الأول مخالفته إلا لمستند آخر معارض له؛ لأن القياس والاجتهاد لا يبطل بهما النصوص، وذلك يقتضي كون مستند الإجماع الأول ناسخًا أو راجحًا على مستند الثاني، ولا يصح الإجماع على العمل بالمنسوخ ولا بالأضعف؛ لأنه لا إجماع على خطأ.

وأما القياس فلا يصح نسخه أيضًا؛ لأن صحته مشروطة بأن لا يعارضه قياس أقوى منه أو مساوٍ له، فبطل كونه منسوخًا من جميع الوجوه[1].

٣١٤ طريق معرفة النسخ

إن طريق معرفة النسخ إنما تكون بأحد أمرين:

أحدهما: أن يعلم المتقدم من الدليلين المتعارضين ويعلم المتأخر منهما، فإنه يحكم هنالك بأن المتأخر منهما هو الناسخ للمتقدم. ومعرفة السابق منهما من المتأخر إنما تكون بالاطلاع على نزول الآيات وورود الأحاديث، وتكون أيضًا بمعرفة التاريخ.

بأن يقال: نزل هذا في سنة كذا وورد هذا في سنة كذا، أو يقال: بأن هذا في الغزوة الفلانية، وهذا في الغزوة الفلانية، ونحو ذلك.

فإن لم يعلم المتقدم منهما من المتأخر، وجب التوقف، ومنع التمسك بأحد الدليلين، إلا إذا كان هنالك دليل يدل على أن أحدهما الناسخ والآخر المنسوخ.

والثاني: نص الشارع على أن هذا الحكم أو هذه الدلالة منسوخ بكذا، وهذا أقوى طرق هذا النوع، ويليه في القوة أن يذكر ما يدل على النسخ دون

(١) طلعة الشمس ١/٥٧٥ ـ ٥٧٦.

تصريح بلفظ النسـخ، وذلك مثل قوله تعالـى: ﴿ ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓاْ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴾ [الأنفـال: ٦٦]، وقول النبي ﷺ: «**كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها، ونهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي ألا فادَّخروا**»[(١)].

إذا ورد خبران عن الله ﷻ وعن رسـول الله ﷺ معارضان نظر الناس في التاريـخ ولا غناء عنه وإن كان أمر التاريخ سـهلاً، فلو كلفنـا معرفته لضاق الحال، فإن عرفوا للآخر منهما نسـخوا به الأول، وإن لـم يعرف الأول من الآخر اجتهدوا، وبجهل النـاس بالتاريخ اختلفوا فـي آي من كتاب الله ﷻ وسُنَّة نبيه ﷺ، فجعلها قوم ناسخة وجعلها آخرون منسوخة، وقال آخرون: إن الآيتين محكمتان جعل بعضهم الناسخ هو المنسوخ والمنسوخ هو الناسخ[(٢)].

❁ ❁ ❁

(١) طلعة الشمس ٥٧٨/١ ـ ٥٧٩، والحديث سبق تخريجه.

(٢) العدل والإنصاف ١٧٦/١.



القسم الثاني
مباحث السُّنَّة

٣١٥ المراد بالمباحث المختصة بالسُّنَّة

يراد بها البحث عن كيفية اتصالها بالنبي ﷺ وأنه بطريق التواتر، أو الشهرة، أو الآحاد. والقرآن لا طريق له غير التواتر، فلا يشارك السُّنَّة في شيء من ذلك، والبحث عن حال الراوي، وأنه معروف، أو مجهول، أو مستور حال، أو مجروح. والبحث عن شرائط الراوي من العقل والضبط والعدالة والإسلام، وعن ضد الاتصال وهو الانقطاع[١].

٣١٦ تعريف السُّنَّة لغة واصطلاحًا

في اللغة: الطريقة والعادة.

وفي اصطلاح الفقهاء: هي العبادات النافلة.

وفي اصطلاح المحدثين والأصوليين: ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن من قول، أو فعل، أو تقرير، باسم الحديث[٢].

والسُّنَّة لغة: الطريقة المستقيمة المحمودة، وقيل: السيرة حسنة كانت أو قبيحة. ومنه قوله ﷺ: «**من سنَّ سُنَّة حسنة كان له أجرها ومثل أجر من عمل**

---

(١) طلعة الشمس ٢/٥.

(٢) طلعة الشمس ٢/٥.

بها من غير أن ينتقص من أجورهم شيئًا، ومن سنَّ سُنَّة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من غير أن ينتقص من أوزارهم شيئًا»[(١)].

أما في اصطلاح المحدثين والأصوليين فهي: «ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير. والأول مختص باسم الحديث فإنه إذا أطلق لا يفهم منه إلا السُّنَّة القولية، والمراد بالتقرير هو أن يرى فعلًا أو قولًا صدر عن أمته أو من بعضهم فلم ينكره وسكت عليه مع القدرة على إنكاره[(٢)].

٣١٧ أنواع السُّنَّة

والسُّنَّة على ضربين: مجتمع عليها، ومختلف فيها؛ فالمجتمع عليها وهي التي لا تحتاج إلى البحث عن طلب صحتها؛ لإشاعتها عند الرواة، وأهل التأويل، وموافقتها لحكم التنزيل.

وأما المختلف فيها: فهي التي لم يبلغ الكل علمها، ويقع التنازع بين الناس في صحتها؛ فلذلك تجب الأسانيد، والبحث عن صحتها، ثم يقع التنازع في تأويلها؛ إذا صح نقلها؛ فإذا اختلفوا في حكمها كان رجوعهم فيها إلى كتاب الله تعالى[(٣)].

وقد وافق الإمام السالمي الحنفية في تقسيم السُّنَّة إلى: متواتر، ومشهور، وآحاد:

فالمتواتر: هو خبر جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة عن أمر محسوس.

---

(١) رواه مسلم في كتاب: العلم، باب: من سنَّ سُنَّة حسنة أو سيئة، ومن دعا إلى هدى أو ضلالة، ح: ١٠١٧.

(٢) جامع البسيوي ١٩٤/١.

(٣) منهج الطالبين ٧٩/١.

والمشهور: هو الخبر الذي روي في أول سنده آحاد ثم تواتر بعد ذلك.

والآحاد: ما ليس بمتواتر ولا مشهور.

أما غيرهم وهم المتكلمون فقسموا السُّنَّة إلى قسمين: متواترة، وآحادية، فالمتواتر هو المتواتر نفسه عند الحنفية، وأما الآحاد فما لم يبلغ حد التواتر فيدخل فيه الآحاد والمشهور عند الحنفية.

أما السالمي فقد قسم السُّنَّة على منهج الحنفية[1].

٣١٨ الفرق بين السُّنَّة والحديث

هذا التعريف يصدق على مصطلح «الحديث وليس السُّنَّة»، وقد عاب محمد رشيد رضا على الفقهاء المتأخرين «جعلهم الأحاديث القولية من السنن، وهو اصطلاح للعلماء توسَّعوا فيه بمعنى السُّنَّة، فجعلوها أعم مما كان يريده الصحابة من هذا اللفظ، وهي الطريقة المتبعة التي جرى عليها العمل»، وقال أيضًا: «ومن العجائب أن يغبى بعض المحدثين أحيانًا عن الفرق بين السُّنَّة والحديث في عرف الصحابة الموافق لأصل اللغة (الطريقة المتبعة) فيحملوا السُّنَّة على اصطلاحهم الذي أحدثوه بعد ذلك».

وقد فرق الفقهاء بين المصطلحين قديمًا، يقول عبدالرحمٰن بن مهدي (ت: ١٩٨هـ): «سفيان الثوري إمام الحديث، وليس بإمام السُّنَّة، والأوزاعي إمام السُّنَّة، وليس بإمام الحديث، ومالك إمام فيهما جميعًا».

وهذا التفريق نجده أيضًا عند الإمام الجويني، حين فرق بين السُّنَّة والأخبار (الأحاديث)، فاعتبر ما ثبت عن الرسول قطعًا سُنَّة، وما ورد آحادًا فيمثل الأخبار.

---

(١) طلعة الشمس (مقدمة المحقق) ٤٦/١.

ونجد فقهاء الإباضيَّة ـ قديمًا ـ يستخدمون مصطلح السُّنَّة على ما ثبت عن النبي ﷺ أو على ما جرى عليه عمل الأمة، واستقرت عليه الشريعة، وما اجتمعت عليه من السنن، دون ما ينفرد به الأفراد القليلون. أما التعريف السابق فيصدق على مصطلح «الحديث» أو «الرواية»، وهو أعم من السُّنَّة، أي: بين الحديث والسُّنَّة عموم وخصوص، ومما يدل على ذلك ما جاء عن الإمام أبي عبيدة أنه قال: «كل صاحب حديث ليس له إمام في الفقه فهو ضال، فلولا الله منَّ علينا بجابر بن زيد لضللنا»[(١)].

٣١٩ أنواع الوحي

وافق الإمام السالمي الحنفية في تقسيمهم للوحي فقد قسموا الوحي إلى ظاهر وباطن. فالباطن هو اجتهاد النبي ﷺ فيما لم ينزل عليه فيه وحي.

قال السالمي: اعلم أن الوحي الذي أوحاه الله إلى نبيه نوعان:

أحدهما: وحي باطن؛ وهو اجتهاده ﷺ في الأشياء التي لم ينزل عليه فيها شيء.

والثاني: وحي ظاهر.

أما الجمهور فعندهم الوحي ظاهر فقط وليس الاجتهاد من الوحي، بل يقولون فيه: إنه اجتهاد ولا يقسمون السُّنَّة إلى وحي ظاهر وباطن[(٢)].

وقد ذكر السالمي للوحي الظاهر خمس كيفيات:

إحداها: أن يأتيه الملك في مثل صلصلة الجرس، وهي أشد حالات الوحي.

والثانية: أن يأتيه في صورة الرجل، فيكلمه.

---

(١) جامع البسيوي ١/١٩٥ ـ ١٩٦.

(٢) طلعة الشمس (مقدمة المحقق) ١/٤٤ ـ ٤٥.

والكيفية الثالثة: أن ينفث في روعه الكلام نفثًا، كما قال ﷺ: «**إن روح القدس نفث في روعي**»[(١)].

والكيفية الرابعة: أن يلهمه الله تعالى ذلك المعنى بغير واسطة الملك، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١]

الكيفية الخامسة: أن يأتيه الملك في النوم بما يأمره الله به. قيل: ومن هذه الكيفية الوحي بسورة الكوثر[(٢)].

٣٢٠ خلاف العلماء حول الوحي الباطن

الوحي الباطن: هو ما ينال بالاجتهاد والتأمل في حكم النص فمنعه الأشاعرة وأكثر المعتزلة، وجوَّزه أحمد وأبو يوسف والشافعي وجوَّزه بعض في الحروب دون أحكام الدين.

قال البدر رحمه الله تعالى: والمختار وقوع الوحي الباطن، لقوله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ﴾ [التوبة: ٤٣] الآية، ولقوله ﷺ: «**لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي**»[(٣)].

واحتج المانعون: بأنه لو جاز ذلك لجازت مخالفته كسائر المجتهدين، والإجماع على منع مخالفته.

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة، ح: ٣٥٣٣٥.

(٢) طلعة الشمس ٦/٢ ـ ٨.

(٣) أخرجه البخاري كتاب: التمني، باب: قول النبي ﷺ: «**لو استقبلت من أمري ما استدبرت**»، ح: ٧٢٢٩.

وأيضًا، فلو جوَّزنا صدور الأحكام عن رأي منه ونحن وهو على سواء في الآراء، كان منفرًا من قبول كلامه؛ لأنه يلزم من تجويز ذلك تجويز الغلط عليه كما في المجتهدين.

وأجيب: بأن الله سبحانه قد أوجب علينا اتباع قوله سواء صدر عن وحي أم عن اجتهاد بخلاف غيره، وحينئذ لا مخالفة ولا تنفير ولا غلط يُخشى، وأيضًا فاجتهاده ﷺ وحي باطن، بمعنى أنه إلهام منه تعالى؛ لقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۞ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٣، ٤].

والمختار من هذه المذاهب كلها جواز تعبده ﷺ بالاجتهاد مطلقًا في الأحكام الدينية والآراء السياسية، لكنه لم يقع منه ﷺ في الأحكام الدينية، وإنما وقع منه في الآراء السياسية في حروب الأعداء، بمعنى أنه لم ينقل إلينا وقوع ذلك.

والمختار أيضًا: أنه ﷺ ينتظر في الحادثة الوحي الظاهر، فإذا جاءه فيه أمر من ربه عمل به، وإن مضت المدة التي تعود فيها نزول الوحي اجتهد في تلك الحادثة برأيه فعمل بما رآه أقرب إلى الصواب[1].

٣٢١ خطأ النبي في الاجتهاد

إن المجوِّزين لتعبده ﷺ بالاجتهاد اختلفوا في جواز خطئه فيه، فجوَّزه بعضهم؛ لقوله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴾ [التوبة: ٤٣]، وقوله: ﴿ مَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [الأنفال: ٦٧]، حتى قال ﷺ: «**لو نزل من السماء عذاب ما نجا منه غير عمر**»[2]؛ لأنه أشار بقتلهم.

(١) طلعة الشمس ٨/٢ ـ ١١.

(٢) ورد بمعناه في صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب: الإمداد بالملائكة في غزوة بدر وإباحة الغنائم، ح: ١٧٦٣.

ومنعه آخرون لأمرين:

أحدهما: أن الأمـــة معصومة عن الخطـــأ في اجتهادها، فالرســـول أولى بالعصمة منهم.

وثانيهما: أن الشـــك في إصابته منفر عن قبول قولـــه، فينتقض الغرض بالبعثة.

ثم أجمع المجوزون لخطئه فـــي الاجتهادات والمانعـــون من ذلك على أنه ﷺ لا يقر على خطأ، فإن أخطأ عند من جوَّز عليه الخطأ في ذلك نبَّه على خطأه حالًا، فإن استمر على اجتهاده وأقر عليه ولم ينزل عليه فيه عتاب علمنا أنه إلهام من الله ﷻ فكان دليلًا شـــرعيًّا يجب على الأمة اتباعه قطعًا ولا يسع لأحد خلافه بلا خلاف بين أحد من المسلمين في ذلك[(١)].

٣٢٢ ألفاظ تفيد معنى السُّنَّة

١ ـ سُـــنَّة مجتمع عليها: وهي سُنَّة اســـتغني بالإجماع عن طلب صحتها. وهذه تشـــمل ما تواتر من العبادات العملية، وبعض الأقوال عن الرسول ﷺ وبلغ الكل عملها.

ونجد البسيوي يعتبرها دليلًا، ويقرنها بالقرآن الكريم، يقول: «وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن صلاتنا هذه لا تصلح أن يتكلم فيها بشيء من كلام الآدميين**»[(٢)]، وقـــول: «آمين» من كلام الآدميين، وليس كذلك نصًّا ولا سُـــنَّة مجتمعًا عليها، وقد جاء النهي عن الكلام في الصلاة.

---

(١) طلعة الشمس ٢/١١ ـ ١٢.

(٢) رواه مسلم في كتاب: المســـاجد ومواضع الصلاة، باب: تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته، ح: ٥٣٧.

٢ ـ سُنَّة متفق عليها: وهي في المعنى لا تختلف عن اللفظ السابق، ونورد مثالين للاستدلال بها:

أ ـ قال النبي ﷺ: «**بعثت بكسر الصليب، وإراقة الخمر، وقتل الخنزير**»[(١)] فقد حرم ذلك ـ أيضًا ـ بالسُّنَّة المتفق عليها، وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحۡذَرُواْۚ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢] وقد بيَّن تحريم ذلك.

ب ـ فأما المسكر وما أسكر فحرام بسُنَّة النبي ﷺ المتفق عليها في أي وعاء عمل هذا النبيذ المسكر.

٣ ـ سُنَّة متبعة: مثل ما جاء في قوله: «ألا ترى أن معاذًا أدرك من صلاة النبي ﷺ بعضها وصلى معه ما أدرك، أو بدل ما فاته، فصارت سُنَّة متبعة»[(٢)].

٣٢٣ حجية السُّنَّة

تتفق كلمة البسيوي مع رأي الإباضيَّة والجمهور في اعتبار السُّنَّة مصدرًا من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم، قال البسيوي: فلم أر دليلًا ولا هاديًا أوضح من كتاب الله المنزل، وسُنَّة نبيه المرسل ﷺ فمن خالف أوامره وزاغ عن سنته لم يتبع الحق الذي أنزل معه.

وشدد البسيوي على الخوارج لإنكارهم أحكامًا ثبتت بالسُّنَّة كالرجم، قال: مع إنكارهم الرجم، وجلد شارب الخمر، وقتلهم من أخطأ محبتهم، وهم الأزارقة، وصنوف الخوراج. وهذا خروج من الحق، وخلاف لما جاء

---

(١) لم أعثر عليه بهذا اللفظ، والموجود في صحيح البخاري: «**لا تقوم الساعة حتى ينزل فيكم ابن مريم حكمًا مقسطًا، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد**»، كتاب: المظالم والغصب، باب: كسر الصليب وقتل الخنزير، ح: ٢٤٧٦.

(٢) جامع البسيوي ١٩٨/١ ـ ١٩٩.

عن الرسول والمسلمين، وأما إنكارهم الرجم، فذلك خروج من السُّنَّة، فلهم بهذا من الخطأ ما فيه كفاية، وقد ضلوا فيما فعلوه وأخطأوا فيما انتحلوه[١].

٣٢٤ الدليل على حجية السُّنَّة

استدل البسيوي على حجية السُّنَّة بأدلة من الكتاب والسُّنَّة:

فمن الكتاب: قوله تعالى: «﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤]، وقال الله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧]، فما نهى عنه رسول الله ﷺ فهو حرام حتى يصح غير ذلك أنه نهي أدب وترغيب؛ لأن عقَّب بقوله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧] في معصيته ومعصية رسول الله ﷺ.

ومن السُّنَّة: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**يا أيها الناس، إنه لا نبي بعدي، ولا أمة بعدكم، والحلال ما أحلَّه الله على لساني إلى يوم القيامة، والحرام ما حرمه الله على لساني إلى يوم القيامة، بي ختم الله النبوة، وبي احتج الله على الخلق**»[٢].

٣٢٥ علاقة السُّنَّة بالقرآن الكريم

حصرها ابن القيم في ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون موافقة له من كل وجه؛ فيكون توارد القرآن والسُّنَّة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتضافرها.

الثاني: أن تكون بيانًا لما أريد بالقرآن وتفسيرًا له.

---

(١) جامع البسيوي ٢٠١/١ ـ ٢٠٢.

(٢) جامع البسيوي ٢٠٢/١ ـ ٢٠٣، والحديث رواه الترمذي وغيره عن أبي أمامة بمعناه أبواب الصلاة، باب: ما ذكر في فضل الصلاة.

الثالث: أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه أو محرمة لما سكت عن تحريمه.

الوجه الأول: سُنَّة مؤكدة لما جاء به القرآن الكريم: ومن الأمثلة على ذلك:

قول الله تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [النور: ٣٠]، فعلى المؤمنين والمؤمنات أن يغضُّوا من أبصارهم مما لا يحل لهم النظر إليه، وحفظ فروجهم عما لا يحل لهم. وقد جاء في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «**ملعون من نظر إلى فرج أخيه**» أو قال: «**عورة أخيه**»[(١)].

الوجه الثاني: السُّنَّة مبينة ومفسرة لما جاء به القرآن الكريم: يقول البسيوي: وقد بيَّن الله لعباده ولم يتركهم في عمى، وقد بلغ رسوله رسالاته كما أرسل، وهو المبين لأمته.

ومن أمثلة تفصيل مجمل القرآن ما ذكر البسيوي في قوله: وقال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ٧٧]، وغير هذا في القرآن في غير موضع، أنزل الله فرض الصلاة والزكاة وقرنهما في غير موضع، وفسر ذلك رسول الله ﷺ لأمته؛ لأنه هو المبين عن الله لأمته، وهو المكلف بالبيان، ولولا تبيينه لما عرف كيفية تلك الجملة، وإنما أخذت اقتداء بالرسول ﷺ فبيَّن الصلوات الخمس وأوقاتها وعدد ركوعها وسجودها من تحريمها إلى تحليلها، وما يقال ويقرأ فيها، وبيَّن مواضعها، وبيَّن ما يقرأ في الصلاة وبيَّن مواضعها.. وبيَّن ذلك كله وعمل به، وأخذت الأمة ذلك عنه، ولم يترك أمته في عمى.

---

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير، ح: ١٣١١٩ بلفظ: «نهى رسول الله ﷺ أن ينظر الرجل إلى عورة أخيه».

الوجه الثالث: السُّنَّة مستقلة بالتشريع لا تقتصر السُّنَّة على موافقة ما جاء في القرأن وتأكيده، أو البيان؛ بل قد تكون مؤسسة لأحكام جديدة سكت عنها القرآن، فتستقل عنه بالتشريع في تلك المسائل، دون أن تعارض أحكامه في المسائل المنصوصة، بل تزيد عليها بتقرير أحكام مسائل أخرى.

ومن أمثلة ذلك: قوله: وأما جناية الصبيان والمجانين ـ وهي خطأ ـ فهي على عاقلة الجاني؛ لأن القلم عنهم مرفوع بسُنَّة النبي ﷺ، وإنما العقل على العاقلة ما كان نصف عشر الدية على حكم من حكم بذلك من المسلمين.

وقوله: ميراث الجد والجدة: ميراثها: السدس بالسُّنَّة، طعمة من الرسول ﷺ أعطاها السدس، وقد عمل السلف بذلك واتفقوا عليه[1].

❀ ❀ ❀

(١) جامع البسيوي ٢٠٧/١ ـ ٢١١، والحديث رواه الترمذي في كتاب: الفرائض، باب: ما جاء في ميراث الجدة، ح: ٢١٠٠.

الخبـــر

٣٢٦ تعريف الخبر

الخبر هو: لفــظ أورده المتكلم على قصد الإخبار بــه في طريقة تحتمل الصدق والكذب لذاتها فقولنا: «على قصد الإخبار به» مخرج لكلام الساهي والنائم ومن لا عقل له، فإنه لا يُسمَّى خبرًا بل يُسمَّى هذيانًا أو نحو ذلك[١].

وحد الخبــر ما يدخله الصدق والكذب وقالت الأشــعرية: حد الخبر هو الكلام لا بدّ من كونه صدقًا أو كذبًا فجاحدهم على أصلهم في الكلام، وإنما هربوا من كلام الله ﷻ أن يدخله الكذب وعمدوا لأصلهم في الكلام أنه صفة لله تعالى في ذاته وأنه ليس بهذه الحروف والأصوات المقطعة[٢].

٣٢٧ الإنشاء

الإنشاء هو: ما لا يحتمل الصدق والكذب، كالأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والترجــي، والعرض، والتحضيض، والقســم، والنــداء، والعقود الشــرعية كزوجتك وبعت لك، فإنه لم يقصد بها الإخبار عن وقوع التزويج والبيع، وإنما قصد بها انعقاد ذلك[٣].

---

(١) طلعة الشمس ١٣/٢.

(٢) العدل والإنصاف ١٣٩/١.

(٣) طلعة الشمس ١٣/٢.

٣٢٨ أقسام الخبر

الخبر ينقسم قسمين: صدقًا وكذبًا، فالصدق كل وصف للمخبر عنه على ما هو بـه، والكذب هو الوصف للمخبر عنه على ما ليس به والخبر ينقسـم قسـمين تواترًا وآحادًا، فالمتواتر مـن الأخبار علمه ضـروري كالإخبار عن القرون الماضية كعاد وثمود.

وأما أخبار الآحادي فعلمه كسـب لا ضرورة ولعلم التواتر ثلاثة شروط أولهما العقل، والثاني المشاهدة، والثالث العدد[١].

٣٢٩ أوجه الأخبار الصادقة

الأخبار الصادقة التي يقع لنا العلم أنها صادقة عند الله تعالى تقع من ستة أوجه، **أولها** أخبار الله تعالى التي نصب عليها المعجزات الخارقات للعادات، ومنها أن يضطر جمادًا أو بهيمة على الكلام فيتكلم فيعلم أن هذا من عند الله تعالى.

الثاني: خبر الأنبياء المؤيدين بالمعجزات الخارقات للعادات استشـهادًا على صدقهم فيما أخبروا عنه.

الثالث: من أخبـر الصادق بصدقه كالذي يصدقـه النبي ﷺ، ويقول: إنه صادق فيما يحدث به أو ما أخبرنا عنه من أن أمته لا تجتمع على ضلالة فكل قول اجتمعت عليه الأمة علمنـا صدقه، لأن الكذب أحـد الضلالات فثبت صدقهم فيما أجمعوا عليه.

الرابع: أن تحكي عن جماعة كثيرة ليس في مسـتقر العادة سكوتهم على الكذب كما حكى عنهم وهو في الحضرة ولم يفعلوه ولم يقولوه.

---

(١) العدل والإنصاف ١٣٩/١.

الخامس: أن يحدث عن الرسول ـ صلوات الله عليه ـ بحضرته ولا ينكر عليه فثبت؛ لأن رسول الله ﷺ بحضرته ولا ينكر عليه فثبت أنه صدق لأن رسول الله ﷺ لا يقار منكرًا.

السادس: ما تلقَّته الأمة من مستفيض حديث رسول الله ﷺ بالقبول وجاوز حد الآحاد وإن لم يبلغ حد التواتر[١].

٣٣٠ أوجه الأخبار عن رسول الله

الأخبار قد وردت عن رسول الله ﷺ من عشرة أوجه، فخمسة منها صحاح وخمسة ضعاف ساقطة، والصحيح الخبر المتواتر ثم أخبار الآحاد وهي الأخبار المسندة ثم الأخبار المراسيل ثم أخبار الصحيفة ثم الموقوفة، وأما الخمسة الأُخر فالخبر الضعيف ثم المقاطيع ثم الشواذ ثم المناكير ثم الكذب[٢].

٣٣١ المتواتر من الأخبار

أما التواتر من الأخبار عن رسول الله ﷺ فدعاؤه الناس إلى شهادة أن لا إله إلا الله قولاً وفعلاً وخلع عبادة الأصنام وأنه رسول الله ﷺ[٣].

٣٣٢ أقسام الخبر

الخبر ينقسم إلى: مقطوع بصدقه وإلى مقطوع بكذبه، وإلى مظنون الصدق وإلى مظنون الكذب، وإلى متردد فيه[٤].

---

(١) العدل والإنصاف ١٤٠/١.
(٢) العدل والإنصاف ١٤٢/١.
(٣) العدل والإنصاف ١٤٢/١.
(٤) طلعة الشمس ١٤/٢.

٣٣٣ التواتر

التواتر هو: ما رواه جماعة لا يمكن تواطـؤ مثلهم على الكذب عادة عن جماعة مثلهم، بحيث إنه لا يمكن تواطؤ مثلهم على الكذب عادة أيضًا حتى ينتهي به النقل كذلك إلى الرسـول ﷺ فـإن نقل اللفظ بعينه يُسـمَّى تواترًا لفظيًّا، وإن نقل المعنى فقط سُمِّي تواترًا معنويًّا[1].

٣٣٤ شروط التواتر

شروط التواتر التي ذكرها الأصوليون أربعة، وهي:

الشـرط الأول: أن ينقل الخبر فئة كثيرة، فما نقلـه الأربعة فليس بمتواتر قطعًا، إذ الأربعة ليس بكثرة.

الشرط الثاني: أن يكون عدد الناقلين لا يمكن في العادة أن يتواطأ مثلهم على الكذب لأجل أحوالهم من كثرة وغيرها لا لمجرد كثرتهم.

وقـد اختلفت أقـوال العلماء من أصحابنـا وغيرهم في عـدد من يحصل بخبرهم العلم:

فقيـل: إذا كانوا خمسـة فصاعدًا، حصـل بخبرهم العلـم ووجوب القطع بصدقه.

وقيل: إذا كانوا عشرة فصاعدًا.

وقيل: إذا كانوا اثني عشر واحدًا فصاعدًا.

وقيل: إذا كانوا عشرين فصاعدًا.

---

(١) طلعة الشمس ١٥/٢.

وقيل: إذا كانوا أربعين فصاعدًا. واشترط بعض أصحابنا أن يكون في الأربعين ثقة، وقيل: إذا كانوا سبعين فصاعدًا، إلى غير ذلك فالظاهر أن أرباب هذه الأقوال إنما أرادوا أن يعينوا أقل عدد يحصل بخبرهم العلم، فاختلفت أحوال المخبرين بالنظر إلى كل واحد من هؤلاء القائلين، فاتضح لبعضهم حصول العلم من خبر خمسة مع حصول الشرط المذكور فقال: إنه أقل عدد يحصل به العلم، واتَّضح للآخر حصوله من عشرة وللآخر من عشرين وهكذا.

وعلى هذا المعنى فلا تنافي بين هذه المذاهب، وإن كان الظاهر تنافيها؛ لأنهم متفقون فيما يظهر على أن الخبر الذي يحصل به العلم هو خبر من يمتنع كذبهم عادة، وعلى هذا فتوجه احتجاجاتهم التي ذكروها على موافقة أحوالهم التي ظهرت لهم.

الشرط الثالث: أن يكونوا في خبرهم مستندين إلى المشاهدة نحو الإخبار عن البلدان والملوك والأصوات والمطعومات والمشمومات، فيخرج بذلك الإخبار عن الأمور العقلية؛ كما لو أخبر جمع كثير من جهات مختلفة بأن العالم حادث أو أن القرآن مخلوق، فإنه لا يكون خبرهم بذلك تواترًا في الاصطلاح لأن الأمور العقلية مما يمكن النظر فيها لكل عاقل، فليس لكثرة المجتهدين فيها أثر، بل المرجع فيها إلى الدليل العقلي، فما صدقه الدليل العقلي من ذلك كان صادقًا وما كذبه الدليل العقلي كان كاذبًا.

الشرط الرابع: أن يكون عدد الناقل كعدد المنقول عنه أو مقاربًا لعدده قال ابن الحاجب: يتقاربون في الطرفين والوسط[1].

(١) طلعة الشمس ٢/١٥ ـ ١٩.

٣٣٥ شروط أخرى للتواتر

ذكر بعضهم للتواتر شروطًا غير التي ذكرنا؛ منها: كونهم عالمين بالمخبر عنه شرطه بعضهم، وهو فاسـد لعدم الحاجة إليه؛ لأنه إن أريد وجوب علم الكل به فباطل؛ لأنه لا يمتنع أن يكون بعض المخبرين مقلدًا فيه، أو ظانًّا أو مجازفًا، وإن أريد وجوب علم البعض به، فهو لازم مما ذكرناه من الشـروط الثلاثة عادة، لأن هذه الشروط لا تجتمع إلا والبعض عالم قطعًا.

ومنها: اشتراط الإسـلام والعدالة كما في الشهادة، شـرطه بعضهم أيضًا مستدلًّا بأنه لو لم يشـترط لأفاد إخبار اليهود بقتل عيسى عليه السلام العلم به، وإنه باطل بالضرورة وهو فاسد أيضًا؛ لأن أهل قسطنطينية ـ مثلًا ـ لو أخبروا بقتل ملكهم يحصل لنا العلم به وإن كانوا كفارًا، وأما خبر اليهود بقتل عيسى عليه السلام فلاختلال شرط التواتر فيه، إما في القرن الأول أو في القرن الأوسط.

ومنها: تباعد أمكنتهم وتباين محلاتهم. شـرطه بعضهم أيضًا مسـتدلًا بأنه أشـد تأثيرًا في إمكان التواطئ على الكذب، وهو فاسـد أيضًا، لأن أهل بلدة واحدة لو أخبروا عن موت ملكهم يحصل لنا العلم مع اتحاد مكانهم.

وهذا الوجه الذي ذكر هاهنا وعدَّ شـرطًا إنما هو حال مـن أحوال نقلة التواتر الذين لا يمكن تواطؤهم على الكذب عادة، أي: يكون تباعد الأمكنة وتباين المحلات سببًا مانعًا من تواطئهم وليس هو بشرط لذلك؛ لأن الأحوال المانعة من تواطئهم غير منحصرة في ذلك.

ومنها: كونهم لا يحصى عددهم شـرطه بعضهم، واختاره البزدوي وتبعه على ذلـك صاحـب «التنقيح» وأقـره عليه التفتازاني مسـتدلين بـأن قومًا محصورين مما يمكن تواطؤهم على الكذب، وهو فاسد أيضًا؛ لأن الحجاج أو أهل جَمْـع إذا أخبروا عن واقعة منعتهم عن إقامـة الحج والصلاة يحصل

العلم بخبرهم مع كونهم محصورين، وذلك فيما إذا دلَّت حال تمنع من تواطئهم على الكذب[١].

٣٣٦ حكم الخبر المتواتر

الخبر الوارد على هذه الأحوال ـ أي: الذي استوفى شروط التواتر ـ صادق، لأن الخبر المستكمل لهذه الشروط يفيد العلم الضروري، وكل ما أفاد العلم الضروري يقطع بصدقه.

وتتفرَّع على القطع بصدقه مسائل كثيرة:

منها: وجوب اعتقاده إن كان من المسائل الاعتقادية.

ومنها: وجوب اتباعه والأخذ بمدلوله إن كان من المسائل العملية.

ومنها: تفسيق من خالفه إن كان متأولًا، إلى غير ذلك من الفروع.

وكون العلم بمدلول الخبر المتواتر ضروريًّا هو قول أصحابنا وأكثر المعتزلة، وحكاه ابن الحاجب عن الجمهور، وقال أبو الحسين والغزالي والجويني وغيرهم: بل هو نظري، وتوقف الشريف المرتضى من الإمامية في كونه ضروريًّا أم نظريًّا لتعارض الأدلة عنده[٢].

٣٣٧ الفرق بين الخبر المشهور والمتواتر

الخبر المشهور في القوة دون رتبة الخبر المتواتر، فإن الخبر المتواتر يوجب العلم القطعي بإجماع المسلمين، وإن اختلفوا في كونه ضروريًّا أم نظريًّا، وأما الخبر المشهور فلم يجتمع على أنه يفيد العلم القطعي، وإن كان ظاهر كلام البدر الشماخي ـ عفا الله عنه ـ أن المستفيض المتلقى بالقبول مقطوع بصدقه كالمتواتر.

(١) طلعة الشمس ٢/١٩ ـ ٢١.

(٢) طلعة الشمس ٢/٢١ ـ ٢٢.

وأراد بالمستفيض: هو ما عبَّرنا عنه هاهنا بالمشهور، فإن بعضًا ذهب إلى أنه يفيد علم طمأنينة، وهي زيادة توطين وتسكين يحصل للنفس على ما أدركته، فإن كان المدرك يقينًا كالحاصل بخبر التواتر، فاطمئنانها زيادة اليقين، وكماله كما يحصل للمتيقن بوجود مكة بعد ما يشاهدها، وإليه الإشارة بقوله تعالى حكاية عن خليله عليه السلام: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وإن كان ظنيًّا كالحاصل بالخبر المشهور، فاطمئنانها رجحان جانب الظن بحيث يكاد يدخل في حد اليقين[١].

٣٣٨ تعريف المشهور

المشهور من الأخبار: هو الذي لم يتصف في القرن الأول وهو قرن الصحابة بشرط التواتر، ومعنى ذلك: أن شرط التواتر هو أن ترويه جماعة... إلخ، والخبر المشهور إنما هو في أول القرون من يصح تواطؤهم عادة، ثم اشتهر ذلك الخبر في القرن الثاني والثالث فقبلوه، واستمر معهم على القبول، فهذا هو الخبر المشهور وعبَّر عنه بعضهم بالمستفيض، وعرَّفه البدر الشماخي: بأنه ما زاد نقله على ثلاثة وتلقَّته الأمة بالقبول[٢].

٣٣٩ المقصود بخبر الآحاد

إذا اتصل إسناد الخبر من الراوي إلى النبي اتصالًا غير كامل، بمعنى أنه لم يستكمل الشروط التي تقدَّم ذكرها في نقل المتواتر، فهو الخبر الآحادي، نسبة له إلى آحاد النقلة[٣].

---

(١) طلعة الشمس ٢/٢٣ ـ ٢٤.

(٢) طلعة الشمس ٢/٢٤.

(٣) طلعة الشمس ٢/٢٥ ـ ٢٦.

وأما أخبار الآحاد فعلى ضربين، ضرب نقلته الصحابة عن رسول الله ﷺ واستفاض به الخبر وهو دون المتواتر فبعض قصره إلى المسند وبعض جعله من المتواتر نفسه حين كانت فيه مزية استفاضة والمسند الصحيح ما نقلته الثقات عن الثقات من طريق أو من طرق إلى رسول الله ﷺ لم يدخله وهن من جهة السند ولا من جهة المتن، ولا ذكر فيه مجهول ولا ضعيف ولا مختلف فيه فالمتواتر من الأخبار يجب العمل به والعلم والمسند يجب العمل به ولا يجب به العلم[١].

٣٤٠ حكم خبر الآحاد

حكم خبر الآحاد أنه لا يفيد العلم القطعي كما أفاده التواتر، ولا الاطمئنانية الحاصلة للنفس كما أفاده الخبر المشهور لكن يفيد وجوب العمل به مع حصول الشرائط المذكورة في الراوي لحصول الظن بصدق خبر العدل[٢].

٣٤١ اختلاف الفقهاء حول العمل بآحاديث الآحاد

اختلف الفقهاء في جواز التعبد بخبر الآحاد، فمنعه قوم وجوزه آخرون، ثم اختلف المجوزون له: فقال بعضهم: إن التعبد به غير واقع وإن جاز عقلًا، وقيل: بل هو جائز وواقع. ثم اختلف هؤلاء: فقال بعضهم: إنه يوجب العمل فقط، وقيل: يوجب العلم والعمل معًا، والصحيح أنه يوجب العمل دون العلم[٣].

---

(١) العدل والإنصاف ١٤٢/١ ـ ١٤٣.

(٢) طلعة الشمس ٢٦/٢.

(٣) طلعة الشمس ٢٦/٢.

٣٤٢ جواز التعبد بخبر الآحاد

وجوب العمل بخبر الواحد ثابت بالعقـل والنقل. أما ثبوته بالعقل فهو أن من أحضر إليـه طعام، وأخبره من يغلب فـي ظنه صدقه أن فيه سـمًّا، فإنه إذا أقدم عليه مع غلبة ظنه أنه مسـموم اسـتحق الذم قطعًا، وذلك هو معنـى الوجوب، وأما ثبوته من جهة النقـل، فإنه قد علم من تواتر الأخبار عـن النبي ﷺ أنه قد يبعث السـعاة والعمال إلى الجهات النازحة ليرووا عنه ما يجب عليهم في أموالهم وألزمهم قبول أخبارهم. وأيضًا فالصحابة والتابعون قد أجمعـوا على الأخذ بخبر الآحاد، وعلى العمل به.

وبيان ذلك: أن الصحابة كانوا يرجعون إلـى خبر الواحد، فيحكمون به؛ كخبر عبدالرحمٰن بن عوف في المجوس، فإنهـم تحيروا في حكمهم حتى قال عمر: مـا أدري ما أصنع في أمر المجوس؟ وكثر سـؤاله عن ذلك حتى روى عبدالرحمٰن بن عوف عنه ﷺ أنه قال: «**سنُّوا بهم سُنَّة أهل الكتاب غير آكلي ذبائحهم ولا ناكحي نسائهم**»[(١)].

وعملت الصحابـة بخبر أبي بكـر أن الأنبياء يدفنون فـي المنزل الذي يموتون فيه، فحفروا لرسول الله ﷺ في موضع فراشه[(٢)].

٣٤٣ أدلة المانعين لجواز التعبد بخبر الواحد ومناقشتها

احتج المانعون من جـواز التعبد بخبر الآحاد ومـن جواز الأخذ به بوجوه:

---

(١) الحديث رواه بمعناه ابن أبي شيبة في كتاب: النكاح، ح: ١٦٤٦٥.

(٢) طلعة الشمس ٢/٢٦ ـ ٢٨.

أحدها: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٣٦]، وقوله ﷺ: «**دع ما يريبك إلى ما لا يريبك**»[1].

قالوا: قد نهينا عن اتباع الظن بالكتاب والسُّنَّة، وخبر الآحاد لا يفيد إلا ظنًّا، فوجب إطراحه.

وثانيها: أن القول بوجوب العمل بالآحاد يؤدي إلى العمل بالمتضادات لوقوع التعارض في الآحاديات.

وثالثها: إن أصول الشريعة يجب أن تكون لها غاية تضبطها، ليصح الاستنباط منها، وليتأتى حمل الفرع على الأصل، والتعبد بخبر الواحد يمنع من ذلك؛ لأن القائس على أصل يجوز كون ذلك الأصل معارضًا بأصل آخر لم يبلغه.

وأجيب عن الأول: أن تلك الآيات الواردة في ذم اتباع الظن إنما هي فيما يكون المطلوب فيه العلم، أي: اتباع الظن في الأمور القطعية الاعتقادية، وكلامنا في الأمور العملية الفرعية جمعًا بين الأدلة.

وأجيب عن الثاني: بأنه لا تضاد في ذلك؛ لأن من صوب جميع المجتهدين فهذا لا يقدح عليه، إذ حكم الله تعالى من كل واحد منهم ما أداه إليه ظنه، فإذا تعارض عليه الخبران ولم يعرف نسخ أحدهما للآخر، رجع إلى الترجيح، فإن عجز عن الترجيح فعلى الخلاف في العمل على الاطراح أو التخيير، فلا يلزم ما ذكروه من التناقض.

---

(١) الحديث رواه النسائي، كتاب: الأشربة، باب: دع ما يريبك إلى ما لا يريبك، ح: ٥٧١١.

وأجيب عن الثالث: بأنه لا نسـلم أن ذلك يؤدي إلى عدم انضباط أصول الشـريعة؛ لأن الأخبار الآحادية محصورة بالشـرائط وإن لـم تكن محصورة بالعدد فما لم يستكمل شـرائطه فليس بمعمول به، وتجويز المعارض للأصل يمنعه بحث المجتهد، فلا يلزم ذلك[١].

٣٤٤ أدلة المجيزين للتعبد بخبر الواحد

احتج القائلـون بأن خبر الآحـاد يوجب العلم والعمـل معًا ـ وهم أهل الحديث ـ بأنه قد وجب علينا العمل بخبر الآحاد لما تقدم من الأدلة، ونهينا عن اتباع الظن لما تقدم مـن الأدلة على ذلك أيضًا، فعلمنـا أن خبر الآحاد يوجب العلم والعمل معًا؛ لأنه لو لم يوجب العمل ما جاز لنا العمل به، وقد نهينا عن اتباع الظن.

وأجيـب: بأنه إنما نهينا عـن اتباع الظن فيما يكـون المطلوب فيه العلم، وهو المسائل الاعتقادية لا فيما يكون المطلوب فيه العمل فقط، فإن ما كان المطلوب فيه العمل فقط يجوز الأخذ فيه بما يفيد الظن.

وحاصل الجواب: أن مسـائل الاعتقاد مبنية على اليقين، فنهينا عن اتباع الظن فيها، ومسائل العمل غير مبنية على اليقين فقط، بل تكون تارة بالدليل القاطع وأخرى بالدليل الظني[٢].

٣٤٥ ما يترتب على أن خبر الآحاد يوجب العلم والعمل

إن أهل الحديث فرعـوا على مذهبهـم: بأن خبر الآحـاد يوجب العلم والعمل قاعدتين عظيمتين من قواعد أصول الدين فارقهم المسلمون عليهما:

(١) طلعة الشمس ٢/٢٩ ـ ٣٠.
(٢) طلعة الشمس ٢/٣٠ ـ ٣١.

القاعدة الأولى: أنهم أثبتوا أصول الدين من المسائل الاعتقادية وغيرها بخبر الآحاد، واحتجوا على ثبوت قاعدتهم هذه؛ بأن الأدلة الدالة على وجوب العمل بالخبر الآحادي لم تفصل بين أصول وفروع.

وأجيب: بأنه إنما دل على قبوله بشروط، منها: أن لا يكون مصادمًا لأقوى منه، ولهذا قال بعضهم: إنه مع تكامل شرائطه يجب عرضه على كتاب الله.

القاعدة الثانية: وهي فرع على التي قبلها، وذلك أنهم قضوا بوجوب قبول الخبر الآحادي وإن خالف الدليل القطعي، أي: قبلوا خبر الآحاد حتى في الأمور التي خالف فيها القرآن والسُّنَّة المتواترة، وحجتهم على إثبات هذه القاعدة الفاسدة: أنه لما كان كل واحد من الأدلة الشرعية موجبًا العلم والعمل معًا لم يكن بعضها أول من بعض في القبول فوجب علينا قبول كل واحد من ذلك.

والجواب: أنا لا نسلم أن كل واحد من الأدلة الشرعية موجبًا العلم والعمل، بل نقول: إن بعضها موجبًا للعمل فقط كأخبار الآحاد... ولو سلمنا حصول العلم منه لوجب ألا نساوي بين العلم الحاصل بالكتاب والمتواتر من السُّنَّة وبين العلم الحاصل من الآحاد فيلزم رد الأضعف لمعارضته الأقوى[1].

٣٤٦ مخالفة خبر الآحاد للقياس

إذا عارض خبر الآحاد القياس، ففي تقديم أيهما على الآخر مذاهب ذكر المصنف منها ثلاثة:

أحدها: وهو قول الأكثر من أصحابنا والمتكلمين، وهو قول عامة الفقهاء من قومنا: أنه يقدم الخبر على القياس، فيكون العمل به أولى من العمل بالقياس، فيبطل القياس.

(١) طلعة الشمس ٣١/٢ ـ ٣٣.

المذهب الثاني لمالك وغيره: أنه يقدم القياس على الخبر فلا يقبل الخبر المخالف للقياس عندهم.

المذهب الثالث لأبي الحسين: وهو أنه إن كانت العلة ثابتة بطريق قاطـع فالقياس أقـدم، وإن كان الأصـل قطعيًّا والعلـة ظنية فموضع اجتهاد.

وقال ابن الحاجب: إن كانت العلة ثابتة بنص أرجح من الخبر المخالف للقياس فالقياس أقدم إن كان وجودها في الفرع قطعيًّا، وإن كان وجودها فيه ظنيًّا فالوقف، وإن كان خلاف ذلك فالخبر أقدم[١].

٣٤٧ العمل بخبر الواحد فيما تعمُّ به البلوى

معنى أن الحديث تعمُّ به البلوى أن الحديث تعلق بأمر يحتاج إلى معرفة حكمه جميعُ الناس فيشـتهر بينهم فلا يختص به الواحـد من الرواة، فذهب الحنفية إلى أن الحديث إذا ورد في أمر عمَّتْ به البلوى فلا يكفي في العمل به رواية الآحاد.

يقول الشـيخ عبد العزيز البخاري في كتابه «كشـف الأسـرار على أصول البزدوي»: خبر الواحد إذا ورد موجبًا للعمل فيما تعم به البلوى ـ أي: فيما تمس الحاجة إليه في عموم الأحوال ـ لا يقبل عند الشـيخ أبي الحسـن الكرخي من أصحابنا المتقدمين وهـو مختار المتأخرين منهم.

واختار السالمي وجوب العمل بخبر الواحد فيما تعم به البلوى[٢].

---

(١) طلعة الشمس ٣٤/٢ ـ ٣٥.

(٢) طلعة الشمس (مقدمة المحقق) ٣٥/١ ـ ٣٦.

٣٤٨ العمل بخبر الواحد في الحدود

ليس يشترط في الحد كونه غير خبر واحد بل يكفي خبر الواحد فيه، وذهب بعض الحنفية إلى أن خبر الواحد لا يعمل به في الحدود، أي: لا يثبت حد من حدود الله إلا بما تواتر من الأحاديث أو كان مشهورًا، قال في كشف الأسرار: ذهب أبو الحسن الكرخي إلى أنه لا يجوز، وإليه مال المصنف ـ أي: البزدوي ـ.

وما ذهب إليه السالمي هو رأي أكثر الأصوليين، قال العضد: «خبر الواحد فيما يوجب الحد، الأكثر على أنه مقبول خلافًا للكرخي، والبصري»[(١)].

٣٤٩ رد حديث الآحاد إذا عمل راويه بخلاف روايته

قال في الطلعة: «فإن من روى روايةً ثم عمل بخلاف مدلولها كان ذلك موجبًا لتهمته، إما في الرواية وإما في المساهلة في العمل، وجميعُها مُخِلّ بقبول الرواية إن لم نحكم بسقوط عدالته حسن ظن به، لاحتمال أن يكون قد اطلع على ناسخ لها».

وبعض العلماء يأخذ بهذه الرواية ويترك عمله ولذا يقولون: العبرة بما رواه لا بما رآه[(٢)].

٣٥٠ شروط فاسدة لقبول خبر الآحاد

أحدها: أن بعضهم اشترط في قبول خبر الواحد أن يكون في غير ما تعم به البلوى، لأن ما تعم به البلوى تتوفر الدواعي إلى نقله، فيستلزم كثرة الناقلين، في أصول الدين أم في فروعه.

(١) طلعة الشمس(مقدمة المحقق) ٣٧/١.
(٢) طلعة الشمس(مقدمة المحقق) ٣٧/١.

والحجة لنا على عدم اشتراطه وجهان:

الأول: أنه لم يفصل دليل وجوب العمـــل بخبر الواحد في العمليات بين ما تعم به البلوى وبين ما تخص.

الوجه الثاني: أنه يجب بيان ما علينا فيه تكليف سواء عمت به البلوى أم لم تعم، فلا وجه للفرق بينهما في وجوب البيان على وجه الظهور، فيلزمهم وجوب اشتهار ما لم تعم به البلوى أيضًا.

الشرط الثاني: لأبي علي الجبائي: اشترط في قبول خبر الآحاد أن تتعدد روايته بتعدد النقلـــة، فقد روي عنه أنه قال: لا يقبل خبـــر الواحد حتى يرويه عدلان فصاعدًا، وكل واحد يروي عن عدلين حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ.

فجعل الرواية في هذا الحكم كالشهادة، فكما لا تقبل شهادة الواحد ولا يعمل بها، كذلك روايته.

والحجة لنا على عدم اشـــتراط ذلك: أن الصحابة قد أطبقوا قولًا وعملًا على قبول خبر الواحد، فكان إجماعًا على قبوله من غير شرط لتعدد الرواة.

الشـــرط الثالث: لأبي الحســـن الكرخي وأبي عبدالله البصري في قديم قوليه ثم قيل: إنه رجع عنه أنه يشترط في قبول خبر الآحاد أن يكون في غير الحدود، أما الحدود فلا يقبل فيه ذلك، لأن الحدود تدرأ بالشبهات، وتجويز الكذب في الآحاد شبهة.

ورد بأن كونه آحاديًّا ليس بشبهة كالشـــهادة، لأن الشهادة يثبت بها كون الحد مســـتحقًّا كما ثبت ذلك بالخبر، ووجه الرد: أن شهادة العدلين محتملة للكذب كاحتمال خبر الواحد له، وقد شـــرع لنا إقامة الحدود بشهادتهما مع درئها بالشبهات، ولم يؤثر احتمال الكذب فيها شيئًا، فكذلك خبر الآحاد قد

شرع لنا الأخذ به لما تقدم من الأدلة، فاحتمال الكذب فيه ليس بشبهة تدرأ بها الحدود[١].

٣٥١ جواز نقل الحديث بالمعنى وبيان حذف بعضه

يجوز لمن كان عالمًا بالألفاظ العربية نقل حديث رسول الله ﷺ بالمعنى دون لفظه، وقيل: لا يجوز ذلك بل يجب على الراوي أن ينقل الحديث باللفظ والمعنى حتى يؤديه كما سمعه، وكذلك يجوز حذف بعض الحديث مع رواية البعض الآخر ما لم يكن ذلك المحذوف قيدًا لذلك المذكور كالشرط، والبدل، وعطف البيان، والصفة، المتصلة، والغاية، والاستثناء، فالشرط نحو: في الغنم إن بلغت أربعين شاة شاة، والبدل نحو: في الغنم في أربعين منها شاة، وعطف البيان: في السائمة الغنم زكاة، والصفة: في الغنم السائمة زكاة، والغاية نحو قوله ﷺ: «**لا تبيعوا الثمرة حتى تزهي**»[٢]، والاستثناء نحو قوله ﷺ: «**لا تبيعوا البر بالبر إلا سواء بسواء**»[٣]، لأن حذف مثل هذه الأمور مخلّ بالمعنى، فلا يجوز حذفها.

وكذلك لا تجوز الزيادة على الخبر ما ليس منه؛ لأن الزيادة فيه كذب قطعًا، وقد حرم علينا الكذب على غيره ﷺ، فكيف بالكذب عليه[٤].

---

(١) طلعة الشمس ٣٧/٢ ـ ٤٣.

(٢) أخرجه الربيع في «المسند» ح: (٥٥٨)، والبخاري، في كتاب: البيوع، باب: إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع، ح: ٢١٩٩.

(٣) أخرجه الربيع في «المسند» ح: (٥٧٧)، البخاري في كتاب: المساقاة، باب: الربا، ح: ١٥٨٧.

(٤) طلعة الشمس ٤٣/٢ ـ ٤٤.

٣٥٢ نقل الحديث بالمعنى دون لفظه بعينه

وفي نقـل الحديث بالمعنى دون لفظه بعينه مذاهـب كثيرة، نقتصر منها على قولين وهمـا: جواز ذلك لمن كان عارفًا بالألفـاظ مطلقًا، وعدم جوازه مطلقًا.

ذهب إلى جواز ذلك مطلقا أكثر الأصوليين، ونُسب إلى الحسن البصري وإبراهيم النخعي، واختاره البدر الشماخي وعليه أصحابنا من أهل عُمان.

وذهب إلى المنع مطلقًا محمد بن سيرين وثعلب وبعض المحدثين.

والحجة لنا على جـواز ذلك مطلقًا: أن المقصود مـن رواية أحاديثه ﷺ تأدية المعنى فقط، وأنه لا تعبد علينا في تلاوة لفظ السُّنَّة بخلاف القرآن، ولا خلاف في ذلك بين الأمة، وإذا عرفنا ذلك فيجوز لنا حينئذ أن نؤدي المعنى الذي فهمناه من ألفاظ السُّـنَّة بغير ألفاظها، لكن إنما يجوز ذلك مع الضبط لمعانيها بحيث لا يخشـى أن يحصل في العدول عنهـا زيادة ولا نقصان في المعنى؛ لأن ذلك هو المقصود من إيراد السُّنَّة، وحفظ ألفاظها ليس بمقصود بخلاف الكتاب العزيز.

واحتج المانعون من ذلك بوجوه:

الأول: قوله ﷺ: «**رحم الله ـ أو نضر الله ـ أمرأً سمع مقالتي فوعاها وأداها كما سمعها، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه**»[(١)].

وأجيب: بأنه إنما دعا لـه، لأن نقله بلفظه هو الأولـى، وليس فيه دلالة على منع الرواية بغير اللفظ.

---

(١) رواه الحاكم في المسـتدرك، كتاب: العلم، باب: رب حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ح: ٣٠٤.

الوجه الثاني: قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤] والآيات هي: الكتاب العزيز، والحكمة هي: السُّنَّة النبوية، قالوا: فكما يجب ذكر القرآن بلفظه كذلك يجب ذكر السُّنَّة بلفظها لهذه الآية، ولأن الجميع من عند الله تعالى.

وأجيب: بأنه إن سلم ذلك فالمراد بالذكر التذكر لمدلولات الكتاب والسُّنَّة ليعلمن ما عرفنه من معناه وتخشع قلوبهن لتذكره، لا أن المراد النطق بلفظها، وذلك واضح.

الوجه الثالث: أن الحديث يتضمن العبادات، فوجب أداؤه بلفظه، كما أن القرآن لما تضمن العبادات وجب أداؤه بلفظه.

وأجيب: بأنه إنما لزم في القرآن لدليل خاص دل على أن تلاوة لفظه عبادة، وإن لم يفهم تاليه المعنى بخلاف السُّنَّة.

الوجه الرابع: أن في بعض ألفاظ السُّنَّة عبادات وجب علينا نقلها بألفاظها كالأذان والإقامة والتوجيه والتحيات، فعلمنا بذلك أن لفظ الحديث معتبر نقله أيضًا، فلا يصح سلخ المعنى منه.

وأجيب: بأن ذلك إنما وقع في ألفاظ مخصوصة، فلا يحمل غيرها عليها لثبوت الخصوصية لها دون غيرها بالأدلة المنقولة فيها[1].

٣٥٣ جواز حذف بعض الخبر مع ذكر الباقي

إذا كان المحذوف ليس بقيد للمذكور كالشرط والغاية والاستثناء ونحوها، أجازه أكثر الأصوليين، ومنعه بعض أهل الحديث، واحتجوا على ذلك بما احتج به من أوجب تأدية الحديث بلفظه.

(١) طلعة الشمس ٢/٤٥ ـ ٤٧.

قال صاحب «المنهاج»: ولا يجوز أن يحذف غير الغاية والاستثناء ونحوهما أيضًا، لأن حذفه استهانة بذكرها، ولو كان المحذوف مما لا يفيد فائدة زائدة على ما قد لفظ به، نحو أن يكون مؤكدًا كأحد اللفظين من قوله: باطل باطل باطل؛ لأن الاستهانة بالمحافظة على ألفاظه ﷺ توهم التهاون بأمره وذلك مسقط للعدالة إن لم يكن كفرًا.

ومن المعلوم أن من أجاز ذلك من الأصوليين إنما أجازوه مع غير الاستهانة بألفاظه ﷺ وفي غير ما لا يتم الكلام إلا به[1].

٣٥٤ قبول الزيادة في الخبر إذا انفرد بها أحد الرواة

إذا انفرد بها أحد الرواة دون الآخرين، فقيل بقبولها مطلقًا إذا كان الراوي ثقة، ونسب هذا القول إلى الجمهور. وقيل: بعدم قبولها مطلقًا ونسب إلى بعض أهل الحديث.

قال ابن الحاجب: إن كان غيره لا يغفل مثلهم عن مثلها عادة لم تقبل، قال صاحب «المنهاج»: ومفهوم كلامه أن ذلك موضع اتفاق، قال: وذلك لا يكفي حتمًا حتى يكون مجلس السماع منهم واحدًا ولا شاغل لهم عن استماعها، وأما إذا جاز في مثلهم أن يغفلوا عن مثلها وإن حضروا، أو لم ينقل كون مجلسهم واحد فهو موضع الخلاف.

والحجة لنا على قبولها ما لم يقم دليل يقتضي غفلة الراوي: هي أن المعتبر في قبول الرواية العدالة، فإذا كان العدل يجب قبول خبره لعدالته وجب قبول زيادته أيضًا، لأن الزيادة مع المزيد عليه بمنزلة خبرين، ولو روى

(١) طلعة الشمس ٢/٤٧ ـ ٤٨.

واحد خبرين وروى غيره أحدهما قبلت رواية الخبرين بالاتفاق، كذلك هذا، ولأن الزيادة يتعلق بها حكم، ورواية الثقة كالخبر المبتدأ[١].

٣٥٥ شروط الراوي الذي تقبل روايته

أحدها: أن يكون بالغ الحلم، فلا تقبل رواية الصبي اتفاقًا، وقيل بقبول روايته إن كان مميزًا ضابطًا، والصحيح أنها لا تقبل، لأنه إذا علم أنه لا إثم عليه في الكذب فلا يؤمن منه أن يجترئ عليه، فيفيد ذلك الشك في صدقه، وأيضًا فإن العدالة شرط في قبول الرواية، وهي في الصبي غير متحققة، أما إذا تحملها وهو صبي ثم أداها بعد بلوغه ففي قبول روايته قولان، ونسب القول بقبولها إلى الأكثر.

قال البدر: والصحيح قبول روايته وشهادته ولو تحملها قبل البلوغ إذا كان ضابطًا.

الشرط الثاني: أن يكون عاقلًا، فلا تقبل رواية المجنون والمعتوه اتفاقًا.

الشرط الثالث: أن يكون ضابطًا، والمراد بالضبط هاهنا: إتقان المعنى عند السماع، والمحافظة على حفظه حتى يؤديه كما سمعه.

الشرط الرابع: أن يكون الراوي متصفًا بصفات المسلم من الإقرار بالشهادتين والتصديق بما جاء به محمد ﷺ.

الشرط الخامس: أن يكون الراوي ذا مروءة تحفظه من فعل ما يهلكه من المعاصي، ومن فعل ما يشينه عند ذوي المروءات. وهذه الحالة عندهم معروفة بالعدالة.

---

(١) طلعة الشمس ٢/٤٨ ـ ٤٩.

الشرط السادس: أن لا يكون الراوي عمل بخلاف ما روى، فإن من روى رواية ثم عمل بخلاف مدلولها، كان ذلك موجبًا لتهمته.

الشـرط السـابع: أن لا يترك الأخذ بروايته غيره من العلمـاء، فإن ترك العلماء للأخذ بروايته مع سماعهم منه إنما يكون لطعن في الراوي، أو لطعن في الرواية.

الشـرط الثامن: أن يتأول الرواية راويها، فإن تأولها وقف عن قبولها وعن ردها، لأن ذلك التأويل منه إنما يكون لشيء في تلك الرواية.

الشرط التاسـع: أن لا يكون ذلك الراوي مدلسًا في روايته، لأن التدليس نوع من التلبيس، ولا تقبل رواية ملبس، فكذا رواية المدلس.

الشرط العاشر: أن لا يكذب الراوي أصله الذي روى عنه، كما إذا روى عن ابن عباس ـ مثلًا ـ فقال ابن عباس: ما رويت هذه الرواية، ولا حدثت بها أحدًا، فإن تلك الرواية لا تقبل ـ وإن كان الراوي عدلًا ـ مثلًا لحصول الشك فيها[١].

٣٥٦ قبول رواية الكافر المتأول

يقبل الإمام السـالمي رواية الكافر المتأول والفاسق المتأول وخالفه في ذلك ابن بركة بل خالف في ذلك المذهب على أحد نقلي البدر الشماخي.

قال في طلعة الشمس: قال: وهذا الوجه عندي ظاهر ـ أي: المبتدع الكافر والفاسق الذي لا يرى الكذب مباحًا ـ وإن نص ابن بركة على رد خبر الفاسق المتأول، ثم قال: وقال البـدر: ومذهبنا رد الجميع، وقـال البدر في موضع آخر: لم أحفظ فيها خلافًا يعني في قبول رواية المبتدع[٢].

---

(١) طلعة الشمس ٥١/٢ ـ ٥٩.

(٢) طلعة الشمس (مقدمة المحقق) ٤٠/١.

٣٥٧ صفة العدل وحكم التعديل والتجريح

عُرِّف العدل: بأنه هو الذي يفعل جميع ما يجب عليه من أوامر ربه، ويتجنب جميع المحرمات التي نهاه الله عنها، فمن كان بهذه الصفة ـ أعني مؤديًا للواجبات ومجتنبًا للمحرمات ـ سُمِّي عدلًا وتقيًّا، ووجب قبول روايته وشهادته، وفوق درجة العدالة الصلاح، وهي: أن يفعل فوق الواجبات ما أمكنه من فعل المندوبات، ويترك فوق المحرمات ما لا بأس به مخافة الوقوع فيما فيه بأس، وأعلى من درجة الصلاح درجة الصديقية، وهي أن يسارع الرجل إلى فعل جميع الفضائل حسب طاقته، وترك فوق المحرمات ما لا بأس به، لا لمخافة شيء من الأمور، وهاتان الدرجتان زيادة فضل لصاحبهما[١].

٣٥٨ ما يجزئ في التعديل والتجريح

يجزئ في نقل التعديل والتجريح قول الواحد العدل سواء كان ذلك في قبول الرواية أم الشهادة، وكذلك التجريح أيضًا، وبه قال عبد الملك والباقلاني وجماعة من الأصوليين، واختاره صاحب «المنهاج».

وقال بعض المحدثين: لا يثبت بخبر واحد في الشهادة والرواية؛ لأن التعديل والجرح شهادة على المعدل والمجروح، فاعتبر العدد، وكذا التجريح أيضًا.

ورد هذا القول: بأنه لا نسلم أنه شهادة، بل خبر، ولا وجه للحكم عليهما بأنهما شهادة إذ لا دليل على ذلك، وليس من أخبر عن شخص بكذا له حكم الشاهد إذ المطلوب الظن[٢].

---

(١) طلعة الشمس ٦١/٢.

(٢) طلعة الشمس ٦٢/٢.

٣٥٩ كيفية أداء التعديل والتجريح

اختُلف في كيفية تأدية وصف التعديل، والتجريح، فقال الباقلاني: يكفي الإطلاق في التعديل والتجريح وذلك كقول المعدل: هـذا عدل، والجارح: هذا مجروح. وقال الغزالي والجويني: إن كان عالمًا كفي الإطلاق فـي التعديل والتجريح، وإن لم يكن عالمًـا فلا بد مـن التفصيل، وصححـه أبو يعقـوب ﷺ واختاره بعـض الإباضيَّة المشارقة، وقيل: لا يكفي في التعديل والتجريح الإطلاق. وإن كان من عالم بل لا بدّ من بيان السبب في ذلك، فهذه ثلاثة مذاهب، وفي المسألة قولان آخران:

أحدهما للشافعي: وهو إنما يكفي الإطلاق في التعديل دون التجريح.

والقول الثاني: بعكسـه، وهو أنـه إنما يقبل الإطلاق فـي التجريح دون التعديل[1].

٣٦٠ التعديل بحكم الحاكم وعمل العالم

اختلفوا في رواية العدل عن مجهول الحال هل ذلك تعديل له أم لا؟

قال بعض: تعديل؛ لأن الظاهـر من العدل لا يروي إلا عن عدل، قال في «المنهاج»: ولا وجه لذلك إلا عند من يقبـل المجاهيل. وقيل: ليس بتعديل مطلقًا، لأن كثيرًا من الرواة يروي ولا يلتفت إلى ذلك.

وقيل: إن علم من عادته أنه لا يروي إلا عن عـدل فهو تعديل وإلا فلا، واختاره صاحب «المنهاج»؛ لأن العادة تدفع الشك وتقوّي الظن.

وتوضيحه: أنـه إذا روى الراوي العدل أو عمل العالـم العدل، أو حكم الحاكم العدل برواية رجـل أو امرأة، أو حكم بشـهادة واحد منهما، وكانت

(١) طلعة الشمس ٦٤/٢.

عادة كل واحد منهما اشتراط العدالة في قبول الرواية والشهادة، فإن المروي عنه والمحكوم بشهادته يكونان في حكم التعديل، فلا يقبل الداخل فيها، لأن الفاسق منهم غير معين[١].

٣٦١ حكم الصحابة في العدالة

اختلف الناس في الصحابة: فقال الأكثر من الأصوليين والفقهاء من قومنا والمحدثين: الصحابة كلهم عدول. ثم اختلف هؤلاء: فقالت الأشعرية: مطلقًا والمعتزلة: إلا من ظهر فسقه منهم ولم يتب كمعاوية وأشياعه.

وقيل: بل هم في العدالة كغيرهم لا يقبل إلا من ظهرت عدالته منهم أو من عدله عدل.

وقيل: بل هم عدول إلى حين الفتن، فلا يقبل الداخل فيها، لأن الفاسق منهم غير معين.

وأقرب من هذه الأقوال كلها القول بأنهم كغيرهم محتاجون إلى التزكية والتعديل؛ لنصب عمر المزكين والمعدلين، ويليه في القرب قول المعتزلة بثبوت العدالة لهم إلا من ظهر فسقه منهم.

والقول الفاصل بين الخصوم في هذا المقام، وهو المطابق لظاهر الكتاب والسُّنَّة أن نقول: إنهم جميعًا عدول إلا من ظهر فسقه منهم قبل الفتن، أما بعد الفتن فمن علم منه البقاء على السيرة التي كان عليها النبي ﷺ فهو عدل مطلقًا، وهي الجماعة التي قامت على عثمان ونصبت عليًّا وفارقته يوم التحكيم طلبًا لإقامة كتاب الله تعالى، ومن لم يعلم منه البقاء على تلك السيرة فلا يسارع إلى تعديله حتى يمتحن ويختبر لكثرة المفتتنين واختلاط الموفين بغيرهم[٢].

(١) طلعة الشمس ٢/٦٦ ـ ٦٧.

(٢) طلعة الشمس ٢/٦٨ ـ ٧٠.

٣٦٢ تعريف الصحابي

الصحابي كل من أدرك رسول الله ﷺ ورآه وآمن به، وأما إن كان رآه قبل أن يبعث أو بعد ما بعث ولم يؤمن به إلا بعد موته فهو من التابعين، ومن آمن به وحال بينه وبينه البعد فلم تمكنه رؤيته فاختلف فيه كالنجاشي، وأما الأعمى الذي لا يبصر وقد سمع كلامه أو كان بموضع لا يسمع كلامه، أو رآه لكنه أصم لم يسمعه، إلا أن هؤلاء كلهم عقلوه ورأوا من هديه شيئًا، فإن هؤلاء صحابة ومن رآه من الأطفال وعقله أو عقل عنه شيئًا من أقواله وأفعاله فهو من الصحابة[1].

٣٦٣ الاختلاف في عدالة الصحابة

اختلف الناس في الصحابة على ثلاثة أقوال، منهم من قال بتعميم العموم، وأن يكونوا على عمومه فيشهدون لهم بالعدالة وهم أصحاب الحديث والمرجئة والحشوية وسائر السنية، ولم يؤولوا ولم يعرجوا على عموم مثلها يناقضها ولا على استخصاصات تخصها، ومنهم من قال بالتعميم إلى أقل الجمع وهو ثلاثة فينبغي أن يراعوا أبا بكر وعمر وعثمان فيتوقف عما سواهم أو إلى اثنين وهو أقل الجمع فيراعي الذين من بعد رسول الله ﷺ، وأما أهل الوقف رضوا بأن يكونوا مع الخوالف وقالوا: لا علم لنا فنحن نقف، لكنهم خالفوا وأطلقوا الشهادة لهم بالعدالة، وقد كان ينبغي لهم التوقف حتى يقع الفصل يوم الفصل.

والمسلمون بعد على هداهم وما رزقهم الله من التوفيق أن هذه العموم قد وردت وورد ما يخصها أو يصلح لتخصيصها وهو قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ

(١) العدل والإنصاف ١٤٩/١.

﴿أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠]، وقول رسول الله ﷺ: «**أنه سيكذب عليَّ من بعدي كما كذب عليَّ من كان قبلي فمن كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**»[(١)].

والصحيح أن الصحابة كلهم بالحالة الأولى التي ذكرناها إلا من ظهر منه ما يخرج به وقد صدرت منهم أمور من سفك الدماء ونيل الأعراض واستباحة الحرم ما لا يخفى على ذي عقل متواتر تواترًا يحصل به العلم الضروري ولا بدّ أن يجعل للتعديل والتحريم مكانًا وإن كانوا صحابة[(٢)].

واختلف من ذكرنا في الصحابة هل هم كلهم عدول أم لا، فقال بعضهم: الصحابة كلهم عدول ولو ظهر منهم التأويل ما شاؤوا ويوالونهم عمومًا وخصوصًا ويقضون لهم بالعدالة والولاية على أي حالة كانوا، وعورضوا بأهل الردة فأبوا أن يجعلوهم صحابة، واضطرب عليهم الصاحب، وقال بعضهم: منهم العدول وغير العدول ولا بدّ من المراعاة، وهذا قول سائر الأمة، وقالت الشواذ: يجب رد شهادة علي وطلحة والزبير مجمعين أو مفترقين لأن فيهم فاسقًا لا يعرف بعينه، وقال بعضهم: إن شهادة كل واحد منهم مع غيره جائزة فإذا اجتمعوا لا يجوز وأطلق بعضهم تفسيق عثمان ورد شهادته وهؤلاء فرقة من القدرية وهو قول الإباضيَّة[(٣)].

٣٦٤ الدليل على عدالة الصحابة

اعلم أن أصحاب رسول الله ﷺ هم بالحالة التي ذكرهم الله ﷻ عليها من العدالة والطهارة والنزاهة والثناء والمدحة، قال الله ﷻ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ

(١) رواه البخاري، في كتاب: الجنائز، باب: ما يكره من النياحة على الميت، ح: ١٢٩١.
(٢) العدل والإنصاف ١٤٧/١ ـ ١٤٩.
(٣) العدل والإنصاف ١٥١/١ ـ ١٥٢.

أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِۗ وَلَوۡ ءَامَنَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَكَانَ خَيۡرًا لَّهُمۚ مِّنۡهُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَأَكۡثَرُهُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴾ [آل عمران: ١١٠][(١)].

٣٦٥ التعديل والتجريح

اختلف الناس في التعديل والتجريح، وأجمعوا أن الكفر والشرك مما يجرح به الراوي، واختلفوا في التفسيق، فقال بعضهم: أما الفسوق التي هي المعاصي فليس فيها تجريح، وأما فسوق البدع فهو التجريح، وقال بعضهم بعكس هذا، وهذا اختلاف السنية بينهم البين، وأما الإباضيَّة والقدرية فالفسوق كلها تجرح بها لا من المعاصي ولا من البدع، ومن الإباضيّة من يجيز عدالة أهل الفسق من جهة البدع لا من جهة المعاصي في الأحكام[(٢)].

٣٦٦ شروط العدالة

العدل الذي يجب قبول خبره أن يكون ظاهر العدالة غير ساقط المروءة، أما ظهور عدالته فأن يدين بدين الحق وينطق بلسان الصدق في حديث الحلف، وملاك الأمر الورع، والدِّين غير المبتدع[(٣)].

٣٦٧ التحمل في سن الطفولة

من العوارض ما يتعرض العدل وإن كان صالحًا حمل الأخبار في حال الطفولية كالذي جرى للكثير من الصحابة ممن ولد على الفطرة وتوفي

(١) العدل والإنصاف ١٤٧/١.
(٢) العدل والإنصاف ١٥١/١.
(٣) العدل والإنصاف ١٥٥/١.

رسول الله ﷺ وهو بحال من لا يحسن حملان الحديث وتأويل الحديث وتصريفه إلى الأمور المحدثة وأيضًا بما كان من كبر السن والنسيان والذهول والضعف والتأويل الذي يخرجه من الدِّين والانتصار لمذهبه وبكونه أعرابيًّا من أهل البوادي ليس له طول دربة بالفقه وما يتعلق به من الأحكام وبالوهم في الحديث وسماع بعض وفوات بعض ممن لا يصلح به أو عبدًا أو امرأة بعض الأحايين[١].

٣٦٨ عدد المزكين

اختلفوا في عدد المزكين، فقال بعضهم: اثنان في المخبرين وفي الشاهدين. وقال بعضهم: واحد فيهما جميعًا، وفرق بعضهم فقال: اثنان في الشاهدين وواحدًا في المخبرين. وأما التجريح فالأولى أن لا تقبل فيه إلا اثنان، وقال بعضهم: لا بدّ في التزكية لكل واحد اثنان فعلى قولهم في الاثنين أربعة، وكذلك قال بعضهم: في الاستوداع، وقيل: اثنان على اثنين، وكذلك على قول من يقبل شهادة واحد في استهلال الهلال فيقبل شهادة واحد في التزكية لأن رسول الله ﷺ قبل شهادة أعرابي عن استهلال الهلال، وإلى هذا ذهب مالك في تزكية شهود الزنا يكفي فيهم أربعة واحد على واحد وكذلك المرأة في التزكية واحدة على واحدة في الموضع الذي تشهد فيه المرأة، وعلى هذا القول تزكية العبيد للعبيد في تزكية الأخبار، وأما الشهادة فلا، وقيل في الشيء التافة على إقرار العبيد، وأما تعديل الصبي وتجريحه لا يقبل على حال[٢].

(١) العدل والإنصاف ١/١٥٥.
(٢) العدل والإنصاف ١/١٥٦.

٣٦٩ صيغة التزكية

التزكية أن يقول: إنه عـدل رضى لا بدّ من الكلمتيـن؛ لأنه يكون عدلاً لا رضًا ورضًا لا عدلًا، ولا بـدّ من اجتماع الشـرطين جميعًا، قال الله ﷻ: ﴿وَأَشْهِدُوا۟ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

وقال في موضع: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]،، وقال أبو حنيفة حتى يقول عدل مقبول الشـهادة على ولي، وقيل: إنه لا يجوز تزكية إلا من عالم والأصل لا تقبل إلا تزكية عارف بوجوه التزكية وإذا اجتمع المجرحون والمعدلون غلب التجريح[(١)].

٣٧٠ رواية العدل عن المجهول

وإذا روى العدل المقبول رواية عن رجـل مجهول هل هو تعديل أم لا؟ قال بعضهم: تعديل، وبعضهم يقول: ليس بتعديل، وإن كان مجرحًا ولم ينبه عليه الراوي كان الراوي مدلسًا إلا إن أخبر بجرحته، وأما إن استعمل الراوي الحديث فهل هو تعديل للمروي عنه وللرواية أم لا، اختلف فيه، فقال بعض: هو تعديل لهما، وبعضهم يقـول: ليس بتعديل، وأمـا إن أظهر في الحديث مذهب يذهب إليه الذاهب غير الحديث فليس العمل به تعديلاً له، والصحيح أن التعديل بالفعل كالتعديل بالقول[(٢)].

٣٧١ المنقطع من الحديث

المراد بالمنقطع من الحديث: ما لم يتصل سنده برسول الله ﷺ سواء كان مرسلًا أو منقطعًا أو متصلًا بالصحابي فقط وهو الموقوف[(٣)].

---

(١) العدل والإنصاف ١٥٦/١.

(٢) العدل والإنصاف ١٥٦/١ ـ ١٥٧.

(٣) طلعة الشمس ٧١/٢.

٣٧٢ أخبار المراسيل

أما أخبار المراسيل فهو أن يرفع الخبر عن النبي ﷺ ولم يشاهد النبي ﷺ فواجب أن يكـــون بينه وبين النبي ﷺ صحابي فلا يذكـــره، وإما أن يكون قد ســـمع من الصحابي فاقتصر على ما روي له ولم يجتمع إلى ذكره مرة أخرى أو يكون صح عنده الخبر عن النبي ﷺ بالإخبار عن ذلك الصحابي ويســـنده إلى النبي ﷺ[١].

وأما المرســـل: فخبر سنده الراوي إلى رســـول الله ﷺ ومعلوم أن الراوي الذي أسنده لم يصحب ولم يدرك ولم تقع له صحبة مع رسول الله ﷺ[٢].

وقد اختلف العلماء في حد المرسل على ثلاثة أقوال:

القول الأول للأصوليين: وهو ما سقط من إسناده راوٍ واحدٍ فأكثر من أي موضع كان.

القول الثاني للمحدثين: وهو ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ سواء كان من كبار التابعين كجابر بن زيد وســـعيد بن المسيب والحســـن البصري، أو من صغار التابعين كالزهري وأبي حازم ويحيى بن سعيد الأنصاري.

القول الثالث لبعـــض أهل الحديث: وهـــو ما رفعه التابعـــي الكبير إلى النبي ﷺ[٣].

٣٧٣ حكم المرسل

حكم المرسل: إن كان من مراســـيل الصحابة قُبِل بلا خلاف، لأن رواية الصحابـــي محمولة على الســـماع إذا قال الصحابي: قال رســـول الله، أو عن

(١) جامع ابن بركة ١٦/١.
(٢) العدل والإنصاف ١٤٣/١.
(٣) طلعة الشمس ٧١/٢ ـ ٧٢.

رسـول الله، حمل ذلك على أنه قد سمع منه لأنه أدركه، ولأن الصحابة كلهم عدول قبل الفتن إلا من ظهر فسقه منهم، والصحابي العدل يتحاشى عن أخذ الرواية من الفاسق، فوجب الأخذ بمرسل الصحابي إجماعًا.

وإن كان من مراسيل التابعين أو تابعي التابعين إلى من بعدهم فقد اختلف في قبوله على مذاهب:

المذهب الأول: أنه يقبل مرسل العدل مطلقًا، ونسبه صاحب «المنهاج» إلى الجمهور.

المذهب الثاني: لا يقبل المرسل مطلقًا، ونسبه صاحب «المنهاج» إلى بعض المحدثين.

المذهب الثالث لعيسى بن أبان وابن الحاجب: أنه يقبل من الصحابي أو من التابعي أو من إمام نقل.

المذهب الرابع للشافعي: وهو أنه لا يقبل إلا أن يعضده ما يقويه من ظاهر كنص أو عمل صحابي، أو إرسال تابعي كمراسيل ابن المسيب، أو أسنده غير المرسل وشيوخهما مختلفة في الإسناد والإرسال، أو عرف أنه لا يرسل إلا عن عدل، فحصل في المسألة إطلاقان وتفصيلان[1].

٣٧٤ أخبار الصحيفة

أما أخبار الصحيفة: فناس كانوا يكتبون كلما سمعوا عن رسول الله ﷺ كعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ، وذلك أن عبد الله بن عمرو بن العاص استأذن رسول الله ﷺ أن يكتب كلما سمع منه فقال ﷺ: «**اكتب**»[2].

(١) طلعة الشمس ٢/٧٢ ـ ٧٣.

(٢) العدل والإنصاف ١/١٤٣، والحديث رواه أبو داود في السنن، كتاب: العلم، باب: في كتاب العلم، ح: ٣٦٤٦.

ويقول ابن بركة: أما خبر الصحيفة، فهو أن يروي الراوي الخبر إلى أن ينتهي به إلى رجل فيقول: عن أبيه عن جده ولم يذكر ذلك المذكور النبي ﷺ. فإذا كان هذا الخبر على هذا الوصف ونحوه سُمِّي خبر الصحيفة[١].

٣٧٥ المقطوع

الخبر المقطوع هو: ما جاء عن تابعي من قوله أو فعله موقوفًا عليه وليس بحجة[٢].

وأما أخبار المقاطيع: فهو أن يروي الرجل الخبر عن النبي ﷺ فيسقط في الوسط رجلاً فلا يذكره في إسناده، فإذا ترك ذلك الرجل انقطع الخبر إلى حيث ترك الرجل[٣].

وهو كل خبر منقطع في الوسط، وذلك أن يحدث عن رسول الله ﷺ من لم يره، ولم يتصل إسناده بانقطاع واحد أو اثنين أو أكثر بين الراوي وبين من روي عن رسول الله ﷺ، والفرق بينه وبين المراسيل أن المرسل مجهول الصحابي الراوي عن رسول الله ﷺ، والراوي عن الرسول في المقاطيع معلوم غير أن القطع في الوسط ولم يتصل السند، وأكثر العلماء على أن العمل بالمراسيل واجب وبالمقطوع ندب، ولا يجب بهما علم ولا عمل وقيل: إنهما واحد، وأما الأخبار الضعاف قد يقع الضعف في متونها ويقع في رواتها[٤].

---

(١) جامع ابن بركة ١٧/١.
(٢) طلعة الشمس ٧٩/٢.
(٣) جامع ابن بركة ١٧/١.
(٤) العدل والإنصاف ١٤٤/١.

٣٧٦ الخبر الزائد على الناقص

أما الخبر الزائد على الناقص فإنه: إذا ورد خبـر عن النبي ﷺ من وجه، وروي ذلـك الخبر أيضًا من وجه آخـر إلا أن أحد الخبرين فيـه زيادة لفظة اسـتعمل الزائد من الخبرين، لأن فيـه فائدة لم تذكر فـي الخبر الآخر، ولم يوردها الراوي الثاني معه[١].

٣٧٧ الموقوف

الحديث الموقوف هو: ما قصر على الصحابي قولًا أو فعلًا ولو منقطعًا، ويسمى أثرًا[٢].

ويقول ابن بركة: أما الخبر الموقوف من الأخبار، فهو أن يروى الخبر عن الصحابي والتابعي فيوقف الخبر عليهما[٣].

وجاء في كتاب العـدل والإنصاف: أما الموقوف مـن الأخبار فما وقف بـه كالصحابي ولم يبلغ به رسـول الله ﷺ ومعلـوم أن الصحابة بالأمس أهل جاهلية جهلًا لا ينسـب إليهم من العلم شيء، فأتاهم الله بالقرآن وبمحمد ﷺ فتعلموا من القرآن ومن السُّنَّة فوقفوا الحديث على أنفسـهم فحدثوا بما لا يظن به فيهـم إلا خيرًا ولم يكـن ما رووا مما يدركونه بعقولهـم ولا يبلغونـه إلا بتوقيف من الرسـول صلوات الله عليه[٤].

---

(١) جامع ابن بركة ١٧/١.
(٢) طلعة الشمس ٧٩/٢.
(٣) جامع ابن بركة ١٧/١.
(٤) العدل والإنصاف ١٤٤/١.

٣٧٨ الضعيف

الحديث الضعيف هو: ما قصر عن درجة الحسـن بسبب وهن في سنده كالطعن في بعـض رواته، وتفـاوت درجاته في الضعف بحسـب بعده من شروط الصحة[١].

٣٧٩ المضعف

الخبر المضعف هـو: ما لم يجمع علـى ضعفه، بل في متنه أو سـنده تضعيف لبعضهم وتقوية للبعض الآخر، وهو أعلى من الضعيف[٢].

٣٨٠ المنكر

الخبر المنكر هو: الذي لا يعرف متنه من غير جهـة راويه، فلا متابع له ولا شـاهد، مثاله: حديث أبي زكير يحيي بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: «كلوا البلح بالتمر»[٣].

٣٨١ الشاذ

الخبر الشاذ هو: ما قلَّت رواته. وينقسم إلى: غريب، وعزيز، وفرد[٤].

وأما الشذوذ فأخبار ترد عن عالم من وجه شاذ، وقد كانت له تلامذة فلم يرو ذلك الخبر أحد غير أنه إذا كان الراوي ثقة وعالمًا ومعروفًا بصحبة العالم فربما يقبل الخبر على شذوذه[٥].

---

(١) طلعة الشمس ٨١/٢.

(٢) طلعة الشمس ٨١/٢.

(٣) طلعة الشمس ٨١/٢، والحديث رواه ابن ماجه في كتاب: الأطعمة، باب: أكل البلح بالتمر ٣٣٣٠، وقال عنه الألباني: موضوع.

(٤) طلعة الشمس ٨١/٢.

(٥) العدل والإنصاف ١٤٤/١.

٣٨٢ الغريب

الخبر الغريب هـو: ما انفرد راو بروايته أو بروايـة زيادة فيه عمن يجمع حديثه ـ كالزهري أحد الحفاظ ـ في المتن أو السـند. وينقسـم إلى: غريب صحيح كالأفراد المخرجة في «الصحيحين» وإلى غريب ضعيف وهو الغالب على الغرائب، وإلى غريب حسن، قال القسطلاني: وفي جامع «الترمذي» منه كثير[١].

٣٨٣ المناكير

وأما المناكير: فأخبار ترد من عند رسـول الله ﷺ لا يقول بها أهل العلم العارفون بطرق أهل الحديث وجميع ما يذكر عن رسـول الله ﷺ في تشـبيه الباري سبحانه بعباده[٢].

٣٨٤ العزيز

ما انفرد بروايته اثنان أو ثلاثة دون سائر رواة الحفاظ المروي عنه[٣].

٣٨٥ الفرد

الحديث الفرد: يكون مطلقًا بأن ينفرد الـراوي الواحد عن كل واحد من الثقات وغيرهم، ويكون بالنسبة إلى صفة خاصة. والحكم بالتفرد يكون بعد تتبع طرق الحديث الذي يظن أنه فرد: هل شارك راويه الآخر أم لا؟ فإن وجد بعد كونه فردًا أن راويًا آخر ممن يصلح أن يخرج حديثه للاعتبار والاشـتهار به وافقه، فإن كان التوافق باللفظ سُمِّي متابعا. وإن كان بالمعنى سُمِّي شاهدًا،

(١) طلعة الشمس ٨١/٢.
(٢) العدل والإنصاف ١٤٥/١.
(٣) طلعة الشمس ٨٢/٢.

وإن لم يوجـد من وجه بلفظـه أو بمعناه فإنـه يتحقق فيه التفـرد المطلق حينئذ[١].

٣٨٦ الموضوع

هو الكذب على رسول الله ﷺ ويُسمَّى المختلق، وتحرم روايته مع العلم به إلا مبينًا. ويحرم العمل به مطلقًا[٢].

وأما الكذب في الحديث فأخبار الزنادقة مما يروونه عن رسـول الله ﷺ وإشـاعته في أيدي الأمة فقبلتها العامة وانتشـرت على أيـدي ضعفاء الأمة وجهالها وينقضون ما لا يتم إلا به وجوه الحديث والسنن[٣].

٣٨٧ المنقطع

الخبر المنقطع هو: ما سـقط من رواتـه واحد من مـكان واحد أو من مكانين وأكثر بحيث لا يزيد كلما سقط منها على راو واحد[٤].

٣٨٨ المعضل

المعضل: هو ما سـقط من رواته اثنان فأكثر مع التوالي كقول مالك: قال رسول الله ﷺ فهما من نوع المرسل، والصحيح قبولهما كما مر ولعدم التقيد بسقوط اثنين في المعضل[٥].

---

(١) طلعة الشمس ٨٢/٢ ـ ٨٣.
(٢) طلعة الشمس ٨٣/٢.
(٣) العدل والإنصاف ١٤٥/١.
(٤) طلعة الشمس ٨٤/٢.
(٥) طلعة الشمس ٨٤/٢.

٣٨٩ الأخبار المتعارضة

أما الأخبار المتعارضـة: فمثل ذلك أن يروى عـن النبي ﷺ خبر بإباحة شـيء، ويروى خبر آخر فيحظر ذلك فيوقفا جميعًا، وينظر المتقدم منهما من المتأخر بالتاريخ، ليعلم الناسخ من المنسوخ[١].

٣٩٠ الحديث عن من لم يره

إن الحديث على من لم تره أو تأتيه ولم يحدثك ضرب من التلبيس، ولو علمته وتأتيه وشاهدته وإن كنت في ملأ من الناس فحدثكم فيجوز أن يروى منه وإن تحدث عنـه وأن تخبـر عنه فتقـول: حدثني وروى لـي وقال لي وأخبرني، وأمـا إذا أقرَّ عليك الكتاب فله حتى تقـول: قد صح عندي جميع ما في هذا الكتاب فارووه عني أو حدث عني[٢].

٣٩١ السهو والغلط من الراوي والمروي عنه

إن حدَّث عن الشـيخ فقال الشـيخ: لم أعقل أو لم أحدثك أو لم أخبرك فقال الآخر: بـل حدثتني وأخبرتنـي وقلت لي: فليس في هـذا كله تجريح للراوي، ولا للمروي بجواز السـهو والغلط عليهمـا وعلى أحدهما، وأما إن قال الشيخ: ليس عندي هذا الحديث أو لم أقله وقال الراوي: بل هو عندك أو قال الشـيخ: لم أحفظه وقال الـراوي: بل قـد حفظناه عنك فقال الشـيخ: أحفظت؟ فقال: نعم، صح الحديث ويجوز للشـيخ أن يرويه عن تلميذه عن نفسه فيقول: حدثني فلان عني بسنده[٣].

---

(١) جامع ابن بركة ١٨/١.
(٢) العدل والإنصاف ١٥٧/١.
(٣) العدل والإنصاف ١٥٨/١.

٣٩٢ الخبر عن الميت والمجنون وغيره

أما خبرهم عن الميت فمقبول وكذلك المجنون إذا أخبروا عنه أيام صحته، وكذلك الضعيف والناسي، فهذا كله صحيح والقول في الزيادة في الحديث، كالقول في الحديث نفسه إذا ذكرها الشيخ أو شك فيها أو قبلها. وكذلك الإعراب ومتن الحديث[١].

٣٩٣ الرواية بالمعنى

اختلف الناس في الحديث عن رسول الله ﷺ هل يرويه الراوي فينقص منه أو يزيد فيه أو يرويه بلغة غير عربية أو بلغة العرب على غير متن الحديث، أما الزيادة في الحديث فكذب على رسول الله ﷺ، وأما النقص فلا ينبغي إذا كان المنقوص مستقلًّا بنفسه، وأما إن كان متعلقًا به فلا يحدث به كذلك وكما لا يجوز له أن يحدث بمستثنى منه فيحرم الاستثناء منه فيطلق أو يطلق المستثنى، فإن هذا كله كذب على رسول الله ﷺ[٢].

٣٩٤ أمر النبي ﷺ

إذا قال الصاحب أمر النبي ﷺ بكذا فقد وجب العمل به وصار سُنَّة إذا كان مما التزم الناس العمل به، وقال بعضهم: لا يجب العمل به حتى يروى لفظ الأمر، وكذلك إذا قال: أمرنا النبي ﷺ بكذا وكذا، وأبى منه آخرون، وأقوى من هذا إذا قال: سمعت رسول الله ﷺ يأمر بكذا وينهى عن كذا فذهب أهل التعميم مذهبهم وأهل الوقف على وقفهم، وأما إن قال الصاحب السُّنَّة كذا وكذا ومن سُنَّة رسول الله ﷺ كذا وكذا فلا كلام[٣].

---

(١) العدل والإنصاف ١/١٥٨.
(٢) العدل والإنصاف ١/١٥٨ ـ ١٥٩.
(٣) العدل والإنصاف ١/١٦٠.

٣٩٥ أنواع فعله ﷺ

أفعل النبي ﷺ تنقسم إلى أنواع:

أحدها: جبلي منسوب إلى الجبلة، وهي: الخلقة البشرية، بمعنى أن الخلقة البشرية محتاجة إليه كالأكل والشرب والنوم ومباشرة الزوجات والقيام والقعود ونحو ذلك، فإن الجبلة البشرية مطبوعة على هذه الأحوال، منها ما لا تقوم بدونها، ومنها ما تحتاج إليها حاجة شديدة، وحكم هذا النوع الإباحة لكل بشري اتفاقًا[١].

النوع الثاني: ما ورد بيانا لشيء من الكتاب والسُّنَّة كصلاته ﷺ بيان لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ وَاتَّقُوهُ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٧٢]، بدليل قوله ﷺ: «**صلوا كما رأيتموني أصلي**»[٢]. وكحجه ﷺ بيان لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، لقوله ﷺ: «**خذوا عني مناسككم**» ونحو ذلك[٣].

النوع الثالث: ما ورد من فعله ﷺ مخصصًا لعموم الكتاب أو السُّنَّة، كما لو نهانا ﷺ عن العمل في الصلاة، ثم سوَّى رداءه فيها، فإن تسوية ردائه فعل مخصص لعموم النهي، إذ لا تجوز عليه المعصية، وحكم هذا النوع والذي قبله حكم ما ورد بيانًا له أو تخصيصًا؛ فإنه إن كان المبين واجبًا، كان الفعل واجبًا أيضًا، وإن كان المخصص واجبًا كان الفعل المخصص واجبًا أيضًا[٤].

---

(١) طلعة الشمس ٢/٨٥ ـ ٨٦.

(٢) البخاري في كتاب: الآداب، باب: رحمة الناس والبهائم، ح: ٦٠٠٨.

(٣) طلعة الشمس ٢/٨٦، والحديث رواه البيهقي في السنن، كتاب: جماع أبواب دخول مكة، باب: الإيضاع في وادي محسِّر، ح: ٩٢٩٧.

(٤) طلعة الشمس ٢/٨٦.

النوع الرابع: ما دلَّ الدليل على أنه ﷺ مخصوص به من دون أمته كتزويج تسع زوجات معًا، وكوجوب الإضحاء والضحى وقيام الليل ونحو ذلك[١].

النوع الخامس: ما ورد على غير هذه الأنواع الأربعة التي ذكرناها، وهو قسمان:

القسم الأول: ما علمت صفته من وجوب أو ندب أو إباحة فحكمه على ما علم من ذلك، وأمته ﷺ مثله في ذلك، وجوبًا وندبًا وإباحة ما لم يقم دليل يمنع التأسي به في شيء.

القسم الثاني: ما لم يعلم صفته من وجوب أو نحوه، وإنما فعله ﷺ ولم تدل قرينة على جهة إتيانه له، أهو على جهة الوجوب أم غيره؟

اختلف الأصوليون على ما يحمل؟ فنوقعه نحن عليه، فقال أبو العباس ابن سريج والإصطخري وغيرهما من أصحاب الشافعي: إنه يحمل على الوجوب، فيلزمنا إيقاعه لوجوبه، وقال الشافعي: بل يحمل على الندب فقط، وقال مالك: بل يحمل على الإباحة، وروى عن القول بالوجوب أيضًا.

وقال ابن الحاجب: إن ظهر منه ﷺ قصد القربة فندب وإلا فمباح، وقيل بالوقف[٢].

٣٩٦ عبادة الرسول قبل البعثة

بعض الفقهاء تكلموا في هذا على قدر حدسهم وخلقهم، قالت الأشعرية: قد عرف الله ﷻ وعرف دينه الذي يخصه قبل مبعثه، وذلك أنه أمر واقع إليه

(١) طلعة الشمس ٨٦/٢.
(٢) طلعة الشمس ٨٧/٢ ـ ٨٩.

في قلبه من قبل الله ﷻ فصانه به حتى جاءه الحق في غار حراء والدليل عليه قول عائشـة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يتحنث في غار حراء أيام رجب أتاه الحق وهو بغار حراء»[(١)].

وقالت المعتزلة: أمر أدركه بعقله من معرفة توحيد ربه وما يقتضي العقد من مفروضاته، وقال بالوقف أهـل الوقف وأجاز الآخـرون الأمرين جميعًا لكنهم لم يقطعوا على أحدهمـا وقطع آخرون أنـه ذاق بدليل قول الله ﷻ: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى: ٧]، وبقوله ﷻ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلۡنَٰهُ نُورٗا نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [الشورى: ٥٢][(٢)].

٣٩٧ تعبد النبي بشرائع الأنبياء قبله

اختلف الفقهاء في هذه المسـائل، قال بعضهم: إنه أمر أول وهلة بشريعة نوح عليه السلام بدليل قوله تعالـى: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيۡمَٰنَۚ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا﴾ [النساء: ١٦٣]، وهذه الآية لا تقتضـي أكثر من أنه شـملهم بالوحي، وقـال بعضهم: بل تعبد بشـريعة عيسى عليه السلام، وبقول رسـول الله ﷺ: «**أنا أحق بعيسـى ابن مريم لأنه لا نبي بيني وبينـه**»[(٣)]، ولمكان وضعه كفه على صورة عيسـى ومريـم أيام دخوله الكعبة حين أمـر عثمان بن طلحة أن يمحو الصور كلهـا التي في الكعبة إلا ما تحت يده، وقال بعضهم: بعث أولاً بشـرائع أولي العزم من الرسـل وأمر

(١) البخاري في باب: بدء الوحي، ح ٤.
(٢) العدل والإنصاف ٦٢/١ ـ ٦٣.
(٣) رواه البخاري فـي كتاب: أحاديث الأنبيـاء، باب: قوله تعالـى: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ﴾ [مريم: ١٦]، ح: ٣٤٤٢.

باتباعهم بدليل قوله: ﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسۡتَعۡجِل لَّهُمۡۚ كَأَنَّهُمۡ يَوۡمَ يَرَوۡنَ مَا يُوعَدُونَ لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارِۭۚ بَلَٰغٞۚ فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وقال بعضهم: بل تعبد بشريعة موسى عليه السلام[١].

٣٩٨ تخيير الناس في اختيار الشرائع

هل يجوز أن يبعث الله ﷻ رسولين بشريعة واحدة أو رسولين بشريعتين مختلفتين إلى أمتين أو إلى أمة واحدة، ويكون الخيار إلى الأمة أيهما أحبت أجابت له، أو رسولاً بشريعة يختلف فيها حكم القبائل وحكم الأجناس كالسودان والبيضان، ويختلفون في العبادات، أو رسولاً يدعو إلى شريعة محدثة من لم يكن على شريعة ويوسع على من كان على شريعة أحد من الأنبياء أن يقيم عليها ومن لم يكن على شريعة أن يجيب له أو يحظر بعض الشرائع على أهلها ويدع آخرين على شرائعهم أو يرسل رسولاً فيكله إلى الاجتهاد والرأي، أو رسولين بالرأي والاجتهاد يجتهد كل واحد منهما رأيه ويسع الناس اتباع كل واحد منهما والأخذ برأيه، وينتقل الناس من رأي أحدهما إلى رأي الآخر، فإن كان هذا هكذا؛ فما حال الناس فيما تؤول إليه أمورهم من الأحكام والدماء والفروج والمواريث والأموال، وهذا كله سائغ ليس في العقل ما يحيله ولا في الشرع ما يبطله[٢].

٣٩٩ تكذيب الرسل بعضهم لبعض

أما إرسال رسل بتكذيب بعضها بعضًا، ونقض أمرارها أو أمرار نقضها أو رسولين بإبطال ما يقول كل واحد منهما أو بقطع كل واحد منهما عذر من

(١) العدل والإنصاف ١/٦٣.
(٢) العدل والإنصاف ١/٦٤.

اتبع صاحبه أو بأن يشرع أحدهما ما ينسخه الآخر أو ينسخ ما يشرعه الآخر، فهذا كله غير جائز عقلاً ولا شرعًا[١].

٤٠٠ الأصل في الأشياء قبل ورود الشرع

يتصل بهذا ما الحكم في الأشياء قبل ورود الشرع، الجواب قال بعضهم الحظر، وقال بعضهم الإباحة، وقال أهل الوقف بالوقف[٢].

٤٠١ الأصل في العبادة قبول التبليغ

من أجاب إلى شريعة نبي من الأنبياء، قال بعضهم: ليس عليه إلا ما بلغه وقامت به عليه الحجة من تلك الشـريعة، وكذلك من أجاب إلى شريعة نبينا محمد ﷺ، وسواء كان المجيب على دين أو على غير دين، فليس عليه صلاة ولا صيام ولا زكاة ولا حج حتى يسـمع كلام الله ﷻ وأن الأصل في الأشياء قبول ورود الشـرع الإباحة، وقال من قال: إن الأشياء على الحظر لا يسعه أن يتخلف عن شيء من دينه وأن لا يركب شيئًا من خلافه ويؤثمونه بذلك[٣].

٤٠٢ تكليف من نشأ وسط البهائم

أما من وقع في جزيرة مـن البحر مولودًا أو فطيمًا أو مع السـباع أو مع البهائم فعاش غير صحيح العقل، فهذا علـى غير من ذهب في العقل مذهب أهل التجارب، وأما لمن كان يسـمع الأصوات فعلى مذهب أهل المواضعة يصح عقله وإن لم يسـمع صوتًا ولم ينطق، ومن قال بالتوقف فهو بالمذهب الأول أشبه[٤].

---

(١) العدل والإنصاف ٦٧/١.
(٢) العدل والإنصاف ٦٨/١.
(٣) العدل والإنصاف ٦٨/١ ـ ٦٩.
(٤) العدل والإنصاف ٧١/١.

٤٠٣ الحجة في المختلف فيه من الديانات

اختلف الناس في هذا المختلف فيه من الديانات بعد تنافر النفوس، قال بعضهم: الحجة فيه اثنـــان، وقال بعضهم: أربعة، وقال بعضهم: اثنd عشـــر، وقال بعضهم: عشـــرون، وقال بعضهم: أربعون، وقال بعضهم: سبعون، وقال بعضهم: مائة، وقال بعضهم: مائتان، وقال بعضهم: عدد ما يوجب علم التواتر ولو كان ألفًا، وقال بعضهم بالواحد وهم الذين يقولون بأخبار الآحاد واستدل هـــؤلاء بقـــول الله ﷻ: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَـٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ ﴾ [الحجـرات: ٦]، وقال الله ﷻ: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُۥنَ ﴾ [السجدة: ١٨][(١)].

٤٠٤ السُّنَّة التقريرية

إذا رأى ﷺ فعلًا أو ســـمع قولًا من أحد، وكان ﷺ قادرًا علـــى الإنكار فلم ينكره، كان ذلك تقريرًا منه على ذلك الفعل، فيكون دليلًا على جوازه اتفاقًا، لكن بشـــرط: أن يكون ذلك الفعل والقول ليس بمعلوم الحـــرام، أي: ليس مما يقطع بتحريمه قطعًا لا يمكن نســـخه ولا تغييره كالكفر بالله ونحوه، وأن لا يكون مما تدل قرينة الحال على أن ســـكوته ليس بتقرير، فإنه لو رأى ﷺ مجوسيًّا مارًّا إلى الكنيسة فلم ينكره عليه، ما كان ذلك منه تقريرًا على جواز المرور إلى الكنيسة[(٢)].

٤٠٥ شروط حجيتها

لحجية تقريره ﷺ شروطًا؛ منها:

أحدها: أن يعلم بذلك الفعل ولم ينكره، واشترط بعضهم أن يكون ذلك في

(١) العدل والإنصاف ٧١/١.

(٢) طلعة الشمس ٩٣/٢.

حضرته، فيخرج ما فعل في غير حضرته ولو علم به، والصواب عدم اشتراط ذلك.

وثانيها: أن يكون قادرًا على الإنكار فلم ينكره، فيخرج ما لو سكت عن إنكار فعل لا يستطيع إنكاره.

وثالثها: أن يكون ذلك الفعل مما يحتمل النسخ فيخرج نحو الكفر بالله تعالى، فليس في السكوت عنه تقرير.

ورابعها: أن لا ينكره في حضرته غيره مخافة أن يكون قد اكتفى بذلك الإنكار.

وخامسها: أن يعلم من حاله أنه منتبه لذلك الفعل غير غافل عنه، فإن احتمل أنه غافل فلا تقرير. هذا كله إذا لم يظهر منه استبشار بالفعل، أما لو ظهر منه ﷺ استبشارًا بذلك الفعل أو ذلك القول، كان ذلك أدل على الجواز ولا يكون دليلًا على التعبد به، فلا وجه لتمسك الشافعي باستبشاره ﷺ بقول المدلجي ـ وقد مدت له أقدام أسامة وزيد ـ: «**إن هذه الأقدام بعضها من بعض**»[(١)]، في جعل القافة طريقًا شرعيًّا يؤخذ بها في النسب، لأنا نقول: إن استبشاره كان لموافقة الحق وإلزام الخصم ما يلزمه على أصله، لأن المنافقين تعرضوا لذلك[(٢)].

٤٠٦ حكم تقريره ﷺ

حكم تقريره ﷺ حكم فعله حيث إنه يكون ناسخًا ومنسوخًا، فإن سبق التحريم ثم رأى من فعل ذلك المحرم حكمها فلم ينكره عليه كان ذلك نسخًا

(١) أخرجه البخاري: ح: ٦٧٧٠، ومسلم: ح: ٤٥٩، وغيرهما من حديث عائشة.
(٢) طلعة الشمس ٢/٩٣ ـ ٩٤.

للتحريم بشـــرط أن يكون قادرًا على الإنكار، وأن لا تكون هنالك قرينة تدل على أن سكوته عن غير رضى بالفعل. وكذا يكون بيانًا للمجمل، وكذا يكون مخصصًا للعموم على الصحيح[١].

❋ ❋ ❋

(١) طلعة الشمس ٢/٩٥.

شرع من قبلنا

٤٠٧ حكم العمل بشرع من قبلنا

شرع من قبلنا من الرسل: هل يكون ما لم ينسخ منه شرعًا لنا أم لا؟ فيه ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: لا يكون شرعًا لنا مطلقًا.

المذهب الثاني: يكون شرعًا لنا مطلقًا، لأنه إذا لم ينسخ علمنا بقاءه.

المذهب الثالث: أنه يكون ما لم ينسخ منه شرعًا لنا، بشرطين:

أحدهما: أن يقصه الله علينا أو نبيه من غير إنكار له.

وثانيهما: أن يكون ذلك على جهة التشريع، كما في قوله تعالى ـ حكاية عن شعيب عليه السلام: ﴿وَيَٰقَوْمِ أَوْفُواْ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [هود: ٨٥]، وكما في قوله تعالى ـ حكاية عن لوط عليه السلام ـ: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٨][1].

(١) طلعة الشمس ٢/٩٦ ـ ٩٧.

٤٠٨ دليل القائلين بأن شرع من قبلنا ليس شرعًا لنا

احتج القائلون بأنه ليس بشرع لنا ـ ولو لم ينسخ ـ: بأن نبينا ﷺ كان أصلًا في الشرائع بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ﴾ [آل عمران: ٨١]، فإنه من أبين الدلائل على أنهم بمنزلة أمة من بعث آخرًا في وجوب اتباعه، فلا يجوز أن يكون نبينا ﷺ تابعًا لشريعة من تقدمه، وإلا لزم أن يكون تابعًا ومتبوعًا وفيه حط مرتبته. وبقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ﴾ [فاطر: ٣٢]، فإن فيه إشارة إلى أن شرائع من قبلنا إنما تلزمنا على أنها شريعة نبينا لا أنها بقيت شرائع لهم، فإن الميراث ينتقل من الموروث إلى الوارث على أنه يكون ملكًا للوارث ومضافًا إليه مختصًّا به[(١)].

٤٠٩ دليل القائلين بأن شرع من قبلنا شرع لنا

احتج القائلون بأنه شرع لنا ما لم ينسخ: بالنقل والعقل:

أما النقل فقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، والهدى: اسم للإيمان والشرائع جميعًا، فيجب على النبي ﷺ اتباع شرعهم. وبقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟﴾ [المائدة: ٤٤]، والنبي ﷺ من جملتهم، فوجب عليه الحكم بها. وبقوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا﴾ [الشورى: ١٣]، والدين: اسم لما يدان الله تعالى به من الإيمان والشرائع[(٢)].

---

(١) طلعة الشمس ٢/٩٨ ـ ٩٩.

(٢) طلعة الشمس ٩٩.

٤١٠ تعبد النبي ﷺ قبل البعثة

هل كان نبينا ﷺ متعبدًا بعد البعثة بشريعة من قبله أم لا، وإنما جاء بشريعة مبتدأة؟ قولان: الثاني منهما هو الحق؛ لأنه لو تعبد ﷺ بشرع نبي قبله لأضيف إلى شارعه، وكان نبينا كالمؤدي عنه، لأن ما كان متعبدًا فيه باتباع من قبله فهو في حكم المؤدي؛ فكما أن شريعته لا تضاف إلى من يؤدي عنه من الصحابة والعلماء كذلك ما أداه عن غيره لا يضاف إليه، فظهر لك أن الحق: أنه ﷺ إنما بعث بشريعة مبتدأة سواء وافق بعضها حكم الشرائع السابقة أو خالف.

أما قبل البعثة، فقيل: إنه متعبد بشرع من قبله من الأنبياء، وقيل: إنه لم يتعبد، وتوقف آخرون، وهو الحق؛ إذ لا علم لنا إلا بما انتهى إليه علمه، وكلا الحالين في حقه ممكن.

والذي يقتضيه ظاهر سيرته ﷺ: أنه كان قبل البعثة غير متعبد بشرع من قبله، لأنه لو كان متعبدًا بشيء من الشرائع السابقة لوجب عليه البحث عن أحكام تلك الشريعة، وطلبها من أهلها[1].

❀ ❀ ❀

(١) طلعة الشمس ١٠١/٢.

مذهب الصحابي

٤١١ حجية مذهب الصحابي

اختلف في مذهب الصحابي: هل يكون حجة على غيره ويلزمنا اتباعه أم لا؟ على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه يلزمنا اتباعه سواء كان قوله مما يدرك بالقياس أو لا، لأن قوله إن كان عن سماع فبها، وإن كان عن رأي فرأيهم أقوى من رأي غيرهم؛ لأنهم شاهدوا طريق النبي ﷺ في بيان الأحكام، وشاهدوا الأحوال التي نزلت فيها النصوص، والمحال التي تتغير باعتبارها الأحكام، ولهم زيادة احتياط في حفظ الأحاديث وضبط معانيها وليس ذلك لغيرهم.

وثانيها: لا يجوز تقليده مطلقًا لأنه قد ظهر فيهم الفتوى بالرأي، واحتمال الخطأ في اجتهادهم ثابت لعدم عصمتهم من الخطأ كسائر المجتهدين، وإذا احتمل الخطأ لم يجز لمجتهد آخر تقليده كما لا يجوز تقليد التابعين ومن بعدهم.

وثالثها: يجب تقليده فيما لا يدرك بالقياس؛ إذا لا وجه له إلا السماع أو الكذب، والكذب عنهم منتف، وأما إذا أدرك بالقياس فلا يجب، لأن القول بالرأي منهم مشهور والمجتهد يخطئ ويصيب، والصحيح: أن مذهب الصحابي لا يكون حجة على غيره؛ إذ لو كان حجة على أحد لزم أن لا يقع

بين الصحابة خلاف في مسألة أصلًا، وبيان ذلك: أن الخلاف قد وقع من الصحابة في كثير من المسائل، فلو كان قول الصحابي حجة على غيره لزم أن يكون من سبق منهم إلى قول حجة على غيره يلزم الباقين اتباعه، فلا يسعهم خلافه، والمعلوم أنهم قد اختلفوا ولم يجعلوا القول السابق حجة على غيره.

وقد حكى بعض الأصوليين الإجماع على أن قول الصحابي لا يكون حجة على صحابي مثله. وذكروا الخلاف في حجيته على من بعد الصحابة.

وأقول: إن الصحابي وغيره من المجتهدين سواء في ذلك، فإذا لم يكن قول الصحابي حجة على صحابي مثله، كذلك يجب أن لا يكون حجة على غير الصحابي؛ لأن الفرق بينهما تحكم[(١)].

٤١٢ مذهب الصحابي وتخصيص العام

مذهب الصاحب لا يصح به تخصيص العلم وإن كان راوٍ وشاهد كفتيا أبي هريرة وضمام بن السائب في إناء ولغ فيه الكلب أنه تجزيه ثلاث غسلات، ومع ذلك روى أبو هريرة عن رسول الله ﷺ: «**فاغسلوه سبعًا**» وأما فعل الصاحب إن كان يخص به العام أم لا، والجواب هو أولى بمعرفة ذلك، بعضهم يأبى أن يخص به مثل ما روي عن ابن عمر أنه رأى رسول الله ﷺ قاعدًا على حاجته في بيت حفصة مستدبر الكعبة مقابل بيت المقدس فيخص الخبر في قوله ﷺ: «**لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط**»[(٢)].

❀ ❀ ❀

(١) طلعة الشمس ١٠٢/٢ ـ ١٠٤.

(٢) العدل والإنصاف ١٢٨/١ ـ ١٢٩، والحديث رواه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: باب قبلة أهل المدينة، ح: ٣٩٤.

القسم الثالث
الإجمـــاع

٤١٣ تعريف الإجماع لغة

الإجماع هو الدليل الثالث من الأدلة الشـرعية، وتعريفه في اللغة: العزم. يقال: أجمع فلان على كذا بمعنى عزم عليه، والاتفاق يقال: أجمع القوم على كذا: إذا اتفقـوا، والفرق بيـن المعنيين: أن المعنـى الأول يتصور من واحد بخلاف المعنى الثاني. فيقـال: أجمع فلان على كذا بمعنـى عزم عليه، ولا يقال ذلك إذا أريد معنى الاتفاق[١].

والإجماع في لغـة العرب على وجهين، تقول: أجمعت على الشـيء إذا عزمت عليه، تقول: منه أجمعت على السـفر وعلى الحـج وعلى الجهاد إذا عزمت عليها، والإجمـاع الآخر الاتفاق، وقد نطق بهما القـرآن جميعًا، قال الله ﷻ حكاية عن العبد الصالح أبينا نوح ﷺ قال: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُنۡ أَمۡرُكُمۡ عَلَيۡكُمۡ غُمَّةٗ ثُمَّ ٱقۡضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾ [يونـس: ٧١]، فإجماعهـم أمرهم عزمًا عليه، وشـركاءهم اتفاقًا منهم، وهذا الثاني هـو المراد بإجماع الأمة عند الفقهاء، وسواء كان إجماعهم على القول به أو الفصل له أو الترك، ولفظة الإجماع تجمع على الحـق والباطل والخطأ والصواب لكن هذه الأمة ثبتت من سائر الأمم وثبت أن إجماعها كله صواب وحق[٢].

---

(١) طلعة الشمس ١٠٤/٢.

(٢) العدل والإنصاف ١٨٤/١، جامع البسيوي ٢٢٠/١.

٤١٤ تعريف الإجماع في الاصطلاح

الإجماع في عرف الأصوليين والفقهاء وعامة المسلمين: عبارة عن اتفاق علماء الأمة على حكم في عصر. وقيل: اتفـاق أمة محمد ﷺ في عصر على أمر. وزاد بعضهم: ولم يسـبقه خلاف مسـتمر، فيخرج على التعريف الأول عوام الأمة ممن لا علم له، فلا يقـدح خلافهم في انعقاد الإجماع، ويدخلون على التعريف الثاني فيعتبر وفاقهم في انعقاد الإجماع[(١)].

والإجماع هـو: كل قول أو فعل صـح لأمة محمـد ﷺ، ولا يوجد فيه مخالف منهم. والمنصـوص: ما ذكر في كتاب الله، وسُـنَّة نبيه ﷺ، وإجماع الأمة، ومعنى المنصوص، أي: المذكور بعينه بلفظ ظاهر بيِّن[(٢)].

٤١٥ دليل جواز الإجماع

قـال الله ﷻ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النسـاء: ١١٥]، فلمـا توعَّد الله تعالى العذاب لمن خالف سـبيل المؤمنين واتبع غير سبيلهم دل على وجوب اتباع سبيل المؤمنين دون الندب ودون الإباحة، وهذه الآية تدل على أن اختلافهم رحمة وأن من اتبع سـبيل بعض المؤمنين واسـع له وهي على سوغ الاختلاف أدل منها على الإجمـاع، فإذا كان هذا هكذا فالإجماع أولى، لأن من اتبع سـبيل بعـض المؤمنين خارج مـن الوعيد وخـارج أيضًا مـن اتباع غير المؤمنين وعارض بعضهم، وقال: إنما أمروا باتباع سـبيل المؤمنين في الإيمان خصوصًا لأنه قصر اتباعهم على اسمهم فبخ بخ فهذا كله إيمان وإسلام ودين[(٣)].

---

(١) طلعة الشمس ١٠٥/٢، جامع البسيوي ٢٢٠/١.

(٢) منهج الطالبين ٨٠/١ ـ ٨٢.

(٣) العدل والإنصاف ١٨٤/١ ـ ١٨٥.

٤١٦ اعتراض على دليل الإجماع

إن قال قائل: إنما الوعيد لمن حصل له الشرطان جميعًا وهما مشاقة الرسول ـ صلوات الله عليه ـ واتباع غير سبيل المؤمنين، فالجواب أن الوعيد إذا وقع على الجمل قارن كل واحدة منها كقول الله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۞ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩][(١)].

٤١٧ دليل آخر على حجية الإجماع

دليل آخر قول الله ﷻ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣]، فكما لا يجوز الخطأ على رسول الله ﷺ في شهادته عليهم، فكذلك لا يجوز الخطأ عليهم في شهادتهم على الأمم وليست شهادتهم عليهم أكثر من أفعالهم، وقد وصفهم وقال: ﴿جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾، والوسط العدل، فإن كانت شهادة الآحاد جائزة فهي في الجمع أجوز[(٢)].

٤١٨ اعتراض على الدليل والرد عليه

اعترض من منع من إجماع هذه الأمة على هذه الآية وقال: أما الشهادة فإنما تقع في الآخرة عورضوا بشهادة الرسول ﷺ في الآخرة لا في الدنيا، وقالوا: إن عدالة الرسول قد ثبتت بالمعجزة، والجواب: أن عدالة الأمة قد

(١) العدل والإنصاف ١/١٨٦.

(٢) العدل والإنصاف ١/١٨٧.

ثبت بقول ذي المعجزة وعارضـــوا بقول الله ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ [النســاء: ٥٩]، أي: إلـــى كتاب الله ﷻ وسُنَّة رســـوله ﷺ، قلنا: هذا في النزاع، وأما إذا وقع الإجماع فلا رد، لأن أصل السُـــنَّة القرآن وأصل الإجماع السُـــنَّة، غير أن الإجماع يقضي على السُنَّة والسُنَّة لا تقضي على القرآن[١].

والإجماع حجة تقطع العذر، وهو توقيـــف، والقول به واجب، وهو أحد وجوه الحق. قال النبي ﷺ: «**لا تجتمع أمتي على ضلال**»[٢].

والإجماع حجة؛ لقول الله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗا ﴾ [البقـــرة: ١٤٣]، فجعلهم شهداء على الناس، كشهادة الرسول عليهم[٣].

٤١٩ من صور الإجماع

من صـــور الإجماع: أن ينطـــق كل واحد من المعتبرين بأنـــه يجب كذا، أو يحرم، أو يندب، أو يكره، أو يباح، أو أن يفعل كل واحد من المعتبرين فعلًا يواطئ في ذلـــك فعل صاحبه نحـــو أن يصلوا على الجنـــازة بأربع تكبيرات لا يزيد بعضهم عليهـــا ولا ينقص، أو يتفقوا على ترك شـــيء نحو أن يتركوا الأذان فـــي صلاة العيد، أو نحو ذلـــك، فيكون إجماعًا علـــى أنه غير واجب فيها، أو يقول بعضهم قولًا أو يعمل عملًا ويســـكت الباقون بعد انتشار ذلك القول، أو العمل فيهم ومع القدرة على إنكاره، فلا ينكروه بل يسكتون عليه،

(١) العدل والإنصاف ١/١٨٧ ـ ١٨٨.
(٢) الطبراني في المعجم الكبير، ح: ١٣٦٢٣.
(٣) منهج الطالبين ١/٨٠ ـ ٨١.

كما إذا قال بعضهم: صلاة الكسوف مشروعة، وانتشر فيهم هذا القول، فلم ينكره أحد منهم كان إجماعًا على شرعيتها، فلو قال ـ مثلًا ـ: مفروضة ولم ينكروه، ثبت الإجماع على فرضيتها[١].

ومن صور الإجماع: إذا نزلت نازلة وليس لهم بها عهد في كتاب الله ﷻ ولا في سُنَّة رسول الله ﷺ فعلى العلماء المشروط عليهم الاجتهاد أن يجتهدوا، فإن اجتهدوا وأطبقوا كان قولهم إجماعًا وإن تكلم بعضهم وسكت الآخرون رضا منهم بما كان إجماعًا، وكذلك إن أقروا فاعل ذلك من غير نكير صار إجماعًا، وإن كان فيهم من رأى رأيهم فسكت كان إجماعًا وبئس ما فعل إلا إن اجتزأ بغيره، وإن رأى غير رأيهم كان آثمًا وكان إجماعًا وإن رأى أحدهم مثل رأيهم وأخبر بخلاف اعتقاده كان آثمًا وصار اختلافًا وسعه، وإنما هذه الدنيا بالظواهر وفي الآخرة تُبلى السرائر، وأما من سكت مجتهدًا في طلب الأدلة فإنه يُراعى ما لم ينقض العصر أو يصرح، وإن سكت وادعى أن سكوته لعلة فلا يسعه السكوت، وإن ظهر له علم أو عنده فيه خبر كما قال رسول الله ﷺ: «**إذا ظهرت البدع في أمتي فعلى العالم أن يظهر علمه فإن لم يفعل فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين**»[٢].

٤٢٠ المدة التي ينعقد فيها الإجماع

اختلف الناس في المدة التي ينعقد فيها الإجماع، قال بعضهم: إذا اجتمع أهل العصر على الحادثة فرأوا رأيهم وأطبق رأيهم على قولة واحدة، فإنه يجوز لمن كان معهم في عصرهم خلافهم ولمن أتى في عصرهم ما لم ينقض العصر، ولا يراعى من غاب عن النازلة وباغته سكت أو أقر، وقال

(١) طلعة الشمس ١٠٥/٢ ـ ١٠٦.

(٢) العدل والإنصاف ٤/٢، والحديث لم أعثر عليه.

بعضهم: لا يُراعى من غـــاب أو من حضر إذا لم يكن أهـــلاً للاجتهاد وليس بصحيح، وقال بعضهم: إنما ينظر في ذلك إلـــى الصحابة أيام الصحابة، فإن انعقد رأيهم كان إجماعًا ولا يُراعى من التابعين أحد وليس بصحيح، وقد قال رســـول الله ﷺ: «**رب مبلغ أوعى من ســـامع**»[(١)]، وقال بعضهم: إنما الاجتهاد على أكابر أصحاب رســـول الله ﷺ وليس لغيرهم معهـــم مخالفة من أصاغر الصحابة، وليس بصحيح بل للجميع أن يجتهـــدوا، وعليهم انقضى فلا رأي لأحد بعده واختلفوا فيمـــن لم يبلغ درجة الاجتهاد فراعـــاه بعض ولم يراعه بعض والصحيح أن يراعى[(٢)].

٤٢١ كيفية وقوع الإجماع

الإجماع إنما ينعقد إذا نزلت حادثـــة ليس لهم بها عهد من كتاب الله ﷻ ولا من سُـــنَّة رســـول الله ﷺ، فعلى العلماء المشـــروط عليهـــم الاجتهاد أن يجتهدوا، فإن أطبقوا صار إجماعًا وإن اختلفـــوا على قولتين فرجعوا بالعمل على أحدهما الجواب لا يصير إجماعًا، وقال بعضهم: يصير إجماعًا، والأول يقول: القول الأول المتروك يصير مهجورًا والاختلاف قائم ويســـع من يأتي بعدهم من أهل الأعصار الرجوع إليه والإطبـــاق عليه ومنع من ذلك آخرون ولا ينبغي لأحد أن يحظر سعة رحمة الله[(٣)].

٤٢٢ تخريج وإحداث رأي ثالث

اختلفوا فـــي التخريج بين مســـألتين وإحداث قول ثالـــث بينهما فأجازه بعض وأبطله بعض، فممن أجازه ابن ســـيرين في مسألة الأبوين وفي الزوج

(١) رواه البخاري في كتاب: العلم، باب: قول النبي ﷺ: «**رب مبلغ أوعى من سامع**»، ح: ٦٧.
(٢) العدل والإنصاف ٥/٢.
(٣) العدل والإنصاف ١٠/٢.

والأبوين في رأي الجميع لها ثلث ما بقي، فمن ذهب إلى التخريج أعطى للأبوين الربع وللزوج النصف، وأما في الجد والأم والزوج فأعطى الجميع للأم الثلث وللجد السدس وللزوج النصف، قال ابن سيرين بالقسمة بين الأم والجد وهذا مذهب أبي العباس أحمد بن محمد بن بكر رضي الله عنه في رجل باع شيئًا مشتركًا فيه وفيها قول إبطال البيع كله وإبطال بيع سهم شريكه، وجواب رابع: وهو التخريج أن يجوز بيع سهم شريكه ويبطل بيعه سهمه[١].

٤٢٣ تعارض النص والإجماع

يرى الإمام السالمي أن النص والإجماع إذا كانا ظنيين فإنه يقدم النص على الإجماع، وقال الأصوليون بتقديم الإجماع على النص، وظاهر كلامهم أن هذا الإجماع يقدم مطلقًا لكن في حاشية العطار على جمع الجوامع في هذا الموضع تفصيل يقرب من تفصيل الإمام السالمي[٢].

٤٢٤ اجتماع الأمة على الخطأ

إن قال قائل: قد حكمتم أن الأمة إذا اجتمعت على مسألة وهي خطأ عند الله تعالى، لأن الأمة لا تجتمع على ضلال، وهل يقولون على اختلافهم أنه لا يخلو من الحق عند الله تعالى أحد القولين والثلاثة والأربعة فصاعدًا أو يصح أن يكون جميع أقوالهما خطأ عند الله تعالى، وقد عصمت من الاجتماع على الخطأ، واختلف الناس في هذا فأجازه بعض وأبطله بعض، فأما الذين أبطلوه قالوا: إن جاز انجماعهما على مسألتين وهما خطأ عند الله تعالى وعريت مقالتهما من الحق عند الله فقد انجمعت على خطأ، وقد عصمت من الإجماع على الخطأ والضلال والذين أجازوا ذلك قالوا: إنما عصمت الأمة من الخطأ

(١) العدل والإنصاف ١٠/٢.

(٢) طلعة الشمس (مقدمة المحقق) ٣٩/١.

واجتماعها على قوله فيصير ذلك دينًـــا لهم وإن اختلفت فلم تجتمع على خطأ بل كل واحد من الفريقين يرد خطأ صاحبه ولم يجتمعا على خطأ وإنما الشرط في اجتماعهم وهم هاهنا لم يجتمعوا فإذا لم يجتمعوا فلا سبيل علينا[١].

٤٢٥ أنواع الإجماع

الإجماع نوعان:

أحدهما: إجماع قولي وهو ما فيه اتفاق أقوالهـــم أو تواطؤ أفعالهم على شيء واحد.

والنـــوع الثاني: إجماع ســـكوتي وهـــو ما فيه قول بعضهـــم أو عمله مع سكوت الباقين عليه بعد انتشـــار ذلك فيهم، ومع القدرة على إنكاره. ولكل واحد من النوعين حكم يخالف حكم الآخر[٢].

وقد ذكر البسيوي أنوعًا أخرى للإجماع، وهي:

أولاً: إجماع الأمة: وهو الذي يصدق عليه ما جـــاء في أول هذا المبحث في تعريف الإجماع، من أمثلة ذلك في الجامع:

ـ ومن لم يكن له عقل سقط عنه التكليف، بالإجماع من الأمة على ذلك.

ـ وقد اجتمعـــت الأمة أن ﴿بِسْـــمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحـــة: ١] من القرآن، وقد قال الله ﴿فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾ [المزمل: ٢٠]. ـ وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**من جمع بين القراءة والعلم، كان أفضلهم في التقديم**»[٣]، وأولى به بالإجماع من الأمة على تقديم الأفضل في الصلاة.

---

(١) العدل والإنصاف ١١/٢.

(٢) طلعة الشمس ١٠٦/٢.

(٣) رواه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: ذكر الإخبار عمن يستحق الإمامة للناس، ح: ٢١٣٣.

ـ ألا ترى أن المملوك بالإجماع لا يعطى من الصدقة.

ـ فإذا ركب الراكب نهي الله ووطئ في الحيض فقد ركب ما حرم الله ورسوله، وأجمع المسلمون على تحريمه.

ثانيًا: إجماع الصحابة:

ـ وقد أجمع أصحاب النبي ﷺ على صلاة القيام، وأمر بذلك عمر بن الخطاب، وجعلهم يصلون قيامًا جماعة، وما صلى من ذلك ثلاث تراويح أو خمسًا فله الفضل، ويسلم في كل ركعتين تسليمة.

ـ وروي عن النبي ﷺ قال: «**ليس فيما دون العشرين دينارًا صدقة**»[(١)]، وعلى ذلك إجماع الصحابة، وهو نصف مثقال، فاستوى ربع العشر في ذلك فعلى هذا يقوم كل دينار مقام عشرة دراهم.

ـ وقد كثرت الروايات في ذلك لاختلاف الراوية عن النبي ﷺ وعن الصحابة في أمر الشراب، وأجمعوا جميعًا على أن كل مسكر حرام، والأخبار المتواترة عن النبي ﷺ مع اختلاف الرواة لها، وتفاوت ما بينهم، واختلاف معانيهم أنه حرام السكر.

ثالثًا: إجماع المذهب: أي: إجماع فقهاء المذهب الإباضي، ونجد هذا المصطلح يتكرر عند فقهاء كل مذهب، حيث نجد لهم مسائل يجمعون عليها لا يحيد عنها أحد من علمائهم لمطابقة أصولهم لذلك، فإذا اتفقوا على مسألة ولم يعلموا أحدًا منهم خالفها سموه إجماعًا عندهم، لذلك يقع الوهم في كثير من الأحيان عندما ننسب حكاية ادعاء الإجماع إلى أحد الفقهاء وهو لا يقصد إجماع الأمة كلها[(٢)].

(١) مصنف ابن أبي شيبة، ح: ٩٩٦٥.

(٢) جامع البسيوي (قسم الدراسة) ٢٢٣/١ ـ ٢٢٥.

٤٢٦ حكم الإجماع القولي

الإجماع القولي: حجة قطعية يفسق من خالفها عند الجمهور، لكن كونها قطعية بعد كمال شـــروطها، وفي موضع لا يكون فيه خلاف: هل ذلك الحال إجماع أم لا؟ فما وقع فيه الخـــلاف أنه إجماع أم غير إجمـــاع فليس بحجة قطعية اتفاقًـــا، وخالف النظام والرافضـــة وبعض الخـــوارج فزعموا أنه ليس بحجة.

قال صاحب «المنهاج»: واختلف الـــرواة عنهم؛ فمنهم من زعم أنهم إنما خالفوا في ثبوته لا في كونه حجة، لأن انتشـــار الأمة يحيل اطلاع كل واحد منهم على الحكم، ومنهم من حكـــى أنهم إنما منعوا كونه حجة ـ ولو ثبت ـ وكلا الحكايتين مخالفة للجمهـــور، لكن الحكاية الثانية أيســـر من الأولى، ويحتمل الجمـــع بينهما بأن يقـــال: الجميع قد صدر منهـــم، لأن الثانية فرع الأولى[(١)].

٤٢٧ حكم الإجماع السكوتي

الإجماع الســـكوتي: حجة ظنية توجب العمل ولا تفيـــد العلم مثل خبر العدل، فمن خالف الإجماع الســـكوتي لا يحكم بفســـقه على الصحيح كما لا يحكم بفســـق من خالف خبر الآحاد، لأن التفسيق لا يكون إلا مع مخالفة الدليل القاطع.

وقيل: إن الإجماع الســـكوتي ليس بحجة رأسًـــا، وإنما هـــو بمنزلة قول العالم الواحد، فيلزم المجتهد أن ينظر لنفسه، ولو خالفه الإجماع السكوتي[(٢)].

---

(١) طلعة الشمس ٢/١٠٦ ـ ١٠٧.

(٢) طلعة الشمس ٢/١١٥ ـ ١١٦.

ويرى الإمام السالمي أن الإجماع السكوتي حجة ظنية، والإجماع السكوتي أن يصرح بعض المجتهدين بالحكم قولًا أو فعلًا ويسكت الباقون غير منكرين لمن قال أو فعل.

قال السالمي في طلعة الشمس: وأما حكم الإجماع السكوتي فهو حجة ظنية توجب العمل ولا تفيد العلم مثل خبر العدل، فمن خالف الإجماع السكوتي لا يحكم بفسقه على الصحيح.

وهذا هو ما ذهب إليه جمهور الأصوليين فقد قالوا بظنية الإجماع السكوتي، قال العضد على مختصر ابن الحاجب: والحق أنه إجماع أو حجة وليس بإجماع قطعي.

وخالف السالمي في هذا مذهب غالب الحنفية، فإنهم يقولون: إنه حجة قطعية يقول عبدالعزيز البخاري شارح أصول البزدوي من الحنفية: إذا ذهب واحد من أهل الحل والعقد في عصر إلى حكم في مسألة قبل استقرار المذاهب على حكم تلك المسألة وانتشر ذلك بين أهل عصره ومضى مدة التأمل فيه، ولم يظهر له مخالف كان ذلك إجماعًا مقطوعًا به عند أكثر أصحابنا، وكذلك الفعل إذا فعل واحد من أهل الإجماع[1].

٤٢٨ أدلة حجية الإجماع القولي من القرآن ومناقشتها

للجمهور على أن الإجماع القولي بعد كمال شروطه حجة قطعية أدلة من الكتاب والسُّنَّة والإجماع:

فأما أدلتهم من الكتاب:

(١) طلعة الشمس(مقدمة المحقق) ٣٤/١ ـ ٣٥.

فمنهـــا قولـــه تعالـــى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقـرة: ١٤٣]، احتج به أبو علي الجبائي وبعض أصحابنا: فجعلهم بمنزلة الرســول في الشــهادة، والشــهادة تستلزم العدالة، فاقتضى ذلك عصمتهم، أي: عصمــة جماعتهم من الخطأ، فحرمت مخالفتهم.

واعترض أبو هاشــم هذا الدليل، قــال: إن الشــاهد لا تعتبر فيــه العدالة عند تحمل الشــهادة، وإنما تعتبر عند أدائها، وأداء هذه الشهادة إنمــا يكون في الآخــرة، فلا تــدل علــى عدالتهــم في الدنيــا، فبطل الاستدلال بها.

ومنها قولــه تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ [النســاء: ٥٩]، احتج بها القاضــي عبد الجبار قال: فاقتضى ظاهرها أنهــم إذا لم يتنازعوا لم يرجعوا إلى واحد، وهذا يستلزم كون ما أجمعوا عليه حقًّا لما لم يرجعوا إلى أحد غيرهم إلا مع النزاع.

قال صاحب «المنهاج»: وهذا الاستدلال ضعيف من وجهين:

أحدهما: أنه أخذ بمفهوم الشــرط لا بمنطوقٍ، ولــم يؤخذ بالمفهوم في الظنيات عند جمهور المعتزلة فضلًا عن القطعيات.

الوجه الثاني: أنه لو سلمنا صحة هذا الاســتدلال لزم منه كون إجماعهم حجة في حياة الرســول، والاتفاق منعقد على أن الإجمــاع إنما يصير حجة بعده ﷺ لا في حياته.

ومنها قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ١١٥].

وأورد على الاستدلال بهذه الآية إيرادات:

أحدها: أنه تعالى إنما توعد على اتباع غير سبيلهم لا على ترك اتباع سبيلهم، وفي ذلك إبطال الاستدلال على المقصود.

الإيراد الثاني: أن سبيل المؤمنين مجمل غير مبين؛ لأنه مجاز، لأن حقيقته إنما هو في الطرق المسلوكة على وجه الأرض، فإذا كان مجازًا فهو محتمل للنهي عن مخالفة سبيلهم في الإيمان بالله ورسوله والتوحيد، وذلك يبطل به الاستدلال بها على المقصود.

الإيراد الثالث: أن الظاهر يقتضي أن الوعيد إنما كان على مجموع مشاقة الله ومشاقة رسوله ومخالفة المؤمنين، وإذا كان متعلقًا بالمجموع، لم يصح تعليقه بالإفراد، **وأجيب:** بأنه قد علمنا الوعيد على مشاقة الله والرسول من غير هذه الآية الكريمة، فاقتضى عطف مخالفة المؤمنين عليها قبح المخالفة في نفسها، إذ لو لم يقبح إلا حيث انضمت إلى المشاقة لم يكن تحت ذكرها فائدة، لأن المباح لا يصير قبيحًا بانضمامه إلى قبيح.

الإيراد الرابع: أن الوعيد إنما تناول تحريم المخالفة حيث علم أن المجتمعين مؤمنون، ولا طريق لأحد من الناس إلى معرفة إيمان كل واحد من الأمة على حياله.

قلت: لكن المخلص منه أن يقال في جوابه: إن المراد بالمؤمنين من ظهر منه الإيمان، وأنهم في حكم الظاهر على حكم كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ، ولا يلزم معرفة بواطنهم ولا معرفة حال كل فرد على حياله[1].

(١) طلعة الشمس ٢/١٠٧ ـ ١١٠.

٤٢٩ أدلة حجية الإجماع من السُّنَّة ومناقشتها

أما استدلالهم من السُّنَّة، فهو قوله ﷺ: «**لا تجتمع أمتي على ضلالة**»[(١)]، وجزم بعضهم بتواتره.

وقوله ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين**»[(٢)].

وقوله ﷺ: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدولـــه، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**»[(٣)].

قال ابـــن الحاجب: والعادة تقتضي أن الجماعـــة العظمى لا تجتمع على تخطئة أحـــد إلا عن دليـــل قطعي لا ظني، فاســـتلزم ذلـــك القطع بحصول اطلاعهم على دليل قطعي لأجله أجمعـــوا على القطع بخطأ مخالفهم وإن لم نعلمه نحن.

قال صاحب «المنهاج»: وهذا الدليل قوي إذا ســـلمنا أن الجماعة الكثيرة لا تجمع على تخطئة أحد والقطع بذلك إلا عن علم يقين لكنا ننازع في هذا الدليل في طرفين:

أحدهما: في صحـــة إجماعهم على تخطئة مخالفيهم وهـــل تواتر؟ فلقائل أن يقول: لا نسلم القطع بذلك، إذ لا سبيل إليه إلا التواتر، ولا تواتر يدلنا على ذلك.

الطرف الثاني: إن العادة تقتضي أن الطائفة العظيمة لا تجمع على أمر إلا عن دليل قاطع[(٤)].

---

(١) (١) رواه الترمذي، في كتاب: الفتن، باب: ما جاء في لزوم الجماعة ح: ٢١٦٧.

(٢) (٢) الحديث رواه الترمذي في كتاب: الفتن، باب: ما جاء في الأئمة المضلين، ح: ٢٢٢٩.

(٣) رواه البيهقي في السنن، كتاب: الشهادات، باب: الرجل من أهل الفقه يسأل عن الرجل من أهل الحديث فيقول: كفوا عـــن حديثه؛ لأنه يغلط أو يحدث بما لم يســـمع أو أنه لا يبصر الفتيا، ح: ٢٠٣١٠.

(٤) طلعة الشمس ١١١/٢ ـ ١١٤.

٤٣٠ وجوه الإجماع

والإجماع إجماعان، إجماع تستوي فيه الخاصة والعامة كالمتواتر من السنن والصلوات وأعدادها وأوقاتها ووظائفها والشهور والجمع والأيام وأساميها والمواسم والأعياد والقبلة وأمثالها، وأما الذي تنفرد به الخاصة وهم العلماء والفقهاء فهي الأصول التي يبنى عليها الدين[1].

٤٣١ إمكانية الإجماع في الواقع

وقوع الإجماع من أهل الإجماع ممكن، وكذا بلوغ العلم بإجماعهم إلينا ممكن وكذا نقل إجماعهم لمن بعد عنهم ممكن. فلا استحالة في شيء من هذه المقامات الثلاثة.

وقد خالف بعض أهل الأهواء في المقام الأول، وهو وقوع الإجماع، فزعم النظام وبعض الروافض وبعض الخوارج امتناع وجود الإجماع، ونقل عنهم أيضًا نفي حجيته، واحتجوا على امتناع وجوده بأن انتشار الأمة يمنع نقل الحكم إلى كل واحد منهم كما في كثير من الحادثات، فيمتنع إجماعهم على حكم واحد.

وأجيب: بأن المجتهدين عدد قليل، ولهم اجتهاد في البحث عن الأحكام، فلا يلزم مع ذلك امتناع اطلاع كل واحد منهم على ذلك الحكم، أما من اعتبر العوام مع العلماء فلم يرد إلا من له مسرح في النظر في الحادثة دون من لا نظر له في ذلك، وهم أيضًا لهم بحث وأخذ عن أهل البحث، فيكونون في ذلك كالمجتهدين.

قال صاحب «المنهاج»: أما من اعتبر كل الأمة فالحجة لازمة له.

---

(١) العدل والإنصاف ٣/٢.

وخالف آخرون في المقام الثانـــي، فزعموا أن الإجماع وإن صح في ذاته لكن العلم بأنه إجماع ممتنع، واحتجوا على ذلك: بأنه لو صح الإجماع لكان إما عن دليل قاطـــع، وإما عن دليل ظني، فإن كان عـــن دليل قاطع وجب أن ينتهي نقله إلينا كما انتهى إليهم، وإن كان عن دليـــل ظني منع الاتفاق على مضمونه لاختلاف القرائح.

وأجيب: بـــأن ذلك ممنوع فـــي الطرفين إذ قد يســـتغنى بالظني عن نقل القطعي وقد يكون الظني جليًا.

وخالف غيرهـــم في المقـــام الثالث، فمنعوا مـــن صحة نقلـــه إلينا بعد تجويزهم إمكان وجوده وإمكان الاطلاع عليه في زمانه، واحتجوا على ذلك: بأنه لو قدرنا حصول إجماع الســـلف على حكم فإن العادة تقضي بمنع نقله إلينا وحصول اليقين لتجويزنا خفاء بعض أهل ذلك العصر لحادث إما مرض أو أسر...، ولو سُلِّم فنقله مستحيل عادة، لأن الآحادي لا يفيد والتواتر يفيد.

وأجيب: بأننا لا نســـلم بهذه الأمـــور، فإنا قاطعون بتواتـــر النقل بتقديم النص القاطع على الظن، ولا نعتد بالنظام وبعض الخوارج وبعض الشـــيعة، هكذا ذكره ابن الحاجب.

وحاصل الجواب: أنه قـــد نقل إلينا إجماع الصحابة علـــى تقديم الدليل القطعي علـــى الدليل الظني، فعلمنا من ذلك إمـــكان نقل الإجماع، فلا وجه للقول باستحالة نقله[1].

فإن قال قائـــل: كيف يســـتقيم الإجماع ممـــن لا يحيط خبـــرًا أو يتعذر اجتماعهم كما تعذر تصفحهم واحدًا واحدًا؛ لأنهم قد افترقت أوطانهم ونأت بلدانهم ولا يتســـع العمر لملاقاتهم وتتعذر معرفة اعتقاداتهم ويبطل الإجماع

(١) طلعة الشمس ١١٧/٢ ـ ١١٩.

عند الساكتين منهم، وإن ظهر خلاف ما يعتقد فما خير لا يوافقه عقد وربما تبدو لهم البدوات وتحول عن معتقداتهم النيات فينتقلون عنها إلى غيرها، وربما ينطقون على قوله فيرجعون عنها فينطقون على غيرها؟

والجواب أن العلماء المعتد بأقاويلهم ويحل اجتماعهم في أمصارهم كالنجوم في أماكنها ولن يخفى على أهل كل مصر ما يقول عالمهم وليس من العادة أن تطيق العامة على كتمان شيء لا يعبأ به فكيف بأقاويل العلماء السادة والأخيار القادة مع شدة الحاجة إلى امتثال شرائع الدين وتوفر الدواعي والهمم إلى الدعاء إلى ذلك والانتصار له والامتثال، وإذا ورد عن أهل مصر ما يقول عالمهم؛ سارت به الركبان مسير الشمس في جميع الأنس ولا مخالف أثبتنا الإجماع وأبطلنا الاختلاف[١].

٤٣٢ موقف الظاهرية من الإجماع

زعم أهل الظاهر أنه لا يعتد إلا بإجماع الصحابة وقد انعقد الإجماع في زمانهم وليس لمن بعدهم أن يجتمعوا ولا أن يختلفوا، وقال بعضهم: بل الإجماع إجماع أصحاب الفروع، وقال بعضهم: بل الإجماع إجماع الأئمة وولاة الأمور، وقال بعضهم: بل الإجماع أهل المدينة، وقال بعضهم حتى يجتمع جميع الأمة[٢].

٤٣٣ بيان أهل الإجماع المعتبر إجماعهم

يعتبر في انعقاد الإجماع وفاق كل مجتهد متبع، والمراد «بالمجتهد» كل من كانت له ملكة يقتدر بها على استنباط الأحكام الشرعية عن أدلتها،

(١) العدل والإنصاف ١/١٨٨ ـ ١٨٩.
(٢) العدل والإنصاف ٢/٣.

والمراد «بالمتبع» كل من كان ســالكًا طريق الســلف الصالح، فيخرج بذلك الفاسق، فإنه لا يعتبر بخلافه لخروجه عن كمال الإيمان، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النســاء: ١١٥]، وكذلــك أيضًــا يخــرج المبتدع، وهو من حاد عن طريق السلف الصالح بتأويل يفسق به، أو يشرك به عند من أثبت الشــرك لبعض المتأولين، فإن خلاف هــؤلاء لا ينقض إجماع المعتبرين من أهل الحق.

وقال أبو هاشــم: بل المعتبر المصدقــون لنبينا ﷺ من مؤمن وفاســق، واحتج علــى ذلك بقوله ﷺ: «**لا تجتمــع أمتي على ضلالــة**»[(١)]، ونحوه من الأخبار، فظاهــره عام لجميع أمتــه، والأمة تطلق على المصــدق من مؤمن وفاسق.

قلنا: عموم الحديث مخصص بالكتاب، وذلــك قوله تعالى: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣] الآية، إذ يشــترط في الشــهداء العدالة، وقوله تعالــى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ شَآقُّواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥۚ وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ [الأنفال: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النســاء: ١١٥]، فإنها إنما حرمت خلاف من حرمت مشاقته، ولا إشكال أنها لا تحرم مشاقة الفاســق، ولأبي هاشم أن يقول: إن مشــاقة الفاسق إنما تحل فيما هو فيه فاســق لا فيما هو فيه محق، فإنه لا تصح مشاقته في الحق كغيره، فيبقى لنا الاستدلال على تخصيص الأحاديث بالآية الأولى وباشتراط المجتهــد دون غيره في صحــة انعقاد الإجمــاع يخرج الفقهــاء فقط، وهم المعروفون بتحصيل المسائل الفرعية نقلًا لا استنباطًا.

(١) سبق تخريجه.

ويخرج أيضًا الأصولي، والمراد به: من كان له معرفة بالأصول فقط دون سائر الشريعة، فلا يقدح خلافه في صحة الإجماع.

ويخرج أيضًا: عوام الأمة الذين لا نظر لهم في شيء من الشرعيات، وإنما يأخذون الأحكام عن علمائهم بطريق الاتباع والتقليد[١].

٤٣٤ أهل الإجماع

إجماع بعض الأمة ـ وإن كثروا ـ لا يكون إجماعًا مع خلاف البعض الآخر، فيعتبر في صحة الإجماع وفاق جميع المجتهدين من الأمة في ذلك العصر، أو وفاق جميع الأمة، وليس يجزئ فيه بعض مجتهدي الأمة مع خلاف البعض الآخر، وإن بلغ المتفقون على ذلك عددًا كثيرًا. ولو خالف من أهل الاجتهاد واحد أو اثنان واتفق الباقون لم يكن ذلك إجماعًا يجب على من بعدهم اتباعه.

وذهب الخياط وابن جرير وأبو بكر الرازي إلى أن خلاف الواحد والاثنين لا يخرم الإجماع، بل يكون الإجماع حجة قاطعة لقوله ﷺ: «**عليكم بالسواد الأعظم**»[٢]، إلى غير ذلك من الأحاديث الموجبة لاتباع الأكثر.

وقيل: إن أنكر المتفقون خلاف ذلك المخالف كان اتفاقهم إجماعًا، وإلا فلا.

ورُدَّ القولان: بأن المعتبر الإجماع من الجميع، وهو في هاتين الصورتين غير موجود، فلا إجماع ولا حجة، فلم تنكر الصحابة خلاف الواحد كابن عباس وابن مسعود وعمر في المواريث وغيرها[٣].

---

(١) طلعة الشمس ١١٩/٢ ـ ١٢٢.

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب: السواد الأعظم، ح: ٣٩٥٠.

(٣) طلعة الشمس ١٢٤/٢ ـ ١٢٦.

٤٣٥ حجية إجماع أهل المدينة

لا يكون إجماع أهـــل المدينة ـ مع خلاف غيرهـــم ـ حجة، لأنهم بعض الأمة، والمفروض إجماع جميع الأمة، وأما جميع مجتهديهم وعلمائهم، وأما جميع العلماء والعوام.

وقال مالك: إن إجماع أهل المدينة حجة؛ أي: وإن خالفهم غيرهم في ذلك.

قال الحاكم: والمشـــهور عن مالك، أنه رد الخبر بفعل أهل المدينة حتى قال ابن ذؤيب: يســـتتاب مالك، وكان إذا رُوِيَ خبر لا يعمل به، فيســـأل عن ذلك، فيقول: لأن أهـــل بلدي لا يعملون به، وحجتهـــم على ذلك قوله ﷺ: «**المدينة طيبة تنفي خبثها**»[(١)].

ورد: بأنه دليل على فضلها، وذلك لا يســـتلزم كـــون إجماع أهلها حجة، وإلا لزم ذلك في مكة، ولا قائل بذلك.

ورجح ابن الحاجب كون إجماعهم حجة، واحتـــج على ذلك بأن العادة تقضي بأن الطائفة العظيمة مـــن العلماء لا تجتمع على حكـــم إلا عن دليل راجح، فاقتضى أن إجماعهم حجة، وإن لم يكن قاطعًا.

قال صاحب المنهـــاج: وهذا ضعيف للزوم مثله فـــي غيرها من الأمصار كبغداد ومصر وغيرهما[(٢)].

٤٣٦ حجية إجماع أهل بيت النبي

لا يكون إجمـــاع أهل بيت النبي ﷺ مع خلاف غيرهـــم إجماعًا، أي: إذا اتفق أهـــل بيته ﷺ على قـــول، وخالفهم غيرهم في ذلـــك الحكم، لا يكون

(١) أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: المدينة تنفي الخبث، ح: ١٨٨٣.
(٢) طلعة الشمس ١٢٦/٢ ـ ١٢٨.

اتفاقهم حجة على غيرهم بمنزلة الإجماع، لأنهم بعض الأمة، والمعتبر إجماع جميع مجتهدي الأمة.

وقالت الزيدية كافة وأبو عبدالله البصري من المعتزلة: إن إجماعهم حجة.

واحتجوا على ذلك: بأن جماعتهم معصومة عن الخطأ لمخالفة حكم الله في قول أو فعل، فكان إجماعهم حجة كما كان إجماع الأمة.

ورد: بأنه لا نسلم ثبوت العصمة لهم، بل هم وغيرهم في ذلك سواء، فكما يجوز على غيرهم الخطأ، كذلك أيضًا يجوز عليهم.

أما ما استدلوا به من الأدلة على ثبوت العصمة، فلا نسلم أنها تفيد ذلك، بل ولا نسلم أن جميعها صحيح.

وإن سلمنا صحتها، فلا نسلم أنها تفيد ذلك قطعًا؛ لأنها أخبار آحادية وأدلة ظنية فلا تمسك لهم بها[1].

٤٣٧ حجية اتفاق أبي بكر وعمر

لا يكون اتفاق الخليفتين: أبي بكر وعمر ﷺ مع خلاف غيرهما إجماعًا؛ لأنهما بعض الأمة.

قال البدر: واعلم أن بعض الفقهاء جوز انعقاد الإجماع بالخليفتين وحدهما.

قال العلامة نور الدين السالمي: وهو مردود.

وكذلك أيضًا لا يكون اتفاق الخلفاء الأربعة إجماعًا؛ لأنهم بعض الأمة، وزعم بعض الظاهرية: أن إجماع الخلفاء الأربعة حجة، ولا يعتبر بإجماع

(١) طلعة الشمس ١٢٤/٢ ـ ١٢٦.

غيرهـــم، واحتجوا علـــى ذلك بقولـــه ﷺ: «**عليكم بســـنتي وسُـــنَّة الخلفاء الراشدين من بعدي**»[(١)].

فالخلفاء الراشدون هم الأربعة فقط، وهم المقصودون بأدلة الإجماع.

ورد: بأنه لا تصريح بذلك، وإنما الظاهر من الحديث: أن سُـــنَّة الخلفاء الراشدين كسنته في وجوب الاتباع، ولم يخص ﷺ الخلفاء الأربعة، بل أراد كل خليفة حق، ولا شك في أنه قد جاء من بعدهم خليفة حق[(٢)].

٤٣٨ خلاف التابعي لمن أدرك من الصحابة

التابعـــي إذا بلغ درجة الاجتهـــاد في زمن الصحابـــة كزيد بن جابر رضي الله عنه وجب اعتباره مع من أدرك من الصحابـــة، فيكون وفاقه وفاقًا لهم، ولا ينعقد مع خلافه إجماعهم.

وقيل: لا يعتبر معهم، فإذا خالفهم لم يعتد بخلافـــه، بل قد تم الإجماع دونه، وعلى هذا ابن بركة.

والخلاف فـــي ذلك مع من لم يعتبـــر بإجماع من عـــدا الصحابة، فإنهم زعموا أنه لا يعتد به.

ورد: بـــأن المعتبر بإجماع أهل العصر، ولا شـــك أنه قـــد صار من أهل العصر، فاعتـــد به، وأيضًا فإن الصحابـــة لم ينكروا فتـــاوى التابعين إذ كانوا يفتون في وقتهم كجابر وشريح والحسن وسعيد بن المسيب وغيرهم.

---

(١) رواه الحاكم في المســـتدرك في كتـــاب: العلم، باب: ١٤٤، عليكم بســـنتي وسُـــنَّة الخلفاء الراشـــدين ح: ٣٣٤، والترمذي في الســـنن، كتاب: العلم، باب: ما جاء في الأخذ بالسُّـــنَّة واجتناب البدع، ح: ٢٦٧٦ وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٢) طلعة الشمس ١٣٠/٢ ـ ١٣١.

وأيضًا فالتابعي بعض الأمة، فإذا كان ممن يعتبر بنظره، فكيف لا يعتد بخلافه، فلا يصح أن يقال: أجمعت الأمة وهو مخالف لقولهم، إذ لا إجماع ثمة[١].

٤٣٩ الإجماع بعد عصر الصحابة

لا يكون الإجماع موقوفًا على أهل زمان دون غيره؛ لأن الجميع أمة محمد ﷺ فيكون اتفاق أهل كل عصر إجماعًا، فإجماع من بعد الصحابة كإجماع الصحابة.

وقالت الظاهرية وإحدى الروايتين عن أحمد: لا يعتد إجماع من بعد الصحابة.

واحتجوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وهم الذين خوطبوا في الآية دون من بعدهم، فلزم كونهم المقصودين بأدلة الإجماع.

ورد: بأن الآية في مدحهم، فأما كون إجماعهم حجة فلا[٢].

٤٤٠ محل الإجماع

محل الإجماع قضية لم يرد فيها نص من كتاب أو سُنَّة، ولم يوجد فيها خلاف لبعض من تقدم في شيء من الأزمنة السابقة. أما النص فلكونه أقدم في الشرعيات، وأما تقدم الخلاف في القضية، فلأنا نجوز صحة الإجماع في مسألة ورود الخلاف فيها، لأن الخلاف الأول يتضمن الإجماع على كون كل واحد من القولين حقًّا، فلا يصح وقوع إجماع على أحدهما؛ إذ يصير إجماعًا على أن ذلك الحق خطأ، وهذا لا يصح.

(١) طلعة الشمس ٢/١٣٠ ـ ١٣١.
(٢) طلعة الشمس ٢/١٣١ ـ ١٣٢.

وذهب الكرخي وغيره إلى أن الإجماع بعـــد الخلاف يصير حجة قاطعة كما لو لم يسبقه خلاف.

وقال الشـــافعي وبعض أصحاب أبي حنيفة: إن أجمع المختلفون فحجة، إذ لا قول لغيرهم على خلافه، وإن أجمع غيرهم فلا.

والقـــول الأول هو الصحيـــح، وبه قـــال الصيرفي والغزالـــي والجويني والأشعري وأحمد بن حنبل[1].

٤٤١ شروط الإجماع

للإجماع شروط، وهي:

الشـــرط الأول: أن يكون للمجتمعين مستند يســـتندون إليه من كتاب، أو سُنَّة، أو اجتهاد سواء كان ذلك المســـتند قطعيًّا أم ظنيًّا، فإن علمنا مستندهم كان ذلك زيادة لنا في الاطمئنانية وتوســـعًا في العلم، وإن جهلناه مع حصول الإجماع منهم وجب علينا أن نحسن بهم الظن، وأنهم لم يجمعوا على ذلك إلا وعندهم مستند من قبل الشارع.

الشرط الثاني: يشترط في صحة الإجماع أن لا يكون هناك نص من كتاب أو سُـــنَّة أو إجماع يخالـــف ما أجمعوا عليه، فإن الإجمـــاع على خلاف نص الكتاب أو السُّنَّة ضلال، ولا تجتمع الأمة على ضلال.

وأما الإجماع علـــى خلاف إجماع قد تقدم؛ فـــلأن الإجماع المتقدم حق بنص الأدلة الشرعية فيلزم أن يكون الإجماع الثاني ضلالًا.

وخالف أبو عبد الله البصري من المعتزلة فزعم أنـــه يصح الإجماع على خلاف إجماع تقدمه، قال: لأن الإجماع الأول مشـــروط بـــأن لا يطرأ إجماع

(١) طلعة الشمس ١٣٢/٢ ـ ١٣٣.

يخالفه، قال: إلا أن يجمعوا على منع الإجماع بعد إجماعهم، فهذا لا يصح خلافه.

ورد: بأن الدليل لم يفصل بين ما أجمعوا على أنه لا يصح لمن بعدهم أن يجمعوا على خلافه وبين ما لم يجمعوا فيه على ذلك.

الشرط الثالث: انقراض العصر ـ أعني: عصر المجتمعين ـ قال به أبو علي وأحمد بن حنبل وابن فورك وبعض أصحابنا، وقال الجمهور: لا يشترط، ومعنى ذلك: أن لا يظهر خلاف ممن قد كان يمكنه النظر في الحادثة المجمع على حكمها وفي الحياة أحد من أهل ذلك الإجماع.

وقيل: يشترط في الإجماع السكوتي فقط، وقال الجويني: يشترط في الذي يصدر عن قياس فقط.

والصحيح: أن انقراض العصر ليس بشرط في انعقاد الإجماع؛ لأن الدليل لم يعتبره، وإنما اعتبر اتفاق أهل العصر على قول واحد في الحكم.

الشرط الرابع: قاله بعض الأصوليين: وهو أنه يشترط في المجتمعين أن يكونوا كعدد أهل التواتر حيث لا يمكن تواطؤ مثلهم على الكذب عادة، لأن من دون ذلك العدد لا يؤمن تواطؤهم على الكذب، والجمهور لا يشترطون ذلك؛ لأن الدليل السمعي لم يفصل بين عدد وعدد، بل اعتبر الأمة ـ وإن قلَّت ـ فلو لم يبق من الأمة إلا واحد فقط، فقيل: يكون حجة؛ إذ هو الأمة حينئذ[1].

٤٤٢ طريق نقل الإجماع وحكمه

السبيل إلى معرفة الإجماع أحد أمرين: إما المشاهدة، وإما النقل.

(١) طلعة الشمس ١٣٤/٢ ـ ١٤٠.

أما المشاهدة: فهي أن يكون المشاهد معاصرًا لأهل الإجماع فيرى منهم اتفـــاق القول بالقطـــع في قضية علـــى حكم، أو يـــرى القطع مـــن بعضهم والسكوت من الآخرين مع انتشـــار ذلك فيهم، وارتفاع التقية عنهم، وتحقق أن سكوتهم إنما كان عن رضا بذلك القول، فإن هاتين الحالتين إجماع ولكل منهما حكم.

وأما النقل، فهو نوعان:

أحدهما: أن ينقل الإجماع إلينا التواتر. فهذا الإجماع مقطوع به كالمشاهد إن كان في نفس أصل الأمر قطعيًّا. وفسقوا من خالفه لجعلهم الإجماع دليلًا قاطعًا كالكتاب والسُّنَّة.

النوع الثاني: أن ينقـــل الإجماع إلينا خبر الآحاد، وحكـــم هذا النوع: أنه يكون حجة في وجوب العمل دون العلم، لأنه ليس بمقطوع به، وإن كان في نفس الأمـــر إجماعًا كاملًا، لأن نقـــل الآحاد له يصيره مظنـــون الوقوع كخبر الآحاد.

وخالف في ذلك الغزالي وأبو رشـــيد فزعما: أن الإجماع المنقول بخبر الآحاد لا يصح أن يكون حجة.

قال صاحب «المنهاج»: ولا وجه للفرق مع كونهما جميعًا حجة[1].

٤٤٣ حكم إحداث قول ثالث بعدما استقر الخلاف من الأمة على قولين

اختلفت الأمة في جواز إحـــداث قول ثالث بعد ما اســـتقر الخلاف من الأمة على قولين، فقيل: لا يجـــوز ذلك مطلقًا، وقالـــت الظاهرية: بل يجوز مطلقًا، وقيل: يجوز فيمـــا إذا لم يرفع القول الثالث القوليـــن المتقدمين بأن

(١) طلعة الشمس ٢/١٤٠ ـ ١٤٢.

يأخذ من كل واحد منهما طرفًـا بخلاف ما إذا رفعهمـا، فإنه لا يجوز، لأن رفعهما خرق للإجماع، فهو حرام، ونسب هذا القول إلى الجمهور.

ومثال ما إذا لـم يرتفع به القولان السـابقان: أن يقـول بعض الأمة: إن الطهارات كلها تفتقر إلى النية، ويقـول باقي الأمة: بل كلها لا تفتقر إلى نية، فيأتي من بعد من يقول: بعضها يفتقر وبعضها لا يفتقر.

وكفسخ النكاح بالعيوب الخمسة؛ قيل: يفسخ بها. وقيل: لا، فالقول بأن بعضها يفسـخ دون بعض، قول ثالث لا يرفع القولين السابقين، بل أخذ من كل واحد طرفًا.

احتـج المانعون مطلقا: بـأن الثالث فصَّل ولم يفصِّـل أحد، فقد خالف الإجماع، وأيضًا فيلزم عليه تخطئة الأمة.

وأجيب: بأن القول بالتفصيل ليس قولًا بنفي الخلاف المتقدم، بل تقرير له، ولا يلزم من ذلك تخطئة الأمة على مذهب من يرى تصويب المجتهدين في الفروع.

قالوا: المختلفون هم المؤمنون، والثالث اتبع غير سبيلهم.

قلنا: إن المراد بسـبيل المؤمنين في الآية ما اجتمعوا عليه، لا ما اختلفوا فيه.

احتجت الظاهرية: بأنه قد وقع من التابعين إحـداث القول الثالث، ولم ينكر عليهم أحد من الأمة، فدل على جواز ذلك.

والصحيح عندي من هذه الأقوال الثلاثة: القول بجواز إحداث قول ثالث مطلقًا، سواء رفع القولين السابقين أو لم يرفعهما؛ لأن المحرم عندنا إنما هو خلاف الإجماع دون ما عداه من الخـلاف، واختلاف الأمة على قولين دليل

على جواز الرأي في تلك القضية، فصـــح لغيرهم مثل ما صح لهم من الرأي والاجتهاد، بل يلـــزم المجتهد أن يخالفهـــم إذا رأى أن الراجح خلافهم، ولا يصح له تقليدهم كما لا يصح له تقليد مجتهـــد مثله بعد تمكنه من الاجتهاد وقدرته عليه[١].

❋ ❋ ❋

(١) طلعة الشمس ١٤٢/٢ ـ ١٤٥.

القسم الرابع
القياس

٤٤٤ تعريف القياس لغة

القياس في اللغة هو: التقدير، يقال: قاس الثوب هل يكمل قميصًا، إذا قدره تقديرًا، والمساواة يقال: هذا الشيء لهذا الشيء قياس أي: مساوٍ له[١].

وحدُّ القياس: هو حمل أحد المعلومين على الآخر في حصول الحكم وإسقاطه بأمر يجمعهما، وأصل القياس التساوي، ألا ترى إلى العرب تقول قس هذا الثوب إلى هذا يريد كي يعرف تساويهما في المقدار والقيمة[٢].

٤٤٥ تعريف القياس في الاصطلاح

للأصوليين في تعريف القياس الاصطلاحي حدود وتعاريف، أجودها: أن القياس حمل مجهول الحكم على معلوم الحكم بجامع بينهما، كالخمر فإن حكمه معلوم بنص الكتاب على تحريمه، ويُسمَّى في اصطلاحهم أصلًا، ومجهول الحكم كالتتن ونحوه، فإنه لم ينص على حكمه كتاب ولا سُنَّة ولا إجماع، ويسمَّى فرعًا[٣].

---

(١) العدل والإنصاف ٢/٥٨.

(٢) طلعة الشمس ٢/١٤٦.

(٣) طلعة الشمس ٢/١٤٦ ـ ١٤٧.

القياس: حمل الفرع على أصل في بعض أحكامه، بمعنى: يجمع بينهما، ويحتج به في جميع الأحكام الشرعية، وقد سماه الفقهاء: قياس علة، وقياس دلالة، وقياس شبه. ويشتمل القياس على أربعة أشياء، على: الأصل، والفرع، والعلة، والحكم[١].

والقياس في نفسه هو تشبيه الشيء بغيره والحكم به هو الحكم للفرع بحكم أصله إذا استوت علته وقع الحكم بسببه من أجله. ومثل ذلك أن الله جلَّ ذكره حرم «قفيز البر بقفيزين»[٢] على لسان نبيه ﷺ، فأجمع القائلون بالقياس أن القفيزين من الأرز بقفيزين حرام مثله، لأنه مساوٍ له في علته التي وقع التحريم بها[٣].

حده عند الملشوطي: «حمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه» وقال الوارجلاني: «حد القياس هو حمل أحد المعلومين على الآخر في حصول الحكم وإسقاطه بأمر يجمعها... وقد قيل: «رد الفرع إلى الأصل بعلة توجب الجمع بينهما». وعرَّفه السالمي بتعريف أدق: «حمل مجهول الحكم على معلوم الحكم بجامع بينهما»[٤].

٤٤٦ نوعا القياس

القياس يشتمل على صحيح وسقيم، والمعول على الصحيح ويبطل الفاسد[٥].

---

(١) معارج الآمال ٧٢/١.
(٢) ابن أبي شيبة في المصنف، ح: ٢٠٨٦٩.
(٣) جامع ابن بركة ١٥٥/١، منهج الطالبين ٨٢/١ ـ ٨٤.
(٤) جامع البسيوي (قسم الدراسة) ٢٢٩/١.
(٥) العدل والإنصاف ٥٨/٢.

٤٤٧ أركان القياس

أركان القياس وهي: الأصل والمراد به، الصورة التي نزل فيها الحكم كالخمر، والفرع والمراد به: الصورة التي لم يرد فيها حكم بعينها كالتتن ـ مثلًا ـ والوصف الجامع والمراد به: ما يكون الحكم في الأصل لأجله، فإن زال ذلك الوصف فقد ذلك الحكم وبقي ركن رابع وهو الحكم والمراد به: الوجوب، أو الندب، أو التحريم، أو التكريه، أو الإباحة.

مثاله: إذا قسنا النبيذ على الخمر، فالحكم فيه التحريم، والأصل الخمر؛ لأنه المشبه به، والفرع النبيذ؛ لأنه المشبه، والوصف الجامع بينهما الإسكار، وهذا الوصف يسمَّى في اصطلاح الأصوليين علة[١].

ويعتمد القياس على أربعة أركان:

١ ـ الأصل.

٢ ـ الفرع.

٣ ـ حكم الأصل.

٤ ـ الوصف الجامع ويُسمَّى (المناط).

وقد وضع الأصوليون لكل ركن شروطًا تضبط صحة القياس[٢].

٤٤٨ العلة في القياس

القياس لا يجوز إلا على علة، ولا يجوز أن يقاس إلا على معلول، وهو: أن يرد حكم المسكوت عنه إلى حكم المنطوق به لعلة تجمع بينهما، ولا يجب تسليم العلة لكل من ادعاها؛ إلا بدليل له عليها[٣].

---

(١) طلعة الشمس ١٤٧/٢.

(٢) جامع البسيوي (قسم الدراسة) ٢٢٩/١ ـ ٢٣٠.

(٣) منهج الطالبين ٨٦/١.

٤٤٩ حجية القياس

اختلف الناس في ثبوت التعبد بالقياس على مذاهب، الأصح منها ما عليه الجمهور من العلماء من أن القياس الصحيح مثبت للحكم الشرعي فيما لم يرد فيه نص من كتاب أو سُنَّة، فالقياس على هذا أحد أدلة الشرع[١].

واختلف الناس في القياس فأثبته بعضهم وأبطله آخرون، فالذين أثبتوه قالوا: يجوز في الشرعيات وفي العقليات وهو مذهب جل الفقهاء والمتعلمين والسنية، وقال بعضهم: إنما يجوز القياس العقلي لا الشرعي وهو مذهب النظام وبعض الروافض وجل الخوارج إلا النجدات، وإليه يؤول مذهب ابن حنبل وبشر قولًا وخالفوه فعلًا، وقال بعضهم وهم الغلاة من الحشوية وأصحاب الظاهر وهم إلى رد الكل من العقلي والشرعي أقرب، واختلف الذين منعوا منه، قال بعضهم: قبيح لعينه، وقال بعضهم: قبيح للنهي عنه وعن استعماله في الدين، وقد أغنانا الله بالكتاب والسُّنَّة، وقال بشر المريسي والأصم وابن عبلة: العقلي يوجب العمل به والسمع ورد مؤكد لذلك وفي بعض الروايات عن الأصم وبشر أنهما على قول مانعي النظر ولا يسوغ إلا العقلي[٢].

وذكر ابن بركة في جامعه أن الناس اختلفوا في القياس على أربعة أضرب، فذهب بعضهم على إثباته في التوحيد والأحكام جميعًا. وذهب آخرون إلى إثباته في التوحيد ونفيه في الأحكام، وذهب آخرون إلى إثباته في الحكم ونفيه في التوحيد، وذهب آخرون إلى نفيه في الحالين (جميعًا)، وهذا قول داود وبعض أهل الحديث[٣].

---

(١) طلعة الشمس ٩٠/١.

(٢) العدل والإنصاف ٥٩/٢.

(٣) جامع ابن بركة ١٥٥/١.

وجاء في منهج الطالبين: اختلـف الناس في القياس؛ فذهب بعضهم إلى جوازه، وإثباته في التوحيد، والأحـكام جميعًا، وذهب بعضهم إلى إثباته في التوحيد، ونفيه في الأحكام، وذهب آخرون إلى إثباته في الأحكام، ونفيه في التوحيد، وذهب آخرون إلى نفيه في الحالين جميعًا.

ومما يدل على جواز القول بالقياس: ما روي عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه كتب إلى أبي موسـى الأشـعري، وإلى شـريح: أن قس الأمـور، وانظر الأشـباه، والأمثال، ولا يمنعك قضاء قضيته بالأمس؛ ذهبت فيه لرشـدك أن تراجع الحق فيه؛ فإن مراجعة الحق خير من التمادي في الباطل[1].

ذهب جمهـور علماء الأمـة إلى أن القيـاس حجة في إثبـات الأحكام الشـرعية، وأنكر حجيته شـرعًا كل من النظام وبعض المعتزلـة البغداديين، والشـيعة، وداود الظاهري والقاسـاني، والنهرواني، وانتصر ابن حزم لرأى المنكرين أشد الانتصار.

وزعم الجويني أن الإباضيَّة يقولون بالقياس العقلي، ويجحدون القياس الشـرعي، وهو قول بعيد عن الصواب، ومصادر الإباضيَّة تثبت خلافه، وقد تحدث ابن بركة عن مبحث القياس في جامعه حديثًا مسـتفيضًا، وبنى عليه اجتهادات كثيرة، ونظر له الوارجلاني، وفصَّل مسائله بإسهاب، وذكر السالمي في كتابه شرح طلعة الشمس جل المسائل التي طرقها الأصوليون. كما توسع الإباضيَّة في هذا الدليل، فلم يقصروه على المعاملات، بل أجروه كذلك في أبواب العبادات وكذا الكفارات.

ومستند الجويني ـ حسـب ما يظهر من عبارته ـ هو ما دأب عليه مخالفو الإباضيَّة من نسبة الإباضيَّة إلى فرق الخوارج، وإلحاق آرائهم بآراء الإباضيَّة.

(١) منهج الطالبين ٨٢/١ ـ ٨٤.

والبسيوي من فقهاء الإباضيَّة الذين يقولون بحجية القياس، وقد صرح بذلك في قوله:

١ ـ لأن جملة ما تعبد الله به عباده في كتابه، وفي سُنَّة نبيه، ومن القياس عليهما.

٢ ـ وقال ـ أيضًا ـ: ما أصاب الثياب من الدم نجسها إلا ما كان من دم الكبد، وخاصة اللحم من غير العروق، فقد قيل: لا بأس به بعد غسل المذبحة، وقد أحل رسول الله ﷺ: «**الدمين: دم الكبد، ودم السمك**»[(١)]، فعلى هذا طاهر بالقياس.

٣ ـ قيل له: يحرم من النكاح كل ما حرم الله تعالى في كتابه، ورسوله ﷺ في سنته، وبالقياس عليهما.

وقد ورد لفظ «القياس» أكثر من خمسين (٥٠) مرة في جامع البسيوي[(٢)].

والواقف على كلام الإمام السالمي في أدلة الرأي يجد أنه يعتمد على القياس في استنباط الأحكام بجميع أقسامه قياس علة كان أو دلالة أو شبه أو طرد، ويأخذ بجميع أدلة إثبات عِلِّيةِ القياس إلا الطرد[(٣)].

٤٥٠ تقديم الخبر على القياس

ذهب الإمام السالمي إلى تقديم الحديث الأحادي على القياس ونصره بأدلة متعددة، وقال: ذلك مذهب الأكثر من أصحابنا والمتكلمين وهو قول عامة الفقهاء من قومنا... فيكون العمل به أولى من القياس، فيبطل القياس.

---

(١) رواه ابن ماجه في السنن، كتاب: الأطعمة، باب: الكبد والطحال، ح: ٣٣١٤.

(٢) جامع البسيوي (قسم الدراسة) ١/٢٣٠ ـ ٢٣٢.

(٣) طلعة الشمس (مقدمة المحقق) ١/٥٣.

وذهب جمع من الأصوليين إلى تقديم القياس على الخبر قال في «جمع الجوامع»: ولا يجب العمل به إذا عارض القيـاس ولم يكن راويه فقيهًا عند الحنفية؛ لأن مخالفته ترجح احتمال الكذب.

ومثال الخبر المخالـف للقياس: حديث الصحيحيـن واللفظ للبخاري: «**لا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد فإنه بخير النظرين بعد أن يحتلبها: إن شاء أمسـك، وإن شـاء ردها وصاع تمر**»[(١)]، فرد التمر بدل اللبن مخالف للقياس فيما يضمن به المتلف من مثل أو قيمة[(٢)].

٤٥١ أدلة القياس

الدليل على أنه أحد أدلة الشرع، وأنه مثبت للحكم الشرعي، ما ورد من النص عنه ﷺ في الإشارة إلى قياس شـيء مجهول الحكم على شيء معلوم الحكم، وذلك كما في حديث الخثعمية وقد سـألته ﷺ عن حجها عن أبيها، فقال: «**أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيته، أكان ذلك مجزيًا عنه؟**»[(٣)]، فقد أشار ﷺ في هذا الحديث إلى قياس دين الله تعالى على دين العباد.

ومن ذلك أيضًا قوله ﷺ وقد سـئل عن قبلة الصائم: هل تفسـد الصوم؟ «**أرأيت لو تمضمضت بالماء ثم مججته، أكان ذلك مفسد للصوم**»[(٤)].

---

(١) رواه البخـاري في الصحيح، كتاب: البيـوع، باب: النهي للبائـع أن لا يحفل الإبل والبقر والغنم وكل محفلة، والمصراة التي صري لبنهـا وحقن فيه وجمع فلم يحلب أيامًا، وأصل التصرية حبس الماء يقال: منه صريت الماء إذا حبسته، ح: ٢١٤٨.

(٢) طلعة الشمس (مقدمة المحقق) ٣٥/١.

(٣) أخرجه الإمام الربيع بن حبيب في المسـند (٣٩٢)، ورواه البخـاري في كتاب الحج، باب الحج عمن لا يستطيع الثبوت على الراحلة، ح: ١٨٥٤.

(٤) أخرجه ابن خزيمة في كتاب الوضوء، (٨٢) باب تمثيـل النبي ﷺ قبلة الصائم بالمضمضة منه بالماء، ح: ١٩٩٩، ورواه الإمام أحمد في المسـند، مسـند عمر بن الخطاب، ح: ١٣٩، وينظر: طلعة الشمس ٩١/١.

ومن ذلك أيضًا: قوله عليه الصلاة والسلام وقد سئل عن بيع الرطب بالتمر: «**أَيَنْقُصُ الرُّطَبُ إِذَا جَفَّ؟**»، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «**فَلَا إِذًا**»[(١)]، ففي هذا الحديث الإشارة إلى أن العلة المانعة من بيع الرطب بالتمر إنما هي نقصان الرطب إذا جف، فتحصل الزيادة في التمر، فيحمل على الرطب كل ما كان مثله قياسًا، أخذًا من إشارة الحديث إلى ذلك.

فهذه الأحاديث كلها دالة على ثبوت الحكم بالقياس، فيكون القياس بها دليلًا شرعيًّا، على أن الإجماع من الصحابة ورد في ثبوت القياس؛ وذلك أن الصحابة ما بين قائس وساكت، والساكت لا يسكت في مثل هذا الموضع إلا عن رضا، لأن القياس إذا لم يكن ثابتًا بالشرع، فإحداثه بدعة بها زيادة حكم شرعي، والسكوت عن تغيير مثلها من غير تقية حرام قطعًا، وما هنالك تقية، فقطعنا أن السكوت عن الإنكار رضا، فثبت المدعي[(٢)].

٤٥٢ الدليل على جواز القياس من القرآن

الدليل على جواز التعبد بالقياس من القرآن، قال الله ﷻ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمْ لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ ۚ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا۟ ۖ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟ ۖ وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [الحشر: ٢]، والاعتبار مأخوذ من قولك، اعتبرت هذا الثوب بهذا فقسته منه لتعلم مقداره من مقداره أو ثمنه من ثمنه أو كيله من كيله من مأخوذ تعبير الميزان، وقيل: مأخوذ من عبور النهر، أي: عبرت النهر، أي: جاوزته وهو مجاوزة حكم الله

(١) صحيح ابن حبان كتاب: البيوع، باب: ذكر العلة التي من أجلها نهى عن بيع المزابنة، ح: ٤٩٩٧.

(٢) طلعة الشمس ٩٠/١ ـ ٩٤.

في شيء كان مساويًا له ليجري عليهما حكم واحد، فالأول من تعبير المكيال والثاني من عبور النهر.

والدليل أيضًا قول الله ﷻ: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء: ٨٣][(١)].

٤٥٣ الأدلة على جواز القياس من السُّنَّة

سئل النبي عن القبلة للصائم، فقال: «**أرأيت لو تمضمضت هل كان عليك من جناح**، قال: لا»[(٢)]، فهذا تعليم القياس نفسه وتمثيل الأمور بعضها من بعض، وأقوى من هذا كله قوله لسعد بن معاذ وقد أمره أن يحكم في بني قريظة برأيه، فحكم بأن تقتل المقاتلة وتسبي الذرية وتقسم الأموال فقال رسول الله ﷺ: «**فقد حكمت فيهم بحكم الله ﷻ من فوق سبعة أرفعة**»[(٣)]، وقول رسول الله ﷺ: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإن اجتهد فأخطأ فله أجر**»[(٤)].

٤٥٤ الدليل على جواز القياس من الإجماع

الدليل على صحة القياس من قبل الإجماع، وذلك أنا علمنا بالضرورة من جهة التواتر أن الصحابة قد اختلفت بعد نبيها ﷺ في أشياء كثيرة، ووقعت المناظرة بينهم فيها، واستدل كل واحد منهم واحتج على صاحبه بالأدلة

(١) العدل والإنصاف ٥٩/٢ ـ ٦٠.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) رواه البخاري في كتاب: الجهاد والسير، باب: إذا نزل العدو على حكم رجل، ح: ٣٠٤٣.

(٤) العدل والإنصاف ٦٠/٢، والحديث رواه البخاري في كتاب: الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، باب: أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، ح: ٧٣٥٢.

الأقيسية وشرع كل لصاحبه رأيه ووقعت المخالفة والمناظرة من كل واحد منهم لقولته والانتصار لحجته ولم يقطع واحد منهم عذر صاحبه ولم يحظر عليه رأيه، وحتى قال ابن عباس لزيد بن ثابت: في أي كتاب الله يجد زيد بن ثابت ثلث ما بقي، وابن عباس يقول: للأم الثلث، فبلغ ذلك زيد بن ثابت فقال: يقول ابن عباس برأيه وأقول برأيي، ونص بعضهم على نفسه فقال: أقول فيها برأيي فإن كان صوابًا فمن الله ﷻ ورسوله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان والله ورسوله منه بريئان[1].

(١) العدل والإنصاف ٦١/٢.

استدلال الإباضيَّة بالقياس في أبواب الفقه المختلفة

٤٥٥ أولًا: استعمال القياس في باب العبادات

القياس في باب العبادات محل اختلاف بين العلماء، فتوسع فيه بعض وأحجم فيه بعض، والبسيوي كغيره من جمهور علماء الإباضيَّة الذين أعملوا القياس في بعض المسائل منها ما جاء في قوله: الكذب والغيبة ينقضان الوضوء؛ لما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**الكذب والغيبة يفطران الصائم وينقضان الوضوء**»[(١)]. فإذا كان من اغتاب المسلمين بما فيهم مما هو منقصة لهم ينقض وضوؤه، فمن بهتهم بما ليس فيهم انتقض وضوؤه؛ لأن البهت أشد؛ لأن الله تعالى جعل البهتان عظيمًا» وهذا القياس جلي أو ما يسمَّى قياس الأولى، وهو الذي يكون الفرع فيه أولى بالحكم من الأصل، وذلك لقوة العلة وجلائها في الفرع، ويسميه بعض الأصوليين بمفهوم الموافقة، ويسميه آخرون بدلالة النص[(٢)].

٤٥٦ ثانيًا: استعمال القياس في باب النكاح

في مسألة تحريم الموطوءة في الحيض على زوجها قال البسيوي: فكذلك الحائض لما نهى الله ورسوله ﷺ عن ذلك قد ركب ما حرم الله ورسوله ﷺ وأفسد على نفسه ما كان محلًا له. ألا ترى أن القياس مطرد في الفرج

---

(١) روه ابن أبي شيبة في المصنف بلفظ: «**خصلتان من حفظهما سلم له صومه: الغيبة والكذب في الصيام**»، ح: ٨٩٧٢.

(٢) جامع البسيوي (قسم الدراسة) ٢٣٢/١ ـ ٢٣٣.

والبعض لا يحل استهلاكه إلا من حيث أباح الله التزويج من غير نهي، وكذلك حرم الدماء كلها وارتكابها من غير حلها، فلو أن رجلا قتل من يرثه، أليس قد حرم عليه ميراثه؛ لنهي الله عن الفعل وتحريم النبي له بذلك، ولم يحل إرثه، ولو لم يقتله حتى مات ورثه، فلما عجل حرم ميراثه عليه؛ لنهي الله عن ذلك، كذلك الحيض حرام بالنهي، والبضع بالبضع، والدم بالدم، والمال بالمال، والقياس شائع، والفروج بالفروج؛ فكان في هذا حجة لمن قال بتحريم الموطوءة في الحيض بما تلونا من الحجة والقياس. ألا ترى أن من وطئ في الاعتكاف أو الصوم فقد أفسد الاعتكاف والصوم؛ لنهي الله عن ذلك.

وكذلك من جامع في الحج فسد حجه؛ لنهي الله عن ذلك. وكذلك الفروج لما نهي الله ورسوله عن الوطء في الحيض؛ فمن وطئ فيه فقد أفسد عليه امرأته[١].

٤٥٧ ثالثًا: استعمال القياس في باب المواريث

قال البسيوي في تعليل إنزال الجد منزلة الأب: والاختلاف بينهم في معنى الجد، وأخذنا بقول من جعله أبًا ولم يرث معه الإخوة شيئًا، ألا ترى أن الإخوة لا يرثون مع الولد شيئًا بالاتفاق من ذلك، والجد يرث كما يرث الأب مع الأولاد السدس إذا عدم الأب قام مقامه، ولم يقم الإخوة مع الولد مقام الأب ولا الجد فصح القياس[٢].

٤٥٨ رابعًا: استعمال القياس في باب المعاملات

سئل البسيوي عن الزراعة في الأرض مما يخرج منها، أو غير ذلك من الزراعة؟ قيل له: قد اختلف في ذلك اختلافًا كثيرًا؛ لاختلاف الأخبار والأحاديث عن النبي ﷺ وأكثرها فقهاء عُمان على إجازة أخذ الأرض بجزء

(١) جامع البسيوي (قسم الدراسة) ٢٣٤/١ ـ ٢٣٥.
(٢) جامع البسيوي (قسم الدراسة) ٢٣٧/١.

مما يخرج منها. ولعل الحجة لهم أن هذا مثل المضاربة والمساقاة في النخل عوض مجهول جائز باتفاق. وكذلك الأرض عندهم إن كان على هذا قياسهم، وإن كنت لم أجد ذلك عندهم، ولعل حجة أخرى: «أن النبي ﷺ دفع خيبر إلى يهودها وعاملهم على النصف من ثمارها» ومعلوم أن فيها نخلًا وأرضًا[١].

٤٥٩ خامسًا: استعمال القياس في باب الحدود

يقول البسيوي: وإن جر العود الذى قد برز إليه أوله حتى يخرجه إلى الطريق كله ثم يأخذ منه ولم يدخل؛ فلا قطع عليه... وقياس هذا قد قيل: من أتى إلى منزل فهدمه كله ثم أخذ ما فيه فلا قطع عليه وكذلك الحصن[٢].

٤٦٠ الحكم بالأصل والحكم بالقياس

الحكم حكمان: حكم بأصل موقوف عليه، وحكم بفرع بقياس مستخرج بأصله. فحكم الأصل موقوف عليه بعينه، ألا ترى أنه لو كان حكم الأصل مستخرجًا وحكم الفرع مستخرجًا كان لا فرق بين الفرع وأصله، وكاد يكون الفرع أصلاً والأصل فرعًا، والقياس لا يصح إلا على أصل متفق عليه[٣].

٤٦١ القياس المنطقي

القياس المنطقي: قول مؤلف من قضايا، متى سلمت لزم عنه لذاته قول آخر، فإن كان اللازم ـ وهو النتيجة أو نقيضه ـ مذكورًا فيه بالفعل، فهو القياس الاستثنائي، وإلا فهو القياس الاقتراني.

---

(١) جامع البسيوي (قسم الدراسة) ٢٣٧/١ ـ ٢٣٨، والحديث رواه أحمد في مسنده، مسند ابن عباس، ح: ٢٢٥٥.

(٢) جامع البسيوي (قسم الدراسة) ٢٣٨/١.

(٣) جامع ابن بركة ١١٠/١ ـ ١١١.

مثال القياس الاستثنائي: إن كان النبيذ مسكرًا فهو حرام، لكنه مسكر، ينتج: فهو حرام. أو كان النبيذ مباحًا فهو ليس بمسكر، لكنه مسكر، ينتج: فهو ليس بمباح.

ومثال القياس الاقتراني: كل نبيذ مسكر، وكل مسكر حرام، ينتج كل نبيذ حرام، وهو مذكور فيه بالقوة، لا بالفعل[١].

٤٦٢ أقسام القياس

القياس ضربان: عقلي وشرعي، والشرعي ضربان، جلي وخفي، والجلي ضربان، قياس علة منصوص عليها، وقياس علة مستنبطة، والخفي ضربان، قياس الشبه وقياس الاستحسان[٢].

٤٦٣ القياس العقلي

القياس العقلي، أكثر معول القرآن عليه في جميع ما خاطب به المشركين والحق فيه في واحد، وقد يقع أحيانًا جليًّا وخفيًّا، فالجلي كقول الله ﷻ: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ ۞ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦۚ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾ [الحج: ١٢، ١٣]، وأكثر أدلة القرآن على هذا، والخفي قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍۖ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْۚ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍۚ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٤٦]، وأما خفاؤها فربما يجتمعون مثنى وفرادى ولا يقضون شيئًا وربما يتفكرون فيخطئون وجه الدليل[٣].

---

(١) طلعة الشمس ٢٦٩/٢.

(٢) العدل والإنصاف ٦٦/٢.

(٣) العدل والإنصاف ٦٦/٢.

٤٦٤ حكم قياس الشبه

إن الناس قد اختلفوا في قياس الشبه، قال بعضهم: لا يجوز إلا عن علة، وقال بعضهم: جائز وإن لم تكن علة، وقال بعضهم: إن جميع القياس المعلول هو قياس الشبه لأن القياسات الشرعية قاصرة لا تكاد تطرد وتنعكس كالعقليات، واعلم أن قياس الشبه إذا كان الشيء يشبه شيئًا من أصل ويشبه غيره من أصل آخر، فهذا قياس الشبه فينظر عند ذلك إلى أي الشيئين أكثر شبهًا به فتلحقه به ولو لم تجمعهما علة، فإن تساويا فهو الاستحسان نفسه.

والتحقيق في هذا إلحاق الفروع بالأصل بعينه إذا كان أكثر شبهًا به ثم من أصل آخر أقل شبهًا به ومن أدلة القائسين بالأشبه المجوزين له في الأحكام قول الله ﷻ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، ثم قال: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٢، ١٠٣]، فأوجب الفوز النجاة لمن غلبت طاعته معصيته والشقوة والهلاك لمن غلبت معصيته طاعته، وهو معنى أصحاب الأعراف وهو قوله ﷻ: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٢][1].

٤٦٥ أصل القياس

أصل القياس: هو الصورة التي نزل فيها الحكم، وهي التي عبَّر عنها الأصوليون بمحل الحكم كالخمر، فإنه نزل فيها التحريم بالكتاب. فهي أصل في تحريم كل مسكر إن لم نعتبر السُّنَّة في تحريم المسكرات مثلًا.

(١) العدل والإنصاف ٧١/٢ ـ ٧٢.

وكالبر، فإنه ورد فيه حكم الربا بنص السُّنَّة، فيقاس عليه الأرز وكل ما شابهه في ذلك بعد أن تستنبط علة الربا فيه، ونحو ذلك.

وقيل: إن أصل القياس هو دليل الحكم، يعني به الدليل الذي ورد من جهة الله تعالى كآية من الكتاب أو سُنَّة عن النبي ﷺ، فالأصل على هذا في المثالين السابقين إنما هو الآية التي حرمت الخمر والحديث الذي حرم الربا في الربويات.

وقيل: إن الأصل حكم تلك الصورة المقيس عليها، فعلى هذا، فالأصل في المثالين السابقين إنما هو تحريم الشرب في المثال الأول، وتحريم الربا في المثال الثاني.

لكن المختار القول الأول: وعليه جمهور الأصوليين، والفرع هو الصورة التي ترد في حكمها إلى الأصل، كالنبيذ فرع على الخمر في التحريم، لأن الجميع مسكر، وكالأرز فرع على البر في تحريم الربا فيه لكون الجميع مطعومًا أو مكيلًا أو مدخرًا على الخلاف في علة الربا في البر.

وقيل: إن الفرع هو حكم تلك الصورة المقيسة فهو على هذا تحريم شرب النبيذ في المثال الأول، وكون الأرز ربويًّا كالبر في المثال الثاني، والمختار القول الأول، وعليه الجمهور[1].

٤٦٦ شروط قياس الفرع على الأصل

اشترطوا في قياس الفرع على الأصل شروطًا لا يصح القياس بدونها:

الشرط الأول: مجمع عليه وهو: أن يساوي الفرع الأصل في وجود العلة فيه، بمعنى أن العلة الموجودة في الأصل يجب أن تكون موجودة في الفرع،

(١) طلعة الشمس ٢/١٥٠ ـ ١٥١.

وإلا فسد القياس إجماعًا؛ وذلك كالإسكار فإنه موجود في الخمر وفي النبيذ.

الشرط الثاني: أن يساوي الفرع الأصل في الحكمة، فلا يقاس التيمم على الوضوء في كون التثليث مسنونًا، لأن التيمم شرع على وجه التخفيف وهو المسح يصيب ما أصاب من العضو ويخطئ ما أخطأ منه، فلا يقاس على الوضوء في شرع التثليث؛ لأن الوضوء مغلظ فيه، والتيمم مخفف، فلا يثبت التثليث بمجرد القياس بل إن دل عليه نص عمل به، وإلا فلا يثبت بالقياس فقط.

الشرط الثالث: أن يساوي الفرع الأصل في ثبوت الحكم بحيث إن العلة التي أثبتت حكم الأصل توجب مثله في الفرع، فلو اقتضت في الفرع خلاف ذلك الحكم فسد القياس، وذلك كقول بعضهم في صلاة الخسوف في الاستدلال على ركوعاتها الزائدة: صلاة شرع فيها الجماعة فيشرع فيها ركوع زائد كالجمعة زيد فيها الخطبة، فأثبت بالعلة في الفرع حكمًا مخالفًا لحكم الأصل.

الشرط الرابع: أن لا يتقدم شرع حكم الفرع على شرع حكم الأصل، وذلك كقياس الوضوء على التيمم في وجوب النية فيه، نحو أن يقول الشافعي للحنفي: طهارة تراد للصلاة فتجب فيه النية كالتيمم، فيقول الحنفي: إن التيمم إنما شرع بعد أن شرع الوضوء فكيف نقيسه عليه وهو متأخر عنه؟

الشرط الخامس: لأبي هاشم وخالفه فيه الجمهور: قال أبو هاشم: يشترط في الفرع أن ينتظمه نص في الجملة، ثم يحصل بالقياس التفصيل.

مثاله: الأخ مع الجد لو لم يكن منصوصًا عليه في الميراث لما صح إثبات القياس فيه مع الجد عند أبي هاشم، ويصح ذلك عند الجمهور.

والنص الجُمْليُّ في مثال أبي هاشم هو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦] فدل على أنه يرث لكن لم يبين مع من يرث: هل مع

الجد أم مع غيره فقط؟ فاستعمل القياس في تعيين ما يستحقه مع الجد مثلًا[١].

٤٦٧ كيفية قياس الفرع على الأصل

يعتبر الوصف الذي نزل لأجله الحكم في الأصل، ثم تُجري ذلك الحكم في جميع الصور التي وجَدتَ فيها ذلك الوصف مع اعتبار القيد والشرط ـ إن كان الوصف مقيدًا أو مشروطًا ـ ومع رفع الموانع من إجراء ذلك الوصف في جميع معلولاته.

والوصف الذي لأجله ثبت الحكم الشرعي ـ وهو المسمى بالعلة ـ إما أن يكون منصوصًا عليه، أو مستنبطًا. وكل واحد منهما: إما مطلق أو مقيد، فإن كان الوصف مطلقًا وجب إجراء الحكم معه حيثما وجد ما لم يكن هنالك مانع، وإن كان مقيدًا فيجب اعتبار قيده في جميع الصور، وينبغي أن تعتبر أوصاف ذلك الأصل الذي ورد فيه الحكم[٢].

٤٦٨ شروط حكم الأصل

اشترطوا لحكم الأصل المقيس عليه شروطًا لا يصح القياس بدونها:

الشرط الأول: أن لا يكون دليل الحكم متناولًا بعموم للفرع، فلا يصح قياس النبيذ المسكر على الخمر إذا جعلنا دليل التحريم في الخمر قوله ﷺ: «**وكل مسكر حرام**»[٣] لأن هذا الحديث بعمومه متناول للنبيذ كتناوله للخمر، فالنبيذ حينئذ إنما حرم بالنص لا بالقياس.

---

(١) طلعة الشمس ١٥١/٢ ـ ١٥٣.

(٢) طلعة الشمس ١٥٤/٢.

(٣) مسلم في كتاب الأشربة، باب: بيان أن كل مسكر خمر وكل خمر حرام، ح: ١٧٣٣.

الشـــرط الثاني: أن يكون ذلك الحكـــم ثابتًا غير منســـوخ، فإنه إذا كان منسوخًا لا يصح القياس عليه، لأن الحكمة في القياس إنما هي إثبات حكم غير ثابت، فإذا قيس على حكم غير ثابت لم تحصل تلك الفائدة.

الشـــرط الثالث: ألا يكون ذلك الحكـــم عقليًا، فإن القياس فـــي العقليات لا يصح عند الجمهور، وقيل: بل يصح، وزعمت البهاشمة: أنه لا طريق إلى إثبات الصانع وصفاته إلا القياس على الفاعل في الشـــاهد، فمهما لم نعرف في الشاهد فاعلًا استد باب العلم بالصانع وصفاته.

الشـــرط الرابع: أن يكون ذلك الحكم حكمًا شـــرعيًا كالوجـــوب والندب والتحريـــم والكراهية والإباحة، فخرج بذلك الحكم اللغوي كالتســـمية، فإن اللغوي لا يقاس، لأن اللغة لا تثبت بالقياس، وذلك نحو أن نقول في اللواط: وطء وجب فيه الحد فيســـمى فاعله زانيًا كواطئ المـــرأة، فهذا لا يصح؛ لأن إجراء الأسماء إنما يثبت بوضع أهل اللغة، فلا يثبت مثل ذلك بالقياس، هذا قول جماعة منهم: الباقلاني وإمام الحرميـــن والغزالي والآمدي، وذهب ابن سريج وابن أبي هريرة وأبو إســـحاق الشيرازي والرازي وأبو محمد ابن بركة إلى أن اللغة تثبت بالقياس.

الشرط الخامس: أن يكون ذلك الحكم غير خارج عن سنن القياس، أي: عن الطريقة المعهودة في القياس الشرعي.

والأمور الخارجة عن سنن القياس منحصرة في ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما لا تدرك له علة من الأحكام كأعداد الركعات في الصلوات.

النوع الثاني: أن يكون ذلك الحكم موجـــودًا في صورة، وله علة مفهومة وحكمة معلومة لكن لا نظير له في الشـــرعيات كقصر المســـافر للصلاة في السفر دون الحضر.

النوع الثالث: أن يكون ذلك الحكم مقصورًا على بعض أفراد ذلك النوع مع وجود النظير لكن قصر لدليل شرعي أوجب قصره عليه، وذلك كبيع العرايا.

الشرط السادس: أن لا يثبت بالقياس عليه حكم مصادم لنص قاطع، فإن ذلك القياس لا يصح بالاتفاق. وأما إذا صادم نصًّا ظنيًّا ففيه خلاف قد تقدم في ركن السُّنَّة: هل يرجح الأخذ به أم بالنص المخالف للقياس؟

الشرط السابع: أن لا يكون حكم الأصل مأخوذًا من أصل ثابت بقياس. فإن كان ثابتًا بقياس لم يصح القياس عليه عند الجمهور.

الشرط الثامن: لابن بركة العُماني وبشر المريسي قالا: يشترط في الأصل المقيس عليه أن يتفق عليه الخصمان، أي: على حكمه؛ وذلك نحو أن نقول: الوضوء عبادة فتجب فيه النية كالصلاة، فالخصمان متفقان على أن الصلاة عبادة، فلو لم يكن المنازع في وجوب نية الوضوء موافقًا في أن الصلاة عبادة، وأنها تجب فيها النية لكونها عبادة لم يصح القياس عندهما[١].

٤٦٩ تعريف العلة

عرِّفت العلة بأنها: الوصف المؤثر بنفسه في الحكم، كتأثير البيع في الملك، وعقد النكاح في جواز الاستمتاع، وكتأثير القتل في القصاص، وهذا التعريف مبني على قول بعض الأصوليين، حيث عرفوا العلة بأنها: الوصف المؤثر في الحكم[٢].

واختلف الأصوليون في تعريف العلة الشرعية على أقوال، أجودها: أن العلة هي: المعرِف بكسر الراء، بمعنى العلامة الدالة على وجود الحكم،

(١) طلعة الشمس ١٥٦/٢ ـ ١٦٢.
(٢) طلعة الشمس ٣٥٤/٢.

فكأنها هي التي أعلمت بوجود الحكم في صورة الأصل، واعترض عليه بأن هذا التعريف يتناول العلامة أيضًا، فإنها يصدق عليها أنها معرفة، فلزم أن لا يبقي فرق بين العلة والعلامة مع أن الفرق بينهما ثابت بالاتفاق؛ لأن الأحكام الشرعية بالنسبة إلينا مضافة إلى العلل، كالملك إلى الشراء، والقصاص إلى القتل، لا إلى العلامات كالرجم، فإنه لا يضاف إلى الإحصان؛ لأنه علامة، بل يضاف إلى الزنا[١].

٤٧٠ الفرق بين العلة الشرعية والعلة العقلية

الوجه الأول: أن العلة العقلية موجبة للحكم الذي علل بها، فإن الحركة موجبة كون المحل متحركًا، والعلة الشرعية غير موجبة لمعلولها، وإنما هي أمارة تدل عليه، فإن الزنا أمارة لوجوب إقامة الحد، ولا يقع الحد بمجرد وجوده كما ثبت كونه متحركًا بمجرد وجود الحركة.

الوجه الثاني: أن العلة العقلية لا يصح أن تعلم إلا بعد أن قد علم الحكم الموجب عنها، لأنه هو الطريق إلى إثباتها والدليل عليها. والعلة الشرعية قد تعلم قبله.

الوجه الثالث: أن العلة العقلية لا تفارق المعلول.

الوجه الرابع: أن العلة العقلية لا تقف في إيجابها المعلول على شرط سوي وجودها.

الوجه الخامس: أن العلة القاصرة ـ وهي: التي لا تتعدَّى إلى فرع ـ تصح في العقليات، كتعليل كونه تعالى عالمًا لذاته، فيقال: هو عالم لذاته، فلا يصح في غيره[٢].

---

(١) طلعة الشمس ١٦٣/٢.

(٢) طلعة الشمس ١٦٣/٢ ـ ١٦٤.

٤٧١ هل الأصل في الأحكام التعليل أم عدمه؟

اختلف في الأحكام المنصوص عليها، فقال قوم: إنها في الأصل معللة، فما وجد على علته نص فذاك، وما لم يوجد فيلتمس له التعليل بحسب ما يقتضيه المقام، ثم اختلف هؤلاء: فمنهم من أوجب تعليل الحكم بجميع أوصاف الأصل الموجودة فيه ما لم يمنع من التعليل بشيء منها مانع، كمخالفة نص أو إجماع أو نحو ذلك، ومنهم من ذهب إلى أنه إنما يعلل بالوصف المتميز الصالح للتعليل دون ما عداه من الأوصاف، وهو الصحيح؛ لأن تعليل الحكم بجميع أوصاف الأصل يسد باب القياس، ويؤدي إلى تناقض في الأحكام، فإن وجد في الأصل أوصاف كلها تصلح للتعليل بها اختير أرجحها.

وقال قوم: إن الأصل في الأحكام عدم تعليلها، فلا يعلل منها إلا ما ورد نص في تعليله، واحتجوا على ذلك بوجهين:

أحدهما: أن التعليل بجميع الأوصاف يسد باب القياس؛ لأن جميع أوصاف الأصل لا توجد إلا في المنصوص عليه، والتعليل بكل وصف يؤدي إلى التناقض، والتعليل بواحد منها دون الآخر محتاج إلى دليل ولا دليل.

والوجه الثاني: أن الحكم قبل التعليل مضاف إلى النص، وبعد التعليل ينتقل إلى علته، فهو كالمجاز مع الحقيقة، فلا يصار إليه إلا بدليل[1].

٤٧٢ الدليل على صحة العلة

إن ذلك يستدرك من وجهين؛ أحدهما: أن ينصب العلة فتجري على معلولاتها، ولا يمنع من جريانها نص، فإذا جرت في جميع معلولاتها ولم

(١) طلعة الشمس ١٦٥/٢.

يكن هنالك مانع من جريانها، دل على صحتها، والوجه الآخر يوجد الحكم بوجودها ويرفع بارتفاعها. ومثل ذلك أن التحريم في الخمر متعلق بالشدة. والدليل على ذلك أن العصير حلال، فإذا حصلت الشدة فيه حصل التحريم، فإذا زالت الشدة عنه وصار خلًّا حل وارتفع التحريم[١].

٤٧٣ الاختلاف حول تعليل الأحكام

اختُلف في الأحكام المنصوص عليها، فقال قوم: إنها في الأصل معللة، فما وجد على علته نص فذاك، وما لم يوجد فيلتمس له التعليل بحسب ما يقتضيه المقام.

وقال قوم: إن الأصل في الأحكام عدم تعليلها، فلا يعلل منها إلا ما ورد نص في تعليله[٢].

٤٧٤ صفة العلة الشرعية

العلة الشرعية: وصف ظاهر منضبط مجاوز، هذا هو المتفق عليه عند جميع من اعترف بالقياس، والخلاف فيما دون ذلك.

فالمراد (بالوصف): معنى قائم بالموصوف، ولذا ترى كثيرًا من الأصوليين يطلقون المعنى على العلة، فيقولون: هذا معقول المعنى وهذا غير معقول المعنى، والمراد بذلك: معلوم العلة وغير معلومها.

والمراد (بالظاهر): ما كان من أفعال الجوارح، كالقتل علة للقود، والجرح علة للقصاص.

---

(١) جامع ابن بركة ١/١٤٠ ـ ١٤١.

(٢) طلعة الشمس ٢/١٦٥.

والمراد (بالمنضبط): ما كان من الأوصاف مستقرًّا على حالة، فيخرج ما ليس كذلك كالمشقة، فإنها غير منضبطة في حالة واحدة، بل تختلف باختلاف الأحوال.

والمراد (بالمجاوز): ما كان من الأوصاف موجودًا في غير محل الحكم، كالإسكار يوجد في غير الخمر، وكالكيل والطعم يوجد في غير البر، ويُسمّى هذا الوصف علة متعدية[١].

٤٧٥ أنواع العلة

ـ تكون العلة وصفًا ظاهرًا منضبطًا متعديًا، كالقتل والسرقة.

ـ وتكون وصفًا لازمًا قاصرًا كالثمنية في النقدين كالبرية في البر.

ـ وتكون وصفًا عارضًا كالصغر في جعله علة لاحتياجه إلى الولاية والقيام بأمره، والجنون في جعله علة للقيام بأمر المجنون، فإن كل واحد من الوصفين عارض لصحة انتقاله.

ويكون وصفًا خفيًّا كالرضا في صحة البيع والتزويج مثلًا، ويكون كل واحد من هذه الأنواع منصوصًا عليه ومستنبطًا[٢].

٤٧٦ شروط العلة

اشترطوا في العلة لصحة القياس بها شروطًا:

الشرط الأول: أن تكون العلة موجودة في الأصل، والمراد به محل الحكم، فلا يصح التعليل بوصف ليس موجودًا في محل الحكم، فلا يقال:

---

(١) طلعة الشمس ١٦٧/٢.

(٢) طلعة الشمس ١٧٥/٢.

حرمت الخمر لكونها جامـدة، إذ الجامدية غير موجودة في الخمر؛ لأنها من المائعات، وكذا يشـترط أيضًا في صحة القياس أن تكون العلة الموجودة في الأصل موجودة فـي الفرع، فلا يصح قياس البطيخ علـى البر في الربوية إذا جعلت علة الربا في البر الادخار أو الكيل؛ لأن كلتـا الصفتين غير موجودة في البطيخ.

الشـرط الثاني: أن لا يكون للعلة مانع يمنعها مـن الجريان في الصورة المقيسـة، فإنها إذا لم تجر في شـيء من الصور لمانع لا يصح قياس تلك الصورة على محل الحكم لتخلف العلة عنها بوجـود المانع، وذلك كما لو قتل الوالد ولده عمدًا عدوانًا، فإنه لا يصح أن يقاس على القاتل الأجنبي في وجوب القود؛ لوجود المانع وهو الأبوة.

الشرط الثالث: أن لا يكون هنالك نص أو إجماع معارض لتلك العلة، فإنها إذا عارضت نصًّا أو إجماعًا بطلت وفسـد القياس، ومثال ذلك: أن يقول الشارع أو يقع الإجماع أن كل سبع طاهر، فيقول القائس: الكلب نجس لأنه سبع، ونحو ذلك، فهذا مخالف لما اقتضاه ظاهر نص الشارع أو إجماع الأمة، فلا يقبل.

الشرط الرابع: أن يكون حكمها مسـتقصيًا، بمعنى أنه موجود في جميع الصور التي تكون فيها تلك العلة، فلا يتخلف عنها إلا لمانع، وهذا الشـرط هو المُسمَّى عندهم بالاطراد.

قال صاحب «المنهـاج»: وهذا لا خلاف فيـه، أي: في اشـتراطه، قال: ومعنى الاطراد أن يثبت حكمها عنـد ثبوتها في كل موضع، فلو تخلف عنها لا لخلل بشرط ولا بحصول مانع بطلت علِّيتها اتفاقًا.

اختلفوا في جـواز تخصيص العلة، وهو تخلـف حكمها عنها في بعض الفروع على خمسة مذاهب:

الأول: لابن الخطيب وبعض أصحاب الشافعي وبعض أصحاب أبي حنيفة وغيرهم، وهو ظاهر كلام ابن بركة: لا يجوز تخصيصها، سواء في ذلك عندهم المنصوصة والمستنبطة؛ لأن طريق عليتها اقتضاؤها الحكم، فإذا تخلف عنها فلا علِّية.

المذهب الثاني: لمالك وأبي طالب وأبي عبد الله البصري وغيرهم: يجوز تخصيصها مطلقًا؛ لأنها أمارة للحكم، فجاز اقتضاؤها الحكم في موضع دون آخر.

المذهب الثالث: لبعض الشافعية: يجوز في المنصوصة دون المستنبطة؛ لأنها في المنصوصة بمنزلة اللفظ العام، فكما أنه يجوز تخصيص اللفظ العام من النصوص، كذلك العلة المنصوص عليها.

المذهب الرابع: يجوز التخصيص في العلة المستنبطة دون المنصوصة؛ لأن المنصوصة دليلها نص عام لجميع مواضعها، فتخصيصها مناقضة، فلا يجوز، بخلاف المستنبطة، فلا مانع من تخصيصها، إذ هي أمارة.

المذهب الخامس: يجوز في المستنبطة، حيث كان التخصيص لانتفاء شرط أو حصول مانع، ولا يجوز لغير ذلك.

الشرط الخامس: أن لا تعود العلة على أصلها بالإبطال، أي: لا تكون مبطلة للأصل الذي ورد فيه الحكم، مثاله: أن يقال في الهر: سبع مفترس، فتجب نجاسته كالكلب، فإن هذا التعليل يبطل حكم نجاسة الكلب؛ لأن الرسول ﷺ قد حكم بأن السبع طاهر حيث قال ـ وقد سئل عن دخوله بيتًا فيه هر وامتنع من دخوله بيتًا فيه كلب ـ: «**إن الهر سبع**»[1]، يعني: فليس بنجس، فنقضت العلة حكم الأصل.

(١) أخرجه أحمد في «المسند»، مسند أبي هريرة، ح: ٩٤١٥.

الشرط السادس: أن لا تكون العلة متأخرة عن حكم الأصل، إذ لو تأخرت لثبت الحكم بغير باعث، وإن قدرت أمارة كانت تعريف المعرف. ومثال المتأخرة: ما مر من قياس الوضوء على التيمم في وجوب النية.

والصحيح عندي عدم اعتبار هذا الشرط؛ لأنه إنما يكون شرطًا في العلل العقلية الموجبة للحكم دون الشرعية، فإنها علامة للحكم ومعرفة له.

الشرط السابع: أن يكون ذلك الوصف عدمًا مقدرًا، أي: فلا تعلل الأحكام الشرعية بالوصف العدمي، مثال ذلك الزنا علة في وجوب الحد، وطروء الجنون علة في انتفائه، أما التعليل بالأمر العدمي ففيه خلاف.

قيل: إنه يصح التعليل به مطلقًا، ونسب هذا القول إلى الجمهور، مثال ذلك: لم يصل فوجب قتله، لم يمتثل فحسنت عقوبته. فهذه علة عدمية في حكم وجودي، ونحو قولنا: غير عاقل فلم يصح بيعه، فهذه علة عدمية في حكم عدمي أيضًا.

وقال ابن الحاجب وغيره: لا يصح أن تكون العلة عدمًا في الحكم الثبوتي؛ لأنه لو جاز ذلك لم يكن بد من أن يكون ذلك النفي مناسبًا للحكم أو مظنة للمناسب.

الشرط الثامن: أن تكون العلة مشتملة على حكمة مقصودة للشارع في شرع الحكم؛ لأنها إن كانت مجرد أمارة مستنبطة من حكم الأصل كان دورًا، كذا قال ابن الحاجب، وتبعه في اشتراط ذلك البدر الشماخي، قال صاحب «المنهاج»: وفي هذا نظر؛ لأن النص قد دل على حكم الأصل، فإذا استنبط علة ما اقتضاه النص من الأصل صح وكانت أمارة على ثبوت الحكم في الفروع ولا يلزم الدور كما زعم ابن الحاجب[1].

(١) طلعة الشمس ٢/١٧٧ ـ ١٨٤ باختصار وتصرف.

٤٧٧ العلل المنصوص عليها في القرآن الكريم

العلل المنصوصة إنما يقع النص لها من الكتاب والسُّنَّة والإجماع أو من فحوى الخطاب أو من لحن الخطاب أو من أفعال رسول الله ﷺ، أما من كتاب الله ﷻ فقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ۚ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧]، وقوله: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾ [المائدة: ٣٢]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ وَمَن يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ١٣]، وقوله أيضًا: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]، وقوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وقد تقع العلل من مجمل الخطاب وإن لم يظهر فيها التعليل كقوله ﷻ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢].

والمعنى لأجل زناهما، وكذلك: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨][1].

(١) العدل والإنصاف ٦٧/٢.

٤٧٨ العلل المنصوص عليها في السُّنَّة

من العلل المنصوص عليها في السُّنَّة قوله ﷺ: «**إنما جعل الاستئذان لأجل النظر**»[١]، وقوله: «**إنما نهيتكم لأجل الدافة**»[٢]، وقد يفهم من خطاب رسول الله ﷺ التعليل وإن لم يظهر في اللفظ كقوله ﷺ: «**لا يقضي القاضي وهو غضبان**»[٣]، وقوله: «**أدوا الخيط والمخيط**»[٤]، وقوله: «**العينان وكاء السه فإذا نامت العينان استطلق الوكاء**»[٥]، وقوله: «**من باع عبدًا فماله للبايع إلا أن يشترطه المبتاع**»[٦] دليل على أن العبد لا يملك[٧].

٤٧٩ التفرقة بين الحكم العقلي والحكم الشرعي

الحكم العقلي لا بدّ من كونه معلولاً بعلة وليس الشرعي كذلك، والحكم العقلي هو الذي يطرد وينعكس وقد لا ينعكس ولا يطرد واعلم أن العلل العقلية هي أظهر وأشهر من أن يحتاج إلى بيانها[٨].

٤٨٠ العلل المستنبطة

العلل المستنبطة المستثارة كتعليم آية الربا وذهاب كل واحد منهم إلى ما ظن في غلبة الظن أنه المعنى الذي من أجله حرم الربا في تلك العين،

---

(١) رواه أبو داود في كتاب الأدب، باب: الاستئذان، ح: ٥١٧٤.
(٢) سبق تخريجه.
(٣) صحيح مسلم، كتاب: الأقضية، باب: كراهة قضاء القاضي وهو غضبان، ح: ١٧١٧.
(٤) ابن ماجه في السنن، كتاب: الجهاد، باب الغلول، ح: ٢٨٥٠.
(٥) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب: الوضوء من النوم، ح: ٢٠٣.
(٦) سنن الترمذي، كتاب: البيوع، باب: ما جاء في ابتياع النخل بعد التأبير والعبد وله مال، ح: ١٢٤٤.
(٧) العدل والإنصاف ٦٧/٢ ـ ٦٨.
(٨) العدل والإنصاف ٦٩/٢.

فبعضهم جعل العلة هو الاقتيات والادخار وهو قــول مالك، وبعضهم جعله من جهة المكيل والموزون وهو أبو حنيفة، وبعضهم جعله مما تنبت الأرض وهو الشــافعي، والأصل في تحريم الربا أن الله تعالى جعل الدنيا بلاغًا وزادًا إلى الآخرة وأمر باقتناء الأموال، وفي الأموال ما هــو أوكد حاجة من غيره، والأموال التي تخص الآدمي لحياته النقود، ثم القوت، ثم الفواكه ثم الإبزار، فهذه الأربع لا ينبغي أن تتخذ تجارات بل مواســاة، فــإن ظنوا فلا ينبغي أن تكتسب ربا، فشــدد الله تعالى عليهم فيها ما لم يشدد في غيرها، فلذلك قال رســول الله ﷺ: «**الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر حتى الملح بالملح ربا إلا هاء وهاء يدًا بيد مثلاً بمثل**»[(١)].

٤٨١ تعريف الحكمة

المراد بالحكمة تحصيل المصلحة أو دفع المفســدة، والمراد بالمصلحة: اللذة ووسيلتها، والمراد بالمفسدة: الألم ووسيلته[(٢)].

٤٨٢ أقسام الحكمة

كل واحد من جلب المصلحة ودفع المفسدة منقسم إلى ثلاثة أقسام: إلى ضروري، وحاجي، وتحسيني[(٣)].

٤٨٣ الضروري: تعريفه وأنواعه

فهو ما يفضي الحال فيه إلى الضرورة. وهو خمسة أشياء:

---

(١) العدل والإنصاف ٦٩/٢، والحديث رواه البخاري في كتــاب: البيوع، باب: ما يذكر في بيع الطعام والحكرة، ح: ٢١٣٤.

(٢) طلعة الشمس ١٨٦/٢.

(٣) طلعة الشمس ١٨٦/١.

الأول: حفظ العقل، ولأجله شـرع تحريم الخمر وسـائر المسكرات، فالعلة في تحريم المسكرات هي السكر، والحكم التحريم، والحكمة حفظ العقل.

الثاني: حفظ الدين، ولأجله شرع الجهاد وقتل الزنديق والمرتد والساحر وعقوبة أهل البدع ونحو ذلـك، فالعلة في الجهاد كفر الكافر أو بغي الباغي، والحكم فيه وجوب الجهاد أو ندبيته، والعلة في قتل الزنديق والساحر زندقته وسـحره، والحكم وجوب قتله أو جوازه، والحكمة حفظ الدين، والعلة في قتل المرتد ارتـداده، والحكم فيه وجـوب قتله أو جـوازه، والحكمة حفظ الدين.

الثالث: حفظ النفس، ولأجله شـرع القصاص والديـة والعقوبة على من اتهم بالقتل، فإتلاف النفس في هذه الأشـياء ونحوها هو العلة، والحكم فيها وجوب ذلك المذكور من قود ودية وعقوبة، والحكمة حفظ النفس.

الرابع: حفظ النسـل من الاختـلاط، وعبَّر عنه بعضهم بحفظ الأنسـاب ولأجله حرم الزنا وشـرع حد الزاني، إذ لو لم يحرم ذلك لما عرف نسل وما ضبط نسب، فالعلة في ذلك الزنا، والحكم فيه التحريم ووجوب إقامة الحد، والحكمة حفظ النسل.

الخامس: حفظ المال، ولأجله شرع حد السارق وحد قاطع الطريق ليأخذ المال وسائر أنواع الضمانات، فالعلة في هذا النوع إتلاف مال الغير أو أخذه، والحكم وجـوب إقامة الحـد على السـارق والقاطع وإلـزام الضمان على المتلف.

فهذه الضروريـات الخمس التي روعيت في كل ملة، فشـرع حفظها في كل شريعة، وزاد بعضهم نوعًا سادسًا وهو: حفظ العرض، ولأجله شرع حد القاذف

وحكم اللعان، فالوقوع في عرض الغير على الوجه المخصوص علة، ووجوب إقامة الحد حكم، وحفظ العرض هو الحكمة، ورمي الرجل امرأته بالزنا حيث لا شهود معه علة اللعان، والحكم الملاعنة، والحكمة حفظ عرض المرأة[١].

٤٨٤ الحاجي

المراد بالحاجي: الذي تمس الحاجة إليه، نسبة إلى الحاجة لشدة حاجة الناس إليه؛ فهو نوعان:

أحدهما: ما يحتاج إليه في نفسه، ولأجله شرع البيع والإجارة والنكاح والمساقاة والمضاربة والولاية وما أشبه ذلك من أنواع المعاملات، فإن هذه الأشياء ـ وإن ظُنَّت أنها ضرورة فبحسب الاحتياج إلى المعاوضة ـ لا تؤدي إلى فوات شيء من الضروريات الخمسة المتقدمة، وقد يكون بعضها ضروريًّا، كشراء المأكول والإجارة في تربية الصغير الذي لا أم له.

النوع الثاني: ما كان الحاجة إلى غيره لكنه وسيلة إلى حصوله، ولأجله شرع وجوب الكفارة ومهر المثل؛ لأنه أشد لدوام النكاح وإن كان يتم دونه، وكذلك الخيار والشرط والشفعة ورفع الغبن، ويُسمَّى هذا النوع مكملًا للحاجي[٢].

٤٨٥ الاستحساني

ما قضت العادة باستحسانه عند أهل العقول الوافرة والأخلاق الكاملة، وهو قسمان: موافق للقياس ومخالف له، فأما الموافق للقياس فكحكمة

(١) طلعة الشمس ١٨٦/١ ـ ١٨٧.
(٢) طلعة الشمس ١٨٨/١.

النظافة من الأنجاس وخصال إبراهيم عليه السلام والزكاة وصلة الأرحام ومكارم الأخلاق، كالتخلص من البخل والدناءة والرق والاتصاف بمقتضى المروءة من: الكرم والحرية والبسالة ونحو ذلك، وكسلب العبد أهلية القضاء والشهادة والخلافة وإن كان ذا عقل ودين وعدل لأنه ناقص عن المناصب الشرعية، ولو جعل لها لحصل به مصلحة مثل ما يحصل في الحر ولا مفسدة فيه. فإن هذه الأشياء ونحوها موافقة للقواعد.

وأما المخالف للقياس فكمكاتبة السيد عبده، فإن المكاتبة شيء حسن لكونه موصلًا إلى فك الرقبة، لكنه خارم للقاعدة، لأنه تعويض مال السيد بماله، وبيان ذلك: أن ما يسعى به العبد لسيده لو لم يكاتبه، وبيع الرجل ماله بماله، أمر لم يعهد في القواعد الشرعية، فالمكاتبة وإن كانت شيئًا حسنًا فهي مخالفة للقياس.

فحاصل أنواع الحكمة ستة، أحدها: الضروري، وثانيها: المكمل للضروري، وثالثها: الحاجي، ورابعها: المكمل للحاجي، وخامسها: الاستحسان الموافق للقياس، وسادسها: الاستحسان المخالف للقياس، وبقي نوع من الشرعيات لا يلوح فيه تعليل جزئي ولم يكن أن يلوح فيه تعليل كلي وهو العبادات البدنية، كالصلاة والصوم؛ لأن العقل لا يهتدي إلى معانيها ولم يلح من الشارع إلا طرف من مبادئها، لكن فيه تذليل للنفس للعبادة والتعظيم لخالقها وتجديد العهد بالإيمان وتحقق الاستسلام والانقياد ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥][1].

٤٨٦ حصول المقصود من شرع الحكم

حصول المقصود من شرع الحكم على أنواع:

(١) طلعة الشمس ٢/١٨٨ ـ ١٨٩.

أحدها: أن يحصل يقينًا كالبيع للملك ولحل التصرف، والنكاح لحل الاستمتاع، ونحو ذلك. فإن المقصود من البيع والنكاح إباحة التصرف وإباحة الاستمتاع، وهما حاصلان يقينًا.

النوع الثاني: أن يحصل ظنًّا كالقصاص للانزجار عن القتل، والحد للانزجار عن الفاحشة، والقذف وشرب الخمر ونحو ذلك، فإن المقصود من القصاص والحد الزجر عن القتل العمد العدواني والردع عن المعاصي المذكورة، والكل من ذلك حاصل ظنًّا، بمعنى أنه نظن أن الانزجار عن هذه الأشياء حاصل مع إقامة الحدود وإنفاذ الأحكام، فمن ثم ترى ظهور الطاعات واختفاء المعاصي عند ظهور العدل، فلا وجه لجعل بعضهم الانزجار عن شرب الخمر مع حصول الحد مما يستوي فيه الطرفان.

والنوع الثالث: أن يكون حصوله وعدمه على سواء، بمعنى أنه يستوي فيه حصول المقصود وعدم حصوله، فحصوله مشكوك فيه، وذلك كمن تزوج امرأة لأجل حصول النسل، فإن المقصود من ذلك التزويج ـ وهو حصول النسل من تلك المرأة ـ مشكوك فيه.

النوع الرابع: ما يكون عدم الحصول فيه أرجح، وذلك كنكاح الآيسة، فإن المقصود من النكاح حصول النسل، وحصوله من الآيسة متوهم، أي: الراجح عدم حصوله؛ لأن عدم حصول النسل من الآيسة أرجح من حصوله منها.

والنوع الخامس: ما كان المقصود منه فائتًا، بمعنى أنه مقطوع بعدم حصوله عادة، كاستبراء فرج أمة اشتراها بائعها في المجلس، فإن المقصود ـ وهو معرفة براءة رحم الأمة ـ فائت هاهنا، أي: مقطوع بأن رحمها غير مشغول بشيء من قبل بائعها، وكلحوق الولد برجل من عُمان تزوج امرأة من المغرب مع القطع بعدم تلاقيهما في الظاهر، فهذه أنواع حصول المقصود بالنظر إلى المكلفين.

واختلفوا في جواز التعليل بهذه الأنواع، فأجاز بعضهم تعليل الحكم بها، ومنعه آخرون، وخلافهم هاهنا مبني على خلافهم في جواز تعليل الحكم بنفس الحكمة، لأن نفس الحكمة هي عين المقصود هاهنا، وقد صححوا جواز التعليل بالحكمة إذا كانت ظاهرة منضبطة[١].

٤٨٧ أقسام الحكم والعلة

ينقسم كل واحد من العلة والحكم المطلوب بالقياس إلى جنس وإلى عين. والمراد (بالجنس) هاهنا: ما شمل أشياء، سواء كانت تلك الأشياء متجانسة كما في الجنس المنطقي أم غير متجانسة. والمراد (بالعين): نوع من الأنواع لا مع اعتبار المحل.

فمثال الجنس في العلة: العجز، فإن عجز الإنسان عن الإتيان بما يحتاج إليه وصف هو علة، الحكم فيه التخفيف، بدلالة النصوص الدالة على عدم الحرج والضرر.

ومثال العين في الوصف: الإسكار، فإنه لا أفراد له، وإنما هو وصف واحد، وإن وجد في محال كثيرة، فلا اعتبار بالمحل هاهنا، وكالطعم في تحريم الربا، فإنه وصف لا أفراد له، وإن وجد في مواضع كثيرة أيضًا.

ومثال الجنس في الحكم: الوجوب أو التحريم أو الإباحة ـ مثلًا ـ فإن كل واحد من هذه الأحكام شامل لجملة أنواع بحسب ما تضاف إليه.

ومثال العين في الحكم: وجوب الوتر، ووجوب ركعتي الفجر، ووجوب الجمعة بلا إمام وجوازها في غير الأمصار الممصرة، ووجوب الزكاة في مال الصبي، إلى غير ذلك مما لا أفراد تحته إلا باعتبار مواضع الحكم، ولا يعتبر

(١) طلعة الشمس ٢/١٩٠ ـ ١٩١.

ذلك هاهنا، وكل واحد من الوصفين المتقدمين ذكرهما ـ والمراد بهما الوصف الجنسي والوصف العيني ـ مؤثر في كل واحد من الحكم الجنسي والحكم العيني، فيؤثر جنس الوصف في جنس الحكم وفي عين الحكم، ويؤثر عين الوصف في عين الحكم وجنس الحكم.

فمثال تأثير جنس الوصف في جنس الحكم: سقوط الصلاة عن الصبي، فإن العجز الذي هو سبب عدم العقل مؤثر في جنس سقوط ما يحتاج إلى النية من العبادات.

ومثال تأثير جنس الوصف في عين الحكم: تأثير جنس الحرج في جمع الصلاتين؛ لأن الحرج جنس يدخل تحته المشقة في السفر والتأذي في الحضر.

ومثال تأثير عين الوصف في جنس الحكم: تأثير أخوة الأب والأم في جنس الحق، كحق الإرث وحق الولاية في النكاح، وكتأثير عين الصغر في جنس الولاية، أي: ولاية المال والنكاح[1].

٤٨٨ طرق العلة المنصوصة

تعرف العلة المنصوص عليها بأحد أمرين: إما نص على عليتها، أو إجماع على ذلك:

فأما الإجماع فهو: اتفاق المجتهدين في عصر من الأعصار على كون وصف معين علة للحكم المعين، مثاله: الصغر في ولاية مال الصغير، فإنها علة لها بالإجماع، ثم يقاس عليه ولاية النكاح، فإن قيل: إن الإجماع على العلة بمنزلة الإجماع على الفرع، فلا يتصور فيه خلاف ولا قياس.

(١) طلعة الشمس ٢/١٩٣ ـ ١٩٥.

وأما النص فهو: أن ينص الشارع على وصف من الأوصاف بأنه علة لحكم من الأحكام، وهو نوعان لأنه إما صريح وهو: ما دل بأصل وضعه على العلية، وإما إيماء وهو: ما لزم من مدلول اللفظ، ويُسمَّى إيماء وإشارة وتنبيه النص وهو نوع من الدال بإشارته[١].

٤٨٩ مراتب العلة الصريحة

أما مراتب الصريح فمنها ـ وهي أقواها ـ: ما صرح فيه بالعلية، وذلك بأن يذكر بلفظ لا يستعمل في غير العلة، كما في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [المائدة: ٣٢] الآية، وقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: ٧].

ومنها: ما ورد فيه حرف ظاهر في العلية، مثل: لكذا أو: بكذا أو: إن كان كذا.

ومنها: ما دخل فيه الفاء في كلام الشارع. إما في الوصف مثل قوله ﷺ: «**زملوهم بكلومهم، فإنهم يحشرون وأوداجهم تشخب دمًا**»[٢]. وإما في الحكم نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨].

ومنها: ما دخل فيه الفاء في لفظ الراوي: مثل: سهى فسجد، وزنا ماعز فرجم[٣].

٤٩٠ مراتب الإيماء

الإيماء: أن يذكر مع الحكم وصف لو لم يكن ذلك الوصف أو نظيره

(١) طلعة الشمس ١٩٥/٢ ـ ١٩٧.
(٢) سبق تخريجه.
(٣) طلعة الشمس ١٩٧/٢ ـ ١٩٨.

علة لذلك الحكم كان ذكره هنالك بعيدًا بل يعده ذو الفهم القوي والفطنة الواقدة من الهذيان واللغو في الكلام.

ـ فمنها: أن يذكر مع الحكم وصفًا مناسبًا له، نحو: «**لا يقضي القاضي وهو غضبان**»[(١)]، ففي هذا الحديث إشارة إلى أن وجود الغضب علة مانعة من صحة القضاء، وهي مناسبة لذلك؛ لأن الغضب مشغل للقلب، والقضاء أمر عظيم يحتاج معه إلى فراغ البال.

ونحو قوله تعالى: ﴿**فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ**﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فنبه على أن العلة في صحة نيابة الولي عنه هي السفه أو الضعف، كذا قيل. وجعل ابن الحاجب وغيره نحو هذا من الصريح.

ـ ومنها: أن يذكر الشارع نظير المسألة، كقوله ﷺ لعمر وقد سأله عن قبلة الصائم: هل تنقض الصوم؟ فقال ﷺ: «**أرأيت لو تمضمضت بماء ثم مججته، أكان ذلك مفسدًا للصوم؟**»[(٢)] فقال: لا، فنبه على أن مقدمات الشيء لا تنزل منزلته.

ـ ومنها: أن ينبه بالسؤال عن الشيء على كونه علة لذلك الحكم، كقوله ﷺ وقد سئل عن جواز بيع الرطب بالتمر، فقال: «**أينقص الرطب إذا جف؟**»، قالوا: نعم، فقال: «**فلا إذًا**»[(٣)] فنبه ﷺ أن النقصان علة منع البيع.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) صحيح ابن حبان، كتاب: البيوع، باب: البيوع المنهي عنها، ذكر العلة التي من أجلها نهى عن بيع المزابنة، ح: ٤٩٩٧.

ـ ومنها: التفرقة بين الحكمين بوصفين، إما بصيغة صفة مع ذكر الوصفين نحو: «**للفارس سهمان وللراجل سهم**»[١] أو مع ذكر أحدهما نحو: «**القاتل لا يرث**»[٢]، ولم يذكر غير القاتل.

وإما بصيغة الغاية، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وأما بصيغة الاستثناء، نحو قوله تعالى: ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

وإما بصيغة الشرط نحو: «**إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم**»[٣].

وإما بصيغة الاستدراك نحو قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ﴾ [المائدة: ٨٩]، ففيه فرق بين حكم يمين اللغو واليمين الصادرة عن قصد القلب وتصميمه[٤].

٤٩١ اشتراط المناسبة

اختلف في اشتراط حصول المناسبة في الوصف المنبه عليه بأحد مراتب الإيماء، فقيل: يشترط ذلك، ومعناه: أن الوصف المومئ إليه لا يصح علة إلا إذا ظهرت مناسبته للحكم، وقيل: لا يشترط ذلك، بل يصح أن يكون علة ولو لم تظهر مناسبته للحكم وقيل: يشترط ظهور المناسبة فيما إذا فهم التعليل عند المناسبة نحو: «**لا يقضي القاضي وهو غضبان**»[٥]، لا في ما عدا ذلك من المراتب، واختار هذا القول ابن الحاجب وغيره، قال صاحب

(١) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب: سهام الفرس، ح: ٢٨٦٣.
(٢) سبق تخريجه.
(٣) رواه مسلم في كتاب: البيوع، باب الربا: ١٥٨٧.
(٤) طلعة الشمس ١٩٨/١ ـ ٢٠٢.
(٥) سبق تخريجه.

«المنهاج»: وهو عندي أصحها، أي: أصح الأقــوال، قال: وتحقيق هذا القول أنه سبق إلى الفهم كونها علة لأجل المناسبة، ولم تفهم عليتها من تنبيه النص إلا بنظر وتأمل فلا حكم لذلك التنبيه مع ما هو أوضح منه من المناسبة، وإن ســبق إلى الفهم عليتها من تنبيه النص ولم تفهم المناســبة إلا بنظر وتأمل، فالحكم للتنبيه؛ لأنه أقوى. ولا تشترط المناسبة حينئذ، وهذا هو اللائق[1].

٤٩٢ طرق العلل المستنبطة

الحكم إذا كان معلَّلًا بعلة وردت عن الشــارع أو عن إجماع المســلمين فتلك العلة معتبرة عند كمال شروطها بلا خلاف بين أحد من المسلمين، حتى عند من أنكر كون القياس دليلًا شرعيًّا، فإنهم إنما ينكرون ذلك في غير العلل المنصوص عليهــا، أما مع العلل المنصــوص عليها يثبتــون القياس هنالك، لكنهم لا يسمون إثبات الحكم بهذا الطريق قياسًا، وإنما يسمونه نصًّا.

وتسميتهم له بذلك غير مسلمة؛ لأن النص إثبات الحكم من نفس الدليل الشرعي لا من نفس العلة التي نص عليها الدليل، وإن لم يرد عن الشارع ولا عــن الإجماع تصريح شــيء مــن الأوصاف أنه علة لشــيء مــن الأحكام، فالمانعون من القيــاس يمنعون من تعدية ذلك الحكــم عن محله الذي نص عليه الشارع، والمجوزون للقياس يلتمســون لذلك الحكم وصفًا يعللونه به، ثم يجرون ذلك الحكم حيثما وجدوا ذلك الوصف، وطرق العلل المستنبطة خمسة، وهي:

١ ـ السبر.

٢ ـ المناسبة.

٣ ـ الشبه.

(١) طلعة الشمس ٢٠٤/١.

٤ ـ الدوران.

٥ ـ الطرد.

وبعضها أقوى من بعض، فإن المناسبة قد أثبتها كل من اعترف بالقياس، فهي أقوى من سائر الطرق، والسبر أقوى من الشبه، والدوران والطرد والشبه أقوى مما بعده، والـدوران أقوى من الطـرد، فأضعف هذه الطـرق الطرد، وأقواها المناسبة[1].

٤٩٣ تعريف السبر

السبر في اللغة: الاختبار، يقال: سـبرت الرجل: إذا اختبرت ما عنده. وفي عرف أهل الأصول: حصر أوصاف الأصل وإبقاء ما يصلح للتعليل منها وحذف ما لا يصلح لذلك، فكأن السـابر اختبـر أوصاف أصل القياس، ويُسـمَّى في عرفهم التقسيم أيضًا، لتقسيمه بين الأوصاف الصالحة للتعليل وبين ما لا يصلح لذلك. وكثيرًا ما يجمع بين الاسـمين فيقال له: السبر والتقسـيم معًا، ويُسمَّى أيضًا تنقيح المناط، ووجه تسميته بذلك هو أنه يهذب الوصف الصالح للتعليل؛ لأن التنقيح في اللغة: التخليص للشيء، والمناط: ما يعلق به الشيء، والمراد به هاهنا الوصف الذي يعلل به الحكم. وأما تخريج المناط فهو المناسبة.

مثاله في علـة الربا الكيـل، أو الطعم أو الاقتيـات أو الادخار إلى آخر أوصاف البر، فيقول المسـتدل: هذه أوصاف البر التي تصلح للعلية، وبعضها أولى من بعض.

فالكيل مثـلًا باطل لرجوعه إلـى الأصل بالإبطال، وكذلـك الاقتيات، لظهور ما هو أكثر فروعًا منه وهو الطعمية، فإنه شامل لكل مطعوم كان مقتاتًا

(١) طلعة الشمس ٢٠٦/٢.

به أو غير مقتات، فبقي بعد سبر أوصاف الأصل واختيار أرجحها صفة الطعم فنقول: هي العلة التي بني عليها تحريم الربا في البر، فنقيس على البر كل ما وجد فيه صفة الطعم[١].

٤٩٤ ما يجب حذفه من الأوصاف

لما كان طريق السبر مركبًا من أمرين؛ أحدهما: إبقاء الوصف الذي يصلح للعلية، وثانيهما: حذف ما لا يصلح لذلك ـ وقد بيَّن وجه ما يصلح للعلية عند ذكر العلة وذكر شروطها ـ احتاج إلى بيان ما يجب حذفه من الأوصاف: فذكر للحذف طريقين، والمذكور في كتب الأصول ثلاثة طرق:

الطريق الأول: يُسمَّى بالطرد عندهم، وهو: حذف الوصف الذي علم من الشارع إلغاؤه مطلقا، أي: في جميع الأحكام، أو إلغاؤه في بعضها دون بعض.

الطريق الثاني: حذف ما لا تظهر مناسبته للحكم، فإن وجه المناسبة معتبر في طريق السبر، ولا يلزم من المناسبة الظهور التام.

الطريق الثالث: وهو المُسمَّى عندهم بالإلغاء وهو: بيان إثبات الحكم بالوصف المستبقي فقط، وذلك أن يستدل القائس على إثبات الحكم لأجل وصف ويلغي ذكر ما عداه من الأوصاف.

قال ابن الحاجب: وطريق العمل بالسبر والمناسبة وغيرهما أنه: لا بدّ من علة للحكم المشروع؛ لإجماع الفقهاء على ذلك، لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، وهذا يقتضي أن في كل حكم شرعه ﷺ وجه مصلحة للعباد، وهو المراد من العلة[٢].

---

(١) طلعة الشمس ٢/٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٢) طلعة الشمس ٢/٢٠٩ ـ ٢١٠.

٤٩٥ تعريف المناسبة

هي الطريق الثاني من طرق العلل المستنبطة، فإن بدا وجه العلية بين الوصف والحكم من قوة المناسبة بينهما فمعرفة العلة بهذا الطريق يُسمَّى بالمناسبة، فالمناسبة بمعنى التناسب والتلاؤم والاتفاق.

ومثال ما ظهرت عليته بقوة المناسبة كالإسكار في تحريم المسكرات، فإن الإسكار لما كان مغيرًا للعقل، وكان العقل هو المقصود بخطاب الشرع، ولأجله حمل الإنسان التكاليف، ناسب أن يمنع الشارع من تغييره[١].

٤٩٦ اختلاف العلماء في بيان طريق المناسبة

اختلفت أقوال العلماء في بيان هذا الطريق، ولا بأس بإيراد ما تيسر منها كشفًا لحقيقة المقام، قال ابن الحاجب: المناسبة والإخالة، وتسمى تخريج المناط، وهو: تعيين العلة بمجرد إبداء المناسبة من ذاته لا بنص ولا إجماع ولا غيرهما، كالإسكار في تحريم الخمر لأجل حفظ العقل، والقتل العمد العدواني في القصاص، فالعقل يقتضي أنه الموجب للقصاص حفظ النفوس كما نبَّه الله عليه في قوله: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴾ [البقرة: ١٧٩].

وقال الإزميري: إن صلاح الوصف للحكم وملائمته ومناسبته كلها عبارة عن معنى واحد وهو موافقته للحكم بأن تصح إضافة الحكم إليه ولا يكون نائبًا عنه، كإضافة ثبوت الفرقة في إسلام أحد الزوجين إلى إباء الآخر عن الإسلام لأنه يناسبه.

وقال أبو زيد الدبوسي الحنفي: المناسب: ما لو عرض على العقول تلقته بالقبول.

---

(١) طلعة الشمس ٢/٢١١.

وقال بعضهم: الوصف المناسب هو الملائم لأفعال العقلاء في العادات.

وقال الآمدي: إن المناسب في الاصطلاح: وصف ظاهر منضبط يحصل عقلًا من ترتيب الحكم عليه ما يصلح أن يكون مقصودًا للعقلاء[١].

٤٩٧ أقسام الوصف المناسب

الوصف المناسب ينقسم إلى تقسيمات ثلاثة:

التقسيم الأول: باعتبار شرع الحكم.

والتقسيم الثاني: باعتبار حصوله.

والتقسيم الثالث: بالنظر إلى الشارع له[٢].

٤٩٨ أقسام الوصف المناسب بالنظر إلى اعتبار الشرع

الوصف المناسب ينقسم بالنظر إلى اعتبار الشارع إياه إلى أربعة أقسام: مؤثر، وملائم، وغريب، ومرسل، ووجه انحصاره في هذه الأربعة هو أن الوصف المناسب إما أن يعتبر الشرع عينه في عين الحكم فهو: المؤثر، وإما أن يعتبره بترتيب الحكم على وفقه بحيث يوجد هو والحكم في محل واحد فهو: الملائم، وإما أن لا يعتبره أصلًا بل ألغاه فهو: الغريب، وإن لم يعلم اعتباره ولا إلغاؤه فهو: المرسل، ولا بدّ من بيان كل واحد من هذه الأقسام الأربعة.

أما القسم الأول: وهو المؤثر فهو: أن يعتبر الشرع عين الوصف في عين الحكم بنص أو إيماء أو إجماع، مثاله: اعتبار تأثير عين الإسكار في عين

(١) طلعة الشمس ٢/٢١٢ ـ ٢١٣.

(٢) طلعة الشمس ٢/٢١٤.

التحريم الدال عليه قوله ﷺ: «**كل مسكر حرام**»[(١)]، وكاعتبار عين الشرك في عين القتال الدال عليه الإيماء من قوله تعالى: ﴿فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥].

أما القسم الثاني ـ وهو الملائم ـ فهو: أن يعتبر الشرع الوصف المناسب في محل الحكم، وذلك بأن يكون قد ثبت ـ بنص أو إجماع ـ اعتبار الوصف بعينه في جنس الحكم الذي نريد القياس عليه، كالتعليل بالصغر في حمل النكاح على المال في الولاية، فإن عين الصغر معتبرة في جنس الولاية بتنبيه الإجماع على الولاية على الصغير.

وأما القسم الثالث ـ وهو الغريب ـ فهو: ما علم من الشارع إلغاؤه، كإيجاب صيام شهرين في كفارة الظهار أو القتل ابتداءً لمن علم منه أنه لا ينزجر عن ذلك بالعتق نفسه، فإن الارتداع عن الدخول في المحجورات مشروع، لكن الشارع لم يعتبر هذا المناسب في هذا المحل، بل ألغاه وأوجب العتق عند وجوده، ثم الصيام عند عدم العتق لجميع الناس، فلم يفرق فيه بين من يردعه ذلك وبين من لا يردعه، فالقول بأن العتق لا يجزئ في كفارة الظهار أو القتل لمن لا يردعه العتق اعتبار لمناسب قد ألغاه الشارع، فلا وجه له.

وأما القسم الرابع ـ وهو: ما لم يدل دليل على اعتباره ولا على إلغائه ـ فهو: المرسل، ويعبر عنه بالمصالح المرسلة، وبالاستصلاح، وقد اختلف في صحة التعليل به، فقبله مالك بن أنس مطلقًا رعاية للمصلحة، حتى جوز ضرب المتهم بالسرقة ليقر، ورده الأكثر من العلماء مطلقًا لعدم ما يدل على اعتباره، ورده قوم في العبادات؛ لأنه لا نظر فيها للمصلحة بخلاف غيرها كالبيع والحد.

---

(١) سبق تخريجه.

وقد شرط الغزالي في قبولها شروطًا ثلاثة: أن تكون ضرورية لا حاجية، وقطعية لا ظنية، وكلية لا جزئية، أي: مخصصة بشخص[١].

٤٩٩ الشبه

للشبه معنيان: أعم وأخص، أما الأعم فهو: ما يرتبط الحكم به على وجه يمكن القياس عليه، وهو متناول لجميع العلل التي يمكن معها القياس، وأما الأخص فهو: ما يتعلق الحكم به أولى من تعليق بنقيضه، وهذا المعنى هو المراد هاهنا، وقد اضطربت في تعريفه أقوال الأصوليين، حتى قال ابن السبكي: الشبه منزلة بين المناسب والطرد، ولم أجد لأحد تعريفًا صحيحًا فيها.

قال السعد: وتحقيق كون الشبه من المسالك أن الوصف كما أنه يكون مناسبًا فيظن بذلك كونه علة، كذلك يكون شبهًا فيفيد الظن بالعلية، وقد ينازع في إفادته الظن فيحتاج إلى إثباته بشيء من مسالك العلة، إلا أنه لا يثبت بمجرد المناسبة.

وقد اختلفوا في إفادة هذا الطريق للعلية، فقال الشافعي: هو حجة؛ نظرًا لشبهه بالمناسب، وقال أبو بكر الصيرفي وأبو إسحاق الشيرازي: هو مردود نظرًا لشبهه بالطرد، وقال الفخر الرازي: المعتبر في قياس الشبه ليكون صحيحًا حصول المشابهة بين الشيئين لعلة الحكم أو مستلزمها.

قال ابن السبكي: وأعلاه ـ أي: وأعلى قياس الشبه على القول بحجيته ـ قياس غلبة الاشتباه في الحكم والصفة، ثم القياس الصوري. ومعنى كلامه أن الطريق الذي هو الشبه يكون شبهًا في الحكم ويكون شبهًا في الصورة، وقد يكون غير ذلك أيضًا.

---

(١) طلعة الشمس ٢/٢١٤ ـ ٢١٨.

ومن ذلك: النكاح الفاسد، فإنه يشبه الزنا لكونه ممنوعًا من الإقدام عليه، ويشبه النكاح الصحيح في ثبوت المهر والنسب[١].

٥٠٠ الدوران

هو الطريق الرابع من طرق العلة المستنبطة وهو عبارة عن وجود وصف من الأوصاف مع حكم من الأحكام وعدمه مع عدمه، أي: إذا وجد ذلك الوصف وجد معه ذلك الحكم، وإن زال ذلك الوصف زال معه الحكم، فالوصف دائر مع الحكم: وجودًا وعدمًا، وسماه ابن الحاجب الطرد والعكس،، فالطرد عبارة عن: وجود الوصف حيث وجد الحكم، والعكس عبارة عن: زوال الوصف مع زوال الحكم، مثاله تحريم الخمر مع الشدة، فإنه قبل وجودها يكون عصيرًا لا حرمة فيه، وبعد زوالها يكون خلًّا لا حرمة فيه أيضًا على المختار، فوجود الشدة مع وجود التحريم وعدمها مع عدمه، فعلم من ذلك أن الشدة علة للتحريم مثلًا.

ومن ذلك: رضا المرأة في صحة التزويج، فإنه يوجد مع البلوغ وينعدم عند عدمه، فالصبية لا يقدح عدم رضاها في التزويج، وإن كانت ثيبًا ـ كما هو المذهب ـ خلافًا للشافعي، حيث جعل الثيوبة علة الرضا، وقد اختلف في إفادة هذا الطريق العلية على مذاهب:

المذهب الأول: أن هذا طريق شرعي تثبت به العلة فتقتضي الحكم حيث وقعت، ونسب هذا القول لأبي الحسين وأبي الحسن الكرخي وغيرهما، وهو قول ابن بركة العُماني البهلوي، ويقول أبو الحسين: هو معتمد القياس.

(١) طلعة الشمس ٢/٢٢١ ـ ٢٢٣.

المذهب الثاني: لأبي عبد الله البصري، واختاره العضد: أن ذلك ليس بطريق مطلقًا، لا في العقليات ولا في الشرعيات.

المذهب الثالث: لبعض الأصوليين، أنه طريق إلى العلية بعد علمنا بورود التعبد بالقياس لا قبل ذلك.

المذهب الرابع: أنه طريق إلى معرفة العلة، بشرط أن يتقدمه إجماع على أن الحكم معلل أو دلالة على ذلك، ثم تحصل طريقة سبر وهو: حصر الأوصاف المحتملة وإبطال كل واحد إلا الوصف المختار للعلية، وفي هذا المذهب إبطال كون الدوران طريقًا مستقلًا[1].

٥٠١ الطرد

الطرد عبارة عن: وجود الوصف حيث وجد الحكم ولو لم ينعدم عند انعدامه، وبهذا المعنى فارق الدوران، فإن الدوران: وجود الوصف مع وجود الحكم وعدمه مع عدمه، واشترطوا في الطرد عدم مناسبة الوصف للحكم، فإنه إن ناسبه كان من باب المناسبة لا من باب الطرد، ولم يشترطوا عدم المناسبة في الدوران، بل ظاهر كلامهم أن الوصف في الدوران قد يكون مناسبًا وقد يكون غير مناسب.

فإن قيل: إنه إذا كان الوصف مناسبًا فإثبات بالمناسبة لا بالدوران.

أجيب: بأن الكلام في الإثبات بالدوران من حيث إنه دوران من غير نظر فيه للمناسبة، ولذا اختلف فيه: هل يفيد علية الوصف المدار أو لا؟

وقد اختلف العلماء في إفادة هذا الطريق العلية، فقبله بعض من قبل الدوران ورده الأكثر.

---

(١) طلعة الشمس ٢/٢٢٤ ـ ٢٢٦.

وقيل: إن قارن الوصف الحكم فيما عدا صورة النزاع أفاد العلية، فيفيد الحكم في صورة النزاع، وعليه الفخر الرازي.

وقيل: تكفي المقارنة في صورة واحدة لإفادة العلية، والصحيح قول الأكثر؛ لأن الطرد تعليق الحكم بالعلة في الفرع، وذلك فرع على صحتها في الأصل فيلزم الدور[١].

٥٠٢ أقسام القياس جملة

قسم الأصوليون القياس إلى: جلي وخفي:

فأما القياس الجلي فهو: ما علم فيه نفي الفارق بين الأصل والفرع، كالأمة والعبد في سراية العتق؛ لأنه ورد في الخبر عنه ﷺ أنه قال: «**من أعتق شقصًا له في عبد قوم عليه الباقي**»[٢]، فورد النص في العبد دون الأمة، وأجمعت الأمة على أنه لا فارق بينه وبينها في ذلك، ومثله قوله تعالى في الإماء والزواني: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥]، فأوجب نصف الحد على الإماء ولم يذكر العبد لكن أجمعت الأمة على أنه لا فارق بين الأمة والعبد في تنصيف الحد، فهذا قياس جلي عند الجمهور[٣].

وأما الخفي فهو نقيض الجلي وهو: ما لم يقطع فيه بانتفاء الفارق بين الفرع والأصل، بل قامت عليه أمارة ظنية. وهو: ما تجاذبته أصول مختلفة الحكم، يجوز رده إلى كل واحد منها ولكنه أقوى شبهًا بأحدها، مثاله: الوضوء عبادة فتجب فيه النية كالصلاة، فيقول الحنفي: طهارة بالماء فلا تجب فيه النية كإزالة النجاسة، فقد تجاذبه أصلان وهما: الصلاة وإزالة

(١) طلعة الشمس ٢/٢٢٩ ـ ٢٣٠.

(٢) رواه مسلم، في كتاب: العتق، باب: سعاية العبد، ح: ١٥٠٣.

(٣) طلعة الشمس ٢/٢٣١.

النجاسة، سُمِّي خفيًّا لافتقاره إلى نظر في ترجيح أي الشبهين، وترجيح أحد الشبهين على الآخر يُسمَّى بقياس غلبة الأشباه[١].

٥٠٣ أقسام القياس باعتبار ذكر العلة وعدم ذكرها

ينقسم القياس باعتبار ذكر العلة فيه وعدم ذكرها إلى قسمين: قياس علة وقياس دلالة[٢].

٥٠٤ قياس العلة

قياس العلة فهو: ما صرح فيه بالعلة كما يقال: النبيذ مسكر، فيحرم كالخمر سواء كانت العلة مستنبطة أو منصوصة، وقيل: إن قياس العلة هو: ما صرَّح الشارع فيه بالعلة، كقوله ﷺ في شهداء أحد: «**زملوهم في ثيابهم بكلومهم ودمائهم، فإنهم يحشرون وأوداجهم تشخب دما**»[٣]، وإنما سموا هذا قياس علة لتصريح الشارع بعلته، قال صاحب «المنهاج»: ويلحق بهذا ما ثبتت علته بتنبيه النصوص أو الإجماع[٤].

٥٠٥ قياس الدلالة

وأما قياس الدلالة فهو: ما لا تذكر فيه العلة، بل وصف ملازم لها. وحاصله: أن يثبت حكمًا في الفرع لوجود حكم آخر فيه توجبهما علة واحدة في الأصل، كوجوب قطع أيد كثيرة إذا اشتركوا في قطع يد واحدة كما يقتلون إذا اشتركوا في قتله، والجامع وجوب الدية عليهم في الصورتين[٥].

(١) طلعة الشمس ٢/٢٣١.
(٢) طلعة الشمس ٢/٢٣٣.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) طلعة الشمس ٢/٢٣٣.
(٥) طلعة الشمس ٢/٢٣٣.

٥٠٦ أنواع الأقيسة

هي ستة: أولها مفهوم الخطاب ثم قياس العلة المنصوص عليها ثم قياس المعنى ثم قياس العلة المستنبطة ثم قياس الشبه ثم قياس الاستدلال[١].

٥٠٧ مفهوم الخطاب

مفهوم الخطاب مختلف فيه بعضهم يلحقه بالمنصوص وبعضهم يقول: هو مستخرج من كتاب الله ﷻ، وليس هو من القياس في شيء، وبعضهم يقول: هو مستخرج من لفظ الشارع، وقال بعضهم: إنه القياس نفسه وهو الصحيح، ومن قال: إنه مستخرج من كتاب الله ﷻ؛ فالطريق إليه القياس، وكذلك الذي يقول إنه من لفظ الشارع فظاهر اللفظ قد انفهم منه معنى آخر غير هذا، فأين محل الأعلى والأدنى إلا بالشرع وهو القياس على أنفاس الشريعة، لأنه ليس في القياس أكثر من حمل معلوم على معلوم لأمر جامع بينهما من نفي أو إثبات، وقد اتجه لنا من قوله ﷻ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء: ٢٣] يريد الأبوين النهي عن التأفيف فحملنا عليه الأذى والتعنيف والتأفيف معلوم والتعنيف معلوم، وقد ورد النهي في التأفيف ولم يرد في التعنيف فحملنا المسكوت عنه على المنطوق به[٢].

٥٠٨ قياس العلة المنصوص عليها

قياس العلة المنصوص عليها، كقول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ

(١) العدل والإنصاف ٧٦/٢.

(٢) العدل والإنصاف ٧٦/٢ ـ ٧٧.

﴿فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، وهذا ظاهر التعليل في المقال، ولم يقصره الله تعالى على السبب بالمقال دون ما يقتضيه بالفعال، وقوله ﷻ: ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: ٧]، وكذلك قوله ﷻ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١] فأوجب على التعليل أن كل فعلة تصد عن ذكر الله وعن الصلاة فهي بمثابة الخمر والميسر من الشطرنج والنرد في النهي والتحريم[(١)].

٥٠٩ قياس المعنى

قياس المعنى: إذا لاح وظهر مراد الشارع من المقال نفسه أو شاهد الحال، كقول رسول الله ﷺ: «**لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه**»[(٢)]، فلاح من الحديث نجاسة الماء لنجاسة البول، وسبيل الغائط والخمر والنجاسات كلها والقاذورات سبيل البول، فلو راعينا الصورة لقلنا: إن من بال في كوز فصبه في الماء الدائم أنه يتوضأ منه ولا يناله النهي على مذاهب أصحاب الظاهر، وكذلك سائر النجاسات ما يقاس لنا من هذه الصيغة النهي وما كان في معناها من النجاسات منهي عنه أيضًا وكذلك لو سلك به سبيل الكوز على هذه الحال[(٣)].

٥١٠ قياس العلة المستنبطة

وهو أصل الفقه ومعناه الأحكام وشروطه ثلاثة: الإحالة والمناسبة والإشعار، ويسلم من المبطلات، وهي ثلاث: رد المنصوص، وهدم القواعد، ومصادمة الإجماع، فإذا وجدت الثلاثة، وسلم من الثلاثة، ولم يمنع التعليل وجه من

(١) العدل والإنصاف ٢/٧٨.
(٢) البخاري في كتاب: العلم، باب: البول في الماء الدائم، ح: ٢٣٨.
(٣) العدل والإنصاف ٢/٧٩.

التأويل أجريت العلل على وجوهها وكانت بمثابة الفجو وأخواتها ومعتمد القياس على الإحالة وهي الظن، ولم تختلف هذه العلة في استنباط علة كاختلافهم في آية الربا في استنباط عللها وكثرة خللها، ولذلك قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أن آخر ما أنزل آية الربا ومات رسول الله ﷺ ولم يبينها لنا[١].

٥١١ قياس الشبه

هو أوسع هذه الأقيسة مجالًا ومآلًا، قال الله عز وجل: ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٩٤][٢].

٥١٢ قياس الاستدلال

الاستدلال قال به طوائف من الفقهاء وأنكره بعضهم، والأصل فيه وهو معنى مشعر بالحكم من حوائج وإشارات مذكورة عن الأمم السالفة في القرآن فنصبوها علمًا للقياس عليها إلا المبطلات، ونصبوه علمًا على طلب المصالحة وإن كان رأيًا من آراء المسلمين وعضده بقول رسول الله ﷺ: «**ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن**»[٣].

٥١٣ الاعتراضات التي تقدح في كمال القياس

الاعتراضات الواردة على القياس خمسة وعشرون، وحصرها صاحب «المنهاج» في أحد عشر فرعًا، قال: وأكثرها المرجع به إلى القدح باختلال شرط من شروط الأصل أو الفرع أو العلة[٤].

---

(١) العدل والإنصاف ٧٩/٢.

(٢) العدل والإنصاف ٨٠/٢.

(٣) العدل والإنصاف ٨١/٢، والحديث سبق تخريجه.

(٤) طلعة الشمس ٢٣٥/٢.

٥١٤ الاعتراض الأول: الاستفسار

من الاعتراضات على المستدل: الاستفسار وهو: طلب التفسير، أي: تبيين معنى اللفظ، وذلك إنما يسمع في موضعين، أحدهما: فيما إذا كان لفظ المستدل مجملًا، وثانيهما: فيما إذا كان لفظه غريبًا، ولا يسمع في غيرهما؛ لأن المعترض في غيرهما متعنت[١].

٥١٥ الاعتراض الثاني: وهو فساد الاعتبار

فساد الاعتبار عبارة عن: إبداء المعترض دليلًا شرعيًّا، من كتاب أو سُنَّة أو إجماع، معارضًا لقياس المستدل: وجوابه: أن يطعن المستدل في ذلك الدليل المعارض لقياسه إن كان مما يصح الطعن فيه، كخبر الآحاد، أو يتأوله بما يوافق قياسه إن كان مما لا يصح الطعن فيه، كآية من كتاب الله أو سُنَّة متواترة أو مشهورة[٢].

٥١٦ الاعتراض الثالث: فساد الوضع

فساد الوضع عبارة عن: مجيء علة ذلك القياس الذي أبداه المستدل في حكم مضاد للحكم الذي أخرجه المستدل، وحاصله أن يبين المعترض أن هذا القياس باطل لكونه على غير هيئة القياس الصحيح[٣].

٥١٧ الاعتراض الرابع: منع حكم الأصل

منع حكم الأصل عبارة عن: التعرض لإبطال حكم أصل قياس المستدل،

(١) طلعة الشمس ٢/٢٣٧.
(٢) طلعة الشمس ٢/٢٣٨ ـ ٣٣٩.
(٣) طلعة الشمس ٢/٢٤٠.

فيبطل بذلك قياسه رأسًا. وهو نوعان؛ لأن هذا الإبطال إما أن يكون منعًا بعد التقسيم وإما أن يكون بدون التقسيم[١].

٥١٨ الاعتـراض الخامس والسـادس وهما: منع وجـود العلة في الأصل ومنع كونها علة بعد تسليم وجودها[٢]

٥١٩ الاعتراض السابع والثامن والتاسع والعاشر، وهي: منع التأثير في الوصف، ومنع التأثير في الأصل، ومنع التأثير في الحكم، ومنع التأثير في الفرع[٣]

٥٢٠ الاعتراض الحادي عشـر والثاني عشـر، وهما: ادعاء خفاء العلة وادعاء عدم انضباطها[٤]

٥٢١ الاعتراض الثالث عشر وهو النقض

والنقض: عبارة عن تخلف الحكم من بعض الصور مع وجود العلة فيها[٥].

٥٢٢ الاعتراض الرابع عشر وهو الكسر

والكسـر عبارة عن: وجود الحكمـة في بعض الصور مـع تخلف العلة والحكم عنها[٦].

(١) طلعة الشمس ٢٤١/٢.
(٢) طلعة الشمس ٢٤٣/٢.
(٣) طلعة الشمس ٢٤٥/٢ ـ ٢٤٦.
(٤) طلعة الشمس ٢٤٧/٢.
(٥) طلعة الشمس ٢٤٩/٢.
(٦) طلعة الشمس ٢٤٩/٢.

٥٢٣ الاعتراض الخامس عشر: تخلف بعض أجزاء العلة

إذا كانت علة المستدل وصفًا مركبًا من شيئين أو أشياء وقد تخلف بعض تلك الأشياء، فإن تخلف ذلك البعض في بعض الصور يكون قادحًا في صحة تلك العلة[١].

٥٢٤ الاعتراض السادس عشر: القدح في نفس المصلحة بترجيح المفسدة عليها أو بمساواتها لها[٢]

٥٢٥ الاعتراض السابع عشر: القدح في إفضاء الحكم إلى المقصود

أن يقدح المعترض في إفضاء الحكم الذي أخرجه المستدل إلى المصلحة المقصودة شرعًا[٣].

٥٢٦ الاعتراض الثامن عشر والتاسع عشر والمكمل عشرين: ثلاثة أنواع من الاعتراضات

النوع الأول: أن يعارض علة المستدل بعلة أخرى أكثر فروعًا من علة المستدل، ويُسمَّى هذا النوع بالتعدية.

النوع الثاني: أن يعارض المعترض علة المستدل بعلة تقتضي في الفرع عكس الحكم الذي أخرجه المستدل.

النوع الثالث: أن يمنع المعترض وجود تلك العلة في الفرع[٤].

---

(١) طلعة الشمس ٢/٢٥١.
(٢) طلعة الشمس ٢/٢٥٢.
(٣) طلعة الشمس ٢/٢٥٤.
(٤) طلعة الشمس ٢/٢٥٤ ـ ٢٥٧.

٥٢٧ الاعتراض الحادي والعشرين والثاني والعشرين، والثالث والعشرين وهي المعبر عنها جميعًا بالفرق

والفرق عبـارة عن: إبداء مخالفـة بين الأصل والفـرع، وهو على ثلاثة أقسام لأنه: إما أن تكون تلك المخالفة في الحكم، وإما أن تكون في الضابط، وإما أن تكون في جنس المصلحة[١].

٥٢٨ الاعتراض الرابع والعشرين وهو القلب

القلب عبارة عن: دعوى المعترض أن الدليل الذي جعله المستدل دليلًا لمدعاه إنما هو دليل عليه لا له، فيقلب حجته عليه لا له[٢].

٥٢٩ الاعتراض الخامس والعشرين وهو القول بالموجب

والقول بالموجب: عبارة عن تسليم مدلول الدليل مع بقاء النزاع، ويُسمَّى إرخاء العنان، وشاهده قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [المنافقون: ٨]، فإن معنى هذا الكلام مسلم عند المسلمين، لكن الأعز عند المسلمين هو رسول الله ﷺ والأذل عندهم هو ذلك القائل، والأعز عند المنافق هو نفسه، فمدلول كلامه مسلم والخلاف بينهم باقٍ[٣].

❋ ❋ ❋

(١) طلعة الشمس ٢/٢٥٨.
(٢) طلعة الشمس ٢/٢٥٩ ـ ٢٦٠.
(٣) طلعة الشمس ٢/٢٦١ ـ ٢٦٢.

القسم الخامس
مباحث الاستدلال

٥٣٠ حقيقة الاستدلال

الاستدلال في اللغة: طلب الدليل.

وفي العرف: عبارة عن إقامة الدليل، يقال: استدل فلان على كذا: إذا أقام الدليل عليه. وفي اصطلاح الأصوليين: اسم لنوع خاص من الأدلة، وهو ما ليس بنص، ولا إجماع، ولا قياس.

لما كان كثير من الأحكام الشرعية خارجة عن ظاهر تلك الأدلة، بمعنى أنه لم يوجد من واحد من الأدلة ما يدل على حكم فيها، استدل العلماء على ثبوت أحكامها بأمور:

- منها: استصحاب حال الأصل.
- ومنها: الاستقراء.
- ومنها: المصالح المرسلة.

وقد اختلفوا في تعريف حقيقته: فقال بعضهم: هو ما ليس بنص ولا إجماع ولا قياس.

والقائلون بثبوت الاستدلال اختلفوا في أشياء: قال بعضهم: إنها من الاستدلال. وقال آخرون: ليست منه. وهي الاستدلال على ثبوت الحكم بوجود السبب، وعلى انتفائه بوجود المانع منه، أو فقد الشرط.

واختار ابن الحاجب أن الاستدلال ثلاثة أنواع:

ـ **النوع الأول:** الاستدلال باستصحاب الحال.

ـ **النوع الثاني:** الاستدلال بالتلازم بين الحكمين من غير تعيين العلة، وهو الذي سميناه قياس الدلالة.

ـ **والنوع الثالث:** شرع من قبلنا، وزاد البدر رحمه الله: الاستحسان، ونسبه للحنفية، والمصالح المرسلة ونسبه للمالكية[١].

٥٣١ قياس العكس

هو: إثبات نقيض حكم شيء لضد ذلك الشيء، لتعاكس وصفيهما.

مثاله: حديث مسلم: أيأتي أحدنا شهوته وله فيها أجر؟ قال: «**أرأيتم لو وضعها في حرام، أكان عليه وزر**»[٢]. فقد نبه الحديث المذكور على أن حكم وضع الشهوة في الحلال مضاد لحكم وضعها في الحرام، فوضعها في الحرام موجب للوزر، ووضعها في الحلال موجب للأجر.

ويُسمَّى الاستدلال بهذا الطريق: قياس العكس. وقد جعله صاحب «المنهاج» نوعًا من القياس لا من الاستدلال، فقسم القياس إلى:

ـ قياس طرد، وقياس عكس، وعرفه بتعريف جامع للنوعين.

والحق أنه ليس من أنواع القياس، وإنما هو نوع من أنواع الاستدلال، كما هو صنيع ابن السبكي[٣].

❁ ❁ ❁

(١) طلعة الشمس ٢/٢٦٦.
(٢) الإمام أحمد في المسند، مسند أبي ذر، ح: ٢٠٩٦١.
(٣) طلعة الشمس ٢/٢٧٥ ـ ٢٧٦.

الاستقـــراء

٥٣٢ تعريف الاستقراء

الاستقراء لغة: تتبع الجزئيات للوصول إلى نتيجة كلية.

واصطلاحًا: هو عبارة عن تتبع أفــراد الجنس في حكم من الأحكام، فإذا وجدنا ذلك الحكم فــي جميع أفراد ذلــك الجنس، قطعنا بــأن حكم ذلك الجنس كذا[١].

مثاله: أن نســتتبع أفراد الحيوان، فنجد كل فرد منه متحــركًا، فنعلم من ذلك التتبع أن الحيوان متحرك. وكذا إذا تتبعنا أفــراد الجماد، فرأينا كل فرد منها ساكنًا، حكمنا بأن الجماد ساكن... وهكذا.

وهذا التتبع المخصوص هو معنى الاستقراء عند الأصوليين[٢].

٥٣٣ أنواع الاستقراء

الاستقراء نوعان: كامل وناقص.

ـ **فأما النوع الكامل**: فهو أن يتتبع المســتدل جميع أفــراد ذلك الجنس، حتى لا يبقى من أفــراده إلا الصورة التي طلب معرفــة حكمها، فيحكم بأن حكم تلك الصورة حكم بقية أفراد الجنس.

---

(١) جامع البسيوي (قسم الدراسة) ٢٥٣/١.

(٢) طلعة الشمس ٢٧٨/٢.

ـ **وأما النوع الناقص**: فهو أن يستتبع المستدل غالب أفراد الشيء، فإذا وجدها متفقة في حكم أجرى ذلك الحكم في جميع الأفراد، إذ في الظن أن أقل الأفراد حكمه حكم أغلبها[١].

٥٣٤ حكم الاستقراء

يرى البسيوي أن الاستقراء دليل من الأدلة التي تستنبط بها الأحكام، وقد بنى على الاستقراء حكمين:

الأول: احتج البسيوي بالاستقراء على ترك قراءة السورة مع الفاتحة في الظهر والعصر، قال:

وقد اختلفوا في قراءة السورة في الركعتين الأولتين في الظهر والعصر: فقال قوم: يقرأ مع فاتحة الكتاب سورة. وقال آخرون: الحمد وحدها، وهو قول أصحابنا الإباضيّة وبه نأخذ، واتفق الجميع أن صلاة الظهر والعصر لا جهر فيهما، وهي الحجة لمن لم يقرأ فيهما إلا الحمد وحدها، وذلك أنا وجدنا كل صلاة يقرأ فيها الإمام سورة مع الحمد، فيقرأ في الصلاة جهرًا بمن خلفه، وكل صلاة لا يقرأ فيها مع الحمد سورة قرأ الحمد وحدها سرًّا في نفسه، وكان على ذلك الاتفاق. ألا ترى أن الركعتين المؤخرتين في صلاة العتمة لا يجهر فيها ويجهر في الأولتين، أولًا ترى أن في صلاة الجمعة يقرأ الحمد وسورة يجهر فيها القراءة، كذلك صلاة الأعياد. والظهر والعصر إذا لم يجهر فيهما بالقراءة فليس إلا الحمد وحدها. وقد روي عن النبي ﷺ «أنه لم يكن يقرأ في الركعتين الآخرتين من صلاة العشاء إلا الحمد وحدها»[٢]، وعلى ذلك اتفق الكثير من الأمة.

---

(١) طلعة الشمس ٢/٢٧٨ ـ ٢٧٩.

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند، مسند أبي قتادة، ح: ٢٢١٢٠.

الثاني: ما يرد كثيرًا في كتب الأصوليين عند التمثيل للاســتقراء الناقص ويتمثل ذلك في تحديد أقل مدة الحيض وأكثره، يقول البســيوي: ويحتجون بقول النبي ﷺ لحمنة بنت جحش «اصنعي في كل ذلك كما تصنع النساء إذا طهرن»[(١)] وذلك على الأغلب من أحوال النساء، وذلك أن عندهم أن الحيض أقله ثلاثة أيام بلياليهن، وأكثره عشــرة أيام بلياليهــن؛ لأن الحيض مأخوذ من غالب عدة النساء وغالب أحوالهن خمس وست وســبع وثمان وتسع وعشر أكثره عند الأكثر من قولهم.

ودلالة الاســتقراء الناقص على الحكم ظنية باتفــاق الأصوليين، ولهذا اختلفت آراؤهم في ضبط أقل مدة الحيض وأكثره إلى أقوال متعددة[(٢)].

❀❀❀

(١) رواه الترمذي في الســنن، كتاب: الطهــارة، باب: ما جاء في المســتحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، ح: ١٢٨.

(٢) جامع البسيوي (قسم الدراسة) ٢٥٣/١ ـ ٢٥٥.

المصالح المرسلة

٥٣٥ تعريف المصالح المرسلة

المصالح المرسلة: عبارة عن وصف مناسب ترتبت عليه مصلحة العباد، واندفعت به عنهم مفسدة، لكن الشارع لم يعتبر ذلك الوصف بعينه، ولا بجنسه في شيء من الأحكام، ولم يعلم منه إلغاء له، وبذلك سُمِّي مرسلًا؛ لأن المرسل في اللغة: المطلق، فكان هذا الوصف المناسب قد أطلق عن الاعتبار والإهدار[١].

يأخذ الإمام السالمي بالمصالح المرسلة وينسب العمل بها إلى الإباضيَّة والمالكية وغيرهم، ولذا يقول بعد ذكره المناسب المرسل، وخلاف العلماء فيه، وذكر مذاهبهم في الأخذ به والرد يقول:

وإنك إذا تأملت مذهب الأصحاب ـ رحمهم الله تعالى ـ وجدتهم يقبلون هذا النوع من المناسب ويعللون به الأحكام، وسرد لذلك عدة فروع فقهية بناها أهل المذهب على هذا الدليل قائلًا: إن الشريعة اعتمدت المصالح جملة وتفصيلًا فينبغي إلحاق ما لم يعلم اعتباره بما علم اعتباره لعلمنا بمراعاة الأصلحية منه تعالى تفضلًا على خلقه، لا وجوبًا ولا إيجابًا.

---

(١) طلعة الشمس ٢/٢٨٠.

وذكر لهم فروعًا بنوها على المصالح المرسلة منها جعل الميراث للزوجة إذا طُلِّقت في مرض الموت معاقبة له بنقيض قصده، ومنها حظر النكاح لمن أنس في نفسه عدم القدرة على النكاح والوطء، ومنها قتل الزنديق، وعدم قبول توبته[١].

❋ ❋ ❋

(١) طلعة الشمس (مقدمة المحقق) ٥٣/١.

الاستحســـان

٥٣٦ حقيقة الاستحسان

تعريف الاستحسان لغة: حسن الشيء: جعله حسنًا، وزينه ورقاه وأحسن حالته واستحسنه: عده حسنًا.

واصطلاحًا: العدول عن موجب قياس إلى قياس أقوى منه.

وعرفه السالمي بأنه: العدول عن دليل أوهى إلى دليل أقوى[1].

إن مثبتي الاستحســان اختلفوا في بيان حقيقته، قــال بعضهم: هو دليل ينقدح في ذهن العالم المجتهد، تقصر عن إظهاره عبارته، ولذا ترى كثيرًا من العلماء يقولون في مواضع: وفي نفسي من كذا.

ورُدَّ بأن ذلك الدليل المذكور ـ إن تحقق عند المجتهد ـ فهو معتبر اتفاقًا، ولا يضر قصور عبارته عنه قطعًا، وإن لم يتحقق عنده فمردود قطعًا.

وقال آخرون: هو عدول عن الدليل إلى العادة للمصلحة، كدخول الحمام من غير تعيين زمن المكــث، وقدر الماء، والأجرة، فإنــه معتاد على خلاف الدليل للمصلحة، وكذا شرب الماء من السقاء من غير تعيين قدره.

(١) جامع البسيوي (قسم الدراسة) ٢٤٥/١.

ورُدَّ بأنه إن ثبت أن العادة حق لجريانها في زمنه ﷺ أو بعده، من غير إنكار منه، ولا من غيره، فقد قام دليلها من السُّنَّة، أو الإجماع، فيعمل بها قطعًا، وإن لم تثبت حقيقتها رُدَّت قطعًا.

وقيل: هو العدول عن دليل أوهى إلى دليل أقوى.

ورد: بأنه لا خلاف فيه بهذا المعنى، فإن أقوى القياسين مقدم على الآخر قطعًا، قال المخالفون: فلم يتحقق معنى للاستحسان يصلح محلًّا للنزاع.

ولا يلزم القائل بالاستحسان إثبات معنى مختلف فيه، فإن الاستحسان عند كل طائفة من أهل هذه الأقوال هو ما فسره به، فإن وافق الخصم على ثبوت الاستحسان بتلك المعاني، فقد أثبت الاستحسان الذي أثبته غيره، فيرتفع الخلاف في ثبوته.

قال صاحب «المنهاج»: اعلم أنه لا فرق عند مثبتي الاستحسان بين أن يكون المعدول إليه نصًّا من الكتاب أو من السُّنَّة أو الإجماع، أو قياسًا، أو اجتهادًا، أو استدلالًا، بعد أن يكون أقوى مما عدل عنه.

وكذلك لا فصل عندهم بين أن يكون المعدول عنه ثبت بظاهر الكتاب أو السُّنَّة أو القياس، أو الاجتهاد، وعلى هذا فيكون تفسير الاستحسان هو: العدول عن دليل أوهى إلى دليل أقوى[١].

وقيل: إن الاستحسان قول بتقليد لا تقييد ولا دليل ولا برهان[٢].

٥٣٧ حكم الاستحسان

الاستحسان قال به المعتزلة والحنفية وحكاه ابن الحاجب والبدر الشماخي، عن الحنابلة أيضًا، وعزى المحلي إلى الحنابلة إنكاره، ورد حكاية

(١) طلعة الشمس ٢/٢٨٢ ـ ٢٨٤.

(٢) العدل والإنصاف ١/١٤ ـ ١٥.

ابن الحاجب عنهم القول بذلك. وأنكره الشافعية، وبشر المريسي من الحنفية.

قال الشافعي: من استحسن فقد شرع، أي: من قال بحكم من الأحكام الفقهية بالاستحسان، فقد أحدث شريعة غير شريعة رسول الله ﷺ.

وهذه مبالغة في تقبيح القول بالاستحسان، على أنه قد حكى أصحابه عنه الاستحسان في بعض المسائل كالتحليف على المصحف، والحط في الكتابة لبعض من عوضها، وكاستحسانه في المتعة ثلاثين درهمًا وغير ذلك.

وقد اعتذروا عنه بأن ذلك من الاستحسان اللغوي لا من الاستحسان الاصطلاحي المختلف فيه، قالوا: إنما قال ذلك لمآخذ فقهية مبينة في محالها أيضًا.

قلنا: وكذلك المستحسنون، إنما قالوا ذلك لمآخذ فقهية[1].

وقد اختلف الفقهاء في الاستحسان فأجازه بعض ومنعه بعض، والذين منعوه جل المتكلمين وبعض الفقهاء وقالوا: لا يجوز من جهة العقل، وقال بعضهم: يجوز لكن لم يرد به سمع، ودليل الذين أجازوه قول الله ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ١٨]، وقوله: ﴿وَٱتَّبِعُوٓا۟ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الزمر: ٥٥]، وفيمن يروى عن الرسول ﷺ: «**ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن**»[2]، وممن أجاز الاستحسان مالك وأبو حنيفة ومنع منه الشافعي، ولأهل الدعوة في بعض مسائل طرف منه، قالوا في رجل باع حرًّا إنه يسترده بما عز وهان

(١) طلعة الشمس ٢/٢٨١ ـ ٢٨٢.

(٢) الطبراني في المعجم الأوسط، ح: ٣٦٠٢.

فليس عليه من الدية شيء إن علمت حياته أو موته وإن لم تعلم حياته ولا موته فعليه الدية استحسانًا[١].

وقد أثار دليل الاستحسان جدلًا حادًّا بين الحنفية والشافعية، واشتهرت مقولة الشافعي: «من استحسن فقد شرع» وهذا الجدال مرده إلى اختلاف مفهوم الاستحسان.

والاستحسان حجة عند الحنفية والمعتزلة وحكي عن الإمام أحمد، وقال به بعض المالكية: وقال الشافعي وأصحابه بعدم صحة الاحتجاج به، وهو قول بشر المريسي من الحنفية.

وذهب الإباضيَّة إلى أنه حجة. كما احتج به البسيوي في مثال، وقدم عليه القياس في مثال آخر. وقد ذكر المثالين في الجامع، أحدهما صرح به، والآخر يفهم ضمنيًّا:

المثال الأول: يقول البسيوي: وقد استحسن من حيث لا منع منه، بإجازة سؤر السنور والفأر ونحوهما مما يأخذ بمنقاره، ولا يختلط لعابه بالماء.

ووجه الاستحسان في هذا المثال يكمن في استثناء سؤر السنور والفأر ونحوها من الطيور من النجاسة؛ إذا القياس فيها أن سؤرها نجس؛ لأن طرحها نجس، كما هو الحال في ذوات الناب من السباع، لكن استثنى حكم سؤر السنور بالسُّنَّة لقوله ﷺ: «**إنه ليس من النجاسات هو من الطوافين عليكم والطوافات**»[٢].

ويسمى هذا النوع من الاستحسان باستحسان السُّنَّة، واستثنى الفأر ونحوها من الطيور لصعوبة الاحتراز منها وهذا يُسمَّى استحسان الضرورة.

(١) العدل والإتصاف ٧٣/٢.

(٢) رواه النسائي في السنن، كتاب: الطهارة، باب: سؤر الهرة، ح: ٦٨.

المثال الثاني: قال البسيوي: ومن قاء أو رعف فعند أصحابنا، وغيرهم يبني على صلاته بعد أن يتوضأ، ولم يقيسوا عليها غيرها من النجاسات والذين يقولون: إنه يبني على صلاته لهم الحجة أن النبي ﷺ قال: «**من قاء أو رعف فليصرف يتوضأ، ثم يبني على صلاته ما لم يتكلم**»[(١)] فرووا هذا جوازًا للبناء على الصلاة ومضى ذلك على جماعة من الصحابة، والقياس معنا استئنافها وإنما البناء استحبابًا[(٢)].

٥٣٨ الاستحساني

ما قضت العادة باستحسانه عند أهل العقول الوافرة والأخلاق الكاملة، وهو قسمان: موافق للقياس ومخالف له، فأما الموافق للقياس فكحكمة النظافة من الأنجاس وخصال إبراهيم عليه السلام والزكاة وصلة الأرحام ومكارم الأخلاق، كالتخلص من البخل والدناءة والرق والاتصاف بمقتضى المروءة من: الكرم والحرية والبسالة ونحو ذلك، وكسلب العبد أهلية القضاء والشهادة والخلاف وإن كان ذا عقل ودين وعدل لأنه ناقص عن المناصب الشرعية، ولو جعل لها لحصل به مصلحة مثل ما يحصل في الحر ولا مفسدة فيه. فإن هذه الأشياء ونحوها موافقة للقواعد[(٣)].

❁❁❁

(١) رواه البيهقي في السنن كتاب الطهارة، جماع أبواب الحدث، ح: ٦٠٩.
(٢) جامع البسيوي (قسم الدراسة)١/٢٤٥ ـ ٢٤٨.
(٣) طلعة الشمس ٢/٢٨٨ ـ ٢٨٩.

الاستصحـــاب

٥٣٩ تعريف الاستصحاب لغة واصطلاحًا

الاســتصحاب لغة: من اســتصحب الرجل: إذا دعاه إلــى الصحبة، وكل ما لازم شيئًا فقد استصحبه.

واصطلاحًا: إبقاء ما كان على أصوله التي كان عليها من وجود أو عدم أو نحو ذلك ما لم يرد دليل ينقله عن حكم أصله إلى حكم آخر[١].

وهو عبارة عن إبقاء ما كان على أصوله التي كان عليها من وجود أو عدم أو نحو ذلك، ما لم يرد دليــل ينقله عن حكم أصله إلــى حكم آخر فنقول: الأصل إبقاء ما نفاه العقل ـ كوجوب صوم رجــب ـ على حاله الأول، حتى يقوم الدليل بوجوب صيامه.

وكذا نقــول: إن الأصل إبقاء العموم على عمومــه، وإبقاء النص على حاله حتى يرد المخصص للعموم، أو الناســخ للمنصوص، وهكذا في كل شــيء علم وجوده أو نفيه من شــرع أو عقل أو حس، فــإن الأصل بقاؤه على حاله الذي علم عليه، حتى يقوم الدليل على انتقاله[٢].

(١) جامع البسيوي (قسم الدراسة) ٢٤٩/١.
(٢) طلعة الشمس ٢٧٠/٢.

٥٤٠ حجية الاستصحاب

وهو حجة عندنـا وعند الشـافعية؛ لأن الظن ببقاء مـا كان على ما كان حاصل، ما لم يصح انتقاله إلى حال آخر.

أما حكمنا علـى المفقود بالوفاة بعد الأربع، وعلـى الغائب بالوفاة بعد الأجل المذكور، فمبنـي على أن الظن بحياتهما بعـد الأجلين ضعيف؛ لأن الغالب من أحوال أمثالهما الهلاك في مثل تلك الحال، إذ لو كانا حيين لجاء عنهما خبر فـي غالب الأحوال، فحملنا المفقـود والغائب بعد الأجلين على أغلب الأحوال استحسـانًا، وكان القياس عدم الحكـم بموتهما حتى يصح ذلك، كما أشار إليه بعض الأثر في الغائب.

وقالت المعتزلة والحنفية: إن استصحاب الحال ليس حجة شرعية.

وقيل: حجة في الدفع به عما ثبت له، دون الرفع به عما ثبت.

ومعنى هذا القول: أن استصحاب الأصل حجة في بقاء ما كان على حاله الأول، من غير أن يزاد حكمًا آخر.

والحجة لنا على حجية الاستصحاب قوله ﷺ: «**إن الشيطان ليأتي أحدكم، فيقول: أحدثت أحدثت، فلا ينصرفن حتى يسمع صوتًا أو يجد ريحًا**»[(١)].

وكثير من قواعد الشـرع دالة على استصحاب الحال، فمن قال: لا إله إلا الله محمد رسول الله حرم دمه وماله مدة حياته، ولو لم يسمع منه تشهد بعدها أبدًا، حتى يصح ارتداده، وهو معنى الاستصحاب[(٢)].

---

(١) أخرجه الربيع في «مسنده» (١٠٦)، ورواه البخاري بمعناه في كتاب: البيوع، باب: من لم ير الوساوس ونحوها من الشبهات، ح: ٢٠٥٦.

(٢) طلعة الشمس ٢/٢٧١ ـ ٢٧٢.

يقول الزركشـــي: وهو حجة يفزع اليها المجتهد إذا لـــم يجد في الحادثة حجة خاصة وبه قال الحنابلة والمالكية وأكثر الشـــافعية والظاهرية سواء كان في النفي أو الإثبات.

وعند غالب علماء الحنفيـــة ومن وافقهم أن الاســـتصحاب حجة لإبقاء ما كان على مـــا كان، ودفع ما يخالفه، وهذا هو معنى قولهم: الاســـتصحاب حجة في الدفع لا في الاثبات.

وذكر الســـيابي أن الإباضيَّة يرون اســـتصحاب الأصل حجـــة في تقرير الأحكام وقد استدل البســـيوي بالاستصحاب في مســـائل الطهارات خاصة، منها:

١ ـ الأصول أولى في الاحتيـــاط؛ لأن الطاهر طاهر حتى يعلم أنه نجس، والنجس نجس على حكمه.

٢ ـ أما من توضأ في نهر جار فطار به الماء لم ينجسه حتى يعلم أن ذلك مما لاقى النجاسة؛ لأن حكم ذلك على الطهارة.

٣ ـ من وجد بللًا في ذكره أو شـــيئًا فظن أن قد أفسد ثوبه، وكان إذا عناه ذلك فنظر فرأى شـــيئًا وربما لم ير شيئًا ولم يعلم خرج أم لم يخرج فلا بأس حتى يعلم أنه قد خرج منه ما قد أفسد عليه ثوبه.

٤ ـ ومن كانت به رطوبة من وضوء أو غســـل أو اســـتنجاء ووجد رطوبة ولم يعلم ما هي، وشك أنها خرجت منه؛ لأن الشـــك متروك، والطاهر على طهارته حتى يصح فساده[١].

❋ ❋ ❋

(١) جامع البسيوي (قسم الدراسة) ٢٤٩/١ ـ ٢٥٠.

العـــرف

٥٤١ تعريف العرف لغة واصطلاحًا

العرف لغة: يطلق على المعرفة، كما يفيد معنـــى المعروف ضد المنكر، ومنه قوله تعالى: ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٩٩]

اصطلاحًا: اشـــتهر بين الأصوليين تعريف النسفي للعرف، وهو: ما استقر في النفوس من جهة العقول، وتلقته الطباع السليمة بالقبول[(١)].

٥٤٢ حجية العرف

يُعـــد العرف دليلًا معتبرًا في الشـــرع يصح تقرير الأحكام على أساســـه، بشرط ألا يكون معارضًا لدليل شرعي أقوى منه.

وقد عمل الإباضيَّة بالعرف، وخصص له ابن بركة رســـالة كاملة سماها: «التعارف»، وعادة ما يذكره الفقهاء في قاعدة «العادة محكمة».

١ ـ اعتبر البسيوي العرف دليلًا استدل به على الإباحة في باب الاستئذان وهو مما يخضع لأعراف الناس وعاداتهم، قال البســـيوي: «وقد أجاز بعضهم الدخول بغير إذن في البيوت المباحة للدخول فيهـــا بالتعارف، مثل: خانات التجار، حيث مباح الدخول فيها للبيع والشراء. وكذلك بيت المآتم والعرس

(١) جامع البسيوي (قسم الدراسة) ٢٥١/١.

في وقت ذلــك بالعادة الجارية بين النــاس أن المأتم يدخــل إليه بغير إذن. وكذلك العرس في وقت الدعوة والإطعام والدعوة في ذلك. وكذلك مجالس الحكام للحكم، وإنما ذلك في النهار ليس في الليل؛ لأن الليل لا تعارف فيه ولا عادة.

٢ ـ المثال الثاني الذي اعتبر فيه البسيوي العرف كدليل ما يتعلق بصداق المرأة قال: من تــزوج على صداق معروف ولم يشــترط عاجــلًا ولا آجلًا؛ فالنكاح جائز والصداق عاجــل. فيها قول: إنها ترجع إلى سُــنَّة بلادها. وإن اختلف في ذلك فهو عاجل.

وحسب كلام البسيوي فإن العرف دليل ضعيف يسقط بمجرد الاختلاف بين الطرفين، فيقدم عليه دليل اســتصحاب الأصل؛ لأن الأصل في الصداق التعجيل فيؤخذ به عند الاختلاف[١].

❀ ❀ ❀

(١) جامع البسيوي (قسم الدراسة) ٢٥١/١ ـ ٢٥٣.

الإلهـــام

٥٤٣ تعريف الإلهام

الإلهام: إيقاع شيء في قلب الولي ينثلج له قلبه، أي: يطمئن به صدره[١].

٥٤٤ حكم الإلهام

إن كان ذلك الملهـــم نبيًّا كان ذلك الإلهـــام حجة اتفاقًـــا؛ لأنه نوع من الوحي.

وإن كان غير نبـــي فقيل: الصحيح أنـــه ليس بحجة، لعـــدم العصمة، إذ لا يؤمن أن يكون ذلك وسوسة شيطان.

وذهب بعض الصوفية إلى أنه يكون حجة في حـــق من ألهم دون غيره، وهو مقتضى مذهب الإمام الكدمـــي (رضوان الله عليه)، فإنـــه جعل الإلهام حجة يضيق بها جهل الجاهل، وألزمه العمل بها في بعض المواضع.

وأقول: إنه إن كان الملهـــم ضعيفًا، فلا يكون ذلك الإلهام بنفســـه حجة حتى يطابق القوانين الشـــرعية، والقواعد الدينية، فإذا طابقها كان حجة عليه، ولزمه العمل به، علم أنه حجة أو لم يعلم، إن كان ذلك الحال مما لا يســـع جهله.

---

(١) طلعة الشمس ٢/٢٨٥.

وإن كان الملهم عالمًا مجتهدًا، فغالــب أحواله لا يكون الإلهام في حقه إلا في قضية لا يوجد لحكمها نص، ولا إجماع، وعلى هذا، فينبغي أن يكون الإلهام في حقه هو الاستحســان، على بعض ما قيل في تفسير الاستحسان، وهو عندنا حجة عليه[1].

❋ ❋ ❋

(١) طلعة الشمس ٢/٢٨٥ ـ ٢٨٦.

حكم الأشياء قبل ورود الشرع

٥٤٥ معنى الإباحة

الإباحة لا ثواب ولا عقاب وقد اجتمعت الأمة علـى أن النوافل كلها طاعة الله ﷻ ومندوب إليها وليست بواجبة، والذي أختاره أنها غير مأمور بها[١].

٥٤٦ الأصل في الأشياء الإباحة

حكم الأشـياء كلها قبل ورود الشـرع: الإباحة، والمراد بقولنـا: قبل ورود الشرع، أي: قبل إرسال الرسل، وإنزال الشرائع، فإن الأحكام إنما ثبتت بعد ورود الشرائع، وبعدها حرم ما حرم، لا قبل ذلك لعدم الدليل على ثبوت الحكم[٢].

٥٤٧ اختلاف الفقهاء حول هذه القاعدة

الذين قالـوا: إن الأصل في الأشـياء الإباحة هم جماعة، منهم: الشـيخ أبو يحيى زكريا بن أبي بكر، واختاره الإمام أبو يعقوب.

وقال أكثر أصحابنا الإباضيَّة، وأكثر معتزلة بغداد، والإمامية، والشـافعية بل حكمها الحظر، وتوقف الأشعري والصيرفي في ذلك.

ثم اختلف الذين قالوا بالحظر:

---

(١) العدل والإنصاف ٥٤/١.

(٢) طلعة الشمس ٢٨٧/٢.

ـ فمنهم من قال: أما ما لا يقوم البدن إلا به: من طعام وشراب ونحوهما، فمباح عقلًا، وما زاد على ذلك فمحظور.

ـ ومنهم من قال: بل كل ما مسَّت الحاجة إليه فمباح، وما سواه فمحظور.

ـ ومنهم من قال: بل الجميع على الحظر، وتختلف عللهم في ذلك، والقائل بالوقف يقول: يلزمنا الامتناع من غير أن نحكم بحظر ولا إباحة.

ـ ومنهم من قال: يجب الامتناع؛ لأنه لا نأمن من كونه محظورًا.

وكل واحد من القائلين بالحظر، ومن القائلين بالوقف، قد أثبتوا للأشياء حكمًا قبل ورود الشرع، والأحكام إنما تثبت بعد وروده، لا قبله، فلا سبيل إلى إثبات شيء من ذلك إلا عند من جعل العقل حاكمًا. والصحيح أن الحاكم هو الشرع.

والحجة لنا على تصحيح هذا القول: هي أنه لا مخالف في جواز التنفس، وجذب أجزاء الهواء ودفعها، وذلك نوع انتفاع بالأشياء، فيقاس عليه سائر أنواع الانتفاعات بالأشياء.

احتج أهل الحظر: بأنه تصرف في ملك الغير، فلا يجوز إلا بإذنه.

ورُدَّ بأنه امتنع التصرف في الشاهد لتضرره بذلك، بخلاف القديم سبحانه فإنه لا ضرر عليه في شيء من الأشياء.

واحتج القائلون بالوقف: بتعارض دليل الحظر ودليل الإباحة.

ورُدَّ: بأنه لا تعارض بينهما، بل دليل الإباحة راجح.

واعلم أنهم اختلفوا في حكم الأشياء بعد ورود الشرع أيضًا على ثلاثة مذاهب:

ـ فقيل: إن الأصل في الأشياء التحريم.

ـ وقيل: إن الأصل فيها الحل.

ـ وقيل: إن أصل المنافع التحليل، وأصل المضار التحريم. وصححه ابن السبكي، وتبعه المحلي وشارحه، مستدلًّا على صحته بقوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، ذكره في معرض الامتنان، ولا يمتن إلا بالجائز[١].

٥٤٨ القواعد التي بني الفقه عليها

إن قدماء الفقهاء ـ من أصحابنا وغيرهم ـ بنوا الفقه على خمس قواعد:

ـ **القاعدة الأولى:** قولهم: (إن اليقين لا يزيله إلا يقين مثله). وهو نوع من الاستصحاب المتقدم ذكره؛ لأن بقاء حكم اليقين مستصحب، وإن ورد عليه الشك حتى يتيقن انتقاله.

ـ القاعدة الثانية: (أن الأمور بمقاصدها). ومن فروع هذه القاعدة: وجوب النية في الطهارة.

ـ **القاعدة الثالثة:** قولهم: (إن الضرر يزال). ومن فروع هذه القاعدة: وجوب رد المغصوب وضمانه بالتلف.

ـ **القاعدة الرابعة:** قولهم: (إن المشقة تجلب التيسير). ومن فروع هذه القاعدة: جواز القصر والجمع والفطر في السفر، وجواز الجمع للمستحاضة والمبطون، وفي وقت الغيم، ونحو ذلك.

ـ **القاعدة الخامسة:** قولهم: (إن العادة محكمة: أي: حكمها الشرع). ومن فروع هذه القاعدة: بيان أقل الحيض وأكثره، ومسائل التعارف، ونحو ذلك[٢].

(١) طلعة الشمس ٢/٢٨٧.

(٢) طلعة الشمس ٢/٢٩٠ ـ ٢٩١.

الترجيـــح

٥٤٩ تعريف الترجيح

الترجيحات: جمع ترجيح، وهو: في اللغة: تمييـــل إحدى كفتي الميزان على الأخـــرى بفضل فيها، وفي الاصطـــلاح: عبارة عن اقتـــران الأمارة التي يستدل بها على الحكم بما تقوى به على معارضتها[١].

٥٥٠ العمل عند تعارض الأدلة

لا يصح تعارض الدليلين في الأمر نفســـه، بل لا بدّ وأن يكون أحدهما ناســـخًا، والآخر منســـوخًا، أو نحو ذلك، فإذا لم نعلم الوجه الذي يرتفع به وجه التعارض بين الأدلة، وقع في ذهننا أن تلـــك الأدلة متعارضة، فاحتجنا إلى العمل بواحد منها، حيث لم يمكن الجمع بين المتعارضين، فإن كان في أحدهما مرجح يقوى به على معارضه، وجـــب علينا الأخذ بالراجح، وطرح المرجوح، ولو كان في علم الله أن الذي ظهر لنا منسوخ، فلا يضرنا ذلك، إذ لم نكلف بما في علمه تعالى، وإنما كلفنا بما ظهر لنا علمه.

وقال الباقلاني: «إلا ما رجح ظنًّا، فلا يجب العمل به»، إذ لا ترجيح بظن عنده، فلا يعمل بواحد منهما، لفقد المرجح.

---

(١) طلعة الشمس ٢/٢٩٢.

وقال أبو عبد الله البصري: «إن رجح أحدهما بالظن، فالتخيير بينهما في العمل»، وإنما يجب العمل عنده وعند القاضي بما رجح قطعًا، ولا ترجيح في القطعيات لعدم التعارض بينهما.

والصحيح: وجوب العمل بالراجح، وإن كان المرجح ظنًّا؛ لأن المعلوم من حال الصحابة ومن بعدهم من التابعين والعلماء، أنهم ـ عند تعارض الأمارات ـ يعتمدون الأرجح، ويرفضون المرجوح، فكان ذلك إجماعًا منهم على وجوب العمل بالراجح.

فأما إذا لم يمكن المجتهد الترجيح بين الدليلين:

فقيل: إنهما يتساقطان، ويلتمس الحكم من غيرهما إن وجد.

وقيل: لا يتساقطان، لكن يخير المجتهد في العمل بأيهما شاء، وهو مذهب الإمامين: أبي سعيد الكدمي، وابن بركة البهلوي، وقيل: «بالوقف»، بمعنى: أنه لا يحكم بتساقطهما، ولا بالعمل بأحدهما.

فهذه ثلاثة أقوال.

قال المحلي: «أقربهما التساقط مطلقًا، كما في تعارض البينتين».

وفي المسألة قول رابع، وهو: التخيير بينهما في الواجبات؛ لأنه قد يخير فيها، كما في خصال كفارة اليمين، والتساقط في غير الواجبات.

وأقول: إن التخيير بين الدليلين مطلقًا، سواء كانا في الواجبات أو في غيرها، لا معنى له، إذ ليس أحد المتعارضين أولى بالأخذ من الآخر، فالمتمسك بأحدهما متمسك بدليل معارض بمثله، والعمل به من غير مرجح تحكم.

والقول بالوقف أقرب إلى طريق السلامة. والقول بتساقطهما هو الصحيح[1].

(١) طلعة الشمس ٢/٢٩٢ ـ ٢٩٤.

٥٥١ ما يصح تعارضه من الأدلة وما لا يصح

لا يصح التعارض بين الأدلـــة القطعية، كدليل إثبـــات الرؤية ونفيها، إذ يستحيل اجتماع ثبوت أمر وانتفائه، فلا بد أن يكون أحدهما باطلًا اتفاقًا.

وجوز المحلي القول بصحة تعارضهما، وهو باطل قطعًا.

وأما تعـــارض الدليلين الظِّنيين فقـــد اختلف في جوازه، ونســـب القول بجواز التعارض فيهما إلى الجمهور، لأن ذلك لا يؤدي إلى محال عندهم.

وقال الكرخي وأحمد بن حنبل: لا يصح تعارض الظنيين أيضًا.

واحتجـــوا على ذلك بـــأن الظِّنييـــن إذا تعارضا، فإما أن يعمـــل بهما أو بأحدهما، معينًا أو مخيرًا، أو لا. والأول: باطـــل، والثاني: تحكم، والثالث: يستلزم كون الشيء حلالًا لزيد، حرامًا على عمرو، من مجتهد واحد. والرابع: كذب؛ لأنه يقول: لا حرام ولا حلال، ولا بدّ من أحدهما.

وأجيب: بأنه يعمل بهما في أنهمـــا وقفاه عن العمل، فوقف، أو بأحدهما مخيرًا، ولا يعمل بهما، ولا تناقض إلا في اعتقـــاد نفي الأمرين، لا في ترك العمل.

وهذا الاحتجاج، وهـــذا الجواب، مبنيان على منع تعـــارض الظنيين في ذهن المجتهد، لا على منع تعارضهما في الأمر نفسه.

والصحيح: أنه يصح تعارضهما في ذهن المجتهد، أما في الأمر نفســـه، فالحق أنه لا يصح تعارضهما، وإن كانا ظنيين؛ لأنه إما أن يكون كلاهما عن الشارع أو لا. فإن لم يكونا عن الشـــارع فهما أو أحدهما كذب، وإن كانا عن الشـــارع، فلا بد وأن يكون أحدهما: ناســـخًا، والآخر: منســـوخًا، ولا يصح تواردهما عن الشارع على غير ذلك التقدير[1].

(١) طلعة الشمس ٢/٢٩٥ ـ ٢٩٦.

٥٥٢ كيفية التخلص من التعارض

إن ورد دليلان وتوهمت تعارضهما، فاحملهما على أن أحدهما: ناسخ، والآخر: منسوخ، لئلا يلزم التناقض في كلام الله أو كلام رسوله ﷺ فإن علم المتقدم منهما حكم بأنه منسوخ، وعمل بالثاني؛ لأنه الناسخ، وإن جهل المتقدم منهما التمس الجمع بينهما إن أمكن، فإن تعذر الجمع بينهما التمس ترجيح أحدهما على الآخر بوجه من الوجوه[1].

٥٥٣ وجوه التراجيح

يرجح من الدليلين المتعارضين أقواهما، سواء كانت تلك القوة في إسناد ذلك الدليل، أو في متنه، والمراد بالإسناد: طريق النقل. والترجيح بقوته إنما يكون في الأخبار الآحادية، والقراءات الشاذة، ونقل الإجماع.

والمراد بالمتن: ما يتضمنه الكلام من عموم وخصوص، وأمر ونهي، وإطلاق وتقييد، وإجمال وتبيين، وصريح وكناية، وعبارة وإشارة، ونحو ذلك.

والترجيح فيه مختص بالكتاب والسُّنَّة: المتواترة والآحادية، فيرجح الأقوى من المتنيين على الآخر، مثاله: تقدم الصريح على الكناية، وتقدم العبارة على الإشارة، وتقدم المبين على المجمل، فإن كل واحد من هذه الأشياء مقدم على الآخر، لكونه أقوى منه دلالة.

ويقدم أيضًا العام الذي لم يخصص على العام الذي خصص، وذلك لضعف دلالته حينئذ بتخلف العموم الذي وضع له.

ويقدم تخصيص العام على تأويل الخاص، لكثرة تخصيص العام بخلاف تأويل الخاص، فهو قليل، ولهذا كانت أكثر العمومات مخصصة، وأكثر

(١) طلعة الشمس ٢/٢٩٧.

الظواهر الخاصة مقررة غيـــر مؤولة، ومن ثم كان المطلـــق الدال على واحد لا بعينه، مرجحًا على العام، ولأن الخاص أقوى دلالة وأخص بالمطلوب.

وإذا تعارضت صيغ العموم فيرجح العام الشـــرطي، نحـــو: من يكرمني أكرمه، ونحو ذلك.

ويرجح الجمـــع المعرف بلام الجنـــس، وعموم «من» و«ما» على اســـم الجنس المعرف باللام، نحو: «الرجل خير من المرأة»، وما أشبه ذلك.

ويرجح عموم الجمع المعرف على عموم «مـــن» و«ما» لجواز إطلاقهما على الواحد، بخلاف الجمع، فلا يطلق عليه إلا نادرًا.

ويرجح النهي علـــى الأمر؛ لأن طلب الترك أشـــد من طلـــب الفعل، إذ العقلاء في دفع المفاسد أشد اهتمامًا منهم في طلب المصالح.

وكذلك يرجح المطلق الذي لم يختلف في تقييـــده، على المطلق الذي اختلف في تقييده ولبعضهم نظر في هذه القاعدة.

وكذلك العام الـــذي لم يختلف فـــي تخصيصه، أرجح مـــن العام الذي اختلف فيه وفي تخصيصه.

ويرجح الأقل احتمـــالًا على الأكثـــر احتمالًا، نحو: أن يكـــون في أحد الدليلين لفظة مشـــتركة بين معنييـــن، وفي معارضه لفظة مشـــتركة بين معان ثلاثة فالأول أرجح لبعده عن الاضطراب.

ويرجح المجاز الأقرب على المجاز الأبعـــد، وإنما يكون المجاز أقرب لأحد أمور:

ـ إما لكثرة استعماله في الألسن، كإطلاق الأسد على الشجاع.

ـ وإما أن يكون أحد المجازين أقوى شـبهًا بالحقيقـة لقربه منها، مثاله قوله ﷺ: «**العينان تزنيان، والرجلان تزنيان**»[(١)]، فإن الزنا في الموضعين مجاز، لكن زنا العين بمنزلة النظر إلى الأجنبية أقوى شبهًا بالحقيقة من زنا الرجل، الذي هو المشي إلى الأجنبية، لكن قد يكون المجاز أقوى شبهًا أقل استعمالًا من المجاز الأضعف شبهًا، فيرجح الأكثر استعمالًا، وإن كان المعارض أشبه بالحقيقة.

وإما أن يكون أحد المجازين أظهر ملازمة للمشبه له من المجاز المعارض له، فإن الأول يكون أرجح لبعده عـن الاضطراب في التفاهم. مثال قوله ﷺ: «**الخالة أم**»[(٢)]، فهو أقرب مجازًا وأظهر التزامًا من لو قال: الخالة جدة.

ويرجح المجاز على اللفظ المشترك، فإذا تعارض خبران، أحدهما: لفظه مجازي، والآخر: لفظه مشترك، فالمجاز أرجح في الأصح.

ويرجح من اللفظين أشدهما استعمالًا، سواء كانا حقيقتين أم مجازين، أم حقيقة ومجازًا، والمجاز أشهر، فإنه ـ لأجل الشهرة ـ أرجح من الحقيقة.

ويرجح اللفظ الذي اسـتعمل في الشـرع في معناه اللغوي، على اللفظ الذي استعمل في الشرع في معناه الشـرعي، دون معناه اللغوي، مثاله: قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، فإن الشرع اسـتعمل لفظ الصلاة في معناه اللغوي، فلو عارضه ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٤]، فإن الشرع استعمل لفظ الصلاة في معناه الشرعي، فيرجح الأول، لتطابق اللغة والشرع، بخلاف الآخر.

---

(١) رواه مسلم في كتاب: القدر، باب: قدر على ابن آدم حظه من الزنا وغيره، ح: ٢٦٥٧، وأصل الحديث عند الربيع في «المسند» (٦٣٥) من حديث ابن عباس.

(٢) رواه البيهقي في السنن في كتاب: النفقات، باب: جماع النفقة على الأقارب، ح: ١٥٢٩٤.

وإذا تعارضت الدلالات، رجح الدال بعبارته على الدال بإشارته، والدال بإشارته على الدال باقتضائه، والدال باقتضائه على الدال بدلالته[١].

٥٥٤ الترجيح من جهة الإسناد

الترجيح من جهة الإسناد: يكون تارة من جهة الخبر المروي نفسه، وتارة يكون من جهة الراوي:

ـ فأمـــا الترجيح من جهـــة المروي، فكترجيـــح الخبر المشـــهور، على الآحادي الغير المشـــهور، قيل: ويرجح الخبر المتواتر، وإن لم يذكر ســـنده، على الخبر الآحادي المسند.

ومن ذلك: ترجيح الخبر الـــذي وردت صيغته بلفظ النبي ﷺ على الخبر الذي لم يرد فيه ذلك.

ويرجح الخبر، بكونه غير مختلف في ألســـنة الـــرواة، على الخبر الذي اختلفت رواته في عبارته، ويرجح الخبر بســـكوته ﷺ عما جرى في حضرته، على الخبر الذي ســـمع عنه ولم ينكـــره، ويرجح الخبر الـــذي وقع الحكم بمقتضاه، على الخبر الذي لم ينضم إليه حكم بمقتضاه ولو انضم إليه مجرد العمل به، ونحو ذلك كثير[٢].

٥٥٥ الترجيح من قبل الراوي

وأما الترجيح من قبل الراوي فيكون بوجوه:

ـ منها: كثرة عدالة الراوي وثقته، بأن يكون أشد ورعًا وتحفظًا في دينه.

---

(١) طلعة الشمس ٢/٣٠٠ ـ ٣٠٤.

(٢) طلعة الشمس ٢/٣٠٨.

ـ ومنها: علم الراوي، وفقهه.

ـ ومنها: تقديم رواية أكابر الصحابة.

ـ ومنها: ترجيح خبر من كان قريبًا في المجلس من رسـول الله ﷺ على خبر من كان بعيدًا منه؛ لأن الظن بسماعه أقوى.

ـ ومنها: تقديم خبر من كانت روايته عن مشافهة، على خبر من لم يشافه.

ـ ومنها: تقديم رواية من عمل بروايته على من لم يعمل بها؛ فإنه إذا كان الراوي عاملًا بمقتضى ما رواه، والآخر غير عامل بما رواه، فالعامل بما روى أولى بقبول خبره من الآخر.

ـ ومنها: أن يكون الراوي مباشرًا لسبب الرواية.

ـ ومن ذلك: ترجيح رواية الراوي بكونـه صاحب القصة، كقول ميمونة: «تزوجني رسول الله ﷺ ونحن حلال»[(١)].

ـ ومنها: تقديم رواية من علم منه أنه لا يـروي إلا عن عدل، على رواية من لم يعلم منه ذلك، وهذا إنما يكون في تعارض المرسلين.

ـ ومنها: تقديم خبر المشهور بالفضل والعدالة، على رواية غير المشهور، وإن كان عدلًا فاضلًا؛ لأن خبر من شهر بذلك أقوى في الظن من خبر من لم يشهر به.

ـ ومنها: أن يكون الراوي قـد تحمَّل الرواية بعد البلـوغ، فإن رواية من تحمَّل الرواية بعد البلوغ مقدمة على رواية من تحمَّلها قبل البلوغ.

ـ ومنها: أن يكون المرسل للخبر تابعيًّا، فإن مرسله مقدم على مرسل غيره[(٢)].

---

(١) رواه أبو داود في السنن، كتاب المناسك، باب: المحرم يتزوج، ح: ١٨٤٣.

(٢) طلعة الشمس ٣٠٩/٢ ـ ٣١٢.

٥٥٦ الترجيح من جهة الحكم

يكون الترجيح من جهة الحكم بوجوه:

ـ منها: أن ما دل على التحريـــم مقدم على ما دل علـــى الإباحة، وعلى ما دل على الندب، وعلى ما دل على الوجوب، وعلى ما دل على الكراهية.

أمـــا تقديمه علـــى ما دل علـــى الإباحة، فـــلأن الأخذ بالحظـــر أحوط، والأحوطية مطلوبة منا شـــرعًا، لقوله ﷺ: «**دع ما يريبك إلى ما لا يريبك**»[(١)]، هذا قول أصحابنا الإباضيّة، وبه قال الكرخي، والرازي، وأحمد بن حنبل.

وأما ترجيحه على مـــا دل على الندب، فلأن دفع المفاســـد أهم، وذلك واضح، فإن دفع الضرر أهم من اســـتجلاب النفع، وأمـــا ترجيحه على الدال على الكراهية؛ فلان الأخذ بالحظر أحوط، فهو أبلغ في درء المفاسد.

وأما ترجيحه على الدال على الوجوب، فلأن الوجوب لجلب المصالح، والحظر لدفع المفاسد، ودفع المفسدة أهم من جلب المصلحة.

ـ ومنها: أن الدليل الدال علـــى الوجوب مقدم علـــى الدليل الدال على الندب، وعلـــى الإباحة وغيرهما مما عدا الحظـــر، لأن الوجوب أحوط، فإذا تعارض دليلان يقتضي أحدهمـــا الوجوب، والآخر النـــدب، أو الإباحة، أو الكراهية، قدمنا ما يدل علـــى الوجوب على جميع المذكـــورات، للاحتياط المذكور.

ـ ومنها: أن الدال على درء الحد مقدم على الدال على ثبوته.

ـ ومنها: تقديم الدليل الموجب للطلاق أو العتاق، على النافي لهما.

---

(١) رواه الترمذي في السنن، باب: دع ما يريبك إلى ما لا يريبك، ح: ٢٥١٨.

ـ ومنهـا: تقديم الخطـاب المقتضى للتكليف علـى الخطاب المقتضى لوضع التكليف.

ـ ومنها: تقديم الدال على التخفيف على الدليل المقتضى للتشديد.

ـ ومنها: تقديم الخبر المثبت للحكم على الخبر النافي له[1].

٥٥٧ الترجيح من الخارج

يرجح الدليل على معارضه بأمور خارجية، أي: ليست من الدليل نفسه، ولا من مدلوله نفسه، ولا من قبل الراوي:

ـ منها: موافقتـه للقياس، فإذا تعارض خبـران، أحدهما: موافق للقياس، والآخر: مخالف له، فالموافق للقياس مقدم على مخالفه.

ـ ومنها: أن يكون أحد المتعارضين معلَّلًا بخلاف الآخر.

ـ ومنها: تقديـم الدليل الذي أيدَّه دليل آخر من كتاب أو سُـنَّة، ولو كان ذلك الدليل خبر واحد لم يبلغ حد الشـهرة؛ لأن الظن حيـث تظاهر الأدلة أغلب، ولأن العمل بمخالفته يستلزم مخالفة دليلين، والعمل به يخالف دليلًا واحدًا.

ـ ومنها: ترجيح الخبر الذي عمل به بعض الصحابة، على الخبر الذي لم يعمل به أحد منهم، لأن الظن بثبوت ما عمل به الصحابي أقوى منه فيما لم يعمل به.

ـ ومن ذلك: ترجيح العام الذي عمل به، علـى العام الذي لم يعمل به؛ لأن المعمول به يقوى باعتبار العمل به وفاقًا.

---

(١) طلعة الشمس ٣١٢/٢ ـ ٣١٦.

ـ ومنها: ترجيح الذي فسـره راويه بقوله، أو فعلـه، على الخبر الذي لم يفسره راويه؛ لأن الراوي للخبر يكون أعرف وأعلم بما رواه.

ـ ومنها: ترجيـح الدليل الذي الحكم فيه أمـس بالمقصود، على الدليل الذي ليس كذلك.

ـ ومنها: تقديم الأقرب للمعهـود. والمراد به: ما عهدته العقلاء من جلب ودفع المفاسد.

ـ ومنها: ترجيح ما صرح الراوي بسبب نزوله أو وروده على الدليل الذي لم يصرح فيه بذلك؛ لأن ذكر السـبب يدل على زيادة اهتمامه بما رواه ومن ذلك: ترجيح العام الوارد على سـبب خاص، كما فـي حديث بئر بضاعة[١]، وشاة ميمونة[٢].

٥٥٨ ترجيح أحد القياسين على الآخر إذا تعارضا

إذا تعارض القياسان رجح أحدهما على الآخر بوجوه:

ـ منها: أن ما كان أصله أقوى على الآخر، كان أرجح منه.

ـ ومنها: تقديم القياس القطعي العلة على ما لم يكن كذلك، فإذا تعارض قياسـان، علة أحدهما ثابتـة قطعًا لثبوتهـا بالنص القطعـي، أو بالعقل، أو بالمشاهدة، وعلة الآخر ليست كذلك، قدم ذو العلة القطعية على معارضه.

ـ وكذلك يقدم ما كانت علته مقطوعًا بوجودها في الفرع على ما لم يكن كذلك.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه، وينظر: طلعة الشمس ٣١٧/٢ ـ ٣٢٠.

ـ ومنهـــا: تقديم القياس الثابتـــة علته بالظن القوي، علـــى ما ثبتت علته بدون ذلك، وكذلك يقدم ما الظن بوجود علته في الفرع أقوى على ما دونه.

ـ ومنها: تقديم ما الوصف فيه مفرد، على ما كان الوصف فيه مركبًا.

ـ ومنها: تقديم ذي العلة المنضبطة على ذي العلة المضطربة.

ـ ومنها: تقديم ذي العلة المطردة المنعكســـة على ذي العلة المطردة غير المنعكسة.

ـ وكذلك يرجح ما ثبـــت علته بالإيماء على ما ثبتت علته بالســـبر، لأن الإيماء نص، وإن لم يكن صريحًا، والســـبر مستنبط، والمنصوص عليه أقوى من المستنبط.

ـ ويرجح الثابتة علته بالسبر على ما ثبتت بالمناسبة، لتضمن السبر انتفاء المعارض[1].

❀ ❀ ❀

(١) طلعة الشمس ٣٢١/٢ ـ ٣٢٣.

أركان الأحكام

٥٥٩ الأحكام

الأحكام مرتبة على أربعة أركان؛ لأن الكلام فيه: إما في الحكم نفسه وهو الركن الأول، أو في الحاكم نفسه، وهو الركن الثاني، أو في المحكوم به، والمراد به الأشياء التي كلفنا الشرع بها: من عبادات وغيرها، وهو الركن الثالث، أو في المحكوم عليه، والمراد به المكلفون بذلك، وهو الركن الرابع[١].

٥٦٠ الركن الأول: الحكم

الحكم في اللغة: المنع والإتقان والفصل. وفي العرف: إسناد أمر إلى آخر إيجابًا أو سلبًا، وإدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها، وهو الحكم المنطقي، وفي اصطلاح أصحاب الأصول: أثر خطاب الله المتعلق بأفعال العباد بالاقتضاء، والتخيير، أو الوضع[٢].

وعرف الحكم بأنه: أثر الخطاب، والمراد به خطاب الله تعالى، والمشهور في تعريف الحكم هو: خطاب الله المتعلق بفعل المكلف بالاقتضاء، أو التخيير، أو الوضع، فالخطاب هو: توجيه الكلام نحو الغير للإفهام[٣].

---

(١) طلعة الشمس ٣٢٤/٢ ـ ٣٢٥.

(٢) طلعة الشمس ٧٦/١.

(٣) طلعة الشمس ٣٢٥/٢ ـ ٣٢٦.

٥٦١ مخاطبة الله لعباده

الخطاب إنما يرد من الله ﷻ بلغة من يخاطبه؛ لأنه مريد لإفهامه، قال الله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ ﴾ [إبراهيم: ٤]، فالقرآن نزل بلغة القوم الذين بعث فيهم رسول الله ﷺ، وهو مشتمل على ضروب من الخطاب[١].

٥٦٢ ضروب خطاب الله لعباده

من ضروب الخطاب لعباده المفسر الذي يستغني بلفظه عن بيان غيره، ومنه المجمل الذي لا يستغني عن معرفة بيانه، ومنه المحكم الذي يعرفه السامع، ومنه المتشابه الذي يفكر في تأويله العالم، ومنه ما يحتمل الوجوه التي لا يجوز القطع على شيء منها إلا بدليل يعلم من المراد منها، ومنه الإيجاب، والإلزام، ومنه الترغيب والإرشاد، ومنه الفرض، والندب، ومنه الإباحة والحصر، ومنه الكناية، والتصريح، ومنه الحقيقة، والمجاز، ومنه الخصوص، والعموم، ومنه التعريض، والإفصاح، ومنه الإطالة، والإيجاز، ومنه التكرير، والحذف، ومنه الإشارة والتلويح، ومنه التأكيد، والترديد[٢].

٥٦٣ الوضع

والمراد (بالوضع) هو: جعل الله الشيء سببًا لحكم، كالدلوك سبب لوجوب الصلاة، والنصاب سبب لوجوب الزكاة، أو جعله شرطًا، كالطهارة شرط لصحة الصلاة، أو جعله مانعًا، كالحيض مانع لصحة الصلاة، ورافع لوجوبها.

---

(١) منهج الطالبين ١/٢٠٩.

(٢) منهج الطالبين ١/٢٠٩ ـ ٢١٠.

وإنما سُمِّي هذا النوع وضعًا؛ لأن الوضع هنا بمعنى الجعل، فهو موضوع، أي: مجعول سببًا وشرطًا وعلة ومانعًا ونحو ذلك[١].

٥٦٤ التخيير

والمراد (بالتخيير): كون الشيء مخيرًا في فعله وتركه، وهو المباح، وقد يتناول المندوب والمكروه باعتبار رفع العقاب عن تارك الأول، وفاعل الثاني[٢].

٥٦٥ الإيجاب

والمراد (بالإيجاب): إلزام الفعل، وهو: الواجب، أو الترك، وهو: التحريم[٣].

٥٦٦ أقسام الحكم

ينقسم الحكم إلى: وضعي، وتكليفي[٤].

٥٦٧ الحكم الوضعي:

الحكم الوضعي: ما وضعه الشارع: علة، أو سببًا، أو شرطًا، أو علامة لشيء من الأحكام التكليفية: من الوجوب، والندب، والإباحة، والتحريم، والكراهة، وغيرها[٥].

---

(١) طلعة الشمس ٣٢٥/٢.
(٢) طلعة الشمس ٣٢٦/٢.
(٣) طلعة الشمس ٣٢٦/٢.
(٤) طلعة الشمس ٣٢٧/٢.
(٥) طلعة الشمس ٣٢٧/٢.

٥٦٨ الحكم التكليفي

الحكم التكليفي: هو ما عدا الوضعي، وهـو: التخيير والإيجاب، المراد بالتخيير: ما عدا الواجب والمحرم بالنظر إلى رفع العقاب عن تاركه، وفاعله، فيكون الحكم التكليفي خمسة أنواع:

ثم إن الحكم التكليفي قد يكون أثرًا للفعل، كالملك أثر للشراء، وإباحة الاستمتاع أثر للتزويج، ونحو ذلك.

ومن هذا النوع الأداء، وهو فعل ما فعل في وقته المقدر له شرعاً أولًا.

والإعادة، وهو: فعل ما فعل فـي وقته فعلًا ثانيًا، لخلـل وقع في الفعل الأول.

والقضـاء، وهو: فعل ما فعل بعد وقته اسـتدراكًا لما فـات من فعله في وقته.

وإنما كانت هـذه الثلاثة من هـذا النوع؛ لأنهـا أثر لأفعـال العباد في الموقتات الشرعية.

وقد يكون وصفًا للفعل، كالوجوب صفة للفعل الواجب، والتحريم صفة للفعل المحرم، وكالندبية صفة للفعل المندوب وهكذا[١].

٥٦٩ أقسام الأفعال في الشرع

أقسـام الأفعال في الشـرع خمسـة. واجب ومندوب ومبـاح ومحظور ومكروه. وزاد بعضهم الصحيح والفاسد وبيانها كالتالي[٢]:

(١) طلعة الشمس ٣٢٧/٢.

(٢) العدل والإنصاف ٢٥/١.

١ ـ الواجب

الواجب: هو الفرض وهو اللازم وهو الحتم وهو المكتوب، وحده ما كان في فعله ثواب وفي تركه عقاب.

٢ ـ المحظور

حد المحظور: ما في تركه ثواب وفي فعله عقاب.

٣ ـ المندوب

حد المندوب: ما كان في اكتسابه ثواب وليس في تركه عقاب.

٤ ـ المباح

حد المباح: ما ليس في فعله ثواب ولا في تركه عقاب.

٥ ـ المكروه

حد المكروه: ما في تركه ثواب وليس في فعله عقاب.

٦ ـ الصحيح والفاسد

أما الصحيح والفاسد فمن مواضعات الفقهاء بينهم، فما أمروا فيه بإنفاذه قالوا: صحيح، كالصلاة في الدار المغصوبة. وما أمروا فيه بإعادته قالوا: فاسد كالصلاة للحاقن[1].

٥٧٠ أولويات الأحكام التكليفية

هل يقال: واجب أوجب من واجب أو ندب آكد من ندب أو حرام أشد من حرام؟ فالكل سائغ وكونه أوجب من واجب لكونه أكثر ثوابًا أو لكونه أكثر عقابًا وليس بمستنكر وقد يكون أوجب الواجبين كالفرائض التي تدخل

(١) العدل والإنصاف ١/٢٩ ـ ٣٠.

على الفرائض كالتنجية في الصلاة وإصلاح الفساد والهرب من الآفات ودفع المضرات وقصر الصلوات للقاء العدو[١].

٥٧١ أقسام الحكم الذي يكون وصفًا للفعل

المراد بمقصوده الحكمة التي لأجلها شرع الحكم، وهي حصول مصلحة للمكلفين، أو دفع مفسدة عنهم.

وهذا المقصود يكون تارة دنيويًّا، كالمنافع الدنيوية، ودفع المفاسد الدنيوية، ويكون أخرويًّا، كجلب الثواب، ودفع العقاب[٢].

٥٧٢ أقسام الحكم باعتبار المقصود الدنيوي

ينقسم الحكم باعتبار المقصود الدنيوي إلى قسمين: صحيح وفاسد.

فأما الصحيح فهو: ما ترتب عليه ذلك المقصود، مثاله: البيع مشروع؛ لقصد حل الانتفاع، وشرع التزويج لقصد حل الاستمتاع. فإذا كان العقد في البيع والتزويج يترتب عليه ذلك الغرض المقصود، كان ذلك العقد صحيحًا، وإن لم يترتب عليه ذلك، فهو الفاسد، ويعلم ترتيبه ذلك، وعدم ترتيبه بموافقة مقتضى الأوامر، فما كان موافقًا لأوامر الشرع تاركًا لمناهيه، فهو الصحيح، وما عداه فهو الفاسد والباطل.

وحاصل ذلك: أن الصحيح من العبادات والمعاملات، هو ما وافق أمر الشرع، إذ بموافقة أمر الشرع يحصل الثواب من فعل العبادات، ويصح الانتفاع في أشياء المعاملات.

---

(١) العدل والإنصاف ٨٤/١.

(٢) طلعة الشمس ٣٢٨/٢.

والفاسد من النوعين: ما خالف أمر الشرع، أو وافق نهيه، إذ بمخالفة الشرع يفوت الثواب الأخروي، والمنافع الدنيوية، وتحصل المفسدة التي في النهي.

والباطل مرادف للفاسد عندنا وعند الشافعية، فهما بمعنى واحد.

وذهبت الحنفية إلى التفرقة بينهما، فزعموا أن الباطل: ما لا يكون مشروعًا بأصله ولا وصفه، والفاسد: ما يكون مشروعًا بأصله دون وصفه.

الأول: كبيع الملاقيح.

والثاني: كبيع الربا.

قال البدر: «وعندهم أن الربا إذا طرحت زيادته صحت عقدته، ولم يحتج إلى عقدة أخرى».

وكثير من العلماء على أن الصحة والفساد ونحوهما راجع إلى الأحكام الخمسة، فإن معنى صحة البيع إباحة الانتفاع بالمبيع[١].

٥٧٣ انقسام الحكم باعتبار المقصود الأخروي

ينقسم الحكم ـ باعتبار المقصود الأخروي ـ إلى: عزيمة، ورخصة[٢].

٥٧٤ العزيمة

أما العزيمة فهو: ما شرع ابتداء غير مبني على أعذار العباد، كوجوب التمام في الصلاة، ووجوب الصيام في رمضان، وتحريم أكل الميتة، ولحم الخنزير، ونحو ذلك[٣].

---

(١) طلعة الشمس ٣٢٨/٢ ـ ٣٣٠.

(٢) طلعة الشمس ٣٣١/٢.

(٣) طلعة الشمس ٣٣١/٢.

٥٧٥ أقسام العزيمة

تنقسم العزيمة إلى قسمين:

أحدهما: مطلوب فعله.

والآخر: مطلوب تركه.

فأما المطلوب فعله: فهو الوجوب والندب.

وأما المطلوب تركه: فهو المحرم والمكروه. وما كان خاليًا من طلب الفعل، ومن طلب الترك، فذلك مباح، ككسب المعيشة فوق الكسب اللازم، وكالأكل والنوم والشرب ونحو ذلك، فإن العبد يفعله كيف شاء ما لم ينته إلى حد يمنع الشرع فعله، وليس في فعل المباح ثواب ولا عقاب، وكذلك تركه، لكن النية معتبرة فيه، فيثاب العبد بفعل المباح إذا نوى به طاعة، كما إذا نوى بالأكل التقوي على فعل الطاعة، وبالنوم كذلك، فإنه يثاب على ذلك بسبب تلك النية.

وكذلك يعاقب على فعل المباح إن فسدت نيته فيه.

حاصل المقام: أن المباح يتحول بالنية، فيكون تارة طاعة، وأخرى معصية، لما يعرض عليه من صلاح النية وفسادها، ولذا جعل الإمام الكدمي ـ رضوان الله عليه ـ فعل العبد قسمين: طاعة ومعصية، لا يخلو من أحدهما، وليس المراد أن المباح من حيث هو مباح مأمور به مرة، ومنهي عنه أخرى، وإلا لزم أن لا يوجد مباح أصلًا.

وزعم أبو القاسم البلخي أن المباح مأمور به أيضًا؛ لأن فعل المباح ترك حرام، وترك الحرام واجب، وما لا يتم الواجب إلا به يجب كوجوبه، وإذا ثبت وجوبه، ثبت أنه مأمور به.

وأجيب: بأن الإجماع منعقد على انقسام الأحكام إلى: واجب، ومندوب، ومباح، ومحظور، ومكروه، والقول بوجوبه يبطل هذا التقسيم، وفيه مخالفة الإجماع[١].

٥٧٦ الفرق بين الواجب والمندوب

المطلوب فعله: إما أن يكون طلب فعله طلبًا جازمًا، فهو الواجب، وإما أن يكون طلبًا غير جازم فهو المندوب، والمراد بالطلب الجازم: ما لو تركه العبد لعوقب على تركه، والمراد بالطلب غير الجازم: ما لو تركه المكلف لم يعاقب على تركه، وبمعناه ما قيل: إن الواجب: ما في فعله الثواب، وفي تركه العقاب، وأن المندوب: ما في فعله الثواب، وليس في تركه عقاب[٢].

٥٧٧ الرخصة

أما الرخصة فهي: ما شرع ثانيًا، مبنيًّا على أعذار العباد، كإباحة الأكل من الميتة للمضطر، وكجواز القصر والفطر للمسافر، ونحو ذلك كثير، فهذه الأشياء ونحوها إنما شرعت شرعًا ثانيًا لأجل عذر العباد، فإباحة الأكل من الميتة للمضطر شرع بعد شرع تحريمها مبنيًا على حصول الضرر، والقصر في الصلاة شرع بعد شرع تمامها مبنيًا على عذر السفر، وكذلك فطر المسافر[٣].

٥٧٨ أقسام الرخصة

الرخصة نوعان: رخصة حقيقية، ورخصة مجازية.

---

(١) طلعة الشمس ٣٣١/٢ ـ ٣٣٣.
(٢) طلعة الشمس ٣٣٣/٢ ـ ٣٣٤.
(٣) طلعة الشمس ٣٣٠/٢ ـ ٣٣١.

ـ الرخصة الحقيقية

أما الرخصة الحقيقية فهي نوعان، أحدهما أنسب بتسمية الرخصة من الآخر.

أما النوع الأول: فكإجراء كلمة الكفر على لسان المكره وقلبه مطمئن بالإيمان، وكإفطار المكره في رمضان، وجنايته على الإحرام، وعلى إتلاف مال الغير، وسائر الحقوق المحرمة، كالدلالة على مال غيره، وكما في ترك الخائف على نفسه الأمر بالمعروف، وكما في تناول مال الغير مضطرًّا، فإن هذه الأشياء كلها محرمة، وأبيحت للمكره رخصة من الله تعالى، على شرط الضمان في إتلاف حق الغير، والجزاء في الجناية على الإحرام، ونحو ذلك، فكان إطلاق اسم الرخصة عليه حقيقة أنسب من إطلاقها على غيره.

وحكم هذا النوع: ثبوت الأجر لمن أخذ بالعزيمة فيه، وترك الرخصة، حتى مات على ذلك؛ لأنه بذل نفسه احتسابًا لإقامة دين الله تعالى، ومحافظة على أوامره.

أما النوع الثاني من الرخصة الحقيقية فنحو: إفطار المسافر في رمضان لأجل سفره.

وحكم هذا النوع: أن الأخذ بالعزيمة فيه أولى، فيندب ترك الرخصة إن لم يخف المسافر بتركها ضعفًا في قوته عن طاعة الله، والقيام بأمر الجهاد، وسائر الطاعات، فإن خاف ضعفًا عن ذلك ندب له الأخذ بالرخصة، لأجل القيام بتلك الطاعات.

وإن خاف ـ بترك الرخصة ـ الضرر على نفسه، وجب عليه الأخذ بها، لوجوب دفع الضرر عن النفس ما أمكن[1].

(١) طلعة الشمس ٣٤٧/٢ ـ ٣٤٨.

ـ الرخصة المجازية

أما الرخصة المجازية فهي نوعان أيضًا: أحدهما أتم في المجازية من الآخر، لبعده من حقيقة الرخصة، وهو: ما حط عنا من الأثقال المشروعة على من قبلنا، كاشتراط قتل نفس التائب في صحة توبته، كما دل عليه قوله تعالى: ﴿فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] فإنه رفع عنا هذا الحكم المشروع على من قبلنا، ولم يشترط علينا ذلك، فكان رفعه بالنسبة إلينا رخصة.

وكذلك: ما رفع عنا من جميع التكاليف الشاقة المشروعة على من قبلنا، كتعين القصاص من العمد والخطأ، وقطع الأعضاء الخاطئة، وقطع موضع النجاسة، ونحو ذلك مما كانت في الشرائع السالفة.

أما النوع الثاني من نوعي الرخصة المجازية فهو: ما يكون فعله مشروعًا لنا في بعض المواضع دون بعض، كقصر الصلاة: مشروع لنا في السفر، غير مشروع في الحضر، وكالأكل من الميتة والدم ولحم الخنزير، مشروع لنا في حال الضرر؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩] غير مشروع في حال السعة؛ لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣].

وحكم هذا النوع: وجوب الأخذ بالرخصة في الموضع المشروع فيه الرخصة، وهو حال الاضطرار في الأكل من الميتة، ووقت السفر في قصر الصلاة، حتى لو أنه ترك الأكل من الميتة وهو مضطر إليها حتى مات جوعًا، كان هالكًا عند الله تعالى، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] وهذا قاتل لنفسه، حيث وجد إلى إحيائها سبيلًا مباحًا فلم يحيها، وفي غير وقت الرخصة، فالواجب الأخذ بالعزيمة، وهو تمام الصلاة في الحضر، واجتناب الميتة في السعة[1].

---

(١) طلعة الشمس ٣٤٩/٢ ـ ٣٥١.

٥٧٩ مفهوم الرخصة عند الفقهاء

بعض الفقهاء يطلقون اسم الرخصة على أسهل القولين في المسائل الاجتهادية، نظرًا منهم إلى سعته ويسره، بالنظر إلى مقابله. فإطلاق اسم الرخصة على ذلك مجاز عرفي.

وحكمه: وجوب الأخذ به فيما إذا رأى المجتهد أنه الصواب دون مقابله وجواز الأخذ به للمقلد الذي لا علم له بترجيح الأدلة، وتصحيح الأقوال[1].

٥٨٠ أقسام المندوب

أما أقسام المندوب فهي: أنه ينقسم إلى سُنَّة، ونفل:

ـ فأما السُّنَّة فهي: ما كان من المندوبات طريقة مسلوكة، سلكها الرسول ﷺ أو غيره ممن هو علم في الدين.

ـ وأما النفل فهو: ما لم يكن مواظبًا عليه من الطاعات، ويسمى تطوعًا ومستحبًّا أيضًا.

وفرَّق القاضي الحسين وغيره من الشافعية بين التطوع والمستحب.

قالوا: هذا الفعل إن واظب عليه النبي ﷺ، فهو السُّنَّة، أو لم يواظب عليه، كأن فعله مرة أو مرتين، فهو المستحب، أو لم يفعله، وهو: ما ينشئه الإنسان باختياره من الأوراد، فهو التطوع، والخلاف لفظي.

وتنقسم السُّنَّة إلى: مؤكدة، وغير مؤكدة، وغير المؤكدة كصلاة الضحى، والسواك، ونحوهما.

ولكل واحد من النوعين حكم.

---

(١) طلعة الشمس ٣٥١/٢ ـ ٣٥٢.

فأما حكم المؤكدة فهو: أن تاركها ملوم على تركها تلويمًا، ولا يبلغ به عقابًا، وهو خسيس المنزلة عند المسلمين، لا يتولونه على ذلك، إن لم تكن سبقت له ولاية معهم، ولا يبرؤون منه بنفس ذلك الترك.

وأما حكم غير المؤكدة فهو: أن تاركها لا يلام، ولا يكون خسيس المنزلة عند المسلمين، لكنه يكون تاركًا للفضل عند الله (تعالى)، فإن فاعلها يحوز الثواب من الله (جل وعلا).

هذا كله ما لم يكن الترك رغبة عن الخير، فإن كان رغبة عن الخير فهو خسيس المنزلة في جميع الأحوال[١].

٥٨١ حكم المندوب

المندوب إليه مأمور به خلافًا للشافعي، لكونه طاعة الله ﷻ وعبادة، ووقوع الثواب عليه والحسن والخير والمدح، والفرق بينه وبين الواجب وجوب الثواب وسقوط العقاب، وهما في الواجب جميعًا[٢].

٥٨٢ أقسام الواجب

للواجبات تقسيمات:

منها: ما يكون باعتبار دليله، ومنها: ما يكون باعتبار حصوله من المكلف، ومنها: ما يكون باعتبار المأمور به.

فأما التقسيم الأول ـ وهو: ما يكون باعتبار دليله ـ فهو: أن الواجب بهذا الاعتبار ينقسم إلى: مقطوع به، كوجوب الصلوات الخمس، وصوم رمضان.

---

(١) طلعة الشمس ٣٣٤/٢ ـ ٣٣٥.

(٢) العدل والإنصاف ٥٤/١.

وإلى غير مقطوع به، كوجوب الوتر ونحوه، وإنما كان الأول مقطوعًا به؛ لأن دليل وجوبه قطعي، بخلاف الثاني، ولكل واحد من النوعين حكم[١].

٥٨٣ حكم الواجب القطعي

حكم الواجب القطعي: أنه واجب الفعل، وتاركه فاسق إن كان في تركه غير مستحل، ومشرك إن كان مستحلًّا لتركه، أو كان تركه استخفافًا.

ووجه ذلك: أن المستحل لترك الواجب القطعي من غير تأويل مشرك؛ لأن في استحلاله ذلك ردًّا للنص المتواتر، وأن الاستخفاف بالأحكام الشرعية مصادمة للنصوص، وإعراض عن الانقياد واستحقار لما عظم الله تعالى[٢].

٥٨٤ حكم الواجب الظني

حكم الواجب الظني: أنه يجب فعله، لكن التارك له لا يحكم بفسقه، فإن كان تركه مستحلًّا لتركه بدليل عنده، وكان من أهل النظر والاستدلال، فهو مصوب لذلك؛ لأنه من المسائل الاجتهادية، وإن كان غير مستدل لكن مقلد لمستدل، فحكمه حكم من قلده.

وإن كان غير ذلك فإنه ينظر في حاله ومقاصده، ولا يفسق بذلك، إلا إذا ظهرت منه المعاندة والمكابرة لما يوجب الشرع الانقياد له، كحكم الحاكم عليه بذلك، فإنه لا يسعه خلافه[٣].

---

(١) طلعة الشمس ٣٣٦/٢.

(٢) طلعة الشمس ٣٣٦/٢.

(٣) طلعة الشمس ٣٣٦/٢ ـ ٣٣٧.

٥٨٥ الواجب والفرض

يُسمَّى كل واحد من الواجب القطعي والواجب الظني فرضًا. فالواجب والفرض عندنا وعند الشافعية مترادفان عرفًا.

وذهبت الحنفية وبعض أصحابنا إلى التفرقة بينهما، فخصوا الفرض بالواجب القطعي، وخصوا الواجب بالواجب الظني، وهو خلاف لفظي لا ثمرة له، ولا بأس به[١].

٥٨٦ تقسيم الواجب باعتبار حصوله

ينقسم الواجب ـ بالنظر إلى حصوله ـ إلى قسمين:

فرض كفاية، وفرض عين؛ إما أن يطلب حصوله في الجملة من غير أن يلزم كل واحد بعينه. وإما أن يطلب حصوله من كل واحد بعينه.

فالأول: فرض كفاية.

والثاني: فرض عين، ولكل من القسمين حكم[٢].

٥٨٧ حكم فرض الكفاية

أما حكم فرض الكفاية فهو: أنه يلزم جميع المخاطبين، فإذا فعله بعضهم ينحط عن الجميع، ولهذا سُمِّي فرض كفاية؛ لأن فعل البعض له يكفي عن الباقين، وذلك كصلاة العيدين وصلاة الميت، وجهازه ودفنه، والجهاد وأمثالها.

وقيل: إن فرض الكفاية لا يلزم جميع المكلفين، وإنما يلزم بعضهم.

---

(١) طلعة الشمس ٣٣٧/٢.

(٢) طلعة الشمس ٣٣٧/٢ ـ ٣٣٨.

ولعل القائل بذلك نظر إلى الاكتفاء في أدائه بفعل البعض.

قال البدر: وليس بشـــيء، يعني أن القول بأن فـــرض الكفاية فرض على البعض ليس بشيء؛ لأن الجميع إذا تركوه يكفرون، ولولا لزومه على الجميع لما فسقوا كلهم بتركه.

وثمرة الخـــلاف: تظهر فيمـــا إذا كان أهل مصر قد وجـــب عليهم فرض كفاية، هل عليهم أن يؤدوه، حتى يعلمـــوا أن بعضهم قد أداه، أم ليس عليهم ذلك حتى يعلموا أنه لم يؤدوا؟

الصحيح: أنه عليهم المحافظة على أداء فروضهم، حتى يصح انحطاطها عنهم، وإلا لزم تعطيل الفرائض، وإهمال اللوازم.

ومن أحكامه: أن من أنكره يكون ـ بإنكاره ـ مشركًا، إذا كان ثبوت ذلك الفرض قطعيًّا[١].

٥٨٨ حكم فرض العين

أما فرض العين ـ وهو: ما طلب حصوله من كل واحد، بعينه، كالصلوات الخمس، وصيام رمضان ـ فإنه يلزم كل واحد أن يؤديه كما طلب منه، وليس يصح الاجتزاء فيه بفعل غيره[٢].

٥٨٩ تقسيمات الواجب بالنظر للمأمور به

ينقســـم الواجب ـ بالنظر إلى المأمور به ـ إلى: واجب معين، وإلى غير معين:

(١) طلعة الشمس ٣٣٨/٢ ـ ٣٣٩.
(٢) طلعة الشمس ٣٣٩/٢.

ـ واجب معين:

أما الواجب المعين، فهو: ما تعلق بواحد فقط، وهو أكثر الواجبات، كوجوب الوضوء والغسل، والصلاة، ونحو ذلك، مما يكون المأمور به واحدًا مخصوصًا[١].

ـ واجب غير معين:

أما الواجب الغير المعين، فهو: أن يكون المأمور به واحدًا من أشياء خير العبد في فعل أيها شاء، كخصال الكفارات، فإن ربنا ـ تعالى ـ قد أمرنا بفعل واحد من: الإطعام، والكسوة، والعتق، وخيرنا في فعل أيها شئنا، وحرم علينا ترك جميعها، فعلمنا أن الواجب منها واحد غير معين.

ومن ذلك: تزويج أحد الأكفاء الخاطبين إذا كانوا عشرة مثلًا، فإنه قد أمر الولي بتزويج واحد منهم، وهو المخير فيهم، فأيا زوج أجزأه.

فالواجب من هذه الأشياء واحد غير معين.

وقالت المعتزلة: الجميع واجب، ويسقط بالواحد.

وقال بعض: الواجب واحد معين عند الله تعالى، وهو ما يفعله العبد فيختلف بالنسبة إلى المكلف.

وقال بعض: الواجب واحد معين لا يختلف، لكنه يسقط به وبالآخر.

وحجتنا على أن الواجب واحد غير معين: إجماع الأمة على وجوب تزويج أحد الأكفاء الخاطبين على التخيير، ولو كان الجميع واجبًا، وجب تزويج الجميع، ولو كان معينًا لم يجز تزويج غيره، والتعيين نقيض التخيير. والغرض أنه مخير، فبطل التعيين[٢].

---

(١) طلعة الشمس ٣٣٩/٢.

(٢) طلعة الشمس ٣٣٩/١ ـ ٣٤١.

٥٩٠ المحرم والمكروه

المطلوب تركه: إما أن يكون طلب تركــه طلبًا جازمًا، وإما أن يكون غير جازم.

فإن طلب تركه طلبًــا جازمًا فهو: الحرام، كأكل الميتــة، ولحم الخنزير، والدم، وأمثالها. وبمعناه ما قيل: إن الحرام: ما فــي فعله العقاب، وفي تركه الثواب.

وإن طلــب تركه طلبًا غيــر جازم، فهــو: المكروه. وبمعنــاه ما قيل: إن المكروه: ما في تركه الثواب، وليس في فعله عقاب[1].

٥٩١ أقسام المكروه

كما أن المندوب ينقسم إلى: سُنَّة ومستحب، كذلك المكروه، ينقسم إلى:

ما كانت كراهيته شــديدة، وهو ما ورد في النهي عنه دليل خاص كالنهي عن أكل لحوم السباع وذوات المخالب من الطيور.

وإلى: ما كان مكروهًا كراهية خفيفة، وسماه ابن السبكي، خلاف الأولى، وهو ما لم يرد نص في النهي عنه ـ بعينه ـ، لكن علم من أدلة أخر أنه مكروه في الشرع. قال بعضهم: كترك المندوبات؛ لأن ترك المندوبات مكروه.

ويطلق المكروه على الحرام أيضًا.

وقسم الحنفية الحرام إلى: حرام، ومكروه كراهة تحريم، وجعلوا الحرام اســمًا لما حرم بالدليــل القاطع. والمكــروه كراهة التحريم اســمًا لما ثبت تحريمه بدليل ظني.

---

(١) طلعة الشمس ٣٤٢/٢.

فالحرام عندهم مقابل للفرض، والمكروه كراهة تحريم مقابل للواجب[١].

٥٩٢ بيان صحة التحريم لواحد غير معين

اختلف علماء الأصول في جواز أن يحرم واحد غير معين من أشياء متعددة، ويكون المكلف مخيرًا في ترك أيها شاء، وهي: مسألة النهي عن واحد لا بعينه، فمنعها معظم المعتزلة: ثم اختلفوا في وجه المنع:

فمنهم من ذهب إلى أن المنع من ذلك من قبيل اللغة، واحتجوا عليه بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] حيث كان النهي في الآية عن الجميع.

ومنهم من منعه من جهة العقل؛ لأن النهي إذا تعلق بشيء اقتضى قبحه، فإذا تعلق بأحد الشيئين، لا بعينه، قدر تقبيح كل واحد منهما على حياله، فيتصف كل واحد منهما بما يتصف به الآخر، فيلزم تقبيحهما معًا[٢].

٥٩٣ ما لا يصح فيه التخيير

لا يصح التخيير بين فعلين، أحدهما: مطلوب، والآخر: غير مطلوب، فلا يخير بين واجب ومباح، وهكذا؛ لأنه إذا خير بينهما سقطت حرمة الحرام، وصار مباحًا، وكذلك يسقط إيجاب الواجب، فلا يكون واجبًا.

وكذلك أيضًا: لا يصح التخيير بين الواجب والمندوب، ولا بين المحرم والمكروه، إذ بالتخيير بينهما يسقط تحريم الحرام، وإلزام الواجب، فلا يصح التخيير بينهما[٣].

---

(١) طلعة الشمس ٣٤٢/٢ ـ ٣٤٣.

(٢) طلعة الشمس ٣٤٤/٢.

(٣) طلعة الشمس ٣٤٥/٢ ـ ٣٤٦.

٥٩٤ أمر الله تعالى وعلاقته بالثواب والعقاب

لا يصح في العقل أن يكلف الله العباد ولا مثوبة ولا عقوبة؛ لأنه لا تكليف عند عدم الثواب والعقاب.

بيان ذلك: أنه إذا أمر أن يطاع، ونهى أن يعصى، ولم يكن ثواب للطائع، ولا عقاب للعاصي، فالطائع والعاصي سواء.

ولا يوجب العقل أن يكون الثواب والعقاب هما الجنة والنار، بل يجوز أن يكون غيرهما، لكن الشرع عين ذلك.

ويصح في العقل أن يجعل ثواب الطائع ترك العقوبة، وعقوبة العاصي حرمان الأجر، ويصح في العقل دوام التكليف لو لم يرد الشرع بعدم دوامه[١].

٥٩٥ الحكم الوضعي

المراد به: ما وضعه الشارع: علة، أو سببًا، أو شرطًا، أو علامة لشيء من الأحكام التكليفية: من الوجوب، والندب، والإباحة، والتحريم، والكراهة، وغيرها، فأثر الخطاب إن كان حكمًا تكليفيًّا، كـ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [البقرة: ٤٣]، سُمِّي في اصطلاحهم بالحكم التكليفي.

وإن كان ثبوت وصف علة لحكم، أو سبباً له، أو شرطًا لوجوده، أو علامة عليه، سُمِّي بالحكم الوضعي[٢].

---

(١) طلعة الشمس ٣٤٦/٢.

(٢) طلعة الشمس ٣٥٢/٢.

٥٩٦ أقسام الحكم الوضعي

أقسام الحكم الوضعي خمسة: الركنية، والعلية، والسببية، والشرطية، وكون ذلك الشيء علامة[١].

٥٩٧ الركن

عُرِّف الركن بأنه: ما يتقوم به الشيء، بمعنى: أنه يدخل في قوامه، وينهدم ذلك الشيء بانتفائه، وذلك كالإقرار بالشهادتين، فإنه ركن لتمام الإيمان عند جمهور أصحابنا الإباضيَّة.

وقيل: هو شرط لتمامه، وكتكبيرة الإحرام في الصلاة المشروعة، وكركعة من الصلوات الخمس، ونحو ذلك. فإن هذه الأشياء أركان لا يقوم ذلك الشيء المشروع إلا بها، فلا إيمان لمن أبى من التشهد بالشهادتين، ولا صلاة لمن لم يكبر تكبيرة الإحرام، وهكذا[٢].

٥٩٨ الفرق بين العلة والسبب

فرق بعضهم بين العلة والسبب بثلاثة وجوه:

الوجه الأول: أن العلة تختص بمحال الحكم أينما أتت، ألا ترى أن الزنا لما كان علة في الجلد، كان حاصلًا في محل الجلد؟ وكذلك القتل في القصاص، ونظائر ذلك كثيرة، ولا يلزم ذلك في السبب. ألا ترى أن وقت الصلاة ليس حاصلًا في محل الصلاة، وكذلك وقت الزكاة؟

الوجه الثاني: أن العلة لا تستلزم التكرار والاستمرار، كالقتل والزنا، بخلاف السبب، فإنه يستلزم ذلك، كالدلوك لوجوب الصلاة.

---

(١) طلعة الشمس ٣٥٣/٢.

(٢) طلعة الشمس ٣٥٣/٢.

الوجه الثالث: أن العلة لا يشترك فيها إلا ويشترك في الحكم عند من منع تخصيصها، ألا ترى أن قاتل العمد العدواني إذا اشترك فيه جماعة اشتركوا في الحكم، وهو وجوب القصاص، وكذلك ما أشبهه، بخلاف السبب، فقد يشترك فيه من لا يشترك في حكمه؛ ألا ترى أن دخول وقت الصلاة لا يقتضي وجوبها على كل مكلف.

وللأصوليين في السبب اصطلاحان، أحدهما: أخص، والآخر: أعم. أما الاصطلاح الأعم، فإن السبب يطلق عندهم على جميع الأحكام الوضعية: من العلة، والسبب الأخص، والشرط، والعلامة، فكل واحد منهما يُسمَّى سببًا باعتبار[1].

٥٩٩ تعريف السبب

عرِّف السبب بأنه: الوصف الموصل إلى الحكم بواسطة غيره، كالأمر بالسرقة، موصل إليها بواسطة فعل المأمور، وكالأمر بقطع الطريق، وكالدلالة على حصن العدو، فإن هذه الأشياء أوصاف موصلة إلى الحكم بواسطة فعل المأمور والمدلول، وتلك الواسطة هي علة الحكم.

ثم إن السبب قد يضم إليه الحكم في موضع، وقد لا يضم إليه في موضع آخر، بخلاف العلة، فإنها لا تكون إلا وحكمها مضموم إليها، حتى لو فارقها لم تكن علة أصلًا[2].

٦٠٠ أنواع السبب

السبب نوعان: نوع لا يضم إليه الحكم، وهو: السبب الحقيقي عندهم، وذلك كنقب الدار، فإن ناقبه لا يضمن إلا قيمة النقب، حتى لو جاء اللص،

(١) طلعة الشمس ٣٥٤/٢ ـ ٣٥٥.
(٢) طلعة الشمس ٣٥٤/٢ ـ ٣٥٥.

فدخل من ذلك النقب، فحاز ما في البيت، وذهب به، لا يضمن الناقب لما أخذ اللص، بل ضمان ذلك على اللص نفسه، وعلى الناقب قيمة قص الجدار، أي: نقبه.

وكذلك، لا يضمن من أمر بالغًا بالسرقة، أو قطع طريق، ما لم يكن للآمر سلطانًا على المأمور، بل ضمان ذلك على فاعله.

وكذلك، لا يشارك الدال على حصن العدو الجند في الغنيمة ما لم يكن معهم، وهكذا فيما أشبه ذلك.

وأما النوع الذي يضم إليه الحكم ـ ويُسمَّى سببًا مجازيًّا ـ فهو نحو حفر البئر في ملك الغير تعديًا، فإن حافره كذلك يضمن ما أتلفه البئر، فلو وقع حيوان أو آدمي مثلًا في البئر، كان الحافر ضامنًا له فحفر البئر سبب لتلاف التالف فيه، لكن بواسطة الوقوع، فالوقوع في البئر هو علة التلاف، وحفر البئر سبب لذلك.

وقد ضم الحكم في هذه الصورة إلى السبب لكونه مشابهًا للعلة في التأثير، وكذلك قيادة الدابة وسوقها، وقطع حبل القنديل، ونحو ذلك، فإن هذه الأشياء أسباب، لكنها مشابهة للعلل، فيضم إليها الحكم، كالعلل، فيضمن قائد الدابة وسائقها ما أتلفته الدابة بمقدمها، لكون سوقه وقيادته بمنزلة الباعث لها على إتلاف ما أتلفته[١].

٦٠١ تعريف الشرط

عرِّف الشرط بأنه: هو الذي يتوقف عليه وجود الحكم، وينتفي الحكم بانتفائه، كالوضوء شرط لصحة الصلاة، فإذا لم يوجد الوضوء لم توجد صحة الصلاة[٢].

(١) طلعة الشمس ٢/٣٥٦ ـ ٣٥٧.

(٢) طلعة الشمس ٢/٣٥٨.

٦٠٢ الفرق بين العلة والشرط من وجوه

الوجه الأول: أن كل ما يترتب حصوله على حصول الشـرط يترتب على العلة، كالرجم، فإنه كل ما ترتب على الإحصان فهو مترتب على العلة، وهي الزنا، ولا يجب عكس ذلك، وهو: كون ما ترتب على العلة يجب ترتبه على الشـرط، بل يصح في بعض أحكامها أن لا تترتب عليـه كالجلد، فإنه وقف على الزنا، ولم يقف على الشرط.

الوجه الثاني: أن العلة باعثة على الحكم مناسـبة لـه، كالزنا فإنه باعث على الحد ومناسب له، لكونه عقوبة.

وكذلك القتل: باعث للقصاص ومناسب له؛ لأنه عقوبة، بخلاف الشرط، فإنه قد يكون غير باعث على الحكم، ولا مناسب له[١].

٦٠٣ الفرق بين الشرط والسبب

والفرق بين الشرط والسبب: أن الشرط ـ في غالب حاله ـ يضاهي العلل في مناسـبة الحكم: كالعقل، والبلوغ، والرضا، فإنها شـرط في صحة البيع، وفيها مناسبة لذلك، والسبب قلما يثبت فيه ذلك.

والشرط يختص بمحل الحكم، كالإحصان، فإنه حاصل في محل الحكم وهو الرجم، بخلاف السبب، فإنه ـ في الأغلب ـ خارج عن محل الحكم[٢].

٦٠٤ العلامة

العلامة: هي الوصف الكاشـف عن الحكم من غير نظر إلى تعلق وجود ووجوب. وقد تكون علامـة خالصة، كالتكبير علامة دالـة على الانتقال في الصلاة من حال إلى حال.

---

(١) طلعة الشمس ٢/٣٥٨ ـ ٣٥٩.

(٢) طلعة الشمس ٢/٣٥٩.

وقد تكون علامة بمعنى الشـرط: كالإحصان للرجـم، وكولادة المولود علامة للحوقه في النسب بمن ولد على فراشه.

وقد تكـون علامة بمعنى العلة، كمـا في العلل الشـرعية، فإنها أمارات تعرف بها الأحكام الشـرعية، فبين العلامة والعلة الشرعية عموم وخصوص من وجه، وذلك أن بعض العلامات علل، وبعضها ليس بعلل، وبعض العلل علامات، وبعضها ليس كذلك[1].

٦٠٥ الركن الثاني: الحاكم

بيان من أثبت على المكلف الأحكام التي يثاب على فعلها ويعاقب على تركها، من وجوب وتحريم وغيرهما.

اختلفت الأمة في الحاكم بحسـن الشـيء وقبحه، فذهبـت المعتزلة إلى أن الحاكم بذلك هو العقل، وأن الشـرع إمـا مؤكد لحكم العقـل، كوجوب الإيمان وحرمة الكفر، وإما مبين لما خفي على العقل كوظائف العبادات، وضبطوا الأحكام الخمسـة على وفق مقتضى العقل، فقالـوا: إن الشـيء إذا كان مصلحة فقط فهو: واجب، وإن كان مفسدة فقط فهو: محرم، وإن رجحت المصلحة فيه على المفسدة فهو: مندوب، وإن رجحت المفسدة فهو مكروه، وإن تساوى فيه الأمران فهو: مباح.

وذهب جمهـور أصحابنا والأشـعرية إلى أن الحاكم بذلك هو الشـرع، والعقل آلة لفهم الخطاب، وقد يتضح له الخطأ والصواب، فلا حسن عندهم إلا ما حسنه الشرع، ولا قبح إلا ما قبحه الشرع.

وبيان ذلك: أن الحسـن والقبح المتنازع فيهما في هذا الباب هو بمعنى: ثبوت المدح واسـتحقاق الثواب لفاعل الحسـن، وثبوت الذم واسـتحقاق

(١) طلعة الشمس ٢/٣٥٩ ـ ٣٦٠.

العقاب لفاعل القبيح، وليس للعقل توصل إلى إثبات هذا الحكم، وإن بلغ في الكمال مبلغًا عظيمًا، فإن غاية ما يصل إليه العقل: إدراك حسن الحسن، وقبح القبيح، وإدراكهما أمر غير الحكم بهما، فإن معرفة الشيء غير الحكم به، فإنه ـ وإن أدرك أن هذا حسن، وهذا قبيح مثلًا ـ فإدراكه ذلك ليس هو عين الحكم به، بل غيره، إذ المراد بالحكم به إثباته إثباتًا يترتب عليه الثواب والعقاب، وهذا أمر لا يدرك إلا من الشارع[1].

٦٠٦ الاحتجاج الإلزامي لثبوت الحكم للعقل

احتجت المعتزلة على ثبوت الحكم للعقل من طريق الإلزام بوجهين:

الوجه الأول: قالوا: لو لم يكن الحاكم العقل للزم إفحام الرسل.

بيان ذلك أنه لو قال الرسول لأحد من الناس: انظر في معجزتي حتى تعرف صدقي، فلو لم يكن العقل حاكمًا عليه بالنظر في المعجزة، لكان له أن يقول: لا أنظر في معجزتك حتى يجب علي النظر فيها، ولا يجب علي ذلك حتى أعرف صدقك.

وجوابه: أن ما ذكر من قول المفحم شرط لحصول العلم، لا شرط لثبوت الحكم، أي: فالنظر في معجزة الرسول إنما هو شرط لحصول العلم برسالته، لا لثبوت حكمه على من أرسل إليهم، فإن حكمه يثبت عليهم بظهور المعجزة على يديه، سواء نظروا فيها أو لم ينظروا، ولولا ذلك للزم عذر من لم ينظر في معجزة الرسل إعراضًا عنهم أو عنادًا لهم، وهو باطل إجماعًا.

الوجه الثاني: قالوا: لو لم يكن العقل حاكمًا للزم تجويز ما كان ممتنعًا من صفات الله تعالى، فيلزم المحال، كتجويز الكذب والجهل، وصفات

(١) طلعة الشمس ٢/٣٦٠ ـ ٣٦٢.

العجز، وكإظهار المعجزة على يد الكاذب، وغيـر ذلك من المحالات وهذا باطل قطعًا.

وجوابه: أن هذا المذكـور ليس هو الحكم الذي نمنعـه، وإنما نمنع أن يكون العقل حاكمًا حكمًا يترتب عليه ثبوت الثواب والعقاب، أما ما ذكر من الإلزام فنقطع أنه ممنوع بالعقل. ونحن نجعل للعقل أحكامًا نبرهن بها الحق، لكنها غير الأحكام الشـرعية، وكذلك نجعله مدركًا لحسـن الحسن، وقبح القبيح، لكن ليس هذا كله بالحكم المتنازع فيه، فإن الحكم المتنازع فيه هو: ما يترتب عليه ثبوت الثواب والعقاب، وليس هـذا كذلك، فالواجب العقلي هو: ما لا يتصور في الذهن عدمه، كوجوده تعالى وثبوت كمالاته، والممتنع العقلي هـو: ما لا يتصور في الذهن وجـوده، كوجود شـريك عنده تعالى، وصفات النقص، فإن جميع ذلك محال في حقه[١].

٦٠٧ الجائز العقلي

الجائـز العقلـي هـو: ما يتصور فـي الذهن وجـوده وعدمـه، كإيجاد المخلوقات، وإعدامها، فالأحكام العقلية ثابتة لو لم يرد بها شرع إجماعًا.

والنزاع بيننـا في ثبوت الأحكام الشـرعية بالعقل، فنحـن لا نثبتها به، والمعتزلة يثبتونها به، ويجعلونه حاكمًا بها، ويجعلون الشرع مؤكدًا ومبينًا.

وقد ذهب بعض أصحابنا إلى ثبوت الحكم الشرعي في بعض المواضع بالعقل، وذلك عند عدم ورود الشرع، أما عند ورود الشرع، فلا حكم عندهم لغيره[٢].

---

(١) طلعة الشمس ٢/٣٦٤ ـ ٣٦٥.

(٢) طلعة الشمس ٢/٣٦٥.

٦٠٨ هل العقل حاكم بالحسن والقبح الشرعيين

لو ثبت أن العقل حاكم بالحسن والقبح الشرعيين، لكان حكمه لازمًا على كل حال؛ لأن شأن حكم العقل: أن لا ينتقل من حال إلى حال، بل يلزم حالة واحدة لا يصح انفكاكه عنها، ونحن نرى الحسن والقبح الشرعيين ينتقلان باختلاف الأحوال، فقد يكون الحسن قبيحًا في بعض الصور، كما في الصدق المؤدي إلى قتل نبي أو أذاه، أو نحو ذلك، فإن الصدق حسن، لكنه في هذه الحال صار قبيحًا لتولد الضرر منه، وكما في الكذب المنقذ لنبي أو مؤمن، أو نحو ذلك، فإن الكذب قبيح، لكنه صار في هذه الحالة حسنًا، فلو كان الحسن والقبح عقليين، لما انتقل حكمهما من حال إلى حال، وللزم حالة واحدة، كما هو شأن الأحكام العقلية[١].

٦٠٩ الركن الثالث: المحكوم به وأنواعه

المراد به: ما يتعلق به خطاب الشارع، وهو أنواع:

ينقسم المحكوم به إلى ثلاثة أنواع؛ لأنه: إما أن يكون حقًّا لله فقط كالعبادات، أصولًا وفروعًا، وكالأموال الموقوفة للصلاح العام، فإنها حق لله أيضًا أضيفت إليه تعالى، لعظم خطرها وعموم نفعها، لا أنه منتفع بها ﷻ.

وإما أن يكون حقًّا للعباد فقط، كتحريم مال الغير، ومثل ملك الرقبة، وملك المتعة وضمان المغصوب، ونحو ذلك.

وإما أن يكون مشتركًا بينهما، كحد القذف، والقصاص من المجرم الجاني، فإن في كل واحد من حد القذف، والقصاص حقًّا لله، وحقًّا لعباده[٢].

---

(١) طلعة الشمس ٣٦٧/٢.

(٢) طلعة الشمس ٣٦٨/٢.

٦١٠ أنواع حقوق الله تعالى

حق الله على أنواع:

ـ منها: ما يكون من جهة الاعتقاد، وهو: الإيمان بالله، وبرسوله، وملائكته، وكتبه ورسله، واليوم الآخر.

ـ ومنها: فروع العبادات، وهي: الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والجهاد، ووظائفها، وإنما سميت هذه العبادات فروعًا لأن صحتها مبنية على حصول الإيمان، فلا صلاة لمن لا إيمان له، وهكذا البواقي، فكان الإيمان أصلًا لها.

ـ ومنها: عبادة فيها مؤونة: كصاع الفطر، فإن جهات العبادة فيها كثيرة مثل: تسميتها صدقة، وكونها طهارة للصائم، واشتراط النية في أدائها، ونحو ذلك.

ـ ومنها: مؤونة فيها عبادة، كما في العشر، والمراد به: زكاة أرض المسلم، ولكونه عبادة لا يؤخذ ابتداء من الذمي.

ـ ومنها: مؤونة فيها عقوبة كالخراج، والمراد به: ما يؤخذ من أهل الذمة، من الجزية وغيرها مما يصطلحون عليه مع المسلمين.

ـ ومنها: حقوق دائرة بين العبادة والعقوبة، وهي الكفافير (الكفارات)، فإن في أدائها معنى العبادة.

ـ ومنها: حق قائم بنفسه، أي: ثابت بذاته من غير أن يتعلق بذمة عبد يؤديه بطريق الطاعة، كخمس الغنائم والمعادن، فإن الجهاد حق الله تعالى إعزازًا لدينه، وإعلاء لكلمته، فالمصاب به كله حق الله تعالى، إلا أنه جعل أربعة أخماسه للغانمين امتنانًا، واستبقى الخمس حقًّا له، لزمنا أداؤه طاعة، وكذا المعادن.

ـ ومنها: ما هو محض عقوبة، وهو نوعان: كامل وناقص، فالكامل منه: ما وقع فيه نفس الجاني، كحد قاطع الطريق، وحد الزاني والسارق وشارب الخمر، فإن هذه الحدود كلها حقوق الله تعالى، وهي محض عقوبة للجاني، ولكونها حقًّا خالصًا لله تعالى لا تسقط بالعفو عنها من العباد.

أما النوع الناقص فهو: ما حل في مال الجاني دون بدنه، كحرمان القاتل الميراث، فإن حرمانه حق لله تعالى فلا يصح لأحد توريثه. ولكونه بمنزلة الغرم، صار عقوبة للجاني، ورادعًا من تعجل الميراث بالقتل[1].

٦١١ الركن الرابع: محكوم عليه، وهو المكلف

شروط من يجب عليه الحكم:

يجب الحكم الشرعي على المكلف، وهو: من وجدت فيه صفة التكليف، وهي: كمال قوته في بدنه وعقله.

أما كمال قوته في عقله فهو: بلوغ العقل مبلغ العقول الكاملة، وأما كمال قوته في بدنه فهي: تمام صحته.

وهذه الحالة ـ التي هي كمال العقل والبدن ـ هي التي تعرف عند الأصوليين بالأهلية. فمن اجتمعا فيه كان أهلًا للتكليف، ومن نقص عنه شيء منها سقط عنه من أعباء التكليف ما يناسب ذلك الناقص، كما شرع في أحكام الأعذار، كالسفر والمرض وغيرهما، حتى لو فقد العقل رأسًا، رفع عنه التكليف رأسًا.

ولما كان في قوة عقل المكلف خفاء لا يدرك حد كمالها، جعل الشارع البلوغ علامة كاشفة عن ذلك، فمن بلغ الحلم منا عرفنا أنه قد كمل عقله

(١) طلعة الشمس ٣٦٩/٢ ـ ٣٧٤.

الكامل الذي علق الشارع عليه الحكم، إلا إذا ظهر لنا منه خلاف ذلك، فنعطيه حكم ما ظهر من حاله.

فصحة الجسم والعقل شرطان لوجود التكليف، والبلوغ علامة على كمال عقله، ثم إنه في البلوغ نفسه خفاء، فنصب له العلامات الظاهرة، كإنبات الشعر، والاستحلام، والحيض، وتكعب الثديين في المرأة، ونحو ذلك مما هو مذكور في فن الفقه[1].

٦١٢ أحكام الصبي قبل بلوغه

الصبي قبل بلوغه يعطى أحكامًا هو لها أهل، منها: ما يكون له وهو في بطن أمه، وذلك أن الوصية ثابتة له، ويثبت له نسبه ويثبت له الميراث، فيوقف له المال حتى يعلم أنه ذكر أم أنثى، ثم يقسم بعد ذلك.

ولا يجب عليه شيء ما دام في بطنها، حتى إذا انفصل من بطنها توجهت إليه أحكام أخر، منها فطرة الأبدان، وزكاة المال، وما يضطر إليه من الأقوات، ونفقة من يلزمه عوله من الأقارب والمماليك والزوجات.

ويثبت له الشراء والتزوج بعقد الولي له، ذلك على مذهب من أجاز تزويج الصبي، فيخرج الولي من مال الصبي ما على الصبي في ماله. وإن كان له وصي من قبل أبيه، فيخرجه الوصي على وفق الشرع.

وما على الصبي قبل بلوغه شيء من العبادات: البدنية والاعتقادية، لكن يؤمر الولي بتمرينه على فعل الطاعات وتعليمه معالم الإسلام، فيعلمه الصلاة وهو ابن سبع، ويضربه على تركها وهو ابن عشر.

---

(١) طلعة الشمس ٢/٣٧٤ ـ ٣٧٥.

وكذلك يعلمه ما يحتاج إليه من أمور دينه ودنياه، فلو ترك الصبي الصلاة أو الصوم أو الحج أو نحو ذلك من العبادات البدنية، لم يصح أن يوصف بالفسق ولو كان بمنزلة من الفطانة والنباهة.

وكذلك، لا يصح أن يوصف بالشرك إذا أهمل الاعتقاد في توحيد الله تعالى؛ لأنه لم يبلغ حد التكليف، ومن لم يكن كذلك فلا يوصف بأنه مشرك. نعم، قد تجري عليه أحكام المشركين بسبيل التبعية لأبويه، أو لحكم الدار، فيسبى في الغنائم، ويقتل إن قاتل في حال الحرب.

فإذا بلغ الحلم صار أهلًا لأداء العبادات الاعتقادية والفعلية، ولزمه أداء ما وجب عليه، وترك ما نهى عنه اعتقادًا وفعلًا، وجرت عليه بعد ذلك أحكام الحال الذي يكون عليه من إسلام وكفر[1].

٦١٣ أنواع الأهلية

الأهلية نوعان: أهلية وجوب، وأهلية أداء، فأما أهلية الوجوب فهي عبارة عن: صلاحية العبد لتعلق حكم الخطاب عليه، كتعلق وجوب الصلاة على النائم والناسي حتى وجب عليهما قضاؤها، وكوجوب الصوم على المسافر المفطر حتى وجب عليه قضاؤه، وكذلك الحائض والنفساء.

أما أهلية الأداء فهي عبارة عن: صلاحية العبد لأداء تلك العبادة.

وأهلية الوجوب أعم مطلقًا من أهلية الأداء؛ لأنها تكون في أهل الأعذار وغيرهم، حتى الصبي، فيتعلق وجوب الزكاة ونحوها في ماله، وكذا المجنون.

(١) طلعة الشمس ٣٧٦/٢ ـ ٣٧٧.

وأهلية الأداء لا تكون إلا فيمن يصلح للأداء[١].

٦١٤ عوارض أهلية الأداء

تعتري أهليه الأداء عوارض:

ـ منها: ما يزيل أهلية الأداء بالكلية، كالصغر والجنون والعته.

ـ ومنها: ما لا يزيلها بالكلية، كالجهل والهزل وأشباههما.

وهذه العوارض منها ما يكون سماويًّا، وهي: الجنون، والعته، والصغر، والرق، والنسيان، والنوم، والحيض والنفاس، والموت، والمرض، والإغماء.

ـ ومنها مكتسب، وهي: الجهل، والخطأ، والهزل، والسفه، والسفر، والسكر، والإكراه.

ومعنى كون الأول سماويًّا؛ لأنه لا كسب للعبد في وجوده.

ومعنى كون النوع التالي مكتسبًا هو: أن العبد له في حصوله كسب، وذلك الكسب:

ظاهر في نحو السفر، والسكر، والهزل. وخفي في نحو الجهل والخطأ.

وبيانه: أنه لما كان العبد قادرًا على التعلم، وقد أمر بذلك، ثم ترك الطلب لإزالة الجهل، كان كمن اكتسب الجهل مختارًا.

وأما الخطأ فهو: أن العبد له فيه كسب من حيث إنه تعمد لفعل ذلك الشيء في غير من وقع عليه، فالكسب حاصل، وإن اختلف القصد[٢].

---

(١) طلعة الشمس ٢/٣٧٨.

(٢) طلعة الشمس ٢/٣٧٨ ـ ٣٧٩.

٦١٥ من عوارض الأهلية: الجنون والعته

حكم الجنون والعتــه: حكم الصغر في جميع ما مــر، وذلك أن الجنون مزيل للعقل بالكلية، وليــس في الصبي إلا نقصان العقــل، فالمجنون أولى برفع التكاليف من الصبي.

وأما العته فهو: نوع من الجنون، وحكمه حكمه[٣].

٦١٦ من عوارض الأهلية النسيان

النسيان مســقط لحق الله عن العباد إذا لم يكن الناسي مقصرًا في ذلك، فلا إثم على من فوت الصلاة، أو الصوم، أو نحوهما نسيانًا، وكذلك لا كفارة عليه؛ لعدم تقصيره، لأن الكفارات نوع عقوبة، ولا عقوبة على غير المقصر، أما لو قصر في أداء ذلك الواجب فإنه يلزمه على تقصيره ما يلزم المقصر.

مثاله: لو ســهي المصلي حتى أكل أو شــرب أو انضجع نائمًا، أو نحو ذلك، فإنه يكون في هذه الصورة ونحوها مقصــرًا، إذ لو لم يكن مقصرًا في المحافظة على عبادته لما سهي هذا السهو.

هذا في حق الله، وأما حق عباده فلا يسقط بالنسيان، بل يجب عليه غرمه مطلقًا، ولا إثم عليه فيما أتلفه بالنســيان؛ لأن حرمــة الإتلاف من حقوق الله تعالى، بمعنى: أنه تعالى هو الذي حرم ذلك[٤].

٦١٧ من عوارض الأهلية: النوم

للنوم حكمان:

أحدهما: تأخير تعلق الخطاب إلى حال اليقظــة، فإن النائم ـ لعجزه عن

(٣) طلعة الشمس ٢/٣٧٩ ـ ٣٨٠.

(٤) طلعة الشمس ٢/٣٨٠.

فهم الخطاب ـ لا يناسب أن يتوجه إليه الخطاب، ولإمكان فهم الخطاب منه بالانتباه، لم يسقط الخطاب عنه رأسًا، لكن أخر عنه إلى أن يستيقظ.

والحكم الثاني: إلغاء ألفاظه، فلا توصف ألفاظ النائم بخبر ولا استخبار ولا إنشـاء، ولا يتم بلفظه بيع ولا شـراء، ولا تزويج ولا طلاق، ولا عتق، ونحو ذلك، لعدم القصد والإرادة فيها.

ولأجل ذلك، قال بعضهم بثبوت العفو عنها في الصلاة، فلا تنقض صلاة من تكلم فيها وهو نائم، لعدم القصد والإرادة في ذلك.

وقيل: إنها تنتقض بالكلام في اليقظـة والنوم، أخذًا بظاهر الحديث: «**إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الآدميين**»[1].

٦١٨ من عوارض الأهلية: الإغماء

حكم الإغماء: حكم النوم في جميع ما مر؛ لأن الإغماء أشـد في ذهاب الحواس، وأكثر منافاة للقصد والإرادة من النوم، فما ثبت للنوم من الأحكام، فهو ثابـت للإغماء بطريق الأولى، لكن استحسـنوا نقـض الصلاة والصوم بالإغماء دون النوم، لنـدرة وقوع الإغماء، أي: لمـا كان الإغماء لا يقع في الإنسـان إلا نادرًا، استحسـن الفقهاء نقض الصلاة والصـوم به؛ لأنه حدث لا يؤمن معه الحـدث، وهو مزيل للحواس، فتعاد معـه الصلاة إذا طرأ فيها، لا إذا أغمي عليـه قبل وجوبها ثم مضى وقتها وهو لـم يفق من إغمائه، فإنه لا قضاء عليه في مثل هذه الصورة، بخلاف النوم. صرح بذلك الإمام الكدمي ـ رضوان الله عليه ـ.

---

(١) الحديث رواه الدارمي في السـنن كتـاب الصلاة، بـاب: النهي عن الـكلام في الصلاة، ح: ١٥٠٢، وينظر: طلعة الشمس ٣٨١/٢ ـ ٣٨٢.

أما لو دخل وقتها وهو صحيح، أو صحا من إغمائه قبل خروج وقتها، فعليه قضاؤها، لتعلق الوجوب عليه بتمام صحته في بعض وقتها، ويعيد الصيام إذا أغمي عليه، من الليل حتى أصبح، فلو استمر به الإغماء ليالي وأيامًا، كان عليه بدل تلك الأيام كلها. كذا قال أبو عبد الله (رحمه الله تعالى)، واستثني من ذلك اليوم الذي أصبح فيه صحيحًا ثم أغمي عليه في النهار، قال: لا بدل عليه فيه[١].

٦١٩ من عوارض الأهلية: الرق

الرق عبارة عن: كون الإنسان مملوكًا لإنسان آخر. وأصله عارض سماوي، جعله الله تعالى عقوبة للكفار على كفرهم؛ لأنهم لما شابهوا البهائم في أحوالهم اختيارًا منهم لذلك، عاقبهم الله تعالى على ذلك بجواز رقهم.

ثم يكون ذلك الرق حقًّا للعباد: فلا ينتقل بإسلام الرقيق، وإن صار من المخلصين، وهذا الرق ينفي الملك للأموال، وينفي كمال الأحوال، فلا يستحق العبد الميراث من أبيه أو قريبه، ولا يحل له أن يتسرى، وإن أذن له سيده في ذلك؛ لأن التسري إنما هو ثمرة ملك الرقبة، ولا ملك للرقيق.

وهكذا سائر الأحكام المالية؛ فإنه لا يثبت بيعه ولا شراؤه، ولا عطيته إلا بإذن مالكه، هذا كله تفريع على عدم صلاحية الرق للملك المالي، وأما منافاته لكمال الحال، فمن فروعها: أنه لا يكون خليفة، ولا قاضيًا، ولا تقبل شهادته، ونحو ذلك، فإن هذه الأشياء إنما تكون مع كمال الحال، ولا كمال للعبد، فلا يكون أهلًا لها[٢].

(١) طلعة الشمس ٣٨٢/٢.

(٢) طلعة الشمس ٣٨٣/٢ ـ ٣٨٤.

٦٢٠ من عوارض الأهلية: الحيض والنفاس

للحيض والنفاس أحكام منها:

ـ أن الصلاة والصيام مؤخران عن الحائض والنفساء، إلى أن تطهر، فإذا طهرت وجب عليها قضاء الصيام دون الصلاة، فإن الصلاة لا يلزمها قضاؤها إلا ركعتي الطواف.

والفرق بين الصلاة والصوم في ذلك: أن الصلاة متكررة في كل يوم وليلة، بخلاف الصيام، فإنه لا يجب في السَّنَة إلا مرة واحدة، فرفع الشارع عنها قضاء الصلاة دفعًا للمشقة وطلبًا للتخفيف، وألزمها قضاء الصيام، إذ لا مشقة عليها في قضائه، لعدم تكرره في السَّنَة الواحدة.

ـ ومن أحكامهما: أنه لا يصح للحائض ولا النفساء أن تدخل المسجد، قياسًا على منع الجنب من دخوله، وذلك معنى قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُواْ﴾ [النساء: ٤٣].

ـ ومن أحكامهما: أنه لا يصح للحائض ولا النفساء قراءة القرآن، وكذلك الجنب.

ورخص أبو المؤثر في قراءتها القرآن، من غير أن يتحرك بها لسانها، وكأنه لم ير ذلك قراءة، فهو يشترط في القراءة تحرك اللسان بها، وهو الظاهر؛ لأن ما عدا ذلك يكون تكليفًا لا قراءة، ولا تجزئ الصلاة به، فلا يعطى أحكام القراءة.

وقال جابر بن زيد: الحائض لا تتم الآية[1].

(١) طلعة الشمس ٢/٣٨٥ ـ ٣٨٦.

٦٢١ مرض الجسم والأهلية

أما مرض الجسم فلا ينافي أهلية الحكم، سواء كان من حقوق الله تعالى كالصلاة والزكاة، أو من حقوق العباد، كالقصاص ونفقة الأزواج والأولاد والعبيد.

وكذلك لا ينافي أهلية العبادة، لأنه لا يخل بالقول، ولا يمنعه من استعماله، حتى إنه يصح نكاح المريض وطلاقه وإسلامه وسائر ما يتعلق بالعبادة، لكن لما كان المرض موجبًا للعجز، كان سببًا لحط بعض العبادات، فيحط عن المريض ما يشق عليه من العبادة، فكلما ازداد المرض قوة حط عنه من العبادة درجة، كما ظهر ذلك في الصلاة والصيام، وكان ينبغي أن لا يتعلق بماله حق الغير، ولا يثبت الحجر عليه بسببه، لكنه إذا ظهر أنه سبب موت هو علة لخلافة الوارث والغريم في المال، فكان المرض سبب تعلق حق الوارث والغريم في المال؛ لأن أهلية الملك تبطل بالموت، فيخلفه أقرب الناس إليه[1].

٦٢٢ الموت والأهلية

أما الموت: فعجز خالص مناف للقدرة، بخلاف سائر العوارض، فيسقط معه سائر التكاليف، فلا يكون الميت مكلفًا بشيء من هذه التكاليف التي على الأحياء.

لكن يتعلق به أحكام منها: ضمان ما كان سببًا له، كما لو حفر بئرًا في أرض الغير متعديًا في حفره، فإنه يكون ضامنًا لما أتلف ذلك البئر، ويؤدي ذلك من ماله في حياته، ويبقى عليه إثمه بعد موته، ولا يلزم أداء ما وقع في

(١) طلعة الشمس ٣٨٨/٢.

البئر بعد موته من تركته، لأن الذي تركه صار مالًا للوارث، فلا يلحق بضمان لم يثبت في ذمة الهالك قبل موته، وإنما ألزمناه إثم ما وقع في البئر بعد موته لأنه سبب لذلك، فهو عليه ما لم يتب منه، وتوبته تكون بعد إزالة الاعتداء.

ومنها: أنه يعطى أجر ما سن من الخير، وعليه وزر ما سن من الشر.

ومنها: ثبوت جزاء أعماله التي عملها في دار الدنيا.

ومنها: أن الموت يوجب انتقال حكم المال إلى الوارث.

ومنها: أنه يوجب بينونة التزويج، فيصح في الحال: أن يتزوج أخت الميتة، وأن يتزوج أربعًا غير الميتة.

ومنها: أن الدَّين ينتقل من ذمة الميت إلى ذمة الكفيل إن كان له كفيل، فيلزم الكفيل قضاء دينه[1].

٦٢٣ من عوارض الأهلية المكتسبة: الجهل

من العوارض المكتسبة: الجهل، وهو ـ بالنظر إلى حال الجاهلين ـ على أربعة أقسام:

ـ **القسم الأول:** أن يكون جهلًا غير قابل للديانة، كجهل من يعبد الأصنام، فإن عبادة الأصنام لا تكون دينًا في شيء من الشرائع، ولا يقبل العقل جعلها دينًا.

ـ **القسم الثاني:** أن يكون قابلًا للديانة، كجهل النصارى شريعة نبينا محمد ﷺ، فإن النصرانية الخالصة المحقة كانت دين نبي الله عيسى عليه السلام فهذان قسمان.

(١) طلعة الشمس ٢/٣٩٠ ـ ٣٩٢.

ـ **والقسم الثالث:** دون ما تقدم من جهل عابد الصنم والنصارى، وهو جهل المتأولين الضالين من هذه الأمة، وجهل البغاة والمتمردين.

ـ **والقسم الرابع:** جهل يكون عذرًا للمتلبس به، كأكل لحم الخنزير المقطع وهو لم يعلم أنه لحم خنزير[١].

٦٢٤ الجهل الذي لا يقبل الديانة

الجهل الذي لا يقبل الديانة: مثل جهل من يعبد الصنم من دون إلهه تعالى، فإن عبادة الأصنام لم تكن في حال من الإسلام، فهي باطل في جميع الشرائع، فالمتمسك بها متمسك بضلال ظاهر، لظهور الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة على بطلانها، ولهذا، كان حكم أهل هذا النوع إجراء حكم الشرع عليهم.

إن عبَّاد الأصنام وأشباههم إذا دعوا إلى الإسلام، إما أن يجيبوا بالسمع والطاعة، فلهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين، فتجري لهم وعليهم أحكام الإسلام، وإما أن يأبوا عن الإسلام ويمتنعوا من قبول الأحكام، فحكمهم أن يناصبوا الحرب ويقعد لهم في كل مرصد، ويضيق عليهم المسالك، حتى يدخلوا في الإسلام[٢].

٦٢٥ الجهل الذي يقبل الدينونة

أما الجهل الذي يقبل الدينونة فهو: مثل جهل أهل الكتب السابقة، من اليهود والنصارى وغيرهم، شريعة نبينا ـ علية الصلاة والسلام ـ، فإن جهلهم في ذلك قابل للدينونة، سواء كان أهل الكتب السابقة عجمًا، أو عربًا؛ لأن

(١) طلعة الشمس ٢/٣٩٣ ـ ٣٩٤.
(٢) طلعة الشمس ٢/٣٩٤.

المعتبر هاهنا الديانة، لا النسب، وسواء كانوا جاهلين بحَقِّية نبينا أم متجاهلين بها، فإنا نقطع أن في اليهود والنصارى من يعرف أن ما جاء به نبينا حق؛ لقوله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٤٦]، لكن لما كان علمهم بذلك غير نافع لهم، حيث لم يعملوا بموجبه، نزلوا في ذلك منزلة من لا يعلم، فأجري عليهم أحكام الجاهلين من أهل ملتهم[(١)].

٦٢٦ جهل المتأولين الضالين

جهل المتأولين الضالين هو: جهل دون جهل من مر من عباد الأصنام، وأهل الكتب السالفة، وذلك أن هذا النوع إنما يكون فيمن اعترف بالإسلام، وهو على أنواع ثلاثة:

النوع الأول: جهل من اعتقد في دينه الهوى، بجهله صفات المولى ﷻ، أو بجهله حكم الله في الآخرة، وذلك كجهل الأشعرية ومن وافقهم في اعتقادهم أن صفات الذات: معان حقيقية قائمة بالذات، وفي اعتقادهم أن ذاته تعالى يصح أن ترى، وأنها سترى، ﷻ.

وفي اعتقادهم إن الشفاعة لأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ.

وفي اعتقادهم خروج الفاسق من النار.

النوع الثاني: جهل البغاة، وهم: الذين خالفوا الإمام وخلعوا الطاعة، وفارقوا الجماعة، وأفسدوا في البلاد، وتمردوا على العباد، وهؤلاء صنفان؛ لأنهم: إما أن يفعلوا ذلك وهم مستحلون لفعله، وإما أن يفعلون انتهاكًا.

---

(١) طلعة الشمس ٣٩٥/٢.

النوع الثالث: جهل يكون شبهة، يدرأ بها الحد دون غيره من الأحكام، وذلك كمن تسرى أمة زوجته يظن أنها له في ذلك مثل أمته، فإن هذا جاهل بحكم الله في قضيته، فلا يرجم؛ لأن الحدود تدرأ بالشبهات[١].

٦٢٧ الجهل الذي يكون عذرًا لصاحبه

الجهل الذي يكون عذرًا لصاحبه وهو: ما يكون عذرًا لصاحبه لا إثم يلحقه بسببه، فهو كجهل الوكيل عزله عن الوكالة، أو جهل الشفيع شفعته، أو جهل المتزوج أنسابه، أو جهل لحم الخنزير المقطع فأكله من يد من تجوز ذبيحته، ونحو ذلك.

بيانه: أن الوكيل إذا عزله الموكل، ولم يعلم بالعزل، فإن جهله بالعزل يكون عذرًا له في التصرف في مال الموكل، حتى قيل: إنه لو باع أو اشترى على مقتضى الوكالة نفذ تصرفه وثبت بيعه وشراؤه[٢].

٦٢٨ من عوارض الأهلية المكتسبة: السكر

من العوارض المكتسبة: السكر، وهو: تغير العقل بسبب أبخرة تصعد إلى الدماغ من شرب المسكرات أو أكلها، فذهاب الدماغ: عبارة عن تغير العقل وصح تعبيره بذلك؛ لأن تغير الدماغ سبب لتغير العقل، وتغير العقل هو: ذهاب حاسته المدركة المميزة، فكان مجازًا مرسلًا، أما على مذهب من زعم أن العقل في الرأس فالتجوز ظاهر.

وأما على مذهب من زعم أنه في الصدر ـ وهو الصحيح لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]، وأراد

(١) طلعة الشمس ٢/٣٩٧ ـ ٣٩٩.
(٢) طلعة الشمس ٢/٤٠٠.

بالقلوب العقول ـ فلأن سلطان العقل في الرأس، فإذا ضعف الدماغ، ضعف العقل.

ثم إن السكر نوعان؛ لأنه إما أن يكون سببه حلالًا، وإما أن يكون سببه حرامًا، فأما السكر الذي سببه حلال فكسكر من سكر من الأشياء التي أبيح له أكلها أو شربها لحال الضرورة.

مثاله: لو اضطره الجوع إلى شرب الخمر أو أكل المسكر، أو جبره السلطان على ذلك، فإنه يباح له على قول إحياء نفسه من المسكر، فإذا أحياها من ذلك المباح في حقه، فسكر، فحكمه في الصلاة والصيام، ومنع التصرف، حكم المغمى عليه؛ لأن كل واحد: من الإغماء والسكر المباح مغير للعقل من غير هوى من صاحبه.

وأما السكر الذي سببه حرام، فهو: أن يسكر المرء من أكل المسكر أو شربه على غير الضرورة المتقدم ذكرها، فإن هذا السكر لا ينافي الخطاب؛ لأنه متعرض بنفسه لتغير عقله اختيارًا، فناسب أن تجري عليه الأحكام الشرعية.

وبالجملة، فجميع الأحكام ثابتة على السكران الذي سبب سكره حرام؛ حتى قيل: إنه لو فعل في سكره مما يستوجب الحد، يقام عليه الحد، فلو زنا وهو سكران، أقيم عليه حد الزنا، ولو سرق وهو سكران قطعت يده، وكذا سائر الحدود.

وقيل: لا يقام عليه الحد في ذلك؛ لأن الحدود تدرأ بالشبهات، وهو الصحيح عندي، والأول أشهر[1].

(١) طلعة الشمس ٢/٤٠١ ـ ٤٠٣.

٦٢٩ إقامة حد الردة على السكران

المرتد ـ في حال سـكره ـ لا يقام عليه حد المرتد، وهـو القتل؛ لأن السـكران لا تمييز معه، فيجري على لسـانه ما لم يكن مقصـودًا له، وقد رأيناهم ينتظرون بالمرتد ما لا ينتظرون بغيره من أهل الحدود. حتى حكى بعضهم إجماع الناس على أن المرتد من الإسـلام إلى الشرك يستتاب قبل القتل.

وفي حكاية هذا الإجماع نظر، فإنه قد روي عن الحسن البصري أنه: يقتل في الحال ولا يستتاب.

وقال عطاء: إن كان مولودًا على الإسـلام اسـتتيب، وإن كان أسلم بعد كفره، ثم ارتد لم يستتب.

وقال الشـافعي: فيه ثلاثة أقاويل، أحدها: التأني به ثلاثًا. والقول الثاني: يقتل في الحال إلا إذا سأل النظرة.

وقال ابن بركة: النظر يوجب أن لا يجب على الإمام استتابته، ولو كانت الاسـتتابة واجبة قبل القتل ـ لما يرجى من رجوعـه ـ لوجب أن لا يقبل منه اسـتتابة واحدة، أو اثنتين، أو ثلاثًا؛ لأن الرجاء قبل القتـل ـ لما يرجى من رجوعه ـ قائم.

وقال بعـض أصحاب الظاهر: يجب على الإمام قتـل المرتد أول أوقات الإمكان؛ لأن النبي ﷺ أمر بقتله، ولم يجعل لذلك وقتًا معلومًا.

واختار أصحابنا ـ الإباضيَّة ـ أن يسـتتاب المرتد قبل أن يقتل، لما روي عنه ﷺ: أنه استتاب مرتدًا أربع مرار[1].

(١) الحديث لم أعثر عليه، وينظر: طلعة الشمس ٤٠٣/٢ ـ ٤٠٤.

٦٣٠ من عوارض الأهلية المكتسبة: الهزل

من العوارض المكتسبة: الهزل، وقد فسره بعضهم بأنه: «ما لا يراد به معنى، لا حقيقي ولا مجازي، بل يراد إهماله عن إفادة الغرض».

وحاصله: أن الهزل: لفظ استعمل في اللعب، ولم يرد به معناه الحقيقي، ولا معناه المجازي، وهو نقيض الجد، ولا ينافي الأهلية، فتثبت الأحكام الشرعية فيه، لكن ترد أخبار الهازل، لأن الهزل كذب خالص؛ لأنه لم يرد بيان الواقع، وإنما أراد اللعب في أخباره.

ويلزم الإسلام في الهزل، فلو أسلم كافر هازلًا أجبر على الإسلام، ومن ارتد هازلًا أقيم عليه حد المرتد.

ويثبت به النكاح والطلاق والعتق، وكذا ما كان في حكم الطلاق، كالخلع واللعان ونحوهما، فلو تزوج رجل بامرأة هزلًا، أو زوجها هزلًا، ثبت النكاح، وكذا لو طلقها هزلًا، أو عتق عبده هزلًا، فإن النكاح والطلاق والعتاق جدهن جد وهزلهن جد، أما سائر المعاملات، فإنها لا تصح إذا شرط فيها الهزل[1].

٦٣١ من عوارض الأهلية المكتسبة: السفه

من العوارض المكتسبة: السفه، وهو لغة: الخفة في الحركة.

وفي الشرع: تخصيص العمل بما يخالف الشرع من وجه، واتباع الهوى، وخلاف دلالة العقل.

ومعنى مخالفة الشرع «من وجه» هو: أن يكون ذلك الشيء مأمورًا به من وجه، منهيًا عنه من وجه آخر، كالإنفاق: فإنه مأمور به في الخيرات، منهي عنه في المعاصي، وهو لا ينافي الأهلية؛ لأن السفيه باختياره يفعل ما يقتضيه العقل والشرع، فتجري له وعليه الأحكام الشرعية بتمامها، ديانة ومعاملة

(١) طلعة الشمس ٤٠٦/٢.

وغير ذلك، لكن شرع في حقه لطفًا به إذا بلغ سفيهًا أن يمنع ماله، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا﴾ [النساء: ٥]، ولكن ينفقون منها ويكسون، كما كانوا قبل البلوغ، لقوله تعالى: ﴿وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ﴾ [النساء: ٥]، فتحجر عليهم أموالهم إلى أن نؤانس منهم الرشد[١].

٦٣٢ من عوارض الأهلية المكتسبة: السفر

من العوارض المكتسبة: السفر، وهو: أن يخرج المكلف من وطنه قاصدًا يتعدى الفرسخين، فإذا خرج على هذا القصد، شرع له التخفيف في العبادات منذ خرج من عمران بلده، لما روى أن رسول الله ﷺ وأصحابه ترخصوا برخص المسافر بعد الخروج من العمران. وإنما جعلنا الفرسخين أول حد السفر، لما روي أنه ﷺ خرج يومًا بأصحابه إلى ذي الحليفة، فصلى بهم، ثم رجع فسئل عن ذلك، فقال: «**أردت أن أعلمكم صلاة السفر**»[٢].

ومن التخفيف المشروع للمسافر: قصر الصلوات الرباعية، فيصلي الظهر والعصر والعشاء الآخرة: ركعتين ركعتين، وجوز له الجمع بين الظهر والعصر في أي وقت من وقتيهما شاء، والجمع بين المغرب والعشاء في أي وقت من وقتيهما شاء أيضًا، حتى صار الوقتان في حقه بمنزلة الوقت الواحد.

وكذا رخص له في إفطار رمضان، لكن عليه القضاء في أيام أخر، ورخصة الإفطار للمسافر ثابتة مطلقًا، سواء كان صام من الشهر بعض أيامه، أو لم يصم، خلافًا لمن أوجب عليه إحدى حالتيه، أعني حالتي: الصوم والإفطار إذا دخل فيها[٣].

---

(١) طلعة الشمس ٢/٤٠٧ ـ ٤٠٨.

(٢) الحديث لم أعثر عليه.

(٣) طلعة الشمس ٢/٤٠٨ ـ ٤٠٩.

٦٣٣ سفر الطاعة وسفر المعصية

لم يفصل الدليل بين مسافر ومسافر، وكذلك لم يفرِّق الدليل بين المسافر العاصي بسفره، وبين المسافر الطائع، فيصح عندنا ـ الإباضيَّة ـ الترخص بالقصر والإفطار لمن خرج باغيًا على الإمام، أو متعديًا على الأنام.

وذهب الشافعي: إلى منع الرخص عن المسافر العاصي بسفره، فأوجب عليه الإتمام والصوم، مستدلًّا بقوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]، وأيضًا، فإن الترخص نوع من التخفيف، والتخفيف لا يناسب العصيان، وإنما يناسبه التشديد والتضييق[١].

٦٣٤ من عوارض الأهلية المكتسبة: الخطأ

من العوارض المكتسبة: الخطأ، وهو أن يفعل فعلًا من غير أن يقصده قصدًا تامًّا، وذلك أن تمام قصد الفعل بقصد محله، وفي الخطأ يوجد قصد الفعل دون قصد المحل.

وهذا مراد من قال: إنه فعل يصدر بلا قصد إليه، عند مباشرة أمر مقصود سواه، وهو عذر يسقط به الوزر؛ لقوله ﷺ: «**رفع عن أمتي الخطأ والنسيان**»[٢] الحديث، والمراد رفع الإثم.

وكذلك، يسقط بالخطأ الحد والقصاص، أي: إذا فعل المخطئ ما يوجب الحد والقصاص خطأ، فلا يقام عليه الحد، ولا ينفذ فيه القصاص، لشبهة الخطأ.

أما الخطأ في موجب الحد، فكما لو قصد مدح إنسان، فسبقت لسانه بقذفه، مع قيام القرائن على صحة قصده[٣].

---

(١) طلعة الشمس ٢/٤٠٩ ـ ٤١٠.

(٢) أخرجه الربيع في «المسند»، ح: ٧٩٤، وابن ماجه بمعناه في كتاب: الطلاق، باب: طلاق المكره والناسي، ح: ٢٠٤٣.

(٣) طلعة الشمس ٢/٤١٠ ـ ٤١١.

٦٣٥ من عوارض الأهلية المكتسبة: الجبر

من العوارض المكتسبة: الجبر، ويعبر عنه بالإكراه، وهو: حمل الغير على أن يفعل ما لا يرضاه ولا يختار مباشرته لو خلي ونفسه، فيكون معدمًا للرضى، لا للاختيار، إذ الفعل يصدر عنه باختياره، حيث أثر الجانب الأسهل على الجانب الأشق.

ولذا كان الجبر غير مناف للخطاب، فإن الخطاب الشرعي متوجه للمجبور، فتثبت الأحكام الشرعية في حقه، لكن خفف عليه بسبب الإكراه، إذ جوز له الترخص في كثير من الأحكام حتى في كلمة الشرك، فيصح للمجبور المكره على الشرك أن يتلفظ بكلمة الشرك، إذا كان قلبه مطمئنًا بالإيمان، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦].

وكذلك، يصح له الترخص بترك العبادات البدنية إذا أكره على تركها، كما لو أكرهه جبار على ترك صلاة الظهر مثلًا، وكان قائمًا عليه لا يفارقه، حتى مضى الوقت، كان لهذا المجبور أن يترك من أركان الصلاة ما يخشى في فعله الهلاك على نفسه، ويصلي كيف ما أمكنه، حتى لو لم يمكنه إلا التكييف في نفسه، كيفها، وكان ذلك عذرًا له، وذلك أن الترخص قد صح في كلمة الكفر، وهو هاهنا أولى[١].

٦٣٦ ضابط ما يصح به الترخص عند الإكراه

إن المحرمات منها ما لا يصح الترخص بفعله عند الإكراه، ومنها ما يصح التقية به.

(١) طلعة الشمس ٤١٢/٢ ـ ٤١٣.

أما الذي لا يصح الترخص به عند الإكراه، فهو قتل المسلم بغير حق، أو إتلاف عضو منه، أو جرحه، أو نحو ذلك، مثل: الزنا وأشباهه، فإن التقية في مثل هذا لا تصح، حتى لو أكره الجبار أحدًا على جرح مسلم فإن لم يفعل قتله، لزمه أن لا يفعل؛ لأن نفسه ليست أولى بالسلامة من نفس غيره.

وأما الزنا فإنه بنفسه لا يقبل الإكراه، حتى لو زنا عد مختارًا للزنا، لأن الآلة لا تساعده إلا عند الرضا.

وأما المحرم الذي تصح التقية به، فكأكل الميتة والدم ولحم الخنزير، وجميع ما أبيح في الضرورة؛ لأن الإكراه نوع من الاضطرار، فينبغي أن يعطى أحكامه في صحة الترخص.

وذهب ابن بركة والفخر الرازي وصاحب «التوضيح» والسعد التفتازاني إلى وجوب الأخذ بالرخصة في أكل الميتة عند الإكراه، وجعلوه كضرورة الجوع، والفرق بينهما واضح.

وذهب بعض أصحابنا إلى منع الترخص بأكل الميتة ونحوها في حالة الإكراه، وقصروا جواز الترخص بذلك في حالة المخمصة، عملًا بمفهوم قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣].

ومن لم يأخذ بالرخصة في شيء من هذه الأمور، لكنه تمسك بالعزيمة، حتى قتل عليها أو عذب، حاز بذلك من الله المقام الأكمل، إذ لا يلزمه الترخص في شيء منها، بل الترخص فيها كلها جائز فقط، خلافًا لمن أوجب التقية بأكل الميتة وأشباهها.

ونحن نقول: إنه لا فرق في الإكراه بين الأخذ بالعزيمة في ترك التلفظ بالكفر، وفي ترك الترخص بأكل الميتة[1].

(١) طلعة الشمس ٢/٤١٣ ـ ٤١٥.

الاجتهـــاد

٦٣٧ الاجتهاد في اللغة

الاجتهاد في اللغة: اســتعمال القدرة الحادثة فــي تحصيل أمر على وجه يشق، يقال: اجتهد فحمل الصخرة، ولا يقال: اجتهد فحمل الذرة[١].

والاجتهاد: هو استفراغ الوسع في طلب علم الحادثة ولا يكون الاجتهاد إلا لمن بلغ منه الأمر الجهد فهو الاجتهــاد، ولا يقال: اجتهدت فحملت ذرة ولا لمن عمل عملاً يعجز فيه غيره إذا كان دون وسعه مجتهدًا والاجتهاد في العقليات سائغ والحق فيه في واحد[٢].

أما معناه الاصطلاحي فهو: أن يطلب الفقيه حصول حكم حادثة بشــرع، ويبذل في ذلك مجهوده، بحيث لا يمكنه المزيد عليه في الطلب[٣].

٦٣٨ أركان الاجتهاد

للاجتهاد ركنان: مجتهد، ومجتهد فيه.

فأما المجتهد فهو: العالم بكيفية الاستنباط، الطالب لحكم القضية.

---

(١) طلعة الشمس ٤١٦/٢.

(٢) العدل والإنصاف ١٢/٢.

(٣) طلعة الشمس ٤١٧/٢.

وأما المجتهد فيه فهو: القضية التي يطلب حكمها[١].

٦٣٩ شروط المجتهد

ـ أن يكون عالمًا بالنحو.

ـ ومن شروطه: أن يكون عالمًا باللغة.

ـ ومن شروطه: أن يكون عالمًا بالصرف.

ـ ومن شـروطه: أن يكون عارفًا بالأصول، والمراد بها: أصول الديانات، وأصول الفقه، فأما أصول الديانات فهو: معرفة العقائد الإسـلامية، ويشترط منه في هذا المقام ما يكون حافظًا للمجتهد من التلبس بالعقائد الضالة، فإنه إذا كان متلبسًا بالهوى، فلا يؤمن منه الغلط في الفتوى، فكم من مجتهد من قومنا حمل كثيرًا من المسـائل على اعتقاده الفاسـد، وهـي صحيحة على قاعدته، لكن قاعدته فاسـدة، وناهيـك بقاعدة المعتزلة فـي وجوب مراعاة الصلاحية والأصلحية علـى الله تعالى، وقد تفرعت عليها عندهم فروع يطول ذكرها.

أما المحق في عقائده، فإنه يؤمن منه ذلك؛ لأنه إن بنى على قاعدته كان بانيًا على صواب، وإن أخطأ فـي اجتهاده كان خطؤه غير مخالف للقطعيات؛ لأنها عنده مضبوطة، فلا يكون خطؤه خطأ في الدين.

وأن يكـون عالمًـا بالبلاغـة، أي: عارفًـا بمطابقة مقتضـى الحال في المخاطبـات، ومقتدرًا على التعبيـر على المعنى الواحد بطـرق مختلفة من الوضوح والخفاء.

---

(١) طلعة الشمس ٢/٤١٨.

ـ وكذلك، يشترط معرفة كل فن لا يستغني عنه المجتهد في استنباط الأحكام، فينبغي أن يكون عارفًا بالسير النبوية، لأن فيها معرفة أفعاله وأحواله ﷺ.

ـ وأن يكون عارفًا بسير الصحابة وأحوالهم.

ـ وأن يكون عارفًا بأسباب نزول الآيات، وأسباب ورود الأحاديث.

ـ وأن يكون عارفًا بقواعد التفسير، وغير ذلك.

ـ ومن شروطه: أن يكون عالمًا بالكتاب: محكمه ومتشابهه، وناسخه ومنسوخه، وخاصه وعامه، ومجمله ومبينه، مطلقه ومقيده، وغير ذلك من أحكامه.

ـ وأن يكون عارفًا بالآيات التي تستخرج منها الأحكام.

ـ أن يكون عالمًا بالسُّنَّة، وبأحكامها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، وآحادها، ومتواترها، إلى غير ذلك من الأحكام.

ـ وأن يكون عارفًا بالأحاديث التي تستنبط منها الأحكام.

ـ ومن شروطه: أن يكون عالمًا بالمسائل التي اجتمعت عليها الأمة، لئلا يخالف اجتهاده الإجماع؛ لأن الإجماع أحد الأدلة الشرعية، وهو مقدم على القياس، فليس للمجتهد أن يخالفه.

ـ واشترط ابن بركة أن لا يخالف أقوال الصحابة إذا كان في الحكم قول لهم[1].

وجاء في كتاب العدل والإنصاف: العالم الذي يجوز له الاختلاف والاجتهاد واستخراج أحكام النوازل هو من من كان حافظًا لكتاب الله ﷻ،

(١) طلعة الشمس ٤١٨/٢ ـ ٤٢٢.

ولجميع معانيها وكان حافظًا لسُنَّة رسول الله ﷺ ولجميع معانيها، وكان حافظًا لآثار من كان قد سـبق، هكذا ينبغي أن يكون العالم غير أنه تتعذر هذه الصفة إلا في الشذوذ من الأمة يكون، إلا إن أراد أكثرها فربما. ولكن لا بدّ من معرفة ثلاثة أشياء وهي السوابق ثم الأصول ثم اللواحق، فأما السوابق فاللغة والنحو، لأن الله تعالى خلق الحروف بسائط والكلم وسـائط والمركبات معاني وتحت مركب للكلم البيان، فمن لم ينته إلى حد البيـان قصر عن بلوغ التبيان وعجز عن إقامة البرهان، وأما الأصول فإن لم يتعرف أصول الديانة وفنون الخطابات في الشـريعة من العموم والخصوص والأوامر والنواهي والمجمل والمفسـر والناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه، وأما اللواحق فأن يكون عارفًا بوضع الأدلة مواضعها عقلاً وشرعًا وأن تقع العلل مواقعها وقفًا وسمعًا[1].

وجاء في معارج الآمال: المجتهد: من عرف طـرق الأحكام من الكتاب والسُـنَّة، وموارد الكلام ومصادره، ومجازه وحقيقته، وعامه وخاصه وناسخه ومنسـوخه، ومطلقه ومقيده، ومفسـره ومجمله ودليله، ومن أصول العربية ما يوضح له المعاني، وإجماع السـلف وخلافهم، وعرف القياس وما يجوز تعليله من الأصول مما لا يجوز، وما يعلل به ومـا لا يعلل، وترتيب الأدلة، وتقديم أولاها، ووجوه الترجيح، وكان ثقة مأمونًـا، قد عرف بالاحتياط في الدين، فإذا اجتمعت هذه الشروط في إنسان ساغ له الاجتهاد[2].

٦٤٠ اختلاف المجتهدَين، وتعدد الحق

إن المجتهدَين إذا اختلفا إما أن يكون اختلافهما في شـيء من المسائل القطعية، وإما أن يكون في شيء من المسائل الظنية.

(١) العدل والإنصاف ٢٠/٢.
(٢) معارج الآمال ٧٢/١.

فإن كان اختلافهما في شيء من المسائل القطعية، فالمصيب واحد والمخطئ فاسق، وإن كان اختلافهما في المسائل الظنية فمذهب أصحابنا الإباضيّة من أهل عُمان إلا ابن بركة وكثير من الأصوليين أن الحق يتعدد.

وذهب أصحابنا الإباضيَّة من أهل المغرب وابن بركة أن المصيب واحد والمخطئ غير آثم، نظرًا منهم إلى منع تعدد حكم الله تعالى في القضية الواحدة، فأثبتوا لمن أصاب الحق أجرين: أجر الاجتهاد، وأجر الإصابة، وجعلوا لمن أخطأ حكم الله فيها أجر الاجتهاد ولم يؤثموه، لعدم ورود الدليل القاطع في القضية.

وذهب الأصم وبشر المريسي وابن عليَّة إلى أن الحق فيها مع واحد، والمخالف له مخطئ.

وقال الأصم: وينقض به حكم الحاكم، أي: إذا حكم الحاكم بشيء، وخالف فيه اجتهاد غيره، فلذلك الغير أن ينقض حكمه باجتهاده.

قال الأصم: ويأثم المخالف فيها لمن معه الحق، كما نقول في مسائل الدين[1].

٦٤١ أدلة من قالوا: إن الحق يتعدد

احتج المصوبون للجميع ـ أي: الذي قالوا بتعدد الحق ـ بوجوه:

الوجه الأول: أنه قد تكرر الكلام بين الصحابة في المسائل الفرعية، وظهر اختلافهم ظهورًا شائعًا ذائعًا، فلو خطَّأ بعضهم بعضًا في ذلك، وحكم بتأثيمه، نقل ذلك على حد نقل الاختلاف؛ لأن الداعي إلى نقل الخلاف هو بعينه داع إلى نقل ما قيل فيه من التخطئة والتأثيم.

(١) طلعة الشمس ٤٢٤/٢ ـ ٤٢٥.

الوجه الثاني: قولـه تعالـى: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٥]، فإنها نزلت في رجلين من أصحاب رسول الله ﷺ: جعل أحدهما في حصاره لبني النضير يجتهد في إفساد نخيلهم وقطعها، وجعل الآخـر منهمـا يجتهد فـي تقويمهـا وتصليحهـا، فنمـي خبرهمـا إليه ﷺ فاستحضرهما وسألهما عن شـأنهما في ذلك؟ فقال الذي كان يفسدها: أما أنا يا رسول الله، فخشيت أن لا يحصل الاستيلاء عليهم، فأردت أن لا ينتفعوا بها إن تقووا. وقال الآخر: وأنا وثقت من الله تعالى بالنصر لرسوله وتمكينه منهم، فتبقى أراضيهم فيئًا للمسلمين ينتفعون بها، فجعلت أصلحها لذلك، فتوقف ﷺ في تصويب أيهما، حتى نزلـت فيهما الآية، فصرح فيهـا بتصويب كل واحد منهما في قوله: ﴿فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾. والمراد بإذنه تعالى في الآية: إباحته.

الوجه الثالـث: قوله تعالى في قصة داود وسـليمان: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ۝ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبيـاء: ٧٨، ٧٩]. ففي هذه الآيـة ما يقتضي تصويب داود وسليمان معًا.

الوجه الرابع: قوله ﷺ: «**أصحابي كالنجـوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم**»(١)، ولو كان أحد أقولهم خطأ لم يكن هدى(٢).

٦٤٢ أدلة من قالوا: إن الحق واحد

واحتج القائلون بإصابة واحد من المختلفين بوجوه:

---

(١) الحديث رواه ابن عبد البر في «جامع بيـان العلم وفضله» (٨٩٥)، وابن حزم في «الإحكام» (٦/٢٤٤)، وقد حكم العلماء بضعفه، وبعضهم قال: موضوع.

(٢) طلعة الشمس ٢/٤٢٥ ـ ٤٢٧.

ـ منها: أنهم قالوا: لا دليل على الحكم بالتصويب والأصل عدمه.

ـ ومنها: أنهم قالوا: لو كان كل واحد مصيبًا لاجتمع النقيضان، وهو: أن يكون المجتهد ظانًّا للحكم من حيث إن دليله ظني، قاطعًا بثبوته من حيث الإجماع على وجوب عمله به، فيكون ظانًّا قاطعًا بثبوته، والظن والقطع نقيضان، حيث يتعلقان بمتعلق واحد؛ لأن الظن يصحب التجويز، فيكون مجوَّزًا غير مجوِّز، وهذان نقيضان.

ـ ومنها: أنهم قالوا: لو كان كل مصيبًا لزم كون الشيء حلالًا حرامًا في حالة واحدة، كما لو قال مجتهد شافعي لمجتهدة حنفية: أنت بائن، ثم يقول: راجعتك، فيكون نكاحها حلالًا لكونه مصيبًا، حرامًا لكونها مصيبة، وكذا لو تزوج شافعي مجتهد حنفية مجتهدة من غير ولي. وكذا لو تزوجها بعده مجتهد بولي قبل فسخ أو طلاق، فيكون نكاحها حرامًا لإصابتها، حلالًا لإصابته.

ـ ومنها: ما روي عن السلف مما يدل على أن في الاجتهاد ما هو صواب وما هو خطأ، فمما روي عن أبي بكر ﷺ أنه قال في الكلالة: أقول فيها برأيي، فإن كان صوابًا فمن الله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان منه.

حاصل المقام: أن القائلين بتأثيم المخطئ جعلوا مسائل الظنيات كالمسائل القطعيات، فجعلوا الرأي دينًا، وهو خطأ عندنا معشر الإباضيَّة.

وأما القائلون: بأن المصيب في الظنيات واحد، ولا أثم على من أخطأ فيها، فإنه لا خلاف بيننا وبينهم في المعنى، وإنما الخلاف في اللفظ فقط؛ لأنهم يسمون بعض المجتهدين في الظنيات مخطئًا، ونحن لا نسميه بذلك[1].

(١) طلعة الشمس ٢/٤٢٨ ـ ٤٣٢.

٦٤٣ حكم الاجتهاد في القطعيات من مسائل الدِّين

اختلف في جواز الاجتهاد في مسـائل الدين، وهي المسـائل التي ثبتت بالأدلة القاطعة، كمسـائل الاعتقاد، ووجوب الصلاة والصيام وغير ذلك مما ثبت بالأدلة المتواترة، وبالأدلة العقلية.

فقيل: لا يجوز النظر والاجتهاد فيها، بل يجب التسليم والتقليد، ونسب هذا القول إلى الحشوية وبعض المجبرة.

وقيل: بجواز الاجتهاد فيها، وهو الصحيح إذا لم يكن المجتهد قبل النظر والاجتهاد شاكًّا فيها.

حاصل المقـام: أن النظر فيها جائز والشـك محجور، فـإن كان الناظر المجتهد إنما نظر في القطعيات، ليزداد اطمئنانية وإيقانًا، فأصاب وجه الحق، فله أجر الاجتهاد وأجـر الإصابة، وإن أخطأ وجه الحق فيهـا فهو أثم هالك لمخالفته الأدلة القطعية.

والدليل على جواز النظـر والاجتهاد في القطعيـات قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشـية: ١٧] الآية، وقولـه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقـان: ٤٥] الآيـة، وقولـه: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٥٠] الآيـة، وكثير من الآيات علـى هذا المعنى، وقـد مدح ﷻ خليله إبراهيم عليه السلام فـي قولـه: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠][1].

٦٤٤ الاجتهاد في الفروع الشرعية

قال بعض أصحاب أبي حنيفة: كل مجتهد في الفروع الشـرعية مصيب في اجتهاده وفـي فتواه وفي حكمه ومأجور عليـه واختلف عن مالك، وقال

(١) طلعة الشمس ٤٣٢/٢ ـ ٤٣٣.

أهل الحق إن الاجتهاد مأمور به ومأجور عليه ومأجور على إصابته الحق وفتواه والحكم به، وأما إذا أخطأ الحق عند الله فهو مأجور في اجتهاده، بدليل قول رسول الله ﷺ: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد**»[1].

٦٤٥ حكم الاجتهاد

يلزم المجتهد أن ينظر في الأدلة، ويستخرج حكم القضية في حالتين:

إحداهما: ما إذا سأله سائل عن رأيه في تلك القضية، وكان السائل محتاجًا للعمل فيها.

والحالة الأخرى: ما إذا شاء المجتهد أن يعمل في شيء مما يصح الخلاف فيه، فإنه يلزمه أن ينظر في أقوى الأمارات ويأخذ بمقتضى أرجحها، فإن تعارضت معه الأدلة ولم يمكنه الترجيح، وجب عليه الوقوف، ويلتمس الأرجح إن رجا حصوله، فإن غلب في ظنه عدم وجود الأرجح، فقيل: يطرحها جميعًا، ويرجع في تلك الحادثة إلى حكم العقل هذا قول محققي المعتزلة.

وقيل: بل يقلد الأعلم إن كان عنده أن غيره أعلم منه في العلوم كلها أو الفن الذي تلك الحادثة منه، وقيل: يتخير واحدًا من الأدلة، فيعمل به.

والصحيح: أنه يكون في تلك القضية بمنزلة الجاهل، فيجب عليه ـ إذا شاء العمل ـ أن يأخذ بقول غيره فيها، كما يجب ذلك على الضعيف.

ويلزم المجتهد البحث فيما استدل به على ناسخه ومخصصه، أي: إن كان نصًا لم يستدل به حتى يعلم أو يظن أنه غير منسوخ ولا متأول بتأويل يخالف ظاهره.

---

(١) العدل والإنصاف ١٤/٢، والحديث سبق تخريجه.

وإن كان عمومًا فيبحث عن كونه مخصصًا أم غير مخصص.

وحكي عن الصيرفي: أنه لا يجب البحث عن ذلك، بل يستغني بما حضر في ذهنه[١].

٦٤٦ صدور قولين متناقضين من عالم

لا يصح أن يصدر قولان متناقضان من عالم واحد لسائل واحد في وقت واحد وحادثة واحدة؛ لتعذر اجتماع معتقدين متناقضين في محل واحد، وجاز ذلك إن تكرر السؤال في وقتين أو كان السائل اثنين.

أما الأول: فلصحة الرجوع في الوقت الثاني، عن القول الذي قال به في الوقت الأول، إذ يمكن أن يظهر له في الوقت الآخر ما لم يظهر له فيما قبله.

وأما الثاني: فلاحتمال اختلاف الأحكام باختلاف أحوال السائلين، فإنه قد يختلف الحكمان في القضية الواحدة باختلاف بعض الأحوال[٢].

٦٤٧ ما يبطل حكم المجتهد

إذا اجتهد العالم في حادثة، وجب عليه أن يلتزم ما رأى أنه الصواب في حقه، فإذا أراد الحكم فيها، لزمه أن يحكم فيها بما أداه إليه اجتهاده، ولا يصح له أن يعدل عن اجتهاده فيحكم بغيره.

وكذلك، لا يصح له أن يعمل بغيره، فإن حكم أو عمل بغير ما أداه إليه اجتهاده، بطل حكمه بذلك اتفاقًا، وأثم في عمله، لأنه قد خالف الحق في حقه، وكذلك يبطل حكمه إذا حكم بغير ما أنزل الله تعالى في كتابه، أو على لسان نبيه.

---

(١) طلعة الشمس ٢/٤٣٥ ـ ٤٣٦.

(٢) طلعة الشمس ٢/٤٣٩.

حاصل المقام: أنه لا يبطل حكم المجتهد إلا في حالتين:

إحداهما: إذا خالف في حكمه اجتهاده.

والأخرى: إذا خالف حكم الله فيها.

أما في غير ذلك فلا يصح نقض حكم حاكم كان قد حكم به عن اجتهاد ونظر؛ لأن ذلك هو الواجب في حقه[1].

٦٤٨ رجوع المجتهد عن اجتهاده

إذا اجتهد المجتهد في حادثة، فرأى جوازها، فعمل به، ثم تغير اجتهاده، فرأى أنها حرام، فإنه يحجر عليه الإقامة على ذلك الفعل.

مثال ذلك: إذا رأى جواز تزويج الصبية، أو جواز التزويج بغير ولي، ففعل، أو رأى أن الطلاق ثلاثًا بلفظ واحد لا يقع إلا واحدة، أو نحو ذلك، فعمل بما رأى، ثم رأى بعد ذلك أن ذلك العمل فعل حرام، لزمه أن يترك زوجته.

وهذا مبني على القول بأن الاجتهاد ينقض الاجتهاد وهو الصحيح؛ لأن الاجتهاد الأول لا يكون عندنا بمنزلة الحكم حتى لا يصح نقضه، وإنما هو حكم تعبد به المجتهد في ذلك الحال، فإذا رأى أن الراجح غيره، فقد تعبد بذلك الغير، ولا مرية في جواز انتقال التعبد بتغير الأحوال.

وقيل: إن الاجتهاد الآخر لا ينقض به الاجتهاد الأول، وإنما يلزمه العمل به في المستقبل من الأوقات فقط، أي: فيما ابتدأه من بعد، لا في استمراره.

---

(١) طلعة الشمس ٤٣٩/٢ ـ ٤٤٠.

ومحل النزاع إنما هو في الأشـياء المسـتدامة كالاسـتمتاع بالزوجات، لا في الأعمال الماضية، فإنه من عمل باجتهاده في صحة الوضوء أو الصلاة أو الحج، لا يلزمه قضاؤه، وإن تغير فيه اجتهاده اتفاقًا[1].

٦٤٩ تقليد المجتهد غيره

لا يصح لمن أطاق الاجتهاد في شـيء من المسائل الظنية، أن يقلد غيره فيها، ولو كان الغير أعلـم منه، أو صحابيًا، بل يجب أن ينظر لنفسـه ما هو الحق في حقه، ويحرم عليه تقليد غيره، سواء اجتهد في تلك الحادثة، فظهر له الراجح فيها، أم لم يجتهد.

وقيل: لا يحرم تقليد المجتهد لغيره قبل أن يجتهد في تلك الحادثة، فإذا اجتهد فيها ورأى الراجح، حرم عليه تقليد غيره، قيل: اتفاقًا. وحكى بعضهم الخلاف فيه أيضًا.

وقال أحمد وإسـحاق بن راهويه والثوري: بل يجوز له ذلك مطلقًا، أي: سـواء كان المقلد أعلم منه، أو ليس بأعلم، صحابيًـا كان أو غير صحابي، خاف أن يفوت الوقت باشتغاله بالاجتهاد أو لم يخف؛ لقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ﴾ [النحل: ٤٣].

وقال ابن بركة: تقليـد الصحابة جائز في بعض الأحـكام، ثم قال بعد: يجوز تقليـد الواحد منهم إذا قال قولًا ولم ينكر عليـه غيره، وإما إذا علم له مخالف فلا. ثم قـال: ولا يجوز التقليد لأهل الاسـتدلال والبحث في عصر غير الصحابة مع الاختلاف، ويجـوز الاعتراض عليهم في أدلتهم، ولا يجوز الاعتراض على الصحابة.

---

(١) طلعة الشمس ٢/٤٤٠ ـ ٤٤١.

وقال أهل العراق: يجوز للمجتهد أن يقلد غيره فيما يخصه لنفسه، دون ما يفتي به لغيره.

وقال بعض: يجوز أن يقلد غيره فيما يخصه، بشرط لو اشتغل بالاجتهاد فاته العمل، وهذا القول أسهل من الأقوال المتقدمة، لحصول العذر بضيق الحال.

وقال يحيى بن حمزة والجويني: لا يجوز لأحد من المقلدين أن يقلد أحدًا من الصحابة.

والحجة لنا على ذلك: أن الإجماع منعقد على أنه إنما يكلف بظنه، حيث يكون له طريق إلى الظن، ولا شك أن المجتهد يجد الطريق إلى الظن، فليس له العمل بظن غيره، إلا لدليل يبيح له العمل بظن مجتهد آخر، ولا دليل يدل على ذلك إلا في المقلد فقط[1].

٦٥٠ التقليد للعامي

يجوز لمن لا قدرة له على الاجتهاد أن يقلد العالم المجتهد، بشرط أن يكون معروفًا بالعلم والعدالة، بل يجب عليه تقليده إذا شاء العمل في القضايا التي لا يعرف الحكم فيها، لقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، فلو لم يكن تقليد العامي للعالم جائزًا ما أمر العوام بسؤال العلماء.

وظاهر الأمر للوجوب، فهو واجب عند الحاجة إليه، وقيل: «لا يجوز التقليد في العمليات، بل يجب عليه أن يسأل العالم لينبهه على طريق الحكم؛ لأن العامي يمكنه العلم، فلزم تكليفه به كالعالم، وكما في مسائل الأصول.

(١) طلعة الشمس ٤٤٢/٢ ـ ٤٤٦.

وأيضًا: لا نأمن خطأ المفتي وجهله، والإقدام على ما لا يؤمن كونه جهلًا قبيح.

ورُدَّ: بأنه كمـا علم المجتهد أن طريقه الاجتهـاد، كذلك علم العامي أن طريقه الرجوع إلى العالم بدليل قاطع، فعلمه بتكليفـه بالحكم عن التقليد، كعلم المجتهد للحكم.

وقيل: إنما يجوز التقليد ـ في العمليات ـ في المسائل الظنية لا القطعية؛ لأن الحـق في المسـائل القطعية مع واحد، فـلا يأمن المقلد فيهـا أن يقلد المخطئ، فيكون إقدامًا على ما لا يؤمن قبحه.

والحجة لنا على جـواز تقليد العوام للعلماء: تواتر إجماع السـلف على ترك نكير تقليد العوام للعلماء من غير مانع لهم من الإنكار.

أما قول أصحابنا في منع التقليـد، فمرادهم به العمل بقول الغير من غير مبالاة أصاب ذلك الغير أم أخطأ كما فسره بذلك بعضهم.

والتقليد بهذا المعنى حرام اتفاقًا، أما بالمعنـى الذي أردناه نحن ـ وهو الأخذ بقول الغير مع ظن الصواب والتماس الحق ـ فالأصحاب متفقون على جوازه في الظنيات، وكذلك في القطعيات، إن وافق الحق[1].

٦٥١ إفتاء العامي بقول إمامه

يجوز لضعيف العلم حكاية قول العالم في الأحكام بلا خلاف بين العلماء؛ لأن ذلك ضرب من الأخبار، ولا خـلاف في صحته عند الضبط والإتقان، لكن الخلاف في جواز إفتائه بقول العالم الذي أخذ عنه تلك الفتيا، وذلك بأن يسوق الكلام مساق الجزم بالحكم، فيقول: هذا حلال وهذا حرام، مثلًا.

(١) طلعة الشمس ٤٤٦/٢ ـ ٤٤٩.

فقيل: بجواز ذلك مطلقًا، واشترط بعضهم في هذا القول: أن يكون المفتي إنما يفتي بنص قول إمامه.

وقيل: لا يجوز مطلقًا؛ لأنه ليس أهلًا للإفتاء.

وقيل: إن كان مطلعًا على مأخذ إمامه جاز له ذلك، وصح له التخريج على مذهب إمامه.

وقيل: إنما يجوز للمخرج الإفتاء بتخريجه عند عدم المجتهد، لا مع وجوده في تلك الناحية، إذ لا يجوز العمل بالأضعف مع إمكان الأقوى.

والصحيح: أن فتوى الضعيف بنص عبارة المفتي جائزة: في غيبة المفتي وفي حضرته، عرف عدلها أو لم يعرف، إذا كان متثقًا بمن أخذ عنه؛ لأن ذلك ليس بأشد من عمله، فإذا جاز له أن يعمل بقول المفتي، جاز له أن يفتي به، إذ لا فرق بينهما[1].

٦٥٢ تقليد العامي لعالمين فأكثر

إن تقليد العامي لعالمين فصاعدًا إما أن يكون تقليده لهما في شيء واحد، أو في شيئين: فإن كان في شيء واحد، فإما أن يتفق قولهما في تلك الحادثة، وإما أن يختلفا فيها، فإن اختلفا فلا يصح تقليدهما في حال واحد معًا اتفاقًا؛ لأن تقليدهما معًا في تلك الحادثة، وذلك الحال، مفض إلى التناقض، فإن أحدهما يجوز له الإقدام مثلًا، والآخر يمنعه، فلا يتصور تقليدهما في ذلك.

وإن اتفقا في تلك الحادثة، ففي جواز تقليدهما الخلاف الآتي في تقليد عالمين، والصحيح جوازه؛ لأن الظن بصواب عالمين أقوى منه بصواب عالم واحد.

(١) طلعة الشمس ٢/٤٥٠ ـ ٤٥١.

وأيضًا فالإجماع إنما كان حجة بسبب اتفاق أقوال العلماء في حادثة، فلو لم يصح تقليد عالميـن إذا اتفقا، لما صح تقليد ثلاثـة اتفقوا، وكذا الأربعة وكذا الخمسة.

فيؤول ذلك إلى إبطال حجية الإجماع رأسًا، وهو خلاف المشروع.

وإن كان تقليده لهما في شـيئين فصاعدًا، أو في حالين، فالصحيح أيضًا عندنا جوازه، سواء كان قد التزم مذهب عالم من العلماء أو لم يلتزمه، فيصح له أن يأخذ من هذا العالم مسـألة ومن الآخر أخرى، وهذه المسـألة معروفة عندهم بمسألة الانتقال عن مذهب إمامه إلى مذهب إمام آخر، وحجتنا على جوازه أن كل مجتهد مصيب، فلـم يحرم علينا في الشـرع، إلا الانتقال من الصواب إلى الخطأ، لا من صواب إلى صواب، فلا مقتضى لتحريمه لا عقلًا ولا شرعًا، إذ يصير كالواجب المخير، فإنه جائز لكونه انتقالًا من صواب إلى صواب، فكذلك المقلد إذا قلـد مجتهدًا ثم انتقل إلى تقليد مجتهد آخر، فهو كمن شـرع في واحد من أنواع الكفارة ثم ترجح له فعـل النوع الآخر منها، فكما لا حظر عليه في ذلك، كذلك المقلـد إذا انتقل، وإنما الحظر في ذلك على القول بأن الحق مع واحد والمخالف مخطئ[1].

٦٥٣ جواز تقليد المفضول

إذا تعدد المجتهـدون، وكان فيهم الفاضل والمفضـول، فاختلف العلماء؛ بعضهم يرى جواز تقليد المفضول، والبعض الآخر يرى وجوب تقليد الفاضل.

والصحيح: جواز تقليد المفضـول، مع كمال أسـباب الاجتهاد، والثقة بعدالته وسكون القلب إلى فتواه.

(١) طلعة الشمس ٢/٤٥٢ ـ ٤٥٣.

والدليل على ذلك: أن الإفتاء قد شـهر في زمن الصحابـة من جماعة فيهم الفاضل المفضول ولم ينكر أحد منهم إفتاء المفضول، ولم يعنف سائله، ولو كان ذلك غير واسع للناس ما سكت عليه الصحابة، فهو إجماع على جوازه منهم.

وكذلك وقع في زمن التابعين وتابعيهم إلى يومنا هذا، ولا نكير من أحد من المسـلمين، فكان إجماعًا من التابعين ومن بعدهم أيضًا، فلا وجه للقول بخلافه[١].

٦٥٤ التقليد الجائز

تقليد الصحابة جائز في باب الأحكام وما كان طريقه طريق السـمع، ألا ترى أنك تحكي عنهم الإجمـاع. فإن كان الخبر منقولاً عـن بعضهم إذا لم ينقل عن أحد منهم خلافًا لذلك، ويجوز تقليد الواحد منهم أيضًا إذا قال قولاً ولم ينكر عليه غيره، وإن علم له مخالف في الصحابة فلا[٢].

٦٥٥ ذم التقليد

قال الله تبارك وتعالى في كتابه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [المائدة: ١٠٤]، وهذا المعنى كثير في القرآن وفي السُّـنَّة، من ذلك: أن رجلاً أصابته شـجة فأجنب، وقد اندملت عليه فاستفتي له فأمر بالغسل، ولم يرو له عذرًا، فاغتسل، فَكُزَّ، فمات. فأخبر النبي ﷺ بذلك فقال: «**قتلوه قتلهم الله**»[٣]، ففي هذا دليل على أنه لم يجعل للمستفتي والمستفتى له عذرًا[٤].

---

(١) طلعة الشمس ٤٥٦/٢ ـ ٤٥٧.

(٢) جامع ابن بركة ٢٢/١.

(٣) سنن أبي داود، كتاب: الطهارة، باب: في المجروح يتيمم، ح: ٣٣٦.

(٤) جامع ابن بركة ٢٤/١ ـ ٢٥.

٦٥٦ اجتهاد الأنبياء

ليس للأنبياء صلوات الله عليهم أن يجتهدوا في الحوادث، إذا كان الوحي غير منقطـع عنهم ولغيرهم من بعدهـم أن يجتهدوا لانقطـاع الوحي وعدم الرسول أو غيبته.

وقال بعض: للأنبياء أن يجتهدوا فيما لم يأت فيه نص ولا أمر ولا نهي، وما أتاهم فيه النهي فعليهم أن يتوقفـوا عنه إذا كان مما لا يخاف فوته كأمور الحرب وما أشبه ذلك[١].

يقول الإمام السالمي: وأما الوحي الباطن وهو ما ينال بالاجتهاد والتأمل فـي حكم النص فمنعـه الأشـاعرة وأكثر المعتزلـة،... والمختـار من هذه المذاهب تعبده ﷺ بالاجتهاد مطلقًا.

ثم قال: وإن مضت المـدة التي تعود فيها نـزول الوحي اجتهد في تلك الحادثة برأيه فعمل بما يراه أقرب إلى الصواب[٢].

والذي يظهر من كلام السـالمي أن النبي ﷺ يجتهـد في فهم النص كما يجتهد في إلحاق غيـر المنصوص بالمنصوص وبالمصلحة، قال السـالمي: «وأما الوحي الباطن وهو ما ينال بالاجتهاد والتأمـل في حكم النص...» ثم قال: والمختار من هذه المذاهب جواز تعبده بالقياس.

ولكن المعـروف عند الأصوليـين أن اجتهـاده يكون بالقيـاس وربما بالمصلحة أو غيـر ذلك من اجتهاد فـي النص، ولعل سـندهم في ذلك أن النصوص منكشـفة له ﷺ تمام الانكشـاف والوضوح لقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤]، والمُبَينُ لا بدّ أن يكون عالمًا بما يُبيِّنه[٣].

---

(١) منهج الطالبين ٢٤/٢.

(٢) طلعة الشمس (مقدمة المحقق) ٤٠/١.

(٣) طلعة الشمس (مقدمة المحقق) ٥١/١.

٦٥٧ الاجتهاد في زمن النبي ﷺ

اختلف الأصوليون في صحة الاجتهاد في عهده ﷺ فقال الأكثر من العلماء بصحته في غيبته.

ومنهم: من منع الاجتهاد في عصره ﷺ في الغيبة والحضرة، لإمكان الرجوع إليه بالمشافهة أو المراسلة، ولأن الاجتزاء بالاجتهاد مع وجود النبي ﷺ اجتزاء بالظن عن العلم.

وحكي عن جماعة من الأصوليين التوقف في جوازه بحضرته، وإن جاز في غيبته.

والصحيح: أن الاجتهاد في عهده ﷺ جائز وواقع.

والدليل على ذلك: ما روي أنه ﷺ أمر بلالًا فأذن في الناس: «**من كان سامعًا مطيعًا فلا يصلين العصر إلا في بني قريظة**»[(١)]، وهم طائفة من اليهود بالمدينة من حلفاء الأوس عزم رسول الله ﷺ على غزوهم، فسار الناس إليهم، وقد شغل جماعة من الصحابة ما لم يكن لهم منه بد، عن المسير لبني قريظة، ليصلوا بها العصر، فأخروا صلاة العصر إلى أن جاؤوا بعد عشاء الآخرة، امتثالًا لقوله ﷺ: «**لا يصلين العصر إلا في بني قريظة**»، فصلوا العصر بها بعد عشاء الآخرة، وبعضهم صلى العصر في وقتها في أماكنهم، وقالوا: ما يريد رسول الله ﷺ منا أن ندع الصلاة ونخرجها عن وقتها، وإنما أراد الحث على الإسراع، فما عابهم الله في كتابه، ولا عنفهم رسول الله ﷺ لأن كلًّا من الفريقين مجتهد[(٢)].

---

(١) الحديث رواه البخاري في كتاب: الجمعة، باب: صلاة الطالب والمطلوب راكبًا وإيماء. وقال الوليد ذكرت للأوزاعي صلاة شرحبيل بن السمط وأصحابه على ظهر الدابة، فقال: كذلك الأمر عندنا إذا تخوف الفوت واحتج الوليد بقول النبي ﷺ: «**لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة**»، ح: ٩٤٦.

(٢) طلعة الشمس ٤٥٩/٢.

٦٥٨ إمكان خلو بعض الأزمنة من مجتهد

اختلفوا في إمكان خلو الزمان من مجتهد يرجع إليه عند الحادثة:

فقيل: جائـز أن يخلـو الزمان من المجتهـد، واختـاره البدر، وهو الصحيح.

وقيـل: لا يجوز خلـوه من مجتهد، ونسـب هـذا القول إلـى الجبائي والحنابلة.

وقال ابن دقيـق العيد: لا يجوز خلـو الزمان من المجتهـد ما لم يتداع الزمان بتزلزل القواعد، فإن تداعى، بأن أتت أشـراط الساعة الكبرى: طلوع الشمس من مغربها وغير ذلك، جاز الخلو عنه.

والمنع من خلوه مطلقًا هو مقتضى مذهب من منع تقليد الميت؛ لأنه إذا منع من تقليد الميت، وجب أن يكون في كل زمان مجتهد يجوز للناس أخذ دينهم عنه، لقوله تعالـى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، ولا يأمرنا تعالى أن نسـأل غير موجود، والتكليف بذلك مما لا يطاق، فلزم وجود المجتهد فـي كل زمان، ونحن لا نمنع من تقليـد الميت، بل نجوزه، فلذا نجوز خلو الزمان من المجتهد[1].

٦٥٩ حكم تقليد الميت

اختلف العلماء في جواز تقليد الميت على ثلاثة مذاهب:

قيل: بجوازه مطلقًا.

وقيل: بمنعه مطلقًا.

---

(١) طلعة الشمس ٢/٤٦٠ ـ ٤٦١.

وقيل: إن أفتاه في حياته بقي على تقليده فيما كان قد أفتاه به، وإن مات ولم يسمع الفتوى منه في حياته، وإنما نقلت إليه بعد موته، فلا يجوز له تقليده حينئذ، إذ لا يعقل تقليد من قد سقط عنه التكليف بالموت.

قيل: وتقليد الحي أولى، لوجهين:

أحدهما: أنه مجمع على صحته، إلا من منع التقليد في الفروع، بخلاف الميت.

وثانيهما: أن الحي نعلم استمراره على القول بذلك الاجتهاد، والميت لا نأمن أنه لو كان حيًّا ترجح له خلاف ما قد قال به[1].

٦٦٠ محل الاجتهاد

الركن الثاني من ركني الاجتهاد، وهو: محل الاجتهاد، ومحل الاجتهاد: حادثة لم يوجد فيها حكم عن الله تعالى: في كتابه، ولا على لسان رسوله، ولم ينقل في حكمها إجماع من المسلمين، فإن كان في الحادثة شيء من الأحكام الثلاثة، وجب اتباعه وحرمت مخالفته إجماعًا.

وإن لم يوجد فيها حكم من الأصول الثلاثة، وجب هناك الاجتهاد على من أطاقه من الأمة، وفيها لزم العامي التقليد إذا شاء العمل.

وتوضيحه: أن الاجتهاد في القطعيات ـ وإن جاز ـ لا يكون جامعًا لأحكام الاجتهاد، وإنما يجوز لأجل الاطمئنانية واليقين، وأن الاجتهاد في الظنيات مستكمل لأحكام الاجتهاد[2].

(١) طلعة الشمس ٤٦٠/٢ ـ ٤٦١.

(٢) طلعة الشمس ٤٦٣/٢.

٦٦١ ما يسوغ فيه الاجتهاد

لا يسوغ الاجتهاد إلا في فروع الشريعة وأما أصولها فلا، قال الشيخ أبو الربيع سـليمان بن يخلف رضي الله عنه، وقد سئل عن الذي يجوز فيه الرأي للعلماء فقال: ما لم يجدوه في الكتاب ولا في السُّـنَّة ولم يكن في آثار مـن كان قبلهم من العلمـاء ثم قال: فـإذا نزلت نازلة ممـا لم تكن في الكتاب ولا في السُّـنَّة ولا في آثار المسـلمين الذين كانوا قبل النوازل فعليهم أن يجتهدوا فيها، فقصر الاجتهاد والرأي إلى النوازل والحوادث لا غير[١].

٦٦٢ التفرقة بين الأصول والفروع

الأصول كل ما جاء في كتاب الله عز وجل نصًّا أو مسـتخرجًا مجمعًا عليه، أو في سُنَّة رسول الله ﷺ مقطوعًا به أو اجتمعت عليه الأمة.

والأصل أن المجموع ما يؤثم فيه بعضهم بعضًـا والفروع بخلافها وهو ما طريقه غلبة الظن والاجتهاد[٢].

٦٦٣ الاجتهاد في أصول الديانات

الاجتهـاد قد وقع فـي أصول الديانات وسـامح فيهن نـاس من الناس وأطلقوا القول والمعذرة لمن أخطأ وجه الحق إذا كان مجتهدًا في طلب الحق أو كان قاصرًا عن ذكر الحق[٣].

---

(١) العدل والإنصاف ١٢/٢، ٢٠.
(٢) العدل والإنصاف ١٢/٢.
(٣) العدل والإنصاف ١٢/٢.

٦٦٤ الاختلاف يمنع تحقق الإجماع

إن اختلفت الأمة في مسألة كفر بها بعضهم بعضًا، واستدلت إحداهما بالإجماع على الأخرى فلا إجماع؛ لأنها وإنما ينفعهم هاهنا الإجماع في مسألة أخرى قياسًا أو شبهًا، والذين قالوا: إن الأمة قد تجتمع على قولتين وهما خطا عند الله فلا يقولون ذلك إلا فيما يسوغ فيه مسألة ويعرون من الحق من جميعها لا بدّ وأن يكون المحق عند الله فيها والمبطل بخلافه[١].

٦٦٥ إجماع الصحابة على خلاف القرآن والسُّنَّة

هل ينعقد الإجماع من الصحابة على خلاف نصوص القرآن والسُّنَّة الجواب لا، إلا إن كانت النصوص منسوخة بنصوص أخرى وبوجه من وجوه النسخ، وأما من جهة الإجماع والاجتهاد فلا نسخ على قول بعضهم، وبعضهم يقول: إن الإجماع ينسخ نصوص القرآن ونصوص السُّنَّة واستدلوا بفعل عمر بن الخطاب ﷺ في القرآن وأمهات الأولاد والفيء والدواوين وفي التخريج والتعديل وما أشبه هذا[٢].

٦٦٦ أحكام الكتمان وأحكام الظهور

إن التفرقة وقعت في أحكام الكتمان فأبطلوا في الكتمان من أحكام الظهور أمورًا وقصروها على الأئمة إذا ظهرت، وهي الحدود من الجلد والقطع والرجم واللعان، أما الجلد ففي القاذف والزاني البكر...، وأما القطع ففي السارق والمحاربين والقصاصات، وأما الرجم ففي محصن الزناة وألحقوا بهذه الأمور إقامة الجمعة، واختلفوا في الجهاد فأجازه بعض وأبطله

(١) العدل والإنصاف ١٣/٢.
(٢) العدل والإنصاف ١٣/٢ ـ ١٤.

بعض، فهذا رأي المسـلمين، وأما من لا يجيز الرأي والقياس، فإنه يجيز كل هذه الأمور للولاة وللأئمة في الدين أن يقيموها، وهؤلاء الأئمة سـواء كانوا بررة أو فجرة، ثم إن الأولين نقموا على هؤلاء امتثال الأفعال في هذه الأمور ولم يقطعوا العذر في الفتوى وتوقفوا أيضًا فيمن فعل بعض هذه الأمور ولم يقطعوا في عذره مثل من أقام الجمعة أو جاهد أو غزا مع أئمة الجور وأجازوا فنون القتل في الظهور والكتمان إلا الرجم ولم يبطلوا منها شيئًا إلا ما ذكرنا، بل أوجبوا في زمان الكتمان رأيًا وقياسًـا القتل على مـن لا يجب عليه إلا الحد بشـرط أن يشتهر بفعل ذلك وحملوه على سـبيل المحاربة من السراق والزناة والبغاة وجميع فنون المعاصي، وهذا محلـه بالرأي لا بالأثر، ويؤثر عن الحسـن البصري أنه قال: أربع إلـى الولاة: الحـدود والجمعة والجهاد واللعان رأيًا من رأيه ولم يدع فيه سُنَّة قائمة ولا خبرًا في الكتاب منصوصًا إلا استحسان[١].

٦٦٧ إقامة الوالي وقت الكتمان

رأى مثبتو أحكام الكتمان أن يولوا على أنفسـهم واليًا يقيمون به حالهم في أمر دينهم ودنياهم والتولية من السُـنَّة واسـتعملوا فـي كتمانهم الأدب والتعزير والنكال والقتل في المواضع التي ذكرناها ومنها قتل المرتد سـائغ في الظهور والكتمـان والطاعن في دين المسـلمين ومانع الحـق والجناة، فهؤلاء كلهم أجازوا قتلهم بالحديد، وبما رأوا إلا الجاني وحده فسبيل الولي عليه القتل بالحديد لا بالسـياط. وأما الآخرون فيجيـزون عندهم في قتلهم وتسويطهم رأيًا من رأيهم والقتل بالسياط رأي من الرأي[٢].

(١) العدل والإنصاف ٤١/٢ ـ ٤٢.

(٢) العدل والإنصاف ٤٢/٢.

٦٦٨ أحكام الإكراه

قال الله ﷻ: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴾ [النحل: ١٠٦]، واعلم أن الله ﷻ أباح القول باللسان بالتقية والإكراه بشرط طمأنينة القلب بالإيمان. واختلف الناس هاهنا اختلافًا متفاوتًا، فبعضهم أطلقه على ظاهر القرآن، وبعض منع منه إلا أن يعتقد في قلبه معنى خلاف ما قال، وتأول قوله ﷺ: «**إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب**»[(١)]، وقال بعضهم: يسعه أن يتبعهم لفظًا بلفظ ولا يسعه مخالفتهم، وقال بعضهم: إن له أن يعطيهم جميع ما طلبوا إليه معنى لا لفظًا وبأي لغة طلبوه أن يعطيهم بغيرها وليس عليهم من اللغات شيء[(٢)].

٦٦٩ إكراه السلاطين الجورة

ومن كان تحت أيدي السلاطين الجورة فأكرهوه على قتل أحد من الناس، وهو ممن يحل دمه عند المسلمين أو أحد من المحاربين أو المرتدين أو المرجفين، أو أكرهوه على القصاص والجلد والقطع والرجم، أو على ذمي منع الجزية، أو أسير الحرب، أو أن يخطب ويصلي بهم الجمعة ويذكر في خطبته مناقبهم وينال من السلف الصالح، فهذا كله سائغ له إذا ظهر السيف، وخاف الحيف والتلف. وبالجملة إن جميع ما يكره عليه الرجل المسلم إن كان مباحًا فمخير إن شاء فعل وإن شاء ترك، وكذلك النوافل كلها على هذا الحال، وأما الفرائض فما كان مضيقًا فلا يسعه إلا أن يطيعهم وغير ذلك مخير[(٣)].

---

(١) رواه البيهقي في كتاب الشهادات، باب: في المعاريض مندوحة عن الكذب، ح: ٢٠٢٣٨، ورواه ابن ماجه وغيره موقوفًا على عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) العدل والإنصاف ٥٤/٢.

(٣) العدل والإنصاف ٥٥/٢ ـ ٥٦.

٦٧٠ الإكراه على الدخول في الدين

قـال الله ﷻ: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، قد أوسع الله المسـلمين عذرًا أن يكرهوا على دخول الدين عبدة الأوثان وإلا فالسـيف، وأما أهل الذمة فكذلـك ألا أن تعودوا بالذمة، وأما افتـراق المحمدية فلا إكراه عليهـم ما أطاعوا لأحكام المسـلمين ولم يتعرضوا للبلاء[١].

٦٧١ إكراه المسلمين على أداء الفرائض

وأما الإكراه في الدين فقد وردت آثار في خصال الإسلام كالصلاة يؤدب تاركها ثلاثًا وإلا قتل؛ أعني ثلاث ليال أو ثلاثة أيام. وأما المرتد فيؤخر أيضًا ثلاثة أيام وإلا قتل، وأما مانـع الزكاة لولاة الأمور فحيـن منعها يقتل. وأما الصوم فلا يتـرك يظهر الإفطار في رمضان ومنع من ذلـك، وإن جاوز المنع إلى المكابرة قتل، وأما الحج فقد همَّ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يضرب الجزية على من لا يحج وهو موسر ولا مانع، فأما من منع الجهاد أو الدفاع فإن أميـر المؤمنين يؤدبهم بحرمان عطاياهـم كذلك القضاء والفتوى والشهادات والولايات[٢].

٦٧٢ امتناع من اتفق المسلمون على إمرته

وإن اتفق المسـلمون أهل الحل والعقد على تولية رجـل إمرة المؤمنين وامتنع منهم، فإنه يقتل إذا لم يكن فـي المؤمنين من هو أولى بذلك المكان منه، فإن كان منهم من هو أولى أو من هو مثله، فإن المسـلمين مخيرون في

(١) العدل والإنصاف ٢/٥٥.
(٢) العدل والإنصاف ٢/٥٦.

تولية أيهم شاء، فإن امتنع قتلوه وإن كانوا عددًا فامتنعوا، ورأى المسلمون أن يقتلوهم كلهم إلا أن يكون فيهم من فاقهم في الأمور التي تصلح للولاية فيتوجه القتل إليه وحده[١].

٦٧٣ إكراه أمير المؤمنين على الكفر أو الخلع

فإن أسر أمير المؤمنين في أيدي حرب المسلمين فأكرهوه على الكفر كما قال الله ﷻ أنكره لهم ولا بأس عليه وإن أكرهوه على أن ينخلع انخلع فلا بأس وهو على ولايته، وهل يجوز لأمير المؤمنين أن ينخلع من الولاية إذا طرأ من هو أولى بها منه من ذات نفسه؟ أو يسوغ للمسلمين أن يخلعوه ويولوا الغير؟ فلا يجوز شيء من هذا أو من أكره على طلاق امرأته بالسيف، أو على إعطائها له أو بيعه أو عتق رقبة فلا بأس في هذا كله، وليس عليه شيء، وامرأته امرأته، والمال ماله، والرقيق رقيقه، ومن أشرف على المهالك كلها من قبل الله ﷻ أو من قبل الناس فاستغاث إلى الغير فأبا له إلا أن يطلق أو يعتق أو يهب أو يعطي ففعل فليس هناك شيء وقيل غير ذلك، وأما إذا امتنع منه إلا بأجرة فإنه يدركها بقدر عناه لا مناه[٢].

❀ ❀ ❀

(١) العدل والإنصاف ٥٦/٢.

(٢) العدل والإنصاف ٥٦/٢.

الخلاف الواقع بين الناس في الأديان والمذاهب

٦٧٤ مراتب الخلاف

قال أبو القاسم الراغب: جميع الاختلافات بين أهل الأديان والمذاهب على أربع مراتب:

الأولى: خلاف بين أهل الأديان النبوية، وبين الخارجين عنها من الثنوية والدهرية، وذلك في: حدوث العالم، وفي الصانع تعالى، وفي التوحيد.

والثانية: الخلاف بين أهل الأديان النبوية بعضهم مع بعض، وذلك في الأنبياء كاختلاف المسلمين والنصارى واليهود.

والثالثة: الاختلاف المختص في أهل الدين الواحد، بعضهم مع بعض في الأصول التي يقع فيها التبديع والتفجير، كالاختلاف في شيء من صفات الله تعالى، وفي القدرة، وكاختلاف المجسمة.

الرابعة: الاختلاف المختص بأهل المقالات في فروع المسائل، كاختلاف الشافعية والحنفية[١].

---

(١) معارج الآمال ١/٥٩ ـ ٦٠.

٦٧٥ بيان الأسباب الموجبة للخلاف بين أهل المذاهب

قال أبو محمد عبد الله ابن السيد البطليوسي: «عرض ذلك لأهل ملتنا من ثمانية أوجه، كل ضرب من الخلاف متولد منها، ومتفرع عنها:

الأول: اشتراك الألفاظ والمعاني. **والثاني**: الحقيقة والمجاز.

والثالث: الإفراد والتركيب. **والرابع**: الخصوص والعموم.

والخامس: الرواية والنقل. **والسادس**: الاجتهاد فيما لا نص فيه.

والسابع: الناسخ والمنسوخ. **والثامن**: الإباحة والتوسيع»[1].

٦٧٦ الأول: اشتراك الألفاظ والمعاني

الاشتراك العارض: في موضوع اللفظة المفردة نوعان:

ـ اشتراك يجمع معان مختلفة متضادة.

ـ اشتراك يجمع معان غير مختلفة وغير متضادة.

الأول: كالقرء، ذهب الحجازيون من الفقهاء إلى أنه: الطهر. وذهب العراقيون إلى أنه: الحيض، ولكل منهما شاهد من الحديث واللغة.

وأما اللفظ المشترك: الواقع على معان مختلفة غير متضادة، فنحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣]، ذهب قوم إلى أن «أو» هنا للتخيير؛ فقالوا: السلطان مخيَّر في هذه العقوبات، بأن يفعل بقاطع السبيل أيها شاء، وهو قول الحسن وعطاء، وبه قال مالك. وذهب آخرون إلى أن «أو» هنا للتفصيل والتبعيض، فمن حارب

(١) معارج الآمال ٦٠/١ ـ ٦١.

وقتل وأخذ المال صلب، ومن قتل ولم يأخذ المال قتل، ومن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده، ورجله، وهو قول أبي مجلز وحجاج بن أرطأة عن ابن عباس، وبه أخذ الشافعي وأبو حنيفة قلت: وهو مذهب أصحابنا.

وأما الاشتراك العارض من قبل اختلاف الكلمة دون الموضوع: فمثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، قال قوم: مضارة الكاتب: أن يكتب ما لم يمل عليه، ومضارة الشهيد أن يشهد بخلاف الشهادة.

وقال آخرون: مضارتهما أن يمنعا من استقلالهما، ويكلفا الكتابة والشهادة في وقت يشق ذلك عليهما.

وأما الاشتراك العارض من قبل تركيب الكلام وتناقض بعض الألفاظ على بعض فإن منه ما يدل على معان مختلفة متضادة، ومنه ما يدل على معان مختلفة غير متضادة، فمن النوع الأول: قوله تعالى: ﴿وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، قال قوم: معناه وترغبون في نكاحهن لمالهن.

وقال آخرون: إنما أراد وترغبون عن نكاحهن لدمامتهن وقلة مالهن، ولكل من القولين شاهد في كلام العرب وله أمثلة كثيرة في القرآن وكلام العرب.

أما التركيب الدال على معان مختلفة غير متضادة فكقوله تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا﴾ [النساء: ١٥٧].

فإن قوما يرون الضمير في (قتلوه) عائدًا إلى المسيح عليه السلام، وقومًا: يرونه عائدًا إلى العلم المذكور في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم: ٢٨]، فيجعلونه من قول العرب: «قتلت الشيء علمًا»[(١)].

(١) معارج الآمال ٦١/١ ـ ٦٣.

٦٧٧ الثاني: في الخلاف العارض من جهة الحقيقة والمجاز

المجاز ثلاثة أنواع: نوع يعرض في موضوع اللفظة المفردة، ونوع يعرض في أحوالها المختلفة عليها من إعراب وغيره، ونوع يعرض في التركيب وبناء بعض الألفاظ على بعض، ولكل منها أمثلة كثيرة:

أما العارضان فيها من قبل أحوالها: فكقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُۥٓ أَندَادًا﴾ [سبأ: ٣٣]، وإنما المراد بل مكرهم بالليل والنهار.

وأما العارضان من طريق التركيب وبناء بعض التركيب على بعض؛ فنحو: الأمر يرد بصيغة الخبر وبالعكس.

ومن طريق المجاز العارض من طريق التركيب، إيقاعهم ذوات المعاني على السبب، ومرادهم السبب تارة، وتارة يوقعونها على المسبب، وإنما يفعلون هذا لتعليق أحدهما بالآخر، ولهما أمثلة كثيرة[١].

٦٧٨ الثالث: في الخلاف العارض من جهة الإفراد والتركيب

من ذلك أن الآية ربما وردت غير مستوفية الغرض المراد من التعبد، وورد تمام الغرض في آية أخرى، وكذلك الحديث[٢].

٦٧٩ الرابع: في الخلاف العارض من جهة العموم والخصوص

هذا الباب نوعان:

أحدهما: يعرض في موضوع اللفظة المفردة.

---

(١) معارج الآمال ٦٤/١.

(٢) معارج الآمال ٦٤/١.

والثاني: في التركيب.

فالأول: نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢] وفي الحديث: «الكافر يأكل في سبعة أمعاء»[(١)].

٦٨٠ الخامس: في الخلاف العارض من جهة الرواية

تَعْرِض للحديث علل فتحيل معناه؛ فربما أوهمت فيه معارضة بعضه ببعض، وربما ولدت فيه أشكالًا يحتاج بسببها العلماء إلى طلب التأويل البعيد، وهي ثمانية:

أولهما: فساد الإسناد.

الثانية: من جهة نقل الحديث بالمعنى.

والثالثة: من جهة الجهل بالإعراب.

والرابعة: من جهة التصحيف.

والخامسة: من جهة إسقاط شيء من الحديث، لا يتم المعنى إلا به.

والسادسة: أن ينقل المحدث الحديث ويغفل نقل السبب الموجب له.

والسابعة: أن يسمع المحدث ويفوته سماع بعضه.

والثامنة: نقل الحديث من الصحف دون لقاء الشيوخ؛ ولكل منها أمثلة[(٢)].

---

(١) معارج الآمال ٦٥/١، والحديث رواه البخاري في كتاب: الأطعمة، باب: المؤمن يأكل في معى واحد، ح: ٥٣٩٣.

(٢) معارج الآمال ٦٦/١.

٦٨١ السادس: في الخلاف العارض من قبل الاجتهاد والقياس

وهو نوعان:

أحدهما: الخلاف الواقع من المنكرين للقياس والمثبتين له.

والثاني: خلاف يعرض بين أصحاب القياس في قياسهم، كاختلاف الشافعية والحنفية والمالكية ونحوهم، وهذا الباب شهير الذكر[١].

٦٨٢ السابع: في الخلاف العارض من قبل النسخ

وهو نوعان:

أحدهما: خلاف يعرض بين من أنكر النسخ ومن أثبته؛ وإثبات النسخ هو الصحيح.

والثاني: بين القائلين به، وهو ثلاثة أقسام:

أحدها: الخلاف في الأخبار، هل يجوز فيها النسخ، كما يجوز في الأمر والنهي أم لا؟

والثاني: اختلافهم هل يجوز أن تنسخ السُّنَّة القرآن أم لا؟

والثالث: اختلافهم في أشياء من القرآن والحديث، فذهب بعضهم إلى أنها نسخت، وبعضهم إلى أنها لم تنسخ[٢].

٦٨٣ الثامن: الخلاف العارض من جهة الإباحة والتوسيع

كاختلاف الناس في الأذان والتكبير على الجنائز، وتكبير التشريق، ووجوب القراءات السبع، ونحو ذلك. فهذه أسباب الخلاف الواقع بين الأمة[٣].

---

(١) معارج الآمال ٦٦/١.

(٢) معارج الآمال ٦٦/١ ـ ٦٧.

(٣) معارج الآمال ٦٧/١.

٦٨٤ صفة أصحاب التخريج والتوجيه من المفتين وتفاوت درجاتهم باختلاف الأعصار

نُقِلَ عن ابن الصلاح أن المفتين قسمان: مستقل، وغير مستقل.

فغير المستقل: هو المنتسب إلى أئمة المذاهب المتبوعة، وله أربعة أحوال:

أحدها: أن لا يكون مقلدًا لإمامه لا في المذهب ولا في دليله، لاتصافه بصفة المستقل؛ وإنما ينسب إليه لسلوك طريقته في الاجتهاد.

الحالة الثانية: أن يكون مقيدًا في مذهب إمامه، مستقلًا بتقرير أصوله بالدليل، غير أنه لا يتجاوز في أدلته أصول إمامه وقواعده، ولا يعري عن شوب تقليد له لإخلاله ببعض أدوات المستقل، وهذه صفات أصحاب الوجوه، وعليها كان أكثر الأئمة والأصحاب.

الحالة الثالثة: أن لا يبلغ رتبة أصحاب الوجوه؛ لكنه فقيه النفس حافظ مذهب إمامه، عارف بأدلته، قائم بتقرير ما يصور ويحرر ويقرر، ويهمل ويزين ويرجح، لكن قصر عن أولئك لقصوره عنهم في حفظ المذهب.

الحالة الرابعة: أن يقوم بحفظ المذهب ونقله وفهمه في الواضحات والمشكلات؛ ولكن عنده ضعف في تقرير أدلته، وتحرير أقيسته[١].

٦٨٥ اختلاف المسلمين رحمة

اختلاف المسلمين في الفروع رحمة، وفي الأصول نقمة، وليس للحاكم أن يتحرى في الرأي إلا ما يرى أنه صواب، ويرجو أنه أقرب إلى الحق، ومن لا يعلم تمييز الأعدل من الأقاويل، وسعه أن يأخذ بما أراد من رأي الفقهاء[٢].

---

(١) معارج الآمال ٦٩/١ ـ ٧٠.

(٢) منهج الطالبين ١١٦/١.

٦٨٦ أحكام الفتنة واختلاف الناس فيها

أما أمر الفتنة، فقد اختلفت فيه الأمة، فأول الفتنة عثمان اختلف الناس فيه على أربعة أقوال:

أحدها: قول عبد الله بن مسعود وأبي ذر وعمار بن ياسر رحمهم الله، قالوا: إن الخليفة عثمان بن عفان بعد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فأحدث أحداثًا خالف فيها سبيل صاحبيه، وأنهم طلبوه أن يعدل أو يعتزل فأبى أن يعتزل عنهم، فبغى وظلم واستعتبوه ست فلم يعتبهم وأن دمه حلال لهم لبغيه وظلمه لقول الله عز وجل: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [النور: ٥٥]، وحكم عليه ابن مسعود بالكفر بدليل قوله: وددت أنا وعثمان برمل عالج يحثي علي وأحثي عليه حتى يموت الأعجل، قالوا: إذًا يقتلك، قال: لا يعين الله الكافر على المؤمن.

والثاني: قال بعضهم: إن عثمان هو الخليفة بعد صاحبيه كما قلنا عن الأولين، وأنه لعلى الحق وأن جميع ما فعله قسط وعدل، وإن الذين نقموا عليه باطل، وإنَّ قتلته وجميع من عاضدهم وخرج عليه ظلام، وأنه مظلوم وأنه قتيل الظلم والعدوان، وهو من أهل الجنة غدًا، فهؤلاء أهل الشام ومعاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص ومن معهم من الناس.

والثالث: وقال بعضهم: إن عثمان قد فعل جميع ما وصفه الأولون من الجور والظلم ولكنهم استتابوه ثم قتلوه بعد التوبة وهؤلاء مذهب أهل الجمل وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

والرابع: وقالوا: إن جميع ما ذكرتم عن عثمان فقد أتاه ولكنا لا ندري ما بلغ بما فعل فنحن نقف فيه، وفي الفريقين الذين اقتتلا عليه ناصرًا

وخاذلاً، وأظهروا الشك فيما شجر بين الناس، وهو عبدالله بن عمر بن الخطاب وسعد بن مالك ومحمد بن مسلمة وغيرهم الأولون المحقون وهم طائفة عمار بن ياسر وابن مسعود وأبي ذر وعبدالرحمٰن بن عوف لقول الله ﷻ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩]، وليس بعد بغي عثمان بغي[(١)].

٦٨٧ اختلاف الصحابة في هذه الفتنة

قال بعضهم: إنها مسألة اجتهاد وأن المصيب فيها مصيب والمخطئ معذور، وقال بعضهم: إن كل مجتهد مصيب، وهذا قول علي بن أبي طالب، وهو قوله في عثمان وأهل الدار وأهل الجمل وصفين والنهروان، وقد ترحم على طلحة بعد نكثه الصفقة.

وروى قاتل ابن صفية في النار وترحم على محمد وطلحة وعلي وعثمان، ونهى عن قتل محمد بن طلحة، وقال أهل الحق: إنها مسألة ديانة المحق محق والمخطئ هالك، واستدل الأولون باختلاف الناس في الدماء والقود فيها والقصاص، فإذا أجاز للحاكم أن يحكم في الدماء بالقود زمانًا، ويجوز لغيره أن يبطل القود فيها، وكل سائغ فكذلك هذه على أن الأحكام في الدماء تختلف بأسباب وإن اختلفت في الأحكام، فلا تختلف في المعصية، وأما دم عثمان فمعلوم بالنص ولا مخالف لقول الله ﷻ: ﴿فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩]، وأما الاختلاف إنما كان هل بغى عثمان أو لم يبغ، وقد وقع الإجماع على طلحة والزبير أنهما نكثا البيعة[(٢)].

(١) العدل والإنصاف ٢/٤٤ ـ ٤٥.

(٢) العدل والإنصاف ٢/٤٦ ـ ٤٧.

الفتيا ومن يجوز قبول فتياه

٦٨٨ من يجوز قبول فتياه؟

قيل: لا يجوز الأخذ بفتيا قومنا، ولا يجوز الأخذ بفتيا غير العدل الولي، ويجوز الأخذ عن الثقة، إذا رفع عن غيره من المسلمين، وأمن على رفع ذلك وضبطه.

وإن كان الرجل من أهل الولاية، معروفًا بالصلاح، والتزهد إلا أنه ليس من الفقهاء، وطلاب العلم فإنه لا يجوز أن يؤخذ عنهم العلم.

والذي يقبل فتواه: هو العدل المعروف بالسير، والصلاح المنسوب إليه الفقه[١].

ويجوز الإفتاء لمن كان عارفًا بالكتاب، والسُّنَّة، وآثار المسلمين، واجتهد رأيه في رجاء التوفيق من الله[٢].

والعالم الذي يلزم العامة قبول فتواه: هو العالم المشهور بالعلم، والمعرفة في عصره، ومصره، وهو من أهل نحلة الحق الصادقين الذين أمر الله باتباعهم، وهم الذين يهدون بالحق، وبه يعدلون، وهو من جملة المختلفين من أهل الذكر[٣].

---

(١) منهج الطالبين ١/١٠١ ـ ١٠٢.

(٢) منهج الطالبين ١/١٣٣.

(٣) منهج الطالبين ١/١٣٩.

٦٨٩ متى يؤخذ بالرخص؟

سئل بعض الفقهاء: أيهلك من يأخذ بالرخص عند الضرورة؟ قال: لا يهلك وهو واسع له؛ إذا أخذ ببعض الأقاويل عند الاضطرار إلى ذلك، وقيل: إن الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يحب أن يؤخذ بعزائمه[١].

٦٩١ الخطأ في الفتيا

إذا أفتى العالم بشيء يعلم الأصل فيه؛ فزلت لسانه في فتياه، فخالف الحق ـ أنه لا يسع المفتي له أن يعمل بما أفتاه العالم من الباطن، ولو لم يعلم أنه باطل؛ فإن مات وهو على ذلك الباطل الذي يخالف الكتاب، والسُّنَّة، والإجماع ـ فهو هالك، ولا إثم على العالم في ذلك.

وإن كان المفتي لا يعرف الأصل؛ فتحرى في فتياه الصواب، وأفتى، وخالف الكتاب والسُّنَّة والإجماع فالمفتي، والمفتى له هالكان كلاهما، وإن وافق قولًا من أقوال المسلمين مما يجوز فيه الرأي، فالمفتي سالم إذا وافق الحق، والمفتى له بعض عذره؛ لأنه وافق الحق[٢].

٦٩١ ضمان المفتي

المفتي؛ إذا خالف الحق الذي لا يعذر فيه عالم ولا ضعيف، فأتلف بفتواه مالاً، أو تعلق عليه شيء يوجب الضمان أن عليه الضمان[٣].

---

(١) منهج الطالبين ١/١٠٦ ـ ١٠٧.
(٢) منهج الطالبين ١/١٠٧.
(٣) منهج الطالبين ١/١١٤.

وأما الذي تقبل منه الفتيا بالرأي، فأخطأ في فتياه ـ فقول: يضمن، وقول: لا يضمن. وعليه التوبة، إذا لم يكن فقيهًا من يجوز له أن يقول بالرأي، وقول: حتى يقول: إن هذا قول المسلمين ـ ثم حينئذ يضمن.

ومن كان من أهل الاجتهاد، فاجتهد، وأفتى برأيه، فخرج رأيه من جميع أقاويل أهل القبلة أنه لا يضمن وإنما يضمن من لم يكن من أهل الاجتهاد؛ إذا خرج بقوله عن جميع أهل القبلة، وعلى هذا الإثم إلا أن يتوب.

وأما من كان من أهل الرأي، فأفتى بشيء مجتمع على خلافه، وتخطئته، أو محرم في كتاب الله أو في سُنَّة رسول الله ﷺ، أو اجتمعت الأمة على تحريمه، وتخطيه قابله، فإنه يضمن[١].

وعلى المفتي أن يعلم المستفتي بخطئه، إذا أعلم به، ويضمن ما تلف من مال.

وأما العالم الذي يجوز له أن يفتي بالرأي: فلا ضمان عليه ـ إن أخطأ ـ ومأجور إذا أصاب[٢].

٦٩٢ تحري الحاكم في الرأي

وليس للحاكم أن يتحرى في الرأي؛ إلا ما يرى أنه هو الصواب، ويرجو أنه أقرب إلى الحق[٣].

(١) منهج الطالبين ١٣٥/١.
(٢) منهج الطالبين ١٤٢/١.
(٣) منهج الطالبين ١١٦/١.

٦٩٣ حكم الأخذ بالرخص

جائز الأخذ بالرخصة لمن اضطر إليها، لما يروى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**إن الله يحب أن يؤخذ برخصه؛ كما يحب أن يؤخذ بعزائمه**»[١].

٦٩٤ سؤال الفقيه

ينبغي للذي يبتلى في أمر دينه: في حلال، أو حرام أن يسأل أفقه من يقدر عليه من أهل المصر الذي هو فيه؛ فإن أفتاه بقول، والمستفتي جاهل بالعلم أخذ بقوله[٢].

٦٩٥ اختلاف الفقهاء في الفتوى

إن اختلف الفقهاء أخذ بقول أورعهم، وأكثرهم علمًا بتفسير القرآن، وبسُنَّة النبي ﷺ، وأهل السلف من أصحاب رسول الله ﷺ[٣].

٦٩٦ الخطأ في الرأي

الخطأ في الرأي: على وجهين، أحدهما: يجوز، والآخر: لا يجوز.

فأما الذي لا يجوز: فالرأي فيما لا يسع جهله لا يجوز أن يشك فيه، وذلك حرام لا يسع، أو فيما قد علم أنه من دين النبي ﷺ، فلا يسع الشك فيه؛ بعد العلم.

والوجه الآخر: يجوز فيه الرأي فيما سوى ذلك[٤].

---

(١) منهج الطالبين ١/١١٩، والحديث رواه ابن أبي شيبة في المصنف، ح: ٢٦٨٨١.
(٢) منهج الطالبين ١/١٢٤.
(٣) منهج الطالبين ١/١٢٥.
(٤) منهج الطالبين ١/١٢٧.

٦٩٧ القول بالرأي في الدين

القول بالرأي في الدين على ثلاثة أوجه:

الأول: وجه مأمور به ومأجور عليه أهله، وهو الفقهيات في القضايا والأحكام والنوازل والتفسير لكتاب الله ﷻ وللسُّنَّة، واستخراج العلل والمعلولات، فهؤلاء رأيهم كلهم حكم وعلم، بدليل قول الله ﷻ: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ۝ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨، ٧٩].

والثاني: مباح لا أجر ولا وزر، وإن كان خطأ ظاهرًا عند الله وعند المسلمين كمذهب أهل الشك في الفتنة والقائلين بتشريك أهل المعاصي قولًا لا فعلًا، ومن نفى عن الله ﷻ أفعال العباد رأيًا وقياسًا، أو أثبت أفعال العباد لله ﷻ ونفاها على العباد، وهذا كله بشرط ألا يعتقد، وأما ما قالوه دينًا يدان لله به ﷻ؛ فهؤلاء رأيهم أعجز.

والثالث: من شرع دينًا غير دين الله ﷻ كان به على الله شاهدًا، وفي شهادته عليه كاذبًا وله شروط منها أن ينصب ما رآه دينًا يدان لله به ﷻ أو يصدم به قواعد الشرع من الكتاب والسُّنَّة والإجماع، وأن يقطع عذر من خالفه، أو أن يبرأ من المسلمين إذا برئوا من مستحق البراءة، وأن يقفوا فيهم أو يتولوا مع ظهور البدع، فهذه الشروط الستة محنة الفصل بيننا وبين أهل البدعة أو أحدها، فهؤلاء رأيهم خرعة وضلال، فالأول غانم والثاني سالم والثالث هالك نادم[1].

(١) العدل والإنصاف ١٠٩/٢.

٦٩٨ دلالة المستفتي

لا يجوز لأحد أن يدل المستفتي على غير الولي العالم الورع[١].

٦٩٩ من سئل عن شيء لا يعلمه

من سئل عن شيء لا يعلمه، فعليه: أن يقول: لا أدري، ولا أعرف ذلك، أو يقول: الله أعلم، أو علم الله ذلك، أو والعلم لله[٢].

٧٠٠ خطأ العالم

خطأ العالم الذي يجوز له أن يفتي بالرأي مرفوع عنه، وصوابه مأجور عليه ولا يسع أحدًا أن يفتي بالرأي؛ إلا من علم ما في كتاب الله ﷻ، وسُنَّة نبيه، وآثار أئمة العدل[٣].

٧٠١ أخذ أجرة على الفتوى

إذا أخذ العالم أجرًا على فتواه بالحق، فحالته عند المسلمين خسيسة، وتلزم منه البراءة إلا أن يتوب، ويرد ما أخذ من المال على الفتوى، ويجوز للسائل قبول ما أفتاه به من الحق؛ إذا كان حقًّا[٤].

٧٠٢ من لا يستفتى

ينهى أن يستفتى في أمر الدين من يعالج البول، والغائط، أو ذو دنيا، قد أشغلته دنياه، أو ذو فقر يكابد أمر فقره، أو ذو مصيبة قد

---

(١) منهج الطالبين ١/١٢٧.
(٢) منهج الطالبين ١/١٢٩.
(٣) منهج الطالبين ١/١٣٤.
(٤) منهج الطالبين ١/١٣٦.

عرضت له في حين مصيبته؛ لأن قلوب هؤلاء تشتغل عن الأمر الذي يسأل عنه[١].

٧٠٣ التقليد في الدِّين

لا يجوز التقليد في الدِّين عند مخالفة المقلد، أو المقلد شيئًا من الدِّين المجتمع عليه من كتاب الله أو من سُنَّة رسوله محمد ﷺ، أو من إجماع الأمة المحققين، أو ما أشبه ذلك، أو ساواه في قول، أو فعل، أو معنى[٢].

والتقليد في الدين حرام؛ لا يجوز، ولا يسع التقليد في دين الله لأحد من الخلائق قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨][٣].

٧٠٤ التقليد في الفتيا

لا يجوز التقليد في الفتيا على أي حال، ولا يجوز اعتقاد التقليد فيه.

وقيل: يجوز التقليد في الفتيا للعلماء في الرأي الذي يجوز فيه الاختلاف؛ إذا كان العالم ممن يجوز له القول بالرأي في الوجه الذي يجوز فيه القول بالرأي؛ إذا وافق معنى الرأي الذي يجوز أن يقال، ولم يخالف من ذلك شيئًا من الدين[٤].

---

(١) منهج الطالبين ١/١٣٧.
(٢) منهج الطالبين ١/١٤٦.
(٣) منهج الطالبين ١/١٤٩.
(٤) منهج الطالبين ١/١٤٧.

٧٠٥ تقليد الصحابة

تقليد الصحابة جائز في بـاب الأحكام، وما كان طريقه طريق السـمع، ويجوز تقليد الواحد منهـم أيضًا وذلك إذا قال قولاً، ولـم ينكر عليه غيره، وأما إن علم له مخالف في الصحابة: فلا يجوز[١].

٧٠٦ تقليد أهل الاستدلال

لا يجـوز التقليد لأهـل الاسـتدلال، والبحث والأخبار فـي غير عصر الصحابة مـع الاختلاف، ويجوز الاعتـراض عليهم في أدلتهـم، ولا يجوز الاعتراض على الصحابة[٢].

٧٠٧ تقليد العلماء

يجوز للعامة تقليد العلماء، والاتباع لهـم فيما هو دليل لهم على التفرقة بين أعدل أقاويلهم في باب الشرع، وفيما طريقه طريق الاجتهاد[٣].

❁❁❁

(١) منهج الطالبين ١٥١/١.
(٢) منهج الطالبين ١٥٢/١.
(٣) منهج الطالبين ١٥٢/١.

الفهـــرس

أصول الفقه

مقدمات في علم أصول الفقه

١ ـ تعريف أصول الفقه بالاعتبار العلمي ٥
٢ ـ تعريف أصول الفقه بالاعتبار الإضافي ٦
٣ ـ تعريف الفقه في اللغة والاصطلاح ٦
٤ ـ موضوع أصول الفقه ٧
٥ ـ تقسيمات الأصول ٩
٦ ـ غاية أصول الفقه وأفضليته ٩
٧ ـ حكم تعلُّم أصول الفقه وتعليمه ١٠
٨ ـ أول من مهَّد قواعد أصول الفقه ١١

مصادر الاستدلال عند الإباضيَّة

٩ ـ قِدَم المدرسة الإباضيَّة في الفقه والأصول ١٢
١٠ ـ الفقه الإباضي يجمع بين العقل والنقل ١٢
١١ ـ مصادر الإباضيّة لا تختلف عن مصادر جمهور المسلمين ١٤

الأدلة الشرعية

القسم الأول

الكتاب (القرآن الكريم)

١٢ ـ تعريف القرآن الكريم لغة واصطلاحًا ١٩
١٣ ـ كيفية نزول القرآن من اللوح المحفوظ ٢١
١٤ ـ معرفة أن القرآن كتاب الله ٢١
١٥ ـ غرض الأصوليين من القرآن الكريم ٢٢
١٦ ـ تواتر القرآن ٢٣
١٧ ـ حجية القرآن الكريم ٢٣
١٨ ـ المراد بحفظ القرآن الكريم ٢٤
١٩ ـ الرد على دعوى الزيادة والنقص في القرآن ٢٥
٢٠ ـ الحكمة من تكرار القصص في القرآن ٢٦
٢١ ـ تكرار الكلام من جنس واحد في القرآن ٢٧
٢٢ ـ تكرار معنى بلفظين مختلفين في القرآن ٢٧
٢٣ ـ نزول القرآن على سبعة أحرف ٢٧
٢٤ ـ الطعن في القرآن بسبب اختلاف القراءة ٢٨
٢٥ ـ معنى الحروف المقطعة في أوائل السور ٢٩
٢٦ ـ إعجاز القرآن ٢٩
٢٧ ـ فضل القرآن ٣٠
٢٨ ـ أول ما نزل من القرآن ٣٠
٢٩ ـ آخر ما نزل من القرآن ٣٠
٣٠ ـ الفرق بين المكي والمدني ٣١

٣١ ـ معنى التأويل ٣١
٣٢ ـ عدد سور القرآن ٣١
٣٣ ـ عدد آيات القرآن ٣١
٣٤ ـ عدد كلمات القرآن ٣٢
٣٥ ـ عدد حروف القرآن ٣٢
٣٦ ـ فضل قراءة القرآن ٣٢
٣٧ ـ إعراب القرآن ٣٢
٣٨ ـ التغني بالقرآن ٣٢
٣٩ ـ آداب قارئ القرآن ٣٣
٤٠ ـ حجة القرآن ٣٣
٤١ ـ اختلاف الناس في خلق القرآن ٣٣
٤٢ ـ من حجج النافين لخلق القرآن ٣٤
٤٣ ـ من حجج الذين قالوا: إن القرآن مخلوق ٣٦
٤٤ ـ الأدلة السمعية ٣٨
٤٥ ـ كلام الله تعالى ٣٩
٤٦ ـ تواتر القراءات ٤٠
٤٧ ـ الاستشهاد ببعض القراءات المتواترة ٤١
٤٨ ـ العمل بالشاذ من القراءات ٤١
٤٩ ـ القراءة الشاذة وحجيتها ٤٢
٥٠ ـ المقصود بالقراءات الشاذة ٤٣

الخاص وأحكامه

٥١ ـ تعريف الخاص ٤٤
٥٢ ـ ما يشمله الخاص ٤٥
٥٣ ـ حكم الخاص ٤٥

الأمر

٥٤ ـ صور الأمر والنهي في اللغة ٤٧
٥٥ ـ تعريف الأمر اصطلاحًا ٤٨
٥٦ ـ من معاني الأمر ٤٨
٥٧ ـ الفرق بين الأمر والسؤال ٤٩
٥٨ ـ الفرق بين المسألة والأمر ٤٩
٥٩ ـ صيغ الأمر ٥٠
٦٠ ـ الأصل في الأمر الوجوب ٥١
٦١ ـ القرائن التي تصرف الأمر عن الوجوب ٥٢
٦٢ ـ الأمر حقيقة في الوجوب، مجاز في غيره ٥٤
٦٣ ـ أقوال أخرى في حقيقة الأمر ٥٤
٦٤ ـ حكم الأمر بعد التحريم ٥٤
٦٥ ـ المقصود بأمر الله تعالى ٥٥
٦٦ ـ الأمر بالمعدوم ٥٦
٦٧ ـ أمر الله تعالى وعلاقته بالثواب والعقاب ٥٦
٦٨ ـ تكليف العبد بما لا ثواب فيه ٥٦
٦٩ ـ حكم المخير بينهما من الأفعال ٥٧

٧٠ ـ هل يحتاج قضاء الفوائت إلى أمر آخر؟ ٥٧
٧١ ـ دخول النبي مع أمته في الأمر ٥٨
٧٢ ـ ما يفرد به النبي من الأمر ٥٨
٧٣ ـ هل يتناول الأمر المطلق جميع المكلفين ٥٨
٧٤ ـ خطاب الكفار بفروع الشريعة ٥٩
٧٥ ـ دخول النساء في خطاب الرجال ٥٩
٧٦ ـ تكليف الأطفال والمجانين ٥٩
٧٧ ـ هل خطاب من في عهد الرسول خطاب لمن أتى بعدهم ٦٠
٧٨ ـ أقسام الأمر ٦٠
٧٩ ـ الأمر المقيد بوقت ٦١
٨٠ ـ الأمر المطلق (غير المقيَّد بوقت) ٦٢
٨١ ـ الأمر المقيَّد بقدر ٦٣
٨٢ ـ الأمر المقيَّد بشرط أو صفة ٦٤
٨٣ ـ الأمر المطلق ٦٤
٨٤ ـ من قال بالتوقف عن دلالة الأمر المطلق ٦٦
٨٥ ـ الخطاب المطلق والمقيد ٦٦
٨٦ ـ ما يدل عليه الأمر التزامًا ٦٦
٨٧ ـ الإجزاء ٦٧
٨٨ ـ هل الأمر بالشيء نهي عن ضده؟ ٦٨
٨٩ ـ هل النهي عن الشيء أمر بضده؟ ٦٩
٩٠ ـ الأمر بالأمر بشيء ٧٠
٩١ ـ تكرار الأمر هل يقتضي تكرار المأمور به ٧١

٩٢ ـ الأمر بالفعل لا يوجب تكراره ٧٢
٩٣ ـ تعلق الأمر والنهي بالفعل ٧٣
٩٤ ـ حد الفعل ٧٤
٩٥ ـ الظاهر والباطن من الأفعال ٧٤
٩٦ ـ المأمور به من وجه منهي عنه من وجه ٧٥
٩٧ ـ المندوبات التي تلتبس بالواجبات ٧٥
٩٨ ـ ما لا يتم الواجب إلا به ٧٥

النهي

٩٩ ـ تعريف النهي ٧٧
١٠٠ ـ حكم النهي ٧٨
١٠١ ـ حقيقة النهي ٧٨
١٠٢ ـ ورود النهي لغير التحريم ٧٩
١٠٣ ـ ورود النهي لغير الدوام ٨٠
١٠٤ ـ دلالة النهي على فساد المنهي عنه ٨٠
١٠٥ ـ هل النهي للزجر أم للتأديب ٨٣
١٠٦ ـ اختلاط الحرام بالحلال ٨٣
١٠٧ ـ الحرام المجهول العين ٨٤
١٠٨ ـ مناهي النبي ﷺ ٨٤

المطلق والمقيد

١٠٩ ـ تعريف المطلق ٨٥

١١٠ ـ تعريف المقيد ٨٥
١١١ ـ حكم المطلق والمقيد ٨٦
١١٢ ـ حمل المطلق على المقيد ٨٧

العامّ

١١٣ ـ تعريف العامّ ٨٨
١١٤ ـ ما يتناوله العام ٨٩
١١٥ ـ ما يحتمل الجنس والعهد ٨٩
١١٦ ـ غاية ما يخصص الجمع المعرف ٩٠
١١٧ ـ عموم صيغة الذكور والإناث ٩١
١١٨ ـ تناول صيغة الذكور والإناث حقيقة أم مجاز؟ ٩٢
١١٩ ـ المعرف للجنس أم للعهد ٩٢
١٢٠ ـ أعم العموم ٩٣
١٢١ ـ العموم لا يستغرق الجنس ٩٣
١٢٢ ـ ما الاستفهامية والشرطية ٩٤
١٢٣ ـ صيغة الخصوص والعموم ٩٤
١٢٤ ـ من صيغ العموم: «جميع» ٩٥
١٢٥ ـ من صيغ العموم: «كل» ٩٦
١٢٦ ـ من صيغ العموم «أين» «وحيث» ٩٦
١٢٧ ـ من صيغ العموم «متى» و«مهما» ٩٧
١٢٧ ـ من صيغ العموم «أيّ» ٩٨
١٢٧ ـ تكرار الاسم في كلام واحد ٩٩

١٣٠ ـ حكم العام ١٠٠
١٣١ ـ إثبات حكم العام من حيث الظن والقطع ١٠١
١٣٢ ـ ما ينبني على ظنية العام ١٠١
١٣٣ ـ حكم العمل بالعموم ١٠٣
١٣٤ ـ حكم العام إذا ورد بسبب خاص ١٠٤
١٣٥ ـ الفعل لا يعم إذا ورد مثبتًا ١٠٦
١٣٦ ـ النفي اللفظي والنفي الحكمي ١٠٧
١٣٧ ـ دخول المخاطب في خطابه ١٠٧
١٣٨ ـ خطاب المفرد لا يتناول غير المخاطب ١٠٨
١٣٩ ـ شمول خطاب النبي لأصحابه لمن بعدهم ١٠٩
١٤٠ ـ خطاب الله لنبيه لا يعمنا بطريق الوضع ١٠٩
١٤١ ـ عموم مفهوم الخطاب ١١٠
١٤٢ ـ عموم العلة لجميع أفراد معلولاتها ١١١
١٤٣ ـ عموم لفظ الراوي ١١٢
١٤٤ ـ حال اللفظ العام بعد التخصيص ١١٣
١٤٥ ـ حكم اللفظ العام بعد التخصيص ١١٤
١٤٦ ـ العموم يكون في المعاني كالألفاظ ١١٦
١٤٧ ـ أوجه الاستثناء ١١٦
١٤٨ ـ استثناء أكثر الجملة ١١٧
١٤٩ ـ اتصال الاستثناء بالجمل المعطوفة ١١٧
١٥٠ ـ تخصيص العموم بالشرط ١١٧

١٥١ ـ تخصيص العموم بالصفة ١١٨
١٥٢ ـ تخصيص الإجماع للقرآن والسُّنَّة ١١٨
١٥٣ ـ تخصيص عموم السُّنَّة بالقرآن ١١٩
١٥٤ ـ تعارض الخاص والعام ١٢٠
١٥٥ ـ أفعال النبي وتخصيص العموم ١٢٠
١٥٦ ـ إذا تعارض عمومان ١٢٠
١٥٧ ـ ما يفعله سامع العموم ١٢١
١٥٨ ـ حروف الحصر والاستدلال بها ١٢٢

المشترَك

١٥٩ ـ تعريف المشترَك ١٢٣
١٦٠ ـ حكم المشترَك ١٢٤
١٦١ ـ إطلاق المشترَك على معانيه ١٢٥
١٦٢ ـ ترجيح المنع من إطلاق المشترَك على معانيه وأدلته ١٢٦
١٦٣ ـ وجود المشترَك ١٢٧
١٦٤ ـ الأسماء وما يدل على مسمياتها ١٢٨
١٦٥ ـ الاشتراك في معاني الأسماء ١٢٩
١٦٦ ـ الخطاب للفائدة والإفهام ١٢٩

الجمع المُنكَّر

١٦٧ ـ تعريف الجمع المُنكَّر ١٣١
١٦٨ ـ الفرق بين العام والجمع المُنكَّر ١٣١

١٦٩ ـ حكم الجمع المنكِّر ١٣٢

التخصيص

١٧٠ ـ تعريف التخصيص ١٣٣
١٧١ ـ المخصص المتصل ١٣٤
١٧٢ ـ فصل الاستثناء عن أصله ١٣٥
١٧٣ ـ ما يصح استثناؤه من الجنس المستثنى ١٣٦
١٧٤ ـ وقوع الاستثناء بعد جمل معطوفة ١٣٧
١٧٥ ـ الشرط والغاية والوصف لها أحكام الاستثناء ١٣٨
١٧٦ ـ التخصيص بالمخصص المنفصل ١٣٩
١٧٧ ـ التخصيص بمذهب الصحابي ١٤١
١٧٨ ـ التخصيص بالعادة ١٤١
١٧٩ ـ التخصيص بالمقدر المحذوف ١٤٢
١٨٠ ـ التخصيص بالضمير العائد إلى بعض أفراد العام ١٤٢
١٨١ ـ التخصيص بحكم العام إذا أسند لبعض أفراد العام ١٤٣
١٨٢ ـ تخصيص العام بسببه الخاص ١٤٤
١٨٣ ـ التخصص بالعقل ١٤٥
١٨٤ ـ التخصيص بالحس ١٤٥

المحكم والمتشابه

١٨٥ ـ تعريف المحكم والمتشابه ١٤٧
١٨٦ ـ القرائن التي تصرف الظاهر عن ظاهره ١٤٩
١٨٧ ـ التأويل القريب والتأويل البعيد ١٥٠

١٨٨ ـ تعريف النص ١٥١
١٨٩ ـ تعريف الظاهر ١٥١
١٩٠ ـ الظاهر والباطن أيهما أولى بالاستعمال ١٥١
١٩١ ـ الظاهر والباطن من الأفعال ١٥٢
١٩٢ ـ أقسام الظاهر ١٥٢
١٩٣ ـ حكم النص ١٥٢
١٩٤ ـ تعريف التأويل ١٥٣
١٩٥ ـ المتشابه ١٥٤
١٩٦ ـ الحكمة من وجود المتشابه ١٥٤

المجمل

١٩٧ ـ تعريف المجمل ١٥٦
١٩٨ ـ غير المحتمل ١٥٦
١٩٩ ـ المحتمل ١٥٦
٢٠٠ ـ ما يكون فيه الإجمال ١٥٧
٢٠١ ـ وقوع الإجمال في الكتاب والسُّنَّة ١٦٠
٢٠٢ ـ حكم المجمل ١٦١
٢٠٣ ـ الترجيح عند التعارض ١٦١
٢٠٤ ـ تأخير البيان إلى وقت الحاجة ١٦٢
٢٠٥ ـ تأخير التخصيص لوقت الحاجة ١٦٣
٢٠٦ ـ تأخير البيان عن وقت نزوله ١٦٤
٢٠٧ ـ ما يكون به البيان ١٦٥

٢٠٨ ـ بيان المجمل بالمساوي والأضعف ١٦٦
٢٠٩ ـ المفصل ١٦٧
٢١٠ ـ حكم البيان قوة وضعفًا ١٦٧
٢١١ ـ تكرر البيان ١٦٨
٢١٢ ـ بيان القرآن ١٦٩

الحقيقة والمجاز

٢١٣ ـ تعريف الحقيقة ١٧٠
٢١٤ ـ أقسام الحقيقة ١٧٠
٢١٥ ـ حكم الحقيقة ١٧٢
٢١٦ ـ تعريف المجاز ١٧٣
٢١٧ ـ ما يكون علاقة للمجاز ١٧٣
٢١٨ ـ قرينة المجاز ١٧٥
٢١٩ ـ الخلاف في وقوع المجاز ١٧٦
٢٢٠ ـ المجاز في القرآن ١٧٦
٢٢١ ـ القرآن عربي ١٧٨
٢٢٢ ـ علامات المجاز ١٧٨
٢٢٣ ـ أقسام المجاز ١٨٠
٢٢٤ ـ حكم المجاز ١٨٠
٢٢٥ ـ الحكمة في استعمال المجاز ١٨١

الحروف

٢٢٦ ـ أقسام حروف المعاني ١٨٣
٢٢٧ ـ حروف المباني ١٨٣
٢٢٨ ـ حكم الواو ١٨٤
٢٢٩ ـ استعارة الواو للحال ١٨٥
٢٣٠ ـ حكم «الفاء» ١٨٥
٢٣١ ـ حكم ثم ١٨٦
٢٣٢ ـ حكم «بل» ١٨٧
٢٣٣ ـ حكم «لكن» ١٨٨
٢٣٤ ـ حكم «أو» ١٨٩
٢٣٥ ـ ورود «أو» بمعنى «بل» ١٩٠
٢٣٦ ـ إفادة «أو» معنى الشك ١٩٠
٢٣٧ ـ إفادة «أو» العموم ١٩١
٢٣٨ ـ إفادة «أو» معنى «حتى» ١٩١
٢٣٩ ـ من معاني «الباء» ١٩٢
٢٤٠ ـ «الباء» للاستيعاب والاستعانة ١٩٢
٢٤١ ـ من معاني «على» ١٩٣
٢٤٢ ـ من معاني «على» الوجوب أو الشرط ١٩٤
٢٤٣ ـ معاني «مِنْ» ١٩٥
٢٤٤ ـ معاني «إلى» و«حتى» ١٩٦

أسماء الظرف

٢٤٥ ـ لفظة «في» ١٩٨
٢٤٦ ـ لفظة «مع» ١٩٩
٢٤٧ ـ لفظة «عند» ١٩٩

كلمات الشرط

٢٤٨ ـ «إنْ» ٢٠٠
٢٤٩ ـ «لو» ٢٠٠
٢٥٠ ـ «لولا» ٢٠١
٢٥١ ـ «متى» ٢٠١
٢٥٢ ـ «إذا» ٢٠٢
٢٥٣ ـ معنى كيف ٢٠٢
٢٥٤ ـ «غير» ٢٠٣

الصريح والكناية

٢٥٥ ـ الفرق بين الصريح والكناية وبين الحقيقة والمجاز ٢٠٤
٢٥٦ ـ تعريف الصريح ٢٠٤
٢٥٧ ـ حكم الصريح ٢٠٤
٢٥٨ ـ تعريف الكناية ٢٠٥
٢٥٩ ـ الكناية في عرف الأصوليين ٢٠٦
٢٦٠ ـ حكم الكناية ٢٠٦
٢٦١ ـ دلالة اللفظ على الحكم ٢٠٦
٢٦٢ ـ دلالة اللفظ على معناه بالعبارة ٢٠٨

٢٦٣ ـ دلالة اللفظ على معناه بالإشارة ٢٠٨
٢٦٤ ـ دلالة اللفظ على معناه الاقتضاء ٢٠٩
٢٦٥ ـ دلالة الدلالة ٢١٠
٢٦٦ ـ أقسام الدال بدلالته ٢١١
٢٦٧ ـ أولًا: مفهوم الموافقة ٢١١
٢٦٨ ـ أ ـ فحوى الخطاب ٢١١
٢٦٩ ـ ب ـ لحن الخطاب ٢١١
٢٧٠ ـ حكم مفهوم الموافقة ٢١٢
٢٧١ ـ ثانيًا: مفهوم المخالفة ٢١٢
٢٧٢ ـ حكم مفهوم المخالفة ٢١٣
٢٧٣ ـ أقسام مفهوم المخالفة ٢١٤
٢٧٤ ـ مفهوم الغاية ٢١٤
٢٧٥ ـ مفهوم العدد ٢١٥
٢٧٦ ـ مفهوم الحصر ٢١٥
٢٧٧ ـ مفهوم الشرط ٢١٦
٢٧٨ ـ مفهوم اللقب ٢١٦
٢٧٩ ـ مفهوم الصفة ٢١٦
٢٨٠ ـ مفهوم الاستثناء ٢١٦
٢٨١ ـ الاستدلال بالمقارنة ٢١٧

النسخ

٢٨٢ ـ تعريف النسخ لغة واصطلاحًا ٢١٨
٢٨٣ ـ البداء ٢٢١
٢٨٤ ـ حكم النسخ ٢٢٢
٢٨٥ ـ أدلة النافين للنسخ ٢٢٣
٢٨٦ ـ إنكار اليهود للنسخ ٢٢٤
٢٨٧ ـ بيان الوقت الذي انتهى إليه جواز النسخ ٢٢٤
٢٨٨ ـ عدم نسخ شريعتنا بغيرها، وجواز نسخ بعضها ٢٢٥
٢٨٩ ـ أدلة المثبتين للنسخ ٢٢٥
٢٩٠ ـ محل النسخ ٢٢٥
٢٩١ ـ الفرق بين النسخ والتخصيص ٢٢٨
٢٩٢ ـ الفرق بين الاستثناء والنسخ ٢٢٨
٢٩٣ ـ المراد بالناسخ والمنسوخ ٢٢٨
٢٩٤ ـ ما يكون فيه النسخ ٢٣٠
٢٩٥ ـ نسخ التلاوة وبقاء الحكم ٢٣١
٢٩٦ ـ ما لا يجوز فيه النسخ ٢٣١
٢٩٧ ـ الحكمة من مشروعية النسخ ٢٣١
٢٩٨ ـ الحكمة من تخفيف بعض الأحكام ٢٣٢
٢٩٩ ـ نسخ الفحوى ٢٣٣
٣٠٠ ـ نسخ مفهوم المخالفة ٢٣٤
٣٠١ ـ نسخ المقيس ٢٣٤
٣٠٢ ـ شروط النسخ ٢٣٥

٣٠٣ ـ ما يَنسخ وما يُنسخ ٢٣٥
٣٠٤ ـ النسخ إلى غير بدل ٢٣٦
٣٠٥ ـ النسخ بالأخف والأثقل ٢٣٧
٣٠٦ ـ نسخ القرآن بالقرآن ٢٣٧
٣٠٧ ـ نسخ القرآن بالسُّنَّة ٢٣٨
٣٠٨ ـ نسخ السُّنَّة بالقرآن ٢٣٩
٣٠٩ ـ نسخ المتواتر بالمتواتر والآحادي بالآحادي ٢٤١
٣١٠ ـ نسخ السُّنَّة بالقرآن ٢٤٢
٣١١ ـ نسخ القرآن والسُّنَّة بأخبار الآحاد ٢٤٣
٣١٢ ـ دليل نسخ السُّنَّة بالسُّنَّة ٢٤٣
٣١٣ ـ نسخ الإجماع والقياس والنسخ بهما ٢٤٤
٣١٤ ـ طريق معرفة النسخ ٢٤٥

مباحث السُّنَّة

٣١٥ ـ المراد بالمباحث المختصة بالسُّنَّة ٢٤٧
٣١٦ ـ تعريف السُّنَّة لغة واصطلاحًا ٢٤٧
٣١٧ ـ أنواع السُّنَّة ٢٤٨
٣١٨ ـ الفرق بين السُّنَّة والحديث ٢٤٩
٣١٩ ـ أنواع الوحي ٢٥٠
٣٢٠ ـ خلاف العلماء حول الوحي الباطن ٢٥١
٣٢١ ـ خطأ النبي في الاجتهاد ٢٥٢
٣٢٢ ـ ألفاظ تفيد معنى السُّنَّة ٢٥٣

٣٢٣ ـ حجية السُّنَّة ٢٥٤
٣٢٤ ـ الدليل على حجية السُّنَّة ٢٥٥
٣٢٥ ـ علاقة السُّنَّة بالقرآن الكريم ٢٥٥

الخبر

٣٢٦ ـ تعريف الخبر ٢٥٨
٣٢٧ ـ الإنشاء ٢٥٨
٣٢٨ ـ أقسام الخبر ٢٥٩
٣٢٩ ـ أوجه الأخبار الصادقة ٢٥٩
٣٣٠ ـ أوجه الأخبار عن رسول الله ٢٦٠
٣٣١ ـ المتواتر من الأخبار ٢٦٠
٣٣٢ ـ أقسام الخبر ٢٦٠
٣٣٣ ـ التواتر ٢٦١
٣٣٤ ـ شروط التواتر ٢٦١
٣٣٥ ـ شروط أخرى للتواتر ٢٦٣
٣٣٦ ـ حكم الخبر المتواتر ٢٦٤
٣٣٧ ـ الفرق بين الخبر المشهور والمتواتر ٢٦٤
٣٣٨ ـ تعريف المشهور ٢٦٥
٣٣٩ ـ المقصود بخبر الآحاد ٢٦٥
٣٤٠ ـ حكم خبر الآحاد ٢٦٦
٣٤١ ـ اختلاف الفقهاء حول العمل بآحاديث الآحاد ٢٦٦
٣٤٢ ـ جواز التعبد بخبر الآحاد ٢٦٧

٣٤٣ ـ أدلة المانعين لجواز التعبد بخبر الواحد ومناقشتها ٢٦٧
٣٤٤ ـ أدلة المجيزين للتعبد بخبر الواحد ٢٦٩
٣٤٥ ـ ما يترتب على أن خبر الآحاد يوجب العلم والعمل ٢٦٩
٣٤٦ ـ مخالفة خبر الآحاد للقياس ٢٧٠
٣٤٧ ـ العمل بخبر الواحد فيما تعمُّ به البلوى ٢٧١
٣٤٨ ـ العمل بخبر الواحد في الحدود ٢٧٢
٣٤٩ ـ رد حديث الآحاد إذا عمل راويه بخلاف روايته ٢٧٢
٣٥٠ ـ شروط فاسدة لقبول خبر الآحاد ٢٧٢
٣٥١ ـ جواز نقل الحديث بالمعنى وبيان حذف بعضه ٢٧٤
٣٥٢ ـ نقل الحديث بالمعنى دون لفظه بعينه ٢٧٥
٣٥٣ ـ جواز حذف بعض الخبر مع ذكر الباقي ٢٧٦
٣٥٤ ـ قبول الزيادة في الخبر إذا انفرد بها أحد الرواة ٢٧٧
٣٥٥ ـ شروط الراوي الذي تقبل روايته ٢٧٨
٣٥٦ ـ قبول رواية الكافر المتأول ٢٧٩
٣٥٧ ـ صفة العدل وحكم التعديل والتجريح ٢٨٠
٣٥٨ ـ ما يجزئ في التعديل والتجريح ٢٨٠
٣٥٩ ـ كيفية أداء التعديل والتجريح ٢٨١
٣٦٠ ـ التعديل بحكم الحاكم وعمل العالم ٢٨١
٣٦١ ـ حكم الصحابة في العدالة ٢٨٢
٣٦٢ ـ تعريف الصحابي ٢٨٣
٣٦٣ ـ الاختلاف في عدالة الصحابة ٢٨٣
٣٦٤ ـ الدليل على عدالة الصحابة ٢٨٤

٣٦٥ ـ التعديل والتجريح ٢٨٥
٣٦٦ ـ شروط العدالة ٢٨٥
٣٦٧ ـ التحمل في سن الطفولة ٢٨٥
٣٦٨ ـ عدد المزكين ٢٨٦
٣٦٩ ـ صيغة التزكية ٢٨٧
٣٧٠ ـ رواية العدل عن المجهول ٢٨٧
٣٧١ ـ المنقطع من الحديث ٢٨٧
٣٧٢ ـ أخبار المراسيل ٢٨٨
٣٧٣ ـ حكم المرسل ٢٨٨
٣٧٤ ـ أخبار الصحيفة ٢٨٩
٣٧٥ ـ المقطوع ٢٩٠
٣٧٦ ـ الخبر الزائد على الناقص ٢٩١
٣٧٧ ـ الموقوف ٢٩١
٣٧٨ ـ الضعيف ٢٩٢
٣٧٩ ـ المضعف ٢٩٢
٣٨٠ ـ المنكر ٢٩٢
٣٨١ ـ الشاذ ٢٩٢
٣٨٢ ـ الغريب ٢٩٣
٣٨٣ ـ المناكير ٢٩٣
٣٨٤ ـ العزيز ٢٩٣
٣٨٥ ـ الفرد ٢٩٣
٣٨٦ ـ الموضوع ٢٩٤

٣٨٧ ـ المنقطع ٢٩٤
٣٨٨ ـ المعضل ٢٩٤
٣٨٩ ـ الأخبار المتعارضة ٢٩٥
٣٩٠ ـ الحديث عن من لم يره ٢٩٥
٣٩١ ـ السهو والغلط من الراوي والمروي عنه ٢٩٥
٣٩٢ ـ الخبر عن الميت والمجنون وغيره ٢٩٦
٣٩٣ ـ الرواية بالمعنى ٢٩٦
٣٩٤ ـ أمر النبي ﷺ ٢٩٦
٣٩٥ ـ أنواع فعله ﷺ ٢٩٧
٣٩٦ ـ عبادة الرسول قبل البعثة ٢٩٨
٣٩٧ ـ تعبد النبي بشرائع الأنبياء قبله ٢٩٩
٣٩٨ ـ تخيير الناس في اختيار الشرائع ٣٠٠
٣٩٩ ـ تكذيب الرسل بعضهم لبعض ٣٠٠
٤٠٠ ـ الأصل في الأشياء قبل ورود الشرع ٣٠١
٤٠١ ـ الأصل في العبادة قبول التبليغ ٣٠١
٤٠٢ ـ تكليف من نشأ وسط البهائم ٣٠١
٤٠٣ ـ الحجة في المختلف فيه من الديانات ٣٠٢
٤٠٤ ـ السُّنَّة التقريرية ٣٠٢
٤٠٥ ـ شروط حجيتها ٣٠٢
٤٠٦ ـ حكم تقريره ﷺ ٣٠٣

شرع من قبلنا

٤٠٧ ـ حكم العمل بشرع من قبلنا ٣٠٥
٤٠٨ ـ دليل القائلين بأن شرع من قبلنا ليس شرعًا لنا ٣٠٦
٤٠٩ ـ دليل القائلين بأن شرع من قبلنا شرع لنا ٣٠٦
٤١٠ ـ تعبد النبي ﷺ قبل البعثة ٣٠٧

مذهب الصحابي

٤١١ ـ حجية مذهب الصحابي ٣٠٨
٤١٢ ـ مذهب الصحابي وتخصيص العام ٣٠٩

الإجماع

٤١٣ ـ تعريف الإجماع لغة ٣١٠
٤١٤ ـ تعريف الإجماع في الاصطلاح ٣١١
٤١٥ ـ دليل جواز الإجماع ٣١١
٤١٦ ـ اعتراض على دليل الإجماع ٣١٢
٤١٧ ـ دليل آخر على حجية الإجماع ٣١٢
٤١٨ ـ اعتراض على الدليل والرد عليه ٣١٢
٤١٩ ـ من صور الإجماع ٣١٣
٤٢٠ ـ المدة التي ينعقد فيها الإجماع ٣١٤
٤٢١ ـ كيفية وقوع الإجماع ٣١٥
٤٢٢ ـ تخريج وإحداث رأي ثالث ٣١٥
٤٢٣ ـ تعارض النص والإجماع ٣١٦

٤٢٤ ـ اجتماع الأمة على الخطأ ٣١٦
٤٢٥ ـ أنواع الإجماع ٣١٧
٤٢٦ ـ حكم الإجماع القولي ٣١٩
٤٢٧ ـ حكم الإجماع السكوتي ٣١٩
٤٢٨ ـ أدلة حجية الإجماع القولي من القرآن ومناقشتها ٣٢٠
٤٢٩ ـ أدلة حجية الإجماع من السُّنَّة ومناقشتها ٣٢٣
٤٣٠ ـ وجوه الإجماع ٣٢٤
٤٣١ ـ إمكانية الإجماع في الواقع ٣٢٤
٤٣٢ ـ موقف الظاهرية من الإجماع ٣٢٦
٤٣٣ ـ بيان أهل الإجماع المعتبر إجماعهم ٣٢٦
٤٣٤ ـ أهل الإجماع ٣٢٨
٤٣٥ ـ حجية إجماع أهل المدينة ٣٢٩
٤٣٦ ـ حجية إجماع أهل بيت النبي ٣٢٩
٤٣٧ ـ حجية اتفاق أبي بكر وعمر ٣٣٠
٤٣٨ ـ خلاف التابعي لمن أدرك من الصحابة ٣٣١
٤٣٩ ـ الإجماع بعد عصر الصحابة ٣٣٢
٤٤٠ ـ محل الإجماع ٣٣٢
٤٤١ ـ شروط الإجماع ٣٣٣
٤٤٢ ـ طريق نقل الإجماع وحكمه ٣٣٤
٤٤٣ ـ حكم إحداث قول ثالث بعدما استقر الخلاف من الأمة على قولين ٣٣٥

القياس

٤٤٤ ـ تعريف القياس لغة ٣٣٨
٤٤٥ ـ تعريف القياس في الاصطلاح ٣٣٨
٤٤٦ ـ نوعا القياس ٣٣٩
٤٤٧ ـ أركان القياس ٣٤٠
٤٤٨ ـ العلة في القياس ٣٤٠
٤٤٩ ـ حجية القياس ٣٤١
٤٥٠ ـ تقديم الخبر على القياس ٣٤٣
٤٥١ ـ أدلة القياس ٣٤٤
٤٥٢ ـ الدليل على جواز القياس من القرآن ٣٤٥
٤٥٣ ـ الأدلة على جواز القياس من السُّنَّة ٣٤٦
٤٥٤ ـ الدليل على جواز القياس من الإجماع ٣٤٦

استدلال الإباضيَّة بالقياس في أبواب الفقه المختلفة

٤٥٥ ـ أولًا: استعمال القياس في باب العبادات ٣٤٨
٤٥٦ ـ ثانيًا: استعمال القياس في باب النكاح ٣٤٨
٤٥٧ ـ ثالثًا: استعمال القياس في باب المواريث ٣٤٩
٤٥٨ ـ رابعًا: استعمال القياس في باب المعاملات ٣٤٩
٤٥٩ ـ خامسًا: استعمال القياس في باب الحدود ٣٥٠
٤٦٠ ـ الحكم بالأصل والحكم بالقياس ٣٥٠
٤٦١ ـ القياس المنطقي ٣٥٠
٤٦٢ ـ أقسام القياس ٣٥١

٤٦٣ ـ القياس العقلي ٣٥١
٤٦٤ ـ حكم قياس الشبه ٣٥٢
٤٦٥ ـ أصل القياس ٣٥٢
٤٦٦ ـ شروط قياس الفرع على الأصل ٣٥٣
٤٦٧ ـ كيفية قياس الفرع على الأصل ٣٥٥
٤٦٨ ـ شروط حكم الأصل ٣٥٥
٤٦٩ ـ تعريف العلة ٣٥٧
٤٧٠ ـ الفرق بين العلة الشرعية والعلة العقلية ٣٥٨
٤٧١ ـ هل الأصل في الأحكام التعليل أم عدمه؟ ٣٥٩
٤٧٢ ـ الدليل على صحة العلة ٣٥٩
٤٧٣ ـ الاختلاف حول تعليل الأحكام ٣٦٠
٤٧٤ ـ صفة العلة الشرعية ٣٦٠
٤٧٥ ـ أنواع العلة ٣٦١
٤٧٦ ـ شروط العلة ٣٦١
٤٧٧ ـ العلل المنصوص عليها في القرآن الكريم ٣٦٥
٤٧٨ ـ العلل المنصوص عليها في السُّنَّة ٣٦٦
٤٧٩ ـ التفرقة بين الحكم العقلي والحكم الشرعي ٣٦٦
٤٨٠ ـ العلل المستنبطة ٣٦٦
٤٨١ ـ تعريف الحكمة ٣٦٧
٤٨٢ ـ أقسام الحكمة ٣٦٧
٤٨٣ ـ الضروري: تعريفه وأنواعه ٣٦٧
٤٨٤ ـ الحاجي ٣٦٩

٤٨٥ ـ الاستحساني ٣٦٩
٤٨٦ ـ حصول المقصود من شرع الحكم ٣٧٠
٤٨٧ ـ أقسام الحكم والعلة ٣٧٢
٤٨٨ ـ طرق العلة المنصوصة ٣٧٣
٤٨٩ ـ مراتب العلة الصريحة ٣٧٤
٤٩٠ ـ مراتب الإيماء ٣٧٤
٤٩١ ـ اشتراط المناسبة ٣٧٦
٤٩٢ ـ طرق العلل المستنبطة ٣٧٧
٤٩٣ ـ تعريف السبر ٣٧٨
٤٩٤ ـ ما يجب حذفه من الأوصاف ٣٧٩
٤٩٥ ـ تعريف المناسبة ٣٨٠
٤٩٦ ـ اختلاف العلماء في بيان طريق المناسبة ٣٨٠
٤٩٧ ـ أقسام الوصف المناسب ٣٨١
٤٩٨ ـ أقسام الوصف المناسب بالنظر إلى اعتبار الشرع ٣٨١
٤٩٩ ـ الشبه ٣٨٣
٥٠٠ ـ الدوران ٣٨٤
٥٠١ ـ الطرد ٣٨٥
٥٠٢ ـ أقسام القياس جملة ٣٨٦
٥٠٣ ـ أقسام القياس باعتبار ذكر العلة وعدم ذكرها ٣٨٧
٥٠٤ ـ قياس العلة ٣٨٧
٥٠٥ ـ قياس الدلالة ٣٨٧
٥٠٦ ـ أنواع الأقيسة ٣٨٨

٥٠٧ ـ مفهوم الخطاب ٣٨٨
٥٠٨ ـ قياس العلة المنصوص عليها ٣٨٨
٥٠٩ ـ قياس المعنى ٣٨٩
٥١٠ ـ قياس العلة المستنبطة ٣٨٩
٥١١ ـ قياس الشبه ٣٩٠
٥١٢ ـ قياس الاستدلال ٣٩٠
٥١٣ ـ الاعتراضات التي تقدح في كمال القياس ٣٩٠
٥١٤ ـ الاعتراض الأول: الاستفسار ٣٩١
٥١٥ ـ الاعتراض الثاني: وهو فساد الاعتبار ٣٩١
٥١٦ ـ الاعتراض الثالث: فساد الوضع ٣٩١
٥١٧ ـ الاعتراض الرابع: منع حكم الأصل ٣٩١
٥١٨ ـ الاعتراض الخامس والسادس وهما: منع وجود العلة في الأصل
ومنع كونها علة بعد تسليم وجودها ٣٩٢
٥١٩ ـ الاعتراض السابع والثامن والتاسع والعاشر، وهي: منع التأثير في الوصف،
ومنع التأثير في الأصل، ومنع التأثير في الحكم، ومنع التأثير في الفرع ٣٩٢
٥٢٠ ـ الاعتراض الحادي عشر والثاني عشر، وهما: ادعاء خفاء العلة
وادعاء عدم انضباطها ٣٩٢
٥٢١ ـ الاعتراض الثالث عشر وهو النقض ٣٩٢
٥٢٢ ـ الاعتراض الرابع عشر وهو الكسر ٣٩٢
٥٢٣ ـ الاعتراض الخامس عشر: تخلف بعض أجزاء العلة ٣٩٣
٥٢٤ ـ الاعتراض السادس عشر: القدح في نفس المصلحة بترجيح المفسدة
عليها أو بمساواتها لها ٣٩٣

٥٢٥ ـ الاعتراض السابع عشر: القدح في إفضاء الحكم إلى المقصود ٣٩٣
٥٢٦ ـ الاعتراض الثامن عشر والتاسع عشر والمكمل عشرين:
ثلاثة أنواع من الاعتراضات ٣٩٣
٥٢٧ ـ الاعتراض الحادي والعشرين والثاني والعشرين، والثالث والعشرين
وهي المعبر عنها جميعًا بالفرق ٣٩٤
٥٢٨ ـ الاعتراض الرابع والعشرين وهو القلب ٣٩٤
٥٢٩ ـ الاعتراض الخامس والعشرين وهو القول بالموجب ٣٩٤

مباحث الاستدلال

٥٣٠ ـ حقيقة الاستدلال ٣٩٥
٥٣١ ـ قياس العكس ٣٩٦

الاستقراء

٥٣٢ ـ تعريف الاستقراء ٣٩٧
٥٣٣ ـ أنواع الاستقراء ٣٩٧
٥٣٤ ـ حكم الاستقراء ٣٩٨

المصالح المرسلة

٥٣٥ ـ تعريف المصالح المرسلة ٤٠٠

الاستحسان

٥٣٦ ـ حقيقة الاستحسان ٤٠٢

٥٣٧ ـ حكم الاستحسان ٤٠٣
٥٣٨ ـ الاستحساني ٤٠٦

الاستصحاب

٥٣٩ ـ تعريف الاستصحاب لغة واصطلاحًا ٤٠٧
٥٤٠ ـ حجية الاستصحاب ٤٠٨

العرف

٥٤١ ـ تعريف العرف لغة واصطلاحًا ٤١٠
٥٤٢ ـ حجية العرف ٤١٠

الإلهام

٥٤٣ ـ تعريف الإلهام ٤١٢
٥٤٤ ـ حكم الإلهام ٤١٢

حكم الأشياء قبل ورود الشرع

٥٤٥ ـ معنى الإباحة ٤١٤
٥٤٦ ـ الأصل في الأشياء الإباحة ٤١٤
٥٤٧ ـ اختلاف الفقهاء حول هذه القاعدة ٤١٤
٥٤٨ ـ القواعد التي بني الفقه عليها ٤١٦

الترجيح

٥٤٩ ـ تعريف الترجيح ٤١٧

٥٥٠ ـ العمل عند تعارض الأدلة ٤١٧
٥٥١ ـ ما يصح تعارضه من الأدلة وما لا يصح ٤١٩
٥٥٢ ـ كيفية التخلص من التعارض ٤٢٠
٥٥٣ ـ وجوه التراجيح ٤٢٠
٥٥٤ ـ الترجيح من جهة الإسناد ٤٢٣
٥٥٥ ـ الترجيح من قبل الراوي ٤٢٣
٥٥٦ ـ الترجيح من جهة الحكم ٤٢٥
٥٥٧ ـ الترجيح من الخارج ٤٢٦
٥٥٨ ـ ترجيح أحد القياسين على الآخر إذا تعارضا ٤٢٧

أركان الأحكام

٥٥٩ ـ الأحكام ٤٢٩
٥٦٠ ـ الركن الأول: الحكم ٤٢٩
٥٦١ ـ مخاطبة الله لعباده ٤٣٠
٥٦٢ ـ ضروب خطاب الله لعباده ٤٣٠
٥٦٣ ـ الوضع ٤٣٠
٥٦٤ ـ التخيير ٤٣١
٥٦٥ ـ الإيجاب ٤٣١
٥٦٦ ـ أقسام الحكم ٤٣١
٥٦٧ ـ الحكم الوضعي ٤٣١
٥٦٨ ـ الحكم التكليفي ٤٣٢
٥٦٩ ـ أقسام الأفعال في الشرع ٤٣٢

٥٧٠ ـ أولويات الأحكام التكليفية ٤٣٣
٥٧١ ـ أقسام الحكم الذي يكون وصفًا للفعل ٤٣٤
٥٧٢ ـ أقسام الحكم باعتبار المقصود الدنيوي ٤٣٤
٥٧٣ ـ انقسام الحكم باعتبار المقصود الأخروي ٤٣٥
٥٧٤ ـ العزيمة ٤٣٥
٥٧٥ ـ أقسام العزيمة ٤٣٦
٥٧٦ ـ الفرق بين الواجب والمندوب ٤٣٧
٥٧٧ ـ الرخصة ٤٣٧
٥٧٨ ـ أقسام الرخصة ٤٣٧
٥٧٩ ـ مفهوم الرخصة عند الفقهاء ٤٤٠
٥٨٠ ـ أقسام المندوب ٤٤٠
٥٨١ ـ حكم المندوب ٤٤١
٥٨٢ ـ أقسام الواجب ٤٤١
٥٨٣ ـ حكم الواجب القطعي ٤٤٢
٥٨٤ ـ حكم الواجب الظني ٤٤٢
٥٨٥ ـ الواجب والفرض ٤٤٣
٥٨٦ ـ تقسيم الواجب باعتبار حصوله ٤٤٣
٥٨٧ ـ حكم فرض الكفاية ٤٤٣
٥٨٨ ـ حكم فرض العين ٤٤٤
٥٨٩ ـ تقسيمات الواجب بالنظر للمأمور به ٤٤٤
٥٩٠ ـ المحرم والمكروه ٤٤٦
٥٩١ ـ أقسام المكروه ٤٤٦

٥٩٢ ـ بيان صحة التحريم لواحد غير معين ٤٤٧
٥٩٣ ـ ما لا يصح فيه التخيير ٤٤٧
٥٩٤ ـ أمر الله تعالى وعلاقته بالثواب والعقاب ٤٤٨
٥٩٥ ـ الحكم الوضعي ٤٤٨
٥٩٦ ـ أقسام الحكم الوضعي ٤٤٩
٥٩٧ ـ الركن ٤٤٩
٥٩٨ ـ الفرق بين العلة والسبب ٤٤٩
٥٩٩ ـ تعريف السبب ٤٥٠
٦٠٠ ـ أنواع السبب ٤٥٠
٦٠١ ـ تعريف الشرط ٤٥١
٦٠٢ ـ الفرق بين العلة والشرط من وجوه ٤٥٢
٦٠٣ ـ الفرق بين الشرط والسبب ٤٥٢
٦٠٤ ـ العلامة ٤٥٢
٦٠٥ ـ الركن الثاني: الحاكم ٤٥٣
٦٠٦ ـ الاحتجاج الإلزامي لثبوت الحكم للعقل ٤٥٤
٦٠٧ ـ الجائز العقلي ٤٥٥
٦٠٨ ـ هل العقل حاكم بالحسن والقبح الشرعيين ٤٥٦
٦٠٩ ـ الركن الثالث: المحكوم به وأنواعه ٤٥٦
٦١٠ ـ أنواع حقوق الله تعالى ٤٥٧
٦١١ ـ الركن الرابع: محكوم عليه، وهو المكلف ٤٥٨
٦١٢ ـ أحكام الصبي قبل بلوغه ٤٥٩
٦١٣ ـ أنواع الأهلية ٤٦٠

٦١٤ ـ عوارض أهلية الأداء ٤٦١
٦١٥ ـ من عوارض الأهلية: الجنون والعته ٤٦٢
٦١٦ ـ من عوارض الأهلية النسيان ٤٦٢
٦١٧ ـ من عوارض الأهلية: النوم ٤٦٢
٦١٨ ـ من عوارض الأهلية: الإغماء ٤٦٣
٦١٩ ـ من عوارض الأهلية: الرق ٤٦٤
٦٢٠ ـ من عوارض الأهلية: الحيض والنفاس ٤٦٥
٦٢١ ـ مرض الجسم والأهلية ٤٦٦
٦٢٢ ـ الموت والأهلية ٤٦٦
٦٢٣ ـ من عوارض الأهلية المكتسبة: الجهل ٤٦٧
٦٢٤ ـ الجهل الذي لا يقبل الديانة ٤٦٨
٦٢٥ ـ الجهل الذي يقبل الدينونة ٤٦٨
٦٢٦ ـ جهل المتأولين الضالين ٤٦٩
٦٢٧ ـ الجهل الذي يكون عذرًا لصاحبه ٤٧٠
٦٢٨ ـ من عوارض الأهلية المكتسبة: السكر ٤٧٠
٦٢٩ ـ إقامة حد الردة على السكران ٤٧٢
٦٣٠ ـ من عوارض الأهلية المكتسبة: الهزل ٤٧٣
٦٣١ ـ من عوارض الأهلية المكتسبة: السفه ٤٧٣
٦٣٢ ـ من عوارض الأهلية المكتسبة: السفر ٤٧٤
٦٣٣ ـ سفر الطاعة وسفر المعصية ٤٧٥
٦٣٤ ـ من عوارض الأهلية المكتسبة: الخطأ ٤٧٥

٦٣٥ ـ من عوارض الأهلية المكتسبة: الجبر ٤٧٦
٦٣٦ ـ ضابط ما يصح به الترخص عند الإكراه ٤٧٦

الاجتهاد

٦٣٧ ـ الاجتهاد في اللغة ٤٧٨
٦٣٨ ـ أركان الاجتهاد ٤٧٨
٦٣٩ ـ شروط المجتهد ٤٧٩
٦٤٠ ـ اختلاف المجتهدَين، وتعدد الحق ٤٨١
٦٤١ ـ أدلة من قالوا: إن الحق يتعدد ٤٨٢
٦٤٢ ـ أدلة من قالوا: إن الحق واحد ٤٨٣
٦٤٣ ـ حكم الاجتهاد في القطعيات من مسائل الدين ٤٨٥
٦٤٤ ـ الاجتهاد في الفروع الشرعية ٤٨٥
٦٤٥ ـ حكم الاجتهاد ٤٨٦
٦٤٦ ـ صدور قولين متناقضين من عالم ٤٨٧
٦٤٧ ـ ما يبطل حكم المجتهد ٤٨٧
٦٤٨ ـ رجوع المجتهد عن اجتهاده ٤٨٨
٦٤٩ ـ تقليد المجتهد غيره ٤٨٩
٦٥٠ ـ التقليد للعامي ٤٩٠
٦٥١ ـ إفتاء العامي بقول إمامه ٤٩١
٦٥٢ ـ تقليد العامي لعالمين فأكثر ٤٩٢
٦٥٣ ـ جواز تقليد المفضول ٤٩٣
٦٥٤ ـ التقليد الجائز ٤٩٤

٦٥٥ ـ ذم التقليد ٤٩٤
٦٥٦ ـ اجتهاد الأنبياء ٤٩٥
٦٥٧ ـ الاجتهاد في زمن النبي ﷺ ٤٩٦
٦٥٨ ـ إمكان خلو بعض الأزمنة من مجتهد ٤٩٧
٦٥٩ ـ حكم تقليد الميت ٤٩٧
٦٦٠ ـ محل الاجتهاد ٤٩٨
٦٦١ ـ ما يسوغ فيه الاجتهاد ٤٩٩
٦٦٢ ـ التفرقة بين الأصول والفروع ٤٩٩
٦٦٣ ـ الاجتهاد في أصول الديانات ٤٩٩
٦٦٤ ـ الاختلاف يمنع تحقق الإجماع ٥٠٠
٦٦٥ ـ إجماع الصحابة على خلاف القرآن والسُّنَّة ٥٠٠
٦٦٦ ـ أحكام الكتمان وأحكام الظهور ٥٠٠
٦٦٧ ـ إقامة الوالي وقت الكتمان ٥٠١
٦٦٨ ـ أحكام الإكراه ٥٠٢
٦٦٩ ـ إكراه السلاطين الجورة ٥٠٢
٦٧٠ ـ الإكراه على الدخول في الدين ٥٠٣
٦٧١ ـ إكراه المسلمين على أداء الفرائض ٥٠٣
٦٧٢ ـ امتناع من اتفق المسلمون على إمرته ٥٠٣
٦٧٣ ـ إكراه أمير المؤمنين على الكفر أو الخلع ٥٠٤

الخلاف الواقع بين الناس في الأديان والمذاهب

٦٧٤ ـ مراتب الخلاف ٥٠٥

٦٧٥ ـ بيان الأسباب الموجبة للخلاف بين أهل المذاهب..... ٥٠٦
٦٧٦ ـ الأول: اشتراك الألفاظ والمعاني..... ٥٠٦
٦٧٧ ـ الثاني: في الخلاف العارض من جهة الحقيقة والمجاز..... ٥٠٨
٦٧٨ ـ الثالث: في الخلاف العارض من جهة الإفراد والتركيب..... ٥٠٨
٦٧٩ ـ الرابع: في الخلاف العارض من جهة العموم والخصوص..... ٥٠٨
٦٨٠ ـ الخامس: في الخلاف العارض من جهة الرواية..... ٥٠٩
٦٨١ ـ السادس: في الخلاف العارض من قبل الاجتهاد والقياس..... ٥١٠
٦٨٢ ـ السابع: في الخلاف العارض من قبل النسخ..... ٥١٠
٦٨٣ ـ الثامن: الخلاف العارض من جهة الإباحة والتوسيع..... ٥١٠
٦٨٤ ـ صفة أصحاب التخريج والتوجيه من المفتين وتفاوت درجاتهم باختلاف الأعصار..... ٥١١
٦٨٥ ـ اختلاف المسلمين رحمة..... ٥١١
٦٨٦ ـ أحكام الفتنة واختلاف الناس فيها..... ٥١٢
٦٨٧ ـ اختلاف الصحابة في هذه الفتنة..... ٥١٣

الفتيا ومن يجوز قبول فتياه

٦٨٨ ـ من يجوز قبول فتياه؟..... ٥١٤
٦٨٩ ـ متى يؤخذ بالرخص؟..... ٥١٥
٦٩٠ ـ الخطأ في الفتيا..... ٥١٥
٦٩١ ـ ضمان المفتي..... ٥١٥
٦٩٢ ـ تحري الحاكم في الرأي..... ٥١٦
٦٩٣ ـ حكم الأخذ بالرخص..... ٥١٧

٦٩٤ ـ سؤال الفقيه ٥١٧
٦٩٥ ـ اختلاف الفقهاء في الفتوى ٥١٧
٦٩٦ ـ الخطأ في الرأي ٥١٧
٦٩٧ ـ القول بالرأي في الدين ٥١٨
٦٩٨ ـ دلالة المستفتي ٥١٩
٦٩٩ ـ من سئل عن شيء لا يعلمه ٥١٩
٧٠٠ ـ خطأ العالم ٥١٩
٧٠١ ـ أخذ أجرة على الفتوى ٥١٩
٧٠٢ ـ من لا يستفتى ٥١٩
٧٠٣ ـ التقليد في الدِّين ٥٢٠
٧٠٤ ـ التقليد في الفتيا ٥٢٠
٧٠٥ ـ تقليد الصحابة ٥٢١
٧٠٦ ـ تقليد أهل الاستدلال ٥٢١
٧٠٧ ـ تقليد العلماء ٥٢١
الفهرس ٥٢٣

❀ ❀ ❀